

٢١٦٢

م ٠ ح

مختصر غنية المتملي شرح منية المصلي للكاشغري،  
 كلاهما تأليف الحلبي ، ابراهيم بن محمد  
 - ٩٥٦ هـ . بخط الحبيب القيصري سنة ١١١٧ هـ .

٢١٣ ق ٢٢ س ٢٠ x ١٤ سم

نسخة حسنة ، خطها تطبيق حسن ، بعض  
 الاوراق منفردة ، أعيد ترقيم جزء منها  
 لاضطراب وقع في الترقيم ، طبع سنة ١٢٤٢ هـ .  
 (نسخة في المكتبة) .

٧٥٢٠

الاعلام ٦٤:١ أرقاف بغداد ١ : ٥٣٧  
 انصباغات ، الفقه — المؤلف  
 ب — النسخ — تاريخ النسخ د — بخرية  
 المتطلي .

ف ١٥٨٢/٢

١٤١٤/٦/١٠

104



17c







عزیز سعادتمند و عزیزدی مجنون

عزیز

سعادتمند

و عزیزدی

مخلص حضرتدی

عزیز سعادتمند و عزیزدی مجنون

عزیز سعادتمند و عزیزدی مجنون پدیدار در عز و صلاح

حضور تربیت و روقه بین بد و اول سکه

اینها الله است و در ۲۲

بختگوید در عز و صلاح

عزیز سعادتمند و عزیزدی مجنون

عزیز سعادتمند و عزیزدی مجنون

عزیز سعادتمند و عزیزدی مجنون

و

عزیز سعادتمند و عزیزدی مجنون

عزیز سعادتمند و عزیزدی مجنون

عزیز سعادتمند و عزیزدی مجنون



الحرف في الغت المنع وفي الاصطلاح قول دال على ما هيته كشيء

م عثمان بن ابي العاص اي روى مسلم عنه قطع يده على الذي يألم من جسده  
وقل سم الله ثلاثا وقل سبع قراءة اعوذ بالله وقدرته من شر ما اجد واخاذر  
قال لا هذا الرقية لم تكن مخصوصة به بل فعلها الصبي بانفسهم

حلي صري وضع كبري شكل اول شاذر كل يونيك عشرين قبله شكل اربع شاذر  
الكل عشرين ايسين موضع قبله شكل ثالث بالهاتما ايسين تحول قبله شكل  
بل كيم ابي شاذر فان البيت دليل شكل الاربعة في النطق

الكاهن من المن وماؤها شفاء للعين سواء كان مخلوطا بالكل  
ق حبيب زيد الله منته ديك جابر رده بتر

الرد على المتن

الطهارة الكبرى

|                |                     |               |              |
|----------------|---------------------|---------------|--------------|
| فرائض الوضوء   | من الوضوء           | ومن الوضوء    | سبب غت       |
| ٤              | ٦                   | ٨             | ١٦           |
| من الغسل       | فصل في التيمم       | فصل في المياه | فصل في الحيض |
| ٢١             | ٣٦                  | ٣٨            | ٤٠           |
| فصل في المني   | فصل في نواقض الوضوء | صاحب العذر    |              |
| ٤٤             | ٥٢                  | ٥٦            |              |
| فصل في النجاسة | فصل في الشر         | فصل في الاسار |              |
| ٦٠             | ٦٤                  | ٦٨            |              |
|                |                     | صلوة          |              |
|                |                     | دعا بودر      |              |

الذي عا قبل الدرس يكون عالما  
التيمة الله الذي عا قبل الدرس يكون عالما  
التيمة الله الذي عا قبل الدرس يكون عالما  
التيمة الله الذي عا قبل الدرس يكون عالما

الذي عا قبل الدرس يكون عالما  
التيمة الله الذي عا قبل الدرس يكون عالما  
التيمة الله الذي عا قبل الدرس يكون عالما  
التيمة الله الذي عا قبل الدرس يكون عالما



عزیز سعادتمند و مزیدی مجتهد

عزیز سعادتمند و مزیدی مجتهد  
عزیز سعادتمند و مزیدی مجتهد  
محله حضرت

عزیز سعادتمند و مزیدی مجتهد  
حضور در تریب و در وقت  
بنام پدر و اول  
است الله

عزیز سعادتمند و مزیدی مجتهد  
عزیز سعادتمند و مزیدی مجتهد  
عزیز سعادتمند و مزیدی مجتهد

ب

عزیز سعادتمند و مزیدی مجتهد  
عزیز سعادتمند و مزیدی مجتهد

عزیز سعادتمند و مزیدی مجتهد



الحرف في الفتح المثلج وفي الاصطلاح قول دال على ما هيته الكسبي

م عثمان بن ابي العاصي روى مسلم عنه صنع يدك على الذي يألم من جسدك  
وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع قراءة اعوذ بالله وقدرته من شر ما اجد واخاف  
قال له هذا الرقية لم تكن تحضو به بل فعلها الصالحين بانفسهم

على صغرى وضع يدي شكل اول شاذر كل يدي على شكل دابع شاذر  
اليسين اليسين موضوع في شكل ثالث بالهما اليسين تحول في شكل  
بل كيم اتي شاذر فان البيت دليل شكل الاربعه في النطق

اولا  
في حبيب زيد الكاهن من المن وماؤها شفاء للعين سواء كان مخلوطا بالخل  
منه ويكوى جارية به

فرائض الوضوء

مسح القدم

فصل في التيمم

نواقض التيمم

مسح الوضوء

فصل في المياه

فصل في الحيض

فصل في المني

فصل في نواقض الوضوء

صاحب العذر

فصل في النجاسة

فصل في الشر

فصل في الاسار

صلوة

دعا بؤذر

الدعاء قبل الدرس يكون عالما  
التيمة اللهم ارزقني فيهم  
التيين وحفظ المسلمين  
صلوة الله عليهم اجمعين

الدعاء قبل الدرس يكون عالما  
التيمة اللهم ارزقني فيهم  
التيين وحفظ المسلمين  
صلوة الله عليهم اجمعين



من الواقعا

ظلال الرواية

ظاهر الرواية  
جامع الصفيين

كتاب  
مبسوط  
المراد من النوادر  
كتاب محمد بن الحسن الشيباني  
صلوات الله عليه  
سنة ثمان مائة  
٢٥٢

کیسانیا  
مذکور الاولایہ الی  
کتابی برینہ در کسر

مصحف  
 قند افزازي ريس  
 ابنه سعود جع  
 اندكي مصحف  
 رضى الله تعالى عنه  
 احام المرادين  
 الامام عثمان  
 رضى الله عنه

[illegible][illegible]







فان كان في وقت الصلاة  
 والصلوة والصلوة والصلوة  
 اربع ركعات في وقت الصلاة  
 حكمة الله في خلقه وخلق  
 شكر الله تعالى على نعمه  
 والصلوة والصلوة والصلوة  
 الطلوع والطلوع والطلوع  
 الطلوع والطلوع والطلوع

وقوله فصل في الصلاة فصل في الصلاة فصل في الصلاة  
 متعلق بالتقوى ومنه مختار من المتأخرات نحو الصلاة  
 والمجرب وشيخ الاسلام على مختصرات الطحاوي والفتاوى  
 بالفتاوى المضمومة في أكثر النسخ وفي بعضها بالفتاوى المضمومة  
 والمختصرات والزجوة وكذا في الفاضل وجامع الكبر  
 والصغير وسبعة اى سبب الكتاب الذي التفت عليه  
 المصلي اى ما يتنزه وقبيلته المبتدأ اى ما يستغنى به عن  
 غيره لا سبب الله اى وانا استغنى الله فالتواضع  
 انا يجعل ما اعتمدته اى قصده خالصا للوجه اى لذاته  
 وحكمه اى سبب التكفير بوقوله اى سترها بعدم المواجهة  
 بها بفضله اى بفضلها لا باستحقاقه وان يغفل ولو كان  
 ولا استناد في شدة بدلائل جميع استناد وهو انموذ  
 للسواد في سبب السبب اى المصدر وعدم الخطاء ومنه  
 الهداية اى خلق الاله والهداية اى الاستقامة  
 على طريق الحق اعلم خطاب عام لكل من يطلب معرفة  
 احكام الصلوة بانه الصلوة فريضة اى مفروضة  
 مقطوعة بالحكم بانها صفة لغريضة الكتاب اى القرآن  
 والسنة اى طريقه المنقولة عن النبي عليه السلام سوى  
 القرآن اى ما في الكتاب فعوله نعم اهتموا بالصلوة فانه امر  
 وهو يقتضى الوجوب والحرص بما فيها من اوقافها  
 وقوله نعم وقوموا لله فانبتوا اى صلوا لله فانبتوا

الفتاوى والفتاوى والفتاوى  
 مستغنى الله عن الفتاوى  
 وقوله رتد بركب فارق

من كتاب الصلاة  
 من كتاب الصلاة  
 من كتاب الصلاة

وقيل

وقيل فصل في الصلاة فصل في الصلاة فصل في الصلاة  
 وقوله نعم حافظوا اى داوموا على الصلوة والصلوة  
 الوسطى وهى صلوة العصر وقيل غير ذلك وخصها  
 بعد التعميم لزيادة شرفها واللائحة بها اى مظنة  
 النكاح سبل عنها كونه في وقت كثرة الاشتغال وقوله  
 نعم فليحيا الله جيله بمسولة وجيله بمسولة  
 الحمد في السموات والارض وعشيا وجبه تظهر و  
 اى يتجود الله في هذه الاوقات والحداد صلوا على حارون  
 عن اهل بيته عياض الله عنهم اذ قيل له بل تجد ذكر  
 صلواته الجلس في القراءات نعم وتلا هذه الآية فسكون  
 صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيا  
 صلوة العصر وجبه تظهر ووجه صلوة الظهر وقوله وعشيا  
 متصل بقوله جيله بمسولة وله الحمد في السموات والارض  
 اعتراض بينهما ومعناه ان عليا عليه السلام لم يزل  
 السجدة والارض انما سجدة كذا في الكشف وقوله  
 نعم اية الصلوة كانت على المؤمنين كفايا موقفا  
 اى فرضا موقفا محمدا واهل بيته لا يجوز اخرجها عنها  
 واما السنة فمأروى عن النبي عليه السلام في الصحيحين  
 انه قال بنى الاسلام اى الايمان فانها شئ واحد  
 عنه اهل السنة على حين اى حسن خصال شهادة الى  
 لا اله الا الله بغير شهادة بدلائل محسوس وبرهان جبر

من كتاب الصلاة  
 من كتاب الصلاة  
 من كتاب الصلاة



مبتدأ محذوف وكذا ما عطف اليها والحمد لله  
 ورسوله عطف على الله والآن أنت فلهذه الشبهة  
 واحدة من الخس وأقام الصلوة أي أقامتها ثانية  
 وأيقنا الركعة الثالثة وحسوم شهر رمضان أربعة ورج  
 البتت خامسة منه استطاع اليه سبيلا محله الرفع  
 على أنه فاعل المصدر المضاف إلى المفعول والاستطاعة  
 عند الجمهور القدرة على الزاد والرجاء فاضل عن  
 الخواجج الأصلية والتوارد الشرعية وقوله السلام  
كل شيء علم أي علامة ذكرته على تحقيقه وعلم الأيمان  
 الصلوة فمن علامة لوجوده في القلب باعتبار الظاهر  
 وقوله عليه السلام الصلوة بما دل عليه من أفعالها  
 فقد أقام الدين ومركبها فقد بهم الدين كما أن  
 لغيره تقوم باقامته نحوها وتسقط بسقوط وقوله  
 عليه السلام حسن صلوة عبدا أي فسر صلته الله على  
 العباد وخبره من احسنه وضوئته باستماعه والانتباه  
 بسنته وإدابه وصلى لله لوفائه واتمركه عتته و  
 سجوداته بايقانته فيه وحضوره أي حضوره  
 باحضار القلب وجمع التسمية وحرف الشواغل الذنوب  
 عن الفكر لانه عليه عهدها وعذوقه بان يفكر  
 أي ياتلفق ونوبه وقوله عليه السلام الوقوف بين  
العبد وبينه أي بين العبد وبينه أي فصل إلى

عودته في جهم

وتام عتته من الفضل فليست  
 عتته أن شاء فلهذا عتته  
 رواد عتته من عتته  
 عتته عتته

من الحسنات  
 في حسنات

الكفر

الكفر ترك الصلوة أي ان يترك الصلوة وهذا كما يقال  
 بينك وبينه مرادك الاجتهاد أي بينك وبينه بلوغ  
 مرادك ان يجتهد فاذ اجتهدت بلغت وأما اللفظ النقي  
 فليس من الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى لأنه ترك  
 الصلوة ليس فرقا بينه وبينه الكفر بل وصل كما تقدم  
 ثم المراد بهذا الحديث ومثاله ترك اعتقاد أو هو الكفر  
 وجوبها الكفر ثم اعلم بعد ما علمت ثبوت فريضة الصلوة  
 بان للصلوة شرايط قبلها جميع شرطية بمعنى الشرط والمركب  
 هيئتها ما لا يفتي الصلوة الا بتفدية عليها ففعله فيها صفة  
 موضحة ومبينة لمعنى الشرط وقرير يصل جمع فريضة بمعنى  
 الفرض والمركب هيئتها ما لا صحة للصلوة بدونه سوى  
 الشرايط وأركانها وأركانها جمع ركعة والمركب هيئتها  
 ما يكون جزء من الصلوة وواجبات جمع واجب  
 والمركب هيئتها ما لا يفسد الصلوة بتركه بل ان ترك  
 سهواً يجب عليه سجود التوبة وان تركه عمداً تصح الصلوة  
 مع الانفصال فيجب إعادة التوبة بعد ما يكون فاسقا  
 وانما وجب جمع سنت والمركب هيئتها ما يثبت بفعله  
 في الصلوة وان تركه يكون الصلوة مكروهاً كراهية  
 تنزيه ولا يجب سجود التوبة بتركه سهواً ولو أجمع  
 اوب وهو دونه رتبة التوبة فلا كراهية في تركه  
 وكراهية تخفيف الليل والمركب هيئتها ما يثبت بترك سنته

المصلحة

وأما إجماع الأمة فإن الأمة قد اجمعت  
 من لدن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على فرضية ما سطر غير ذلك  
 منكر ولا منازعة وكان ذلك إجماعاً  
 واجماع المسلمين في إقراره عليه السلام  
 لا يتجفع استنى على الصلوة



وهو كراهية التزوية او ترك واجب وهو كراهية التزويج  
 ومنها ما يجمع منق وهو محل الشك والمردى ما يفسد القبله  
اما الشرايط التي قبلها المجتعي عليها فستة الطهارة من  
 الحدث اي ما يوجب الغسل والوضوء ويستثنى النجاسة  
 الحكيمة والطهارة من النجاسة الحقيقية وستة القوة  
 واستقبال القبلة والوقت والنية اما الطهارة  
 من الحدث فالاغتسال ويستثنى الطهارة الكبرى وموجبه  
 الحدث الكبرى والوضوء ويستثنى الطهارة الصغرى  
 وموجبه الحدث الاصغر عند وجود الماء والقدرة  
 اي مع القدرة عليه اي على استعماله للاغتسال والوضوء  
 وعند ههما اي عدم الوجود والقدرة او عدم احدهما  
 فالطهارة الواجبة هي التيمم والكل واحد من الاغتسال  
 والوضوء فرائض وسنة واداب ومنها وليس الغسل  
 ولا للوضوء واجب فلذا لم يذكره واما فرائض  
 الوضوء فثمة كثيرة نذكره وهو ثلثة انواع فرض  
 وهو وضوء الحدث عند اراثة القبله ولو جازاة  
 او سبعة تلاوة او من المصحف وواجب وهو الوضوء  
 الطواف ومنسوب وهو الوضوء ليوم اذا اراده  
 والوضوء على الوضوء والمحافظة على الوضوء بان يتوضأ  
 كلما احدث والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد  
 انشاد الشعر وبعد القسامة في غير القبله والوضوء

في هذا الكتاب  
 من كتاب  
 في فرائض  
 الصلاة  
 والوضوء  
 والاعمال  
 الصالحة  
 والنافعة

عند

نقل

بغسل الميت كذا في فتوى قاض حاله والخلاصة قاربعة  
 كما فهم مما قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى  
 الصلاة فتوضؤوا وانتم محدثون فاعلموا  
 وجوبه بغسل الاصلية وجوبه باعادة التيمم عند طهارة الماء  
 ولو قطرة وعند النسيء بوجوبه لا يسئل في العضو  
 واتى لم يقط كذا في شرح الهداية لا يلهى السهام وحده  
 الوجه ما بينه فخصائص الشعر واسفل الزقون وشحمي  
 الاذن لا يلهى وايدكم الى المرفق يجمع مرفقا بكسر الميم وفتح  
 الفاء وبالفكس وهو مفصل الذراع في العضد  
 واستحوذوا بكم المسح في اللغة امر الاشياء على الشيء  
 وهو المراءى في التيمم او رده في الوضوء اصابة اليد  
 المبتلة ما امر مسح وارجلكم الى الكعبين وقراءه بالنصب  
 وباتجر قبيل النصب بالنصب على وجوبكم والجر على الجوار  
 والصحيح ما ذكرناه في الشرح وجوز التيمم المسح  
 على الارجل بلا خيف وبركه ما في الصحيحين ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم رأى قوماً توضؤوا واعتكفوا  
 تنوع لم يتسما الماء فقال لا تقربوا النار والركعتان  
 والكعبتان واما الغضمان النماز في جانب القدمين  
 يدخلان في فرض الغسل خلافا لما في رواية ما بينه  
 العذر لانه بكسر العين وهو ما سأل على التيمم النجاسة  
 فما خول من غير النجاسة والا لا يوجب غسله لما ذكرنا

عن ابي عبد الله في قوله  
 يا ايها الذين امنوا اذا قمتم  
 الى الصلاة فتوضؤوا  
 فانما هو  
 غسل اليدين

والقدرة على الماء  
 شاذة في النجاسة  
 فالتيمم



منه في حذو الوجه خلا فالله يوسف واما الوجه  
فغنى الى جنبه ربح يرضى مسج ربعا قبا ساع على مسج الرأس  
وهي زاوية الحنك وعنه انه يرضى مسج ما يلا في بشرة  
الوجه واختاره قاضيا وصحة واظهر الروايات  
عنه فرض غسل ما يلا في البشرة واختاره في المحيط  
وفي البدائع وقال في معراج الذراية وهو الصحيح  
وفي الفتوى الظهرية وبه يرضى ووجهه انه كما سقط  
فرضية غسل ما تحت الغسل فرض الغسل اليه كالشاة  
والحاجب حيث يتنقل فرضية غسل ما تحتها اليها  
واما ما استمر غسلها فلا يجب غسله ولا مسح لانه  
ليس من الوجه وعن ابي يوسف ربح يرضى شعاها  
بالمسح وغنى سقوطه اصلا وانه اعتبار زاوية عن  
الخارج ربح ولو اقر الماء على شعراتها والراى  
او الشارب او الخارجة ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته  
وفي البقاة لوقوف الشارب لا يجب تخليطه وانه  
طلب يجب تخليطه ووجهه انه قطع مستون فلا  
يعتبر قبا منه في سقوط غسل ما تحته بخلاف النجاسة فان  
اعفاءها هو المسئول والمفروض في مسج الرأس  
صعدا الى جنبه وهو ربح الرأس عندنا وقال  
مالك واجمده مسج الكل فرض وقال الشافعي الرأس  
مسح اذ في جزء منه وثوب بعض شعرة منه وقد حقت

بشرة الوجه والرقبة والذراعين والرجلين  
والقدمين واليدين والوجه والرقبة والذراعين  
والرجلين والقدمين واليدين والوجه والرقبة  
والذراعين والرجلين والقدمين واليدين

اي على

بما اعفاه الله  
او غيرهما على حاله  
اختاره

فرضية  
الوجه

الذليل

الله ليل في الشرح ومنه جملته قوله لما روى المغيرة بن شعبة  
رضي الله عنه عليه السلام انه سبأ طه قوم فبال وضوء  
ومسح على ما صبه وخففه التباطؤ بفهم التباطؤ الكفاية  
ثم فرضية مسج مقدار الربع هو الرواية الظاهرة  
في بعض الروايات قدر ثلث اصابع وصحة بعض اصابع  
وجنه نظره لما ذكرنا في الشرح وان مسج باصبع او بصبعين  
او مرتين لم يجز حتى يعدهما كمالا ويستوفى مقدار ربع الرأس  
او ثلث اصابع خلافا لفرقة وكذا مسح الخف ولو كان له  
ذوا يمانية مبروطا حول راسه كما فعل النساء في  
عليها لم يجز سواء ارسلوا ولم يرسل هو الصحيح وقيل يجوز  
اذا لم يرسل كذا في الحديث ولو روي لمعة في بعض اعضا  
الوضوء فليتها من بركة عضو آخر لا يجوز وان لم يكن بركة  
عضو جازر وفيه بركة لا يجوز بركتها من بركة عضو آخر لان البركة  
في الغسل عضو واحد بخلاف الوضوء وهذا اذا كانت البركة  
اليه اخذها تسيل والا فلا يجزى واما سنة اي سنن الوضوء  
فصل السبب في قبل اخذها انما هو الى التسليم فلا يملك في  
التسليم انما عليه السلام قال اذا استقبل احدكم من  
نومعه فلا يقم حتى يده في الماء حتى تغسل ثلثا فانه لا  
يدرك ايدينا بغيره يده وترسل بالضم مفصل ما بين الرزق  
والكف ثم غسلها بدها بسنة تنوب عن الوضوء وتوهم  
اقول الوضوء لا يملكها الا الظاهر وكيفية الغسل ان ياتخذ

الوضوء على راسه ثم يغسل راسه ثم يمسح  
بما عدا راسه من راسه ثم يغسل راسه ثم يمسح  
بما عدا راسه من راسه ثم يغسل راسه ثم يمسح  
بما عدا راسه من راسه ثم يغسل راسه ثم يمسح

او يتركه



فيكون في الموضع  
فيكون في الموضع  
فيكون في الموضع  
فيكون في الموضع

هذا اذا كانا صغيرا  
ممكن الرفع جديدا

الاناء بشماله ويصحب على يمينه ثلاثا ثم ياخذ به يمينه  
ويصحب على شماله كذلك وكذا ان كانا كبيرين او مع  
انا صغيرا وانا بوضو احبنا به يمينه اليسرى مضمومة  
في الاناء ويصحب على كفة اليمنى ويدلك الاصابع بعضها  
ببعض حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الاناء ويقل اليسرى  
وهذا اذا لم يكن على يده نجاسة ونسبته انتم تعقل  
في ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم  
يذكر اسم الله تعالى عليه والمراد في النكاح لقوله  
عليه السلام اذا نظر احدكم فذكر اسم الله عليه فانه  
يظهر جسده كله فانه لم يذكر اسم الله على ظهوره لم  
يظهر الا ما امر عليه الماء واللفظ التسمية ان يقول  
بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل  
الا فضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي الحديث  
يجب بينهما وفي الحديث لو قال لا اله الا الله او الحمد لله  
او اشهد ان لا اله الا الله يصير عينا للسنن والاصح  
انه يسمي ثم يركب مرة قبل كشف العورة للاستنجاء  
ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء  
احتياطا للخلاف الواقع فيها حيث قال بعضهم يسمي  
قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم يسمي بعده فست  
وكذا الخلاف في وقت غسل اليد بين الاصح انه  
بغسلها مرة قبله ومرة كما في التسمية والوسعي التسمية

ولا يخل  
اليمين

فذكرها

لان محل التسمية في الوضوء ابتداء  
فقد حصل السنة  
وقد فات لان الوضوء على وجه لا يتجوز في غسل  
اليمين عند ابتداء غسل الاكل

لما في السنة او جاز  
والسلام

فذكر بها في خلال الوضوء فيسحق لا يحصل السنة بخلاف  
الاكل والمضمضة والاشترط في ان عليه السلام فعلها على  
المواظبة كما انه لم يرد في مواضع الاصحاب السنة من  
حديث عبد الله بن مسعود بن جابر بن حكيم وصونه عليه السلام  
وفيه مضمض واستنشق واستنشق ثلاثا بثلاث غزقات  
وروي الطبراني بسنده انه عليه السلام توضأ فمضمض  
ثلاثا واستنشق ثلاثا ثم اخذ الكل واحد ماء جديدا  
واصباح الماء الى ما تحت الشارب والي ارجله سنة  
ايضا فكلما للفرس لانه على الارض فيكاف التحليل التي  
والاصابع وعدة في التجسس على الاداب ومسحها  
استرسل اي نزل منه اللحية فكلما للفرس ايضاً  
وتحليلها اي اللحية لما روي انه عليه السلام كان يخلج لحيته  
وهذا قول ابي يوسف وعند ابي جعفر ومحمد بن علي  
مستحب وفي رواية جابر بن ربيع في المستوطون ابو يوسف  
رج وهذا اذا كانت كهيئة لا ترى البشرة تحتها فانه  
كانت خفيفة بانه ترى بشرة الارم غسل ما تحتها كذا في  
الطهرية واستعاب جميع الترابين في المسح للمواظبة  
عليه السلام مع التمسك في بعض الاوقات بماء واحد  
لما روي اصحاب التسنين عن علي رضي في حكاية وضوئه  
عليه السلام انه مسح مرة واحدة والادلة على عدم  
تلفيف المسح كثيرة ذكرها في الشرح وكيفية الاستنجاء



انما يأخذ الماء ويبل كفتيه واصابعه ثم يصبغ الاصابع  
 الى بطنها ويطبق على مقدم راسه من كل يد ثلث اصابع  
 الخنصر والبنصر والوسطى ويمسك ابراميه وتساويه  
 مرفوعات ويجعل في اي يده يد بطرف كفتيه على راسه  
 ويحدها اي يد الى الغشاء ثم يصبغ كفتيه على جانبي  
 الراس ويمسح بها الى جانبي الراس بكفيه ويمسح ظاهر  
 اذنيه بباطن ابراميه وباطن اذنيه بباطن مخبئه  
 ويحركها الى التساويه فيما تقدم يقال الاصابع التي  
 تلي الارهام مستحيه بحسب البناء لانه ينهار بها الى التوسيد  
 عند التفتيد ويقال لها التساويه لانهم كانوا يفتيدون  
 بها الى السبب في الخصاصه ويحويها ومسح الاذنيه  
 ايضا سنه كذا ذكره الى المسح بهذه الكيفيه في الخط  
 ونحوه وليس بهذه الكيفيه امر الارضا والمقصود  
 الاستيعاب باني وجه كانه وفي استغنينا الكلام عليه  
 في الشرح وما ذكره من مسح الاذنيه مع الراس  
 كما انه اذا لم يمسح العلامه بان كانت موضوعه  
 واتحالة مستحيا فلا بد ان يأخذ لهما ماء جديدا ويمسح  
 الرقبه بظهر الاصابع الثلاث المتقدم ذكرها وقوله  
 كما جديدا حاجته اليه لان البتة التي على ظهر الاصابع  
 باقية فلا حاجه الى التجدد وقال بعضهم هو الذي مسح  
 الرقبه ارب ليس سنه وقال في لقنا في قاضي ارب ليس

على وزن مفعلة

وغیره

بارب ولا سنه وقال بعضهم هو سنه وعند اختلاف  
 الاقاويل يكون فعله والسنه تركه فاقصر في الكلام على انه  
 مستحي وهذا الاصح لانه روي فعله فيه عليه السلام في  
 بعض الاحاديث ورواها بها وتحليل الاصابع سنه ايضا  
 في البدنيه والجليله لقوله عليه السلام لعقيط بن جهم  
 اذا توضأت فامسح الوضوء وتحليل بين الاصابع واعلم  
 بكونه التحليل سنه بعد وصول الماء وكيفية في الرجلين  
 انما تحليل يخلص به اليه كالمسح او من يخلص رجله اليمنى  
 من اسفل ويحتم تحصيله اليسرى وكذا الرجل سنه  
 ايضا لروى انه عليه السلام توضأ مرة وقال  
 بهذا وضوء لا يقبل الله تعالى الضلوه الا به وانه توضأ  
 مرتين وقال هذا وضوءا فوضأ عاشر الله تعالى  
 مرتين وانه توضأ ثلاثا في غلب احواله فكذلك سنه  
 لا فرضا ويكره الزيادة على الثلاث الا لعزورة طمأنينه  
 القلب عند حصول الشك ثم المرة الاولى فرضي والثانية  
 سنه والثالثة او ثالثة في الفضيلة وقيل الثانية سنه  
 والثالثة اكل السنه كذا ذكر في الاختيار والاولى ان يكون  
 الثانية والثالثة كلتا هما سنه لان الثبوت الذي  
 هو سنه انما يحصل بهما واليه سنه ايضا هو الصحيح  
 وقيل مستحيه وتحليل القلب ويستحب ان يضيف  
 التلقظ بالتساويه اليه فيقول نوبت رفع الحث

من روى انما يخلص  
 بين الاصابع

من روى انما يخلص  
 بين الاصابع



ابتداء الوضوء الى صح

اوسوب الوضوء وقتها عند غسل الوجه واليدين المذكرة  
في نقطاة الوضوء سنة وليس بوض لان العطف فيها  
بالواو اي لمطلق الجمع من غير تعرض للترتيب والذلك  
ايضا سنة لانه كالماء الغرض في محله والمحوالات وان  
ان يغسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما  
بحيث يجف السابق عنده اعتدال اليد او سنة  
لمواظبة النبي عليه السلام **واما ادب** اي ادب الوضوء  
فهي ان يتأنيب للصلاة بالوضوء قبل دخول الوقت  
اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهمل لان فيه  
قطع طمع الشيطان وتبسيط القلب **واما** يجب الاستحباب  
وهو ازالة البجور وهو ما يخرج من البطن من النجاسة  
مخرجها الى بين اليدين او الى يساره فلا يستقبل القبلة  
ولا يستبرئ بها فاستقبلها او استبرأ بها حاله  
الا استحباب تركه ادب ومكروه كراهية تنزهه كما في مدة  
الترجل اليها واتحالة البول او التغوط فمكروه  
كراهية تحريم ثم اذ اجلس للاستحباب فالادب ان يجلس  
مستويا على مؤسقا بين رجله ويترخي مفعمده  
ما امكده بالغة في الانتباه والتنظيف **الا** ان يكون  
صالحا فلا يفرج ولا يرخي كلبا ينفذ اليه الى المداخل  
يفسد صومه حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس حاله  
الاستحباب لانه وفيه نظر فانه لا يفسد بالتنفس شيئا

وانما في وقت غير مهمل لان فيه قطع طمع الشيطان وتبسيط القلب  
واما ادب الوضوء اي ادب الوضوء  
فهي ان يتأنيب للصلاة بالوضوء قبل دخول الوقت  
اذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهمل لان فيه قطع طمع الشيطان  
وتبسيط القلب وهو ما يخرج من البطن من النجاسة مخرجها الى بين  
اليدين او الى يساره فلا يستقبل القبلة ولا يستبرئ بها فاستقبلها  
او استبرأ بها حاله الا استحباب تركه ادب ومكروه كراهية تنزهه  
كما في مدة الترجل اليها واتحالة البول او التغوط فمكروه كراهية  
تحريم ثم اذ اجلس للاستحباب فالادب ان يجلس مستويا على مؤسقا  
بين رجله ويترخي مفعمده ما امكده بالغة في الانتباه والتنظيف  
الا ان يكون صالحا فلا يفرج ولا يرخي كلبا ينفذ اليه الى المداخل  
يفسد صومه حتى قالوا ينبغي ان لا يتنفس حاله الاستحباب لانه  
وفي فيه نظر فانه لا يفسد بالتنفس شيئا

اي في وقت معين

ال

على وجهه

الى الداخل فيفسد صومه مع ما فيه من الخرج على انهم  
قالوا انما يفسد الصوم اذا وصل الماء موضع الخفة  
وقلما يكون ذكره في الخلاصة وانما يغسل يخرج  
النجاسة بعد الاحجار او دونها على لغة التنظيف  
والغسل بالماء وان كان الا بالكلية قدر آتت به سنة الاجابة  
وانما يكون اذا لم يتجاوز النجاسة يخرجها اقصا  
اذا جاوزت مخرجها ولم يكن النجاسة قد ردت اليه فغسل  
سنة وان كان قد ردت اليه فغسله واجب والدليل  
حقيقته في الشرح وانما ازالة النجاسة النجاسة ورة الزمان  
على قدر التدرج فغسله الى النجس او الخرج فغسل النجاسة  
والادب في الغسل المذكور لا يغسل اي يخرج النجاسة  
حتى ينقته وينظفه لانه المقصود هو الانتقاء وليس فيه  
اي في الغسل عدد ومسوية من ثلث او سبع او غير ذلك  
ومنهم من شرط الثلث ومنهم من شرط التسع ومنهم  
من شرط التسعة ومنهم من شرط في الاجل الثلث وفي  
المقعد ليس والتصحح انه غفوض الى رايه فيغسله  
حتى يفرغ في قلبه انه قد طهر الا ان يكون موشو على  
فيقعد في حقه بالثلث كما في كل نجاسة غير مرتبة وقيل  
سبع وفي النوازل حتى يعود من القنينة الى المشونة  
ويغسل بطنه سبع او اصبغ او ثلث لا يبرأ  
مخرج ادب الاستحباب والمرأة كالرجل في ذلك وكذا في

شفوق اطفال نجاسة حلون  
اهترار ايحون موقوفاتي

الاستحباب اخذ المتى باليد واليد



بغيره من الغالب الطهارة بغيره من الغالب

الاستحي بالاجار ليس فيه عدم مستوف عندنا بل  
 يحسمه بغيره ولو استحي بغير واحد حصل الاتفاق  
 يكون مقبلا للسنة عندنا ولو استحي بغير واحد لم يحصل  
 الاتفاق لا يكون مقبلا للسنة وعندنا الثاني لا بد في  
 اقامة السنة منه ثلث مسجات وفي فتاوى قاضية  
 في كيفية الاستحي بالاجار يدبر بالاجار الاول ويقبل  
 بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الصيف وفي الشتاء  
 يقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث  
 لان الصيف خفيف متدلي لثباته فلو قبل بالاول  
 تسقط عنه ولا كذلك في الشتاء والامارة تفصل ما  
 يفعل الرجل في الشتاء في الارض كماله في الخلاصة  
 وهذا ليس بشرط بل على فعل الوجه يحصل المقصود  
 يعني الاتفاق وينبغي الاستحي بعد ما خطا خطواته  
 وهو الذي يستحي استبراء وبالنسبة في الاستحي في الشتاء  
 فهو كما يبالغ في الصيف كذا في فتاوى قاضية  
 وفيها رواية استحي في الشتاء بماء شحيح كانه بمنزلة  
 منه استحي في الصيف الى في المبالغة الا ان شوابه  
 لا يبلغ ثواب المستحي بالماء البارد ومنه الادب  
 ان يحسم موضع الاستحي بالخرقة بعد الغسل قبل ان  
 يقوم ليرك اغراء الماء المستعمل بالكتاب فان لم يكن  
 معه خرقة يحفقه اي موضع الاستحي بغيره مرة

تحتسب اخر من على هذا  
 والذين يقولون الشح  
 اصل القناعة الله يعلم  
 بالهوا

بعد اخر كما نقلنا الماء المستعمل بحسب الامكان ومن الادب  
 ان يستعمر به جملته في اي منه الاستحي والتجفيف  
 لان الكشف كانه لصورة ومردالت وكشف الصورة  
 في الخلوة بغير ضرورة خلافا لادب لقول الله تعالى  
 من اياته وانه احق ان يستحي منه ومن الادب ان يكون  
 اي يباشر امر الوضوء بنفسه ولا يامر غيره بالامر له  
 وضوءا ويصحب عليه ما روى انه عليه السلام قال انما  
 لا يستعمل في وضوءه باحد وعن الترمذي ان ابن عباس  
 ان يصحب الخادم وهو لا يبالغ في الادب او كان يطيب  
 نفس ومحبته بدو لا امر وتكليف كما روى انه عليه السلام  
 كان يصحب عليه الوضوء ويتهادله ومن الادب ان  
 يجلس المكتوض مستقبل القبلة عند غسل ساير  
 الاعضاء اي باق الاعضاء يسوي موضع الاستحي  
 لانه عبادة او مقدمة لها فيختار له جرا الجالس وهو  
 مما يستقبل القبلة ومن الادب ان يكون جليوسه على  
 مكان مرتفع وان يغسل غزوة الا برحمتها وان  
 يضعه على يساره وان كان شيئا يفتقر منه فيضغ  
 على جنبه وان يضع يده حال الغسل على غزوة الا برحمتها  
 لا على راسه ومن الادب ان لا يتكلم في أثناء الوضوء  
 بكلام الدنيا بل بالذوات الخالدة والاشهاد عند  
 غسل كل عضو قال في فتاوى قاضية يستحي عند غسل

ار كيف  
 رخصة رخصة

وقوله لا تداو على امر والقول عليه  
 وامر سور البقرة من بين الجوارح

وامر سور البقرة من بين الجوارح  
 ان يداو من السلف في غسل الأعضاء  
 ان يداو



كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا  
 عبده ورسوله وان بعد اعن غل كل عضو بما جاء  
 في الامانة السلف الصالحين فيقول بعد التسمية  
 الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وجعل الاسلام نورا  
 وعند المصطفی التسمیة استغنى منه حوض نبينا كاشفا  
 لا انما بعده ابدنا والتمم اعني على ذكرك وشكر  
 وتلاوة كتابك وعند الاستسقاء التمسك بالحق  
 راحة بغيرك وحياتك اوتاهم ارحمني من ارجاس  
 الجنة وارزقني مسكن فيها ولا تحزنني من ارجاس  
 النار وعند غسل التمسك بيقين وجهي بنورك يوم  
 يتيقن وجوه اوليائك ولا عشوة وجهي بنورك  
 يوم تسود وجوه اعدائك وعند غسل يديه اليمنى التمسك  
 اعطني كتابي يميني وحاسبي حسابا ييسر او عند غسل  
 يده اليسرى التمسك بالاعطني كتابي بشماله ولا من وراء  
 ظهره وعند مسح الراس التمسك بقرن شعري وبشري  
 على النار واظطني تحت ظل عرشك يوم لا ظل  
 الا ظلك اوتاه عيشي برحمتك واترك علي حرة  
 من برحمتك وعند مسح الاذنين التمسك اجعلني  
 من الذين يستعجلون النور فيسجدون احسن  
 وعند مسح الرقبة التمسك اعتق رقبتك من النار والرقبة  
 عبارة عن جميع البدن كما في قوله تعالى فخر برزقيته

التسميتم استغنى من حوض نبينا  
 كاشفا لا انما بعده ابدنا  
 والتمم اعني على ذكرك وشكر  
 وتلاوة كتابك

اي مملوك

اي مملوك واخطي من السلاسل والاعلال وعند  
 غسل الرجلين التمسك بيمين قدمي على الصراط يوم تزل  
 فيه الاقدام وقيل بهذا عند غسل رجل اليمنى واتمسك  
 في اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سقيا مشكورا ووزيلا  
 مغفورا وعلا مقبولا وحجارة له تبور **ومن الاداء**  
 ان يخطي بعض اي يخطي بعض والخصضة تحريك الماء في اليدين  
 والتمم ان يدخل الماء في فيه للمصطفی ويستشقي الي  
 يصبه الماء في انفه بيده اليمنى لا انها من جنة الطهور  
 ويخطي ويغير بيده اليسرى وينفي اي ينفخ في الكفا واحده  
 متعامدا جديدا من ازالته الا ان في قال عابثة رضى  
 الله عنها كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى  
 لطهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلقه وما كان  
 من اذى ومن الاداء ان يستاك اي يدلك استاك باليسار  
 باليسار وهو الطود الذي يستاك به كالمسواك وقد عده  
 العقدي والاكثرون من التسليم وهو الاصح كما ذكرنا  
 في التمسك ثم المنحجب ان يكون من شجرة مرة لزيادة الزاكن  
 تغير النعم قالوا يستاك بكل عود في الزمان والخصب  
 وافضل ما يراى ثم الزيتون وان يكون طوله شبرا في الخط  
 الحشم **ومن يده** انه يمسح به عن رجليه وعطو لا يخطي  
 مرفعة للملازمة ويكتم الخطيئة ويديده في اللسان ويدب  
 البعغم والخر والصفوة ويشد الاستاء ويقول المعصية

الاداء يتبع من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى

ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى

ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى

ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى

ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى

ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى

ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى  
 ادركت منكم من قول الله تعالى

احاط به وسلاطه واصول الامانة  
 او صفوة عقولنا  
 او صفوة عقولنا

اي مملوك



لقد ساءت الشرا

وطلب نكته الغم وجلبو البصر **وتيا وكذا** استحبابه في خمسة مواضع في اصفر الاسنان وغيره **الرائحة والقباح** من النوم والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقته يعني في الوضوء فذكر في كفاية البيهقي والوسيلة والشفا آية التسواك قبل الوضوء في تحفة الفقهاء وزاد الفقهاء انه سنة حالة المصطنعة فكيف لا يقع وفي مسوط شيخ الاسلام ومن السنة حالة المصطنعة لا يستاك انتهى وهذا كما لا رسواك والا ان والتم يكن رسواك فبالاصح الى يستاك بالاصح وقال في المحیط قال علي رضي الله عنه التسواك من السنة والابانام سيور لا تقوم الا بصحبه رسواك عند وجوده ويستاك عرضا لا طولا مع تعرض الاسنان الذي هو طول الغم لا العكس خشية الخاف الضرب بالغة ويبدو بانها ثبت لا يخلو من العليا ثم بالابانام ثم بالابان من السفلى ثم بالابان منها ويدرك ظاهر الاسنان و باطنها واطرافها وبيل المسواك انما كايه يا بسا ويفيد عند الاستبصار وعند التواضع منه والادب انما بالي في المصطنعة والاستيقاظ وقال في الكفاية المبالغ فيها دسة كذا كثر الظاهر انها مستحبة والمصنف قد اطلق الادب على خبر من المسجبات الا ان يكون صامتا فلا يبالغ فيها خشية الخاف الفساد بالقصود والبالغة في المصطنعة

فقال قالوا له يا شيخنا  
فما الذي نرى في هذا  
فقال قالوا له يا شيخنا  
فما الذي نرى في هذا

فار

[illegible]

بعضی کما و بعضی کما  
الحار و البرد و الجند و  
الکاف و الجند و الجند

الماء من بئر من  
تصب من فخر اولاد  
اس بئر  
دولة في  
في دولة بئر من  
في دولة بئر من

الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الذي لا يزول ولا يغير  
الذي لا يحد ولا يحصى  
الذي لا ينفد ولا ينقطع  
الذي لا يخبث ولا يفسد  
الذي لا يبرأ ولا يبرأ  
الذي لا يبرأ ولا يبرأ  
الذي لا يبرأ ولا يبرأ

الكلية بالضم  
ونقذ  
الكتاب  
في  
الكتاب

قال بعضهم وهو شيخ الاسلام ضواير وادبه هي الغرر  
وهي تريد المائدة الخلق وقال صدر الشهداء هي كثر الما  
حتى يملأ العلم وقال في الخلاصة حد المصنفة استيعاب  
جميع الغر والمبالغة فيها ان يصل الماد الى راس حلقه و  
المبالغة في الاستشاق حذب الماد بالتفصيل حتى يصعد  
الى مخزونه ينتج اليكم والماء وبسرهما وبعضهما كالجلس  
والمراد به هنا التلخيص قال في الخلاصة وحد الاستشاق  
ان يصل الماد الى المأثرة والمبالغة فيه ان يجاوز المأثرة  
ومن الاداب ان يدخل اصبعيه الخضر في صحاح اؤنبه  
اي ثقبها عند المخرج قال في فتاوى ابي مخنف لم ينقل  
عن اصحابنا ادخال الاصابع في صحاح الاذليل وعن  
ابي يوسف انه قال ينقل ذلك انتهى وهو المأثرة فلما  
روى ان عليه السلام ادخل اصبعيه في مخري اؤنبه في الوضوء  
والخضر بلغ في الدخول لصغرهما ومن الاداب ان  
يخلل اصابعه اعي اصابع رجليه بخضر البصر على ما  
قد نقل ومن الاداب ان يجر خاتمه الى كانه واسعا  
مبالغة في الاستيعاب وان كانه ضيقا لا يدخل الماد تحته مبالغة  
في ظواهر الرواية عن اصحابنا الثلاث لا بد من تحريكه او  
نزع كحل الاستيعاب وبلغ الماد الى كل جزء من البين  
يعني يملأ كونه المحيط فاحس به بظاهر الرواية عن ما  
روى الحسن عن ابي حنيفة وابو سليمان عن ابي يوسف



وحيث انه يجوز وان لم يحركه ومنه الادب الالهي في  
الماء وكان ينبغي ان يعقد في الملاهي لانه ترك الادب  
الاناسي به والاسراف مكره بل حرام وان كان اي وثو  
كان المتوضي على شط اي جانب من جوارقه لا ولا  
تقدر بتدبره ان المندرج كانوا احوال الشيطان ولما  
روى عن النبي عليه السلام انه سئل في الوضوء سرف عن  
عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يسقو وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد قال  
ان في الوضوء سرف قال نعم والركعت على ضفة من جوار  
ضفة من جوارضها بالفضاء الخبيث مغفوتة ومكسورة وبالغذاء  
جانبه ومنه الادب الالهي لا يقتصر في الماء بالتركيب  
الذي هو فيكون التقاطع غير ظاهر بل ينبغي ان يكون  
التقاطع ظاهر ليكون على ما ينبغي في كل مرة من الثلاث  
ومن الادب الالهي ان يلازمه بعد الوضوء ان يمسح  
اسم على اذنيه او اراد الوضوء بعد ذلك وينطق بطلوع  
الاشيطان على تشبيطه عنه ومنه الادب ان يقول  
عند تمامه اي تمام الوضوء وفي حلاله اي في اثنائه  
الحكم اجعلني من التوابين اي الكثرة التوبة واجعلني  
من المتطهرين على قارورات المعاصي واسايرها  
واجعلني من عبادك الصالحين الذين يرفعونهم  
بكراماتك واجعلني من الذين لا يوصف عليهم اذا خاف

والاسراف هنا  
استعمال الماء فوق الحاجة  
التي هي  
منه الادب  
سرف يتقن  
من الاسراف  
سرف لا

والاسراف  
استعمال الماء فوق الحاجة  
التي هي

الناس ولا يلهيهم بغيره اذا حزن الناس ويقول بعد  
قراة من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك اي يستحب  
حامد بينك على التوفيق لتسبحك اشهد ان لا اله الا انت  
وحده لا شريك لك استغفرك اطلب منك المغفرة  
والنوب اليك وارجع اليك عن معصيتك ومنه  
الادب ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء سورة المائدة  
مرة او مرتين او ثلاثا كما روى ابن عمر في اثر الوضوء  
غفر الله له ذنوبه سنة ومنه الادب ان يشرب  
فضل وضوءه بفتح الواو وبعضه قاعا وقاعا مستقبل  
القبلة كقوله في الخلاصة لما روى عن علي رضي الله عنه عليه  
السلام كان يفعل ويقول عقيب شربه اللهم اشفي  
شفائك ودواي بدوائك واعصني اي اجعلني من  
الوابل بفتح الواو والهاء مصدر وابل بكسر الهاء اذا ضعف  
والامر اضل عطف خاص على عام والاول جاع كذا لان  
كل من حصل ضعف وكل رجع جرح ولا عكس فيها وبكره  
الشرب قايما الا بهذا اي شرب فضل الوضوء وشرب ما  
رزم من الالة النبي عليه السلام شرب ما رزم قايما واتا  
كرهية قايما فيها عداية من قلة عليه السلام لا يشرب  
احدكم قايما غير شئ فاستغنى واجمع العلماء على ان هذه  
الكراهية كراهية تنزيه لا تحريم لانها لا يربطها لا بدني و  
في قنواي المتعبدية ولا بأس بالشرب قايما ولا يشرب ما شربا

واشهد ان محمدا عبدي ورسولي  
فانظر الى اسماء

الوضوء بفتح الواو واداءه بفتح الدال  
نحو قوله في الخلاصة لما روى عن علي رضي الله عنه عليه  
السلام كان يفعل ويقول عقيب شربه اللهم اشفي  
شفائك ودواي بدوائك واعصني اي اجعلني من

اعلى كرم الله وجهه  
نوضا يا فتى ان كنت ترجو لقاء الله  
في دار البقاء واشرب بعد اسباغ  
الوضوء ما كان يبقى في الناة  
فان الشرب من باقى الوضوء  
شفاء كان من سبعين داء  
درها حلية الناجي



ورخص للمساكين انهم وقد صح عنه عليه الشرب قال في غير  
ما تقدم ذكره الاكل على اتم ثابت قالت دخل على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قربة معلقة قائما  
فقط الى انما قطعته يرواه الترمذي وقال حديث  
صحيح واما قطعت ثم القى به ليلولة عند يمينه  
وعن علي رضي الله عنه باب الرحمة فشرب قائما وقال  
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كما رايت  
فعلته يرواه البخاري وعنه ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا ناكل  
وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نعيش  
ونشرب ونحن قائم يرواه الترمذي وقال حديث صحيح  
ومنه الادب الا يصل الى يمينك الوضوء ينبغي  
بعض السبل الى نافله اي يصل عقبه نافله ولو كعبين  
لقوله عليه السلام ما صلح مسلم يتوضأ فيحس وضوءه  
فهم السبل ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلا عليهما بقلبه وجهه الا  
وجبت له الجنة الا ان يكون الوضوء في وقت محروم  
فانه لا يصلح الا ان ترك المحروم او في محل فعل المحروم  
ومنه الادب الا يتوضأ على الوضوء لقوله عليه السلام  
الوضوء على الوضوء نور على نور وقوله عليه السلام صلح  
جدة والوضوء جنة دائمة تن نوره يوم القيامة لمواظبة  
عليه السلام على الوضوء لكل صلوة ومعلوم منه حاله  
انه لم يكن يحدث في كل وقت ومنه الادب ايضا

اي فعله وقيامه  
قيامه

استغفر

استغفر الله الى اخر الوضوء وتعاهد به ما في العبد  
وفي الخلاصة يجب اقبال الماء اليه وتجاوزه والوجه  
واليد بانه والرجل بانه ليستغفر عنهما ويطلب الغرة وحفظها  
ثباته من التقاطها **واما بياض الماء** مما يحرم او يكره  
وقوله في هذا الرجوع الى البياض اذا لم يجد ماء تقديره ليستغفر  
قوله ان لا يستقبل القبلة وما عطف عليه وقوله وقت  
الاستسقاء وقع سهوا او القنوط وقت قضاء الحاجة لا  
قد تقدم ان ترك استقبال القبلة وقت الاستسقاء  
ادب وانما الممنون استقبال القبلة وقت البول والختل  
فانه مكره كمره حريم سواء كان في القنوط او في البناء  
لا طلاق النبي في قوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيتم الفايظ  
فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ويكره ايضا ان يسكن  
الوضوء لقضاء الحاجة نحوها وقالوا يكره ان يجلس عليه  
في النوم او غيره الى القبلة او المصيبة او كتب الفقه  
الا انه يكون عليه كمال مرتفع عن المحاراة وكذا يكره ان  
يستقبل بالبول والفايظ الى الشمس وان لم يكن في القبلة  
فيجب من ماء اياه الله تعالى وان لا يستقبل الرجح بالبول  
لئلا يرجع عليه الشياطين ولا يكتفى عورته عند احد  
فان كشفه حرام والاستسقاء بالماء افضل ان مكنته الاستسقاء  
به من كشفه عند احد فانه مكنته ذلك كونه الاستسقاء  
بالاجار اي يجب عليه ان يكتفى بالاجار ولا يركب المحرم

الغسل والتيمم عليه السلام  
الغسل والتيمم عليه السلام  
الغسل والتيمم عليه السلام

اي فعله وقيامه  
قيامه

استغفر



يخوز الكشف صح

الحمد لله

الاصح باله و تشبه بالزكريا في قوله فادع  
عيسى او تدع اذ قد  
الظن في حق نوح و ابراهيم و صالح في قوله  
او ان يمشي و جعل  
الها هو شقوه عاد  
باسم و هو بطل و ذكر  
باسم و هو بطل و ذكر  
كلوا و اكلوا

五

کتاب

مسعود علیہ

والشراب والزيت والرماد والخشب والخرقة والطين و  
القدح وفي القصر فية بابه بالخشب وفي نظم الهند <sup>بالتدبير</sup> ست  
لا يتنجى بالخرقة والطين ونحوهما لانه روي انه يدرث  
لفقره وان لا يتنجى الا بالطين النخامة وهي ما يرفع من الفم  
او صدره الى حلقه وكذلك البراق والنجاسة والابقي  
النجاسة في الماء لانه النخامة والنجاسة يتغير فيكون في الموضع  
لا انتفاع بالماء الذي اتى فيه وان لا يتغيره اسي لا يجاوز  
الحدة المسنونة في الزيادة عليه والنفحة منه في الحرة  
الثلاث بان يجعل اربعة او اثنين بغير ضرورة وفي المواضع  
بان يسل اليد الى الابطال الرجل الى الركبة او يقصر عن  
المرقى والكعب فالأثر مكره اذ الم يكن مقدار حصول  
الطمانينة او نبذة طمانينة الفرة والثالثة غير جائزة وان لا  
يمسح اعضائه اى اعضاءه وضوءه بالخرقة التي مسح بها  
موضع الاستنجاء ثم يمسح موضع الوضوء والابنية  
وجهه بالماء عند الغسل بل يرسل الماء من اعلى جبهته اسما  
وان لا ينجس في الماء عند غسل وجهه وان لا يفيض فاه ولا  
عينيه فيفضا شدة بان لا تنكس حرق الشفتين ومحا جرح  
العينين اى اطراف الاجفان ومنها السدب حتى لو قبضت  
على شفتيه او على جفنيه لمعة الى بقية وقتها لا يجوز  
وضوءه لو جوب استنجاب الوجه وهي منه <sup>في حاله</sup> وبكره ايضا الا ان  
باليمني وثبت المسح بما جدد **فصل** وفي فوائده الى

مختصه مالک خود و دیگران  
باز آنکه یکی از اصحاب  
مؤمنان از خود حکایت می کند که خطبای  
موسی بن جعفر و جعفر بن محمد را شنیدم

الحجاء بالعلم من الدنيا فلو سكت  
عن سببها واستغنى  
لصلاهم تعالى ورواهم فاولئك هم  
العلماء الذين  
اولئك هم الذين  
اولئك

بل بپرسد الماء على وجهه ارسا  
 غسل وجهه واما ان يغسل فاه ولا  
 تانثتم حرمة الشقبة ومحاجر  
 جفاته ومنازل الذهب حتى لو قبضت  
 لمعة من بقله ولو قبضت لا يجوز  
 الوجه ويمن به ويكره ايضا الا ان  
 الماء جديد **فروغ** وفي نوادر الاله  
 لا

ارسا بفتح الهمزة  
 غسل بفتح الغين  
 تانثتم بفتح التاء  
 حرمة بفتح الحاء  
 الشقبة بفتح الشين  
 محاجر بفتح الميم  
 جفاته بفتح الجيم  
 منازل بفتح النون  
 الذهب بفتح الذال  
 قبضت بفتح القاف  
 لمعة بفتح اللام  
 قبضت بفتح القاف  
 يجوز بفتح الجيم  
 الوجه بفتح الواو  
 ويمن بفتح الهمزة  
 به بفتح الباء  
 ويكره بفتح الواو  
 ايضا بفتح الهمزة  
 الا بفتح الهمزة  
 ان بفتح الهمزة  
 الماء بفتح الواو  
 جديد بفتح الجيم  
 فروغ بفتح الفاء  
 وفي بفتح الواو  
 نوادر بفتح النون  
 الاله بفتح الهمزة



في كبره لو شئت يده اليسرى فلا يقدر الا يستحي بها ان  
 لم يجز له يصيب عليه الماء لا يستحي بالماء الا ان يقدر  
 على الماء الجاري وان شئت كلما اليد على مخرج ذراعيه  
 على الارض ووجهه على الخيط ولا يدع القملوة وكذا  
 المربض اذا كان له اهل وامه وليس له امرأة او حاربه  
 ويجز عن الوضوء بوضئه المأبى او الارض الا ان لا يتسل  
 فرجه الا من يحل له وطها ويسقط عنه احتجاء وكذا  
 المربضة اذا لم تكن لها زوج ولها ابنة او اخت فوضاها  
 ويسقط عنها الاستحياء مقطوع العقل الى مائة شئ  
 وان قل من ثلث اصابع فقل وان قطعت الرجلان  
 واليدان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم سقط عنه  
 القملوة وفي جميع النوازل الا لم يكن له الوضوء او  
 التيمم لا يصح عندهما وعند ابن يوسف يصل بالاماء  
 كما في المجوس واليهود حتى اذا استحي ان يركب على وجه  
 التيمم بان ارجى النقص وضوءه وان استحي بالاجار  
 وكونها انما يتوب عن الماء اذا كان الخارج معناه  
 اتقا اذا خرج دم او قيح فلا وادخول الخلاه  
 يستحب ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي يصل فيه ان يتيمم  
 ولا في ثوبه في حفظه من الجناسه والماء المستعمل ويدخل  
 مستورا تراش ويقول عند دخوله لبسم الله اللهم اني  
 اعوذ بك من الخبث والخبائث ولا يصح معه ما فيه

ولو وجد ماء جاريا  
 يستحي منه بمسحة كذا

لا بد من الاستحياء

في موضع الوضوء في موضع الاستحياء  
 ان كان الاستحياء على وجه الاستحياء  
 بان ارجى النقص وضوءه

الى مصعب دين  
 بولادته في مصعب دين  
 ولما ولد في مكة  
 ولما ولد في مكة  
 ولما ولد في مكة

اسم الله او شئ من القوال الا ان يكون مستورا ويستداني  
 انه خول برجله اليسرى وفي الخروج باليمين ولا يكشف عورته  
 ويوقايم ويوسع يديه برجله ويحيل على اليسرى ولا يكلم  
 ولا يكره الله ولا يبرء السلام ولا يثبت عا طسا فانه عطس  
 به يجزئته بقلبه ولا يحرك لسانه ولا ينظر الى عورته الا الحاجة  
 ولا يخرج منه ولا يكسر الالتفات ولا يبرق ولا يحفظ ولا  
 يستحي الا الحاجة ولا يعث بدنه ولا يرفع طرفه الى السماء  
 ولا يطيل القعود الا الضرورة فاذا فرغ وخرج من الخلاء  
 يقول غفر الله لي ولجميع المسلمين ما بين يدي وما بين خلفي وما بين  
 علي وما بين خلفي ويكره البول والتغوط في الماء سواء كان  
 راكدا او جاريا وعلى شاطئه او حوض او عليه او ثوبا  
 تحت شجرة او ربح او ظل او في جنب مسجد او مصلى  
 عليه او بيلع المقابر او بيعة الدواب او جربى كذا في الحديث  
 وكل ذلك عند عدم الضرورة فانه المضر به يخرج القملوة  
 المحظورات والمرأة في الاستحياء كما ترجل وتقدم ذلك بهذه  
 الطهارة التي ذكرت هي الطهارة الصغرى المخصوصة  
 في بعض الاعضاء **باب الطهارة الكبرى** الشاملة لجميع  
 الاعضاء فمن الاعمال من الجنابة وسببه اى سبب  
 وجوبه عند ارادة ما لا يحل فعله الا به عدة اشياء  
 منها خروج المني من المذكرة او الفرج الدخول حال كونه  
 المني حاصلا بشهوة فانه يجب الغسل بالاجماع ايا

الاماء

ر

في موضع الوضوء

الشبهة هي نفس  
 سكونها واسط

قال عليه السلام الايمان بضع  
 وسبعون شعبة افضلها لا اله الا الله  
 وادناها امانة الاذى عن الطريق  
 مسكاة الاخوان

في موضع الوضوء في موضع الاستحياء  
 ان كان الاستحياء على وجه الاستحياء  
 بان ارجى النقص وضوءه



انفصاله عن موضعه من الذكر والفرج بشهوة تختلف فيه  
 اعلم انه الفل انما يجب بالمني اجماعا من اعتنا بعقد  
 اتحادهما ان يكون قد انبعث عن شهوة فلو سال  
 من ضرب او حمل بشئ فقبل او سقط منه علولا يجب الفل  
 عندنا خلافا لما في الفتاوى التي يخرج من العضو الى  
 خارج البدن او ما يلزم الخارج كالفرج الخارج والقلعة  
 على قول فادام في الفرج الداخل وفي قصبة الذكر لا  
 يجب الفل عندنا خلافا لما في الفتاوى واشترط وجوب  
 الشهوة عند الانفصال منه الذكر ايضا فختلف فيه  
 قال ابن يوسف وجوبها عنده شرط وقال ليس بشرط  
 حتى ان المختل اذا اخذ ذكره اي امسكه حتى سكنت  
 شهوته وخرج المني بعد سكون الشهوة يجب عليه الفل  
 عندنا خلافا لما في يوسف وكذا الاستسني بالكف اي  
 نظرا لثبوت فلما انفصل عن مكانه امسكه حتى سكنت  
 الشهوة وكذا لو اغتسل قبل ان يبول او ينام ثم سال  
 منه بقية المني يجب اعادة الفل عندنا خلافا لما في  
 الفتاوى على قوله حتى التفتيح وعلى قوله ما في حق  
 غيره كذا في الفتاوى التي لا يخرج من متى بعد جبال  
 او نام لا يجب الاعادة اجماعا وكذا يجب الغسل  
 بالابلاغ اي او خال الذكر من يجرى من مثله في احد  
 السبل الى الفل الذي يخرج من الرجز اي الذكر المثنى

اي لو بالجنب او نام  
 وفي الصلاة او مشى  
 كذا في ابن ابي ابي  
 اغتسل ثم خرج المني  
 منه لا يجب اعادة  
 الفل اجماعا  
 وعلى هذا لو اغتسل قبل  
 ان يبول ثم خرج من ذكره  
 يغتسل قانبا وعنه اي يغتسل  
 كذا في الخلاصة حلية الناجي

ولا يغتسل  
 وعلى هذا لو اغتسل قبل  
 ان يبول ثم خرج من ذكره  
 يغتسل قانبا وعنه اي يغتسل  
 كذا في الخلاصة حلية الناجي

الفتاوى التي يخرج من متى بعد جبال  
 او نام لا يجب الاعادة اجماعا

الفتاوى التي لا يخرج من متى بعد جبال  
 او نام لا يجب الاعادة اجماعا

والخبرة المشتبهات اذا توارت اي غابت اللبنة اي الكثرة  
 او مقدارها ان كانت مقطوعة في احد هما سواء انزل  
 المني او لم يزل فيه ولم ينزل واحدا منهما وجب الفل على  
 الفاعل والمفعول به المكافئ لقوله عليه السلام اذا  
 جاوز الختان الختان وجب الفل واذا جاوز به على الفل  
 به في التبر فبالقباض على المفعول به في القبل احتياطا واما  
 لو اوج في البهية او الميتة او الصغيرة التي لا يجامع مثلهما  
 وهي بنت سبت مطلقا وبنت سبع او ثمانية او لم يكن  
 غلبه فلا يجب عليه الفل ما لم ينزل لقصد الشهوة وعند  
 مالك والشافعي واجتهد وجب الفل انزل او لم ينزل  
 وذكر الاجماع انه لا يلزم في الصغيرة التي لا يجامع مثلهما  
 الفل انزل او لم ينزل والتقيح عدم الوجوب وكذا  
 يوجب الاغتسال بالجنب والنفساء لا اجماع ومن استيقظ  
 من منامه فوجد على فراشه او طوب او تحذره بللا وهو نذكر  
 الاغتسال فان المسئلة على سبته او جهلانه اجماعا ينذكر الاغتسال  
 او لا وعلى كل حال التقدير به اجماعا ان يستيقظ من منامه او كونه  
 حذرا او شك فانه ينذكر الاغتسال ان استيقظ منه منى او انه  
 منى او شك فانه ينذكر الاغتسال ان استيقظ منه منى او انه  
 المني اجماعا لا الاغتسال سبب خروج المني فيجمل عليه  
 والمني قد يبرق بالبرق او حواء المني فيصير كالمعدى  
 واما اذا لم ينذكر الاغتسال في منامه او شك فانه لا

سكون البياض  
 صفة شهوة كذا في النسخة

الفتاوى التي يخرج من متى بعد جبال  
 او نام لا يجب الاعادة اجماعا

الفتاوى التي لا يخرج من متى بعد جبال  
 او نام لا يجب الاعادة اجماعا

الفتاوى التي لا يخرج من متى بعد جبال  
 او نام لا يجب الاعادة اجماعا



يجب الفصل اجماعا ايضا وانه يتحقق انه مندى فلا غش عليه  
 في هذه الحالة عندنا يوسف اذ لم يتذكر الاحتلام و به  
 اخذ خلف بن اتيوب وابو التيبث وهو قيس وعندنا  
 يجب وهو حوط لما تقدم من الاحتمال والنوم  
 سبب الاحتلام ولم يذكره بالابتداء كما ذكره الرازي فلا  
 يبعد انه احتمل ونسيه والمصنف لم يذكر قولها  
 مع انه عليه الفتوى وان استغنى فوجد في احكامه بللا  
 ولم يذكر حكما ينظر اياها كانه ذكره مستقرا قبل النوم  
 فلا غش عليه لانه لا اعتبار بسبب خروج المني من  
 على انه مندى وان كان ذكره قبل النوم ساكنا فقلبه  
 الفصل الاحتلام هذا الذي ذكره من عدم وجوب  
 الفصل اذ اكانه الذكر منظر انما هو اذ انما قاما او  
 فاعدا لعدم الاستغناء في النوم عادة اذ انما  
 مضطجعا او يتحقق انه اي البطل مني فعليه الفصل  
 الاضطجاع سبب الاستغناء في النوم الذي هو سبب  
 الاحتلام فيحمل عليه وهذا التفصيل المذكور في المحظ  
 والاحتمال فيقال شمس الائمة المذكورة في هذه المسئلة  
 بكسر وفتحها والناس عنها غافلون والائمة اشكال  
 وذكرناه في الفرج حاصل ان الظاهر عدم وجوب الفصل  
 وانه احتمل ولم يخرج من حيث ايسر ذكر الاحتلام ولم يجد  
 بللا لا غش عليه في هذا ولا المرأة اي اذا احتلمت

على الاحتلام بالليل  
 في النوم

الاحتلام بالكسر ذكره في مخرج بول  
 الرجل في وقتي الجماع ذكره في المذقة  
 جعفر بن محمد بن يحيى بن ابي اسحق بن  
 اوسطاح

في الاحتلام بالليل  
 في النوم  
 الاحتلام بالكسر ذكره في مخرج بول  
 الرجل في وقتي الجماع ذكره في المذقة  
 جعفر بن محمد بن يحيى بن ابي اسحق بن  
 اوسطاح

ولم يخرج منها شي فلما غش عليها في بيت الصبي ان ام سليمان  
 قالت يا رسول الله ان ابنته لا يستحي من الحي فمهل على المرأة  
 من الحي او احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وقال محمد  
 يجب عليها الفصل احتلام الاحتمال انه يخرج ثم عاد وبه  
 يفتي بعض المشايخ وقيل اذ كانت مستيقظة يجب والآراء  
 فلا والاول اصح للحديث المذكور وبه ائمة الفقيه الكشي  
 وابو جعفر في كتاب ما لم يخرج من حيثها من الفرج الا غش لا  
 يتركها الفصل في الاحتمال كذا وبه اخذ شمس الائمة المذكورة  
 في كتاب الشبهة ولو جامع او احتلم وغش قبل ان يبول  
 او يتام ثم خرج منه بنية المني وجب عليه الفصل ثانيا  
 عندنا حنفية ومحمد رحمهما الله خلا في لاني يوسف ولو  
 اغتسلت ثم خرج منها مني الزوج لا غش عليها بالاجماع  
 ولو افاق الشكر ان فوجد منها فعليه الفصل كما في التام  
 وان وجد مذبا فلا غش عليه بالاتفاق وكذا المني عليه  
 لانا الشكر والافعال يساويان في الاحتلام بخلاف في النوم  
 وان استيقظ الرجل وامرأة فوجد ايهما متبعا على الفرج  
 وكل واحد منهما يتذكر الاحتلام اي لا يتذكره وجب عليها  
 الفصل ثانيا احتلام الاحتمال موجوده من كل منهما وقال  
 بعضهم ان كان المني طويلا فعلى الرجل لانه حينه يدفعه فيقع  
 طويلا وانه كانه مدورا فعلى المرأة لانا منها يسيل فيقع  
 في بقعة واحدة وقال بعضهم ان كانه يسيل غليظا فكل الرجل

الاحتلام بالكسر ذكره في مخرج بول  
 الرجل في وقتي الجماع ذكره في المذقة  
 جعفر بن محمد بن يحيى بن ابي اسحق بن  
 اوسطاح



مذہب :  
روحانی  
سوانح

اگر شما را بخیر را از این ضلال کجی  
استاد کلام کبریا را از این سرگردانی

الموسى الانزال  
دقة الدين  
القدس  
الاشياء  
اوتيق  
آه

الاصناف  
وصف الحيلة في  
الحل بالبرهان

بالاغتصاف  
وجوب الغسل  
على المعلق

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

اذا لم ينقل اني  
قد لوبت ناديه  
فقد لوبت الفصل  
نص في اسم الملك

الحق انما اذا انقضى

لأنه احتياط في باب الوصول  
وإظافة كاملة في وصول  
والعلم أعظم

والمستحقين من اهل بيتنا تقويم مقام  
الفرقة واما الكثر من اهل بيتنا  
فانما على كل واحد منكم ما هو عليه  
والرب يدبر الامر كما يشاء

تسلیمہ الیک دروکر دودو شکر  
تسلیمہ برن او سند غلامی افتر

قصيدة بالفتح قلند بوكلش ايب  
اولسون و بوكلش

مجلس بیستم  
در روز شنبه  
در محفل  
در روز شنبه  
در محفل

...



|                       |                      |                    |                    |
|-----------------------|----------------------|--------------------|--------------------|
| بودن از آن<br>اربابان | بودن شغال<br>اربابان | بودن آنکه<br>جندور | بودن آنکه<br>جندور |
| بودن آنکه<br>جندور    | بودن آنکه<br>جندور   | بودن آنکه<br>جندور | بودن آنکه<br>جندور |
| بودن آنکه<br>جندور    | بودن آنکه<br>جندور   | بودن آنکه<br>جندور | بودن آنکه<br>جندور |
| بودن آنکه<br>جندور    | بودن آنکه<br>جندور   | بودن آنکه<br>جندور | بودن آنکه<br>جندور |



ثالثا حثينا ثم نقضناه عليك الماء فظهر فيه وفي رواية  
أخاف نقضه للحضنة ولما قال لا اله الا هو ولا يجب بل  
رواها وفي القصة البغلة والتجني انه يجب غسل الذوات  
وانما حازت القصة وفي مسوطا في بكرة وجوب ابطال  
الماء شعبة عناصها اختلاف في الماشح وفي الهداية وليس  
عليها بل رواها هو الصحيح وكذا صححه وفيه الوجه المحم  
المذكور في الحديث والراجح وهذا اذا كانت مضفورة  
فان كانت منقوضة فغسل عليها ابطال الماء الى انشاؤها  
اتفاقا لعدم الخرج بخلاف الرجل فانه يجب عليه ابطال  
الماء الى انشاؤه وان كان مضفورا لانه مضفورة في  
حقه لا مكانا للحلق كما ذكره في الفرق بين الرجل والماء  
في غيبة القيد وذكره في محيط ان الرجل اذا اضغ شعره  
كما فعله العلوية المصنوب الى على به الى طالب رضى  
وبعض خصمه بمن كان من غير فاطمة رضى والائتاك  
جميع ترك بقية الماء اسم غسل كالعرب وزناهل عجب ابطال  
اعاد الى انشاء الشقوى خلاص شعره ام لا عن النبي في تركه فان  
نظرا الى العادة والم عدم المضفورة وذكر القيد والشبهة  
انه الى انشاء يجب ابطال الماء الى انشاء الشعر في حق  
لعدم المضفورة والاحتياط فقال في الخلاصة وفي شعر الرجل  
يجب ابطال الماء الى المستسل ولم يذكر غير ذلك وهو  
التجني امراته احتسنت بل شككت في ابطال الماء انقب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

وبالله ما في السموات والارض  
ان النبي عليه السلام قال  
من ترك موضع شعيرة لم يغسلها  
فقد ترك ما في السموات والارض

الفقر

المفرد  
كسوف

القرطاطام والقرطاطيقم العاني واسكانه التردما يفتق  
في شحمة الاذن قال اي مجتد في الاصل وهذه عادة  
صاحب المحيط يذكر قال وعادة في ذلك يختلف فيه  
اي في ابطال الماء الى ثقب القرطاطا يختلف في تحريك  
الماء ان كان صتيحا والمقبة فيه غلبة المثلث فالوصف  
الاعلى على ظلماته انما لا يدخله الا يثقل فوان غلب  
على ظلماته قد وصل فلا يسوي اكا القرطاطية ام لا والى  
ونظم الثقب بعد نزح القرطاط وصار بحال ان انزل الماء  
عليه يدخله وان غفل فلا بد من امره ولا يشكف  
بغير الامر من ادخال عود و نحوه فانه الخرج  
مرفوع وانما وضع المسئلة في المرأة باعتبار الغالب  
والا فلا فرق بينهما وبين الرجل وكذا في قوله امرأة انثى  
وقد كان الشاة يتي في اظفارها عجل قد جف لم يجز  
علا وكذا الوضوء لافرق بين المرأة والرجل لان في  
الجعل صلاة تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم يجوز  
والا قول اظهر ولو بقي الذرع بالتحريك اي الوضوء  
في الاظفار جاز الفل والوضوء للولد من ابله  
يستوي فيه اي في حكم المذكور المذنة اي ساكن المدينة  
والقرطاطاي ساكن القرية كما قلنا وقال بعضهم يجوز  
الفل للقرطاطاي لان من من التراب والطين في ثقبه الماء  
ولا يجوز للمذنة لان من الودك فلا ينفذ الماء والاول

[illegible]

تکلف  
و در این کتاب که در بیان معنی و احوال  
و در بیان معنی و احوال  
و در بیان معنی و احوال

۸۴۰ فی حوزہ دہلی و فی صوبہ سندھ  
 ۸۴۱ فی حوزہ دہلی و فی صوبہ سندھ  
 ۸۴۲ فی حوزہ دہلی و فی صوبہ سندھ  
 ۸۴۳ فی حوزہ دہلی و فی صوبہ سندھ  
 ۸۴۴ فی حوزہ دہلی و فی صوبہ سندھ  
 ۸۴۵ فی حوزہ دہلی و فی صوبہ سندھ  
 ۸۴۶ فی حوزہ دہلی و فی صوبہ سندھ  
 ۸۴۷ فی حوزہ دہلی و فی صوبہ سندھ  
 ۸۴۸ فی حوزہ دہلی و فی صوبہ سندھ  
 ۸۴۹ فی حوزہ دہلی و فی صوبہ سندھ  
 ۸۵۰ فی حوزہ دہلی و فی صوبہ سندھ

دردین بانه نیکو کرد و در آنجا مقبره کرد  
 انقباض آن و در آنجا مقبره کرد  
 دردین بانه نیکو کرد و در آنجا مقبره کرد  
 انقباض آن و در آنجا مقبره کرد

الوارثه بالتحریر  
بکمال الضمیر



هو الصحيح قاله ابي حنيفة وقال القصار يجب اتصال  
الماء الى ما تحته ان طال الظفر وهو حله والاقلف  
الذي لم يتغير اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الخلد  
قال بعضهم يجوز غسله لانه يخلو وقال بعضهم لا يجوز  
وهو الاصح لان حكم الظاهر حتى انه البول اذا انزل  
اليه انتقض الوضوء والملي اذا خرج اليه وجب  
الفصل بالاجماع وكذا الصحيح الزبدي في شرح الكافي واختاره  
في النوازل وان خرج بول حتى صار في القلفة فغلبه  
الوضوء بالاجماع وان لم يدرى ولو لم يظهر الى خارج القلفة  
رجل اغتسل ويغيبه اسنانه طعام من خبز او غيره حار  
وقال بعضهم ان كان زائدا على قدر الحاجة لا يجوز  
غسله وان كان قدر الحاجة او قل يجوز اعتبار انفساد  
الضموم والقلمة باطلاع ما فوق الحصة لا باطلاع  
مقدار ما على قول والصحيح انه مقدار ما على عطف  
هناك انما العفو ما دونه فانه قليل وفي الفتاوى ان  
كانا بهما اسنانه طعام ولم يصل الماء تحته في الفم حار  
لا ان الماء شئ لطيف يصل تحته غالبا قال في الخلاصة  
وبه يفتي وقال بعضهم ان كانا صلبا بضم القاف اي  
قويا محضوفا متماكدا اي شديدا بحيث تدخلت  
اجزائه وصار كالجبين الصلب لا يجوز غسله فقل  
او كثر وهو الاصح لا يمنع نفوذ الماء مع عدم الضرورة

القفلة بالضم والواو اخذ اوله  
وراءه راء اخر  
والقلمة بالضم والواو اخذ اوله  
وراءه راء اخر  
والقلمة بالضم والواو اخذ اوله  
وراءه راء اخر  
والقلمة بالضم والواو اخذ اوله  
وراءه راء اخر

مضغاه

والجرح وذكر في المحيط اذا كان على ظاهره جلد سمكه او  
خبر مصنوع وقد جفت وغسل او نوضا ولم يصل الماء الى  
ما تحته لم يجر وكذا الذي في البياض في الاغشية لان هذه الاشياء  
تمنع نفوذ الماء لصلابتها وقال في الاثر في غسله انما  
بارد يقيهم من غلبتها والظفر وانما يقيهم اذا بقيا على  
اليد لا يجرى وضوئهم للضرورة ولان هذه الاشياء لا تصل الى  
الما فينفذ بالماء وعليه الفتوى اي على ما في الاثر في غسله او المغتسل  
في جميع ذلك نفوذ الماء ووضوءه الى البدن وان كانا بهما  
يقتضي جعل فيه الشحم او اللحم ان كانا بهما لا يضر اتصال  
الماء لا يجوز غسله وضوءه وان كانا بهما يضره يجوز اذا اقر  
الماء على ظاهره ذلك وارتبط الماء الى داخل التسرة فرض  
لكونه من ظاهر البدن وكذا الاستحباب بالماء عند الفل فرض  
وان لم تكن اي ولو لم تكن عليه اي على موضع الاستحباب  
بحاجة حقيقة لان فيه نجاسة حكمية وهي الجنابة وكذا  
تحليل الاصاب في الاعتصام والوضوء فرض ان كانت  
الاصاب منقصة بحيث لا يدخل الماء بها تحليل غير  
مفتوحة وان كانا مفتوحة فهذا التحليل سنة وكذا  
اعتناء الشربة اي ظاهر الجلب باسالة الماء عليها وابل الشعر  
فرض لقوله عليه السلام لا تقبلوا الشعر ونقوا البشرة وقوله  
عليه السلام لا تحت كل شعرة جنازة ولو لم يمت شئ قليل  
من بدن لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وانما قل اي

جلد سمكه بالق بول

البدن في الانسك

التسرة بالضم والواو اخذ اوله  
وراءه راء اخر  
والقلمة بالضم والواو اخذ اوله  
وراءه راء اخر  
والقلمة بالضم والواو اخذ اوله  
وراءه راء اخر  
والقلمة بالضم والواو اخذ اوله  
وراءه راء اخر



الحمد لله الذي جعل في كتابه  
الحكمة والهدى والشفقة  
والرحمة والبر والعدل  
والعز والجل والكرام  
والجود والسخاء والكرم  
والعفو والصفح والصفح  
والغنى والفاخر والرفيع  
والعز والجل والكرام  
والجود والسخاء والكرم  
والعفو والصفح والصفح  
والغنى والفاخر والرفيع

مجلس اول  
در بیان

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

7

الملك الموفق وزيرا والمفتي كذا

قال عليه السلام اما انما اعمى بالنياحة  
قال عليه السلام كم من عمل يشعور بحوره  
عمال الدنيا ثم يموت بمجنون الفية من  
اعمال الفسقة



ان الحب اذا انفس في الماء الجاري او في الحوض الكبير للبرق  
 فيه بالكبر لانه الصغير يتاخر فيه الخلاف الذي في البشر  
 فوسيلة ان شاء الله تعالى او قام في المطر الشديد و  
 تمضمض واستنشق في جميع ذلك يخرج من الجنابة  
 عندنا خلافا لائمة الثلث لانه المقصود حصول  
 الفعل المأمور به وقد حصل فلا فرق بين كونه عن قصد  
 او لا عنه قصد الا انه اذا لم ينو لا يحصل له ثواب وقد  
 حققنا في الشرح والاعتصال على احد عشر وجها خمسة  
 فيها المصلحة لكونها بالكتاب والاجماع القطعي الاعتصال  
 من الحيض والاعتصال من النفاس والاعتصال من النكاح  
 لثبوتها اذ كانا مع غيبوبة الكسفة والاعتصال من خروج  
 المني على وجه الفوق والشهوة والاعتصال من الاحتلام  
 اذ اخرج منه اي من الاحتلام او من الحيض المني والحد  
 وقد تقدم الكلام على ذلك كله واربعه منها سنة غسل  
 يوم الجمعة والاصح عندنا مندوب وعندنا كونه واجب  
 وهو للصلوة عند النبي يوسف وليقوم عند كسفة حتى  
 لو لم يصل به بنال ثواب الفسل اذ اوجد في اليوم عند  
 الكسفة لا عند اليوسف ومنه لا جوعة عليه يندب له  
 الفسل عند الكسفة لا عند اليوسف وغسل العبد على  
 والاصح انه مستحب ايضا لانه يوم اجتماع كالجوعة  
 وغسل بخرقة مستحب ايضا للاجتماع وكذا البغل عند

في غسل الجمعة  
 من غسل يوم الجمعة فيها ونحوه من غسل  
 فافضل غسلها في يوم الجمعة

الاجرام ومنه الاعتصال المندوب الفسل لدخول مكة  
 وقوف المزدلفة ودخول المدينة ومكة غسل الميت  
 والحجامة وليلة القدر اذ اربابا وللجوبة اذ اربابا وللجوبة

الاجرام ومنه الاعتصال المندوب الفسل لدخول مكة  
 وقوف المزدلفة ودخول المدينة ومكة غسل الميت  
 والحجامة وليلة القدر اذ اربابا وللجوبة اذ اربابا وللجوبة  
 اذ اربابا بالسنة والكافرا اذ اسلم ولم يكن جنبا ولا يغتسل  
 واحد للجمعة والعيد به اذ اجتمع كما في الفرضي جماع  
 وحديث واحد منها اي من الاحد عشر واجب على الكفاية  
 وهو غسل الميت حتى لا يجوز التعلية عليه قبل الفسل وقبل  
 التعميم عند عدم الماء هكذا ذكره والظاهر من الاولية انه  
 فرض الكفاية ذكره ابنه البهائم والتمهيد في شرح الهداية  
 وغيرهما واحدها مستحب وهو الكافرا اذ اسلم  
 فقد تم نعم هكذا ذكره مطلقا من الائمة اتمه حتى  
 في شرحه المبسوط وذكر في المحيط ان الكافرا اذ اوجب  
 ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الفسل لانه الجنابة باقية بعد  
 اسلامه بخلاف ما لو سلمت بعد انقطاع الحيض حيث  
 لا يجب عليه الفسل لانه الاضمان بالحيض ليس باقية  
 قال قاضنا لا الاحتياط وجوب الفسل في الفصول كلها  
**فروع** ان اجبت المرأة ثم ادركها الحيض فان شاءت  
 اغتسلت وان شاءت اخرت حتى تطهرت وكذا التي يغسل  
 اذا احتلمت او جوعت فهي بالخيار والجنب اذا اخر  
 الاعتصال الى وقت الصلوة لا باثم ولا بأس للجنب  
 ان ينام ويحيا ولا يله قبل ان يغتسل ويوضأ ولكن

باعتبار ما في الفصول

وقد غسل الميت بالفتح وغسل الجمعة  
 وظاهره اذا اضيف الى المفسول فتسح  
 واذا اضيف الى غيره فلم يذكره ابن

اذا اسلم جنب كان اربا واذا اسلمت  
 حائضا اربا سقط ما فيها يجب غسل حائضا



فائدة الشطر العود

يجب الوضوء ان اراد المعادة ولا بأس بان يغتسل الرجل  
والمرأة منه اناء واحدا ويكره للجنب الاكل والشرب عالم  
يفضل يديه وفاهه وكما قال في اختياره يجب ان يغسل يديه  
وفاهه اذا اراد ان ياكل او يشرب وان تركه فلا بأس به  
وقيل ان شرب على وجه السنة لا يكره ولا يجوز للجنب  
والجانيض والثلث من قراءة القرآن لقوله صلى الله عليه  
وسلم لا تتم الايمان الا بالحب شيئا من القرآن يعني لا  
يجوز ان يقرأ آية واحدة وان قرأ ما دونه الآية بقصد  
القرآن او قراءة الفاتحة لا بقصد القرآن بل على قصد  
الدعاء او قراءة آيات التي تنبه الدعاء مثل ربنا املنا في  
الدين حسنة وفي الآخرة حسنة وقتلنا عذاب النار ونحيها  
على نعمة الدعاء وكذا الوسم جبراً سائر الفعال لم يثبت  
او جبراً سبوا فقال آتاه الله واتا اليه راجعون او قرأ  
بسم الله الرحمن الرحيم على وجه الثناء لا على قصد القرآن  
يجوز ما دونه الآية فلا لا يعقد بقراءة قارئاً وهذا  
اختيار الطحاوي وذكر الرازي ان عليه الاكثر وقام على  
قول كرخي فلا يجوز قراءة ما دونه الآية ايضاً وهو  
الذي اختاره صاحب المهداة وجماعة وقيل بكرة  
قراءة ما دونه الآية على وجه الدعاء والثناء وقيل لا يكره  
وهو الصحيح قاله في الحاشية واما قراءة دعاء القنوت  
يجوز فلا يكره في ظاهره من ذهب اصحابنا لانه ليس بقراءة

والنفساء

وان قرأ ما دون الآية  
شعره ان لا يكون ذلك مقصداً  
لنفسه او لغيره فانه لو قرأه  
مجرداً لم يكره في نفسه فانه ذكره

ان قرأه  
ما دون  
الآية  
المعتمد  
الكرام

وعند

ويحرم ان لا يجد له الماء ولا يديه  
بغير الماء ان جفها وما دون آية  
سابقة فيجب فيه والماء في  
اوقاف او اوقاف اخرى  
آية كانت او لم تكن  
والله اعلم بالصواب

وعلى من جدد رواية شاذة انه يكره لما روي عن ابي ابراهيم  
رضي الله عنه انه كتب في مصنفه والصحيح الا قول ولا يكره  
الشيء للجنب والجانيض والنفساء بالآية لانه لا يعقد به  
قارئاً ولا يكره لهم التعليم للجنبات وغيرهم فاجزى  
اي كلمة كلمة مع القطع بانه كل كتابه وعلى قول الطحاوي  
ان اعلم نصف آية وقطع ثم نصفاً نصفاً هكذا يجوز  
والمصل اختيار قوله في الاقول وبها مشي على قول كرخي  
وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن لانه فيه مستهم للمؤمن وذكر  
في جامع الصغير المنسوب الى القاضي ان لا بأس للجنب ان  
يكتب القرآن او الصلوة او التوحي على الارض او الوسايل  
وكره ما عدا ذلك يوسف خلا فاعلم ان لا بأس فيه من  
القرآن ولذا قبل المكره من المكتوب لا مواضع البياض  
ذكره الامام الترمذي في صحيحه انه يفضل فان كان لا بأس  
الصلوة بآية وضو عليها ما يجوز بينها وبين يديه يؤخذ  
بقول ابي يوسف لانه لا بأس المكتوب ولا الكتاب والآ  
فيقول محبة لانه قد من الكتاب ولا يجوز لهم ان يكتب  
والنفساء والجانيض من المصنف الآ بطلان وكذا اكل  
ما فيه آية تامة من لحي او درهم وكذا قوله تعالى  
لا يمسه الا المطهرون وقوله صلى الله عليه وسلم لا يمسه  
المرء الا طاهر ولا يجوز لهم ايضاً خذ درهم فيه سورة  
من القرآن بهذا بناء على ما دونه كانه يكتب على الدرهم

المرء الا طاهر ولا يجوز لهم ايضاً خذ درهم فيه سورة  
من القرآن بهذا بناء على ما دونه كانه يكتب على الدرهم  
المرء الا طاهر ولا يجوز لهم ايضاً خذ درهم فيه سورة  
من القرآن بهذا بناء على ما دونه كانه يكتب على الدرهم  
المرء الا طاهر ولا يجوز لهم ايضاً خذ درهم فيه سورة  
من القرآن بهذا بناء على ما دونه كانه يكتب على الدرهم

لا يمسه الا المطهرون لا يطلع على اللوح  
الا المطهرون من الكدورات الجسمانية ولهم  
الملايك ولا يمسه القران الا المطهرون من  
الاحداث فيكون نقياً بمعنى النهي ولا يطيب  
الا المطهرون من الكفر بيطاوى

ان قوله من سورة



هذا هو الكتاب العظيم  
الذي فيه كل شيء  
من علم الله تعالى  
على خلقه من  
الغيب والسر  
والنور والظلمة  
والحي وال死的  
والعالم والآخر  
والقديم والجدد  
والعظيم والقصير  
والعظيم والقصير  
والعظيم والقصير

هذا هو الكتاب العظيم  
الذي فيه كل شيء  
من علم الله تعالى  
على خلقه من  
الغيب والسر  
والنور والظلمة  
والحي وال死的  
والعالم والآخر  
والقديم والجدد  
والعظيم والقصير  
والعظيم والقصير  
والعظيم والقصير

هذا هو الكتاب العظيم  
الذي فيه كل شيء  
من علم الله تعالى  
على خلقه من  
الغيب والسر  
والنور والظلمة  
والحي وال死的  
والعالم والآخر  
والقديم والجدد  
والعظيم والقصير  
والعظيم والقصير  
والعظيم والقصير

هذا هو الكتاب العظيم  
الذي فيه كل شيء  
من علم الله تعالى  
على خلقه من  
الغيب والسر  
والنور والظلمة  
والحي وال死的  
والعالم والآخر  
والقديم والجدد  
والعظيم والقصير  
والعظيم والقصير  
والعظيم والقصير

سورة الاختلاف وليس بقيد بل لو كانت آية واحدة فالحكم  
كذلك الآخرة وكذلك لا يجوز امتناع المذكور للمعنى أيضا  
لا أنه غير ظاهر بهذا المعنى جواز الاختلاف إذا كان الغلاف  
غير ضرورة أي غير محذور من ضرورة بعضه إلى بعض وإن  
كان مشتملا لا يجوز الاختلاف ولا مشتملا هو الصحيح قاله  
في الهداية وفي المحیط والغلاف هو الجلد الذي عليه وضع  
المحتويات وصحفي الهداية هو الاصول والاولى والمخرطة  
أي الكيس الحق من الغلاف في أنه لا يكون اخترا المصنف  
بالوجود للحال بل هو اخترا المصنف بكونه غلاف بل هو  
أي بالاختلاف عند مجيء رواية وهو اختيار صاحب المحیط  
وذكر فيه بعض مشايخنا وهو اختيار صاحب الهداية والآية  
التي تليها أي للمفسر وذكر في الجامع الصغير لا بأس بوضع  
المصنف والنوع إلى القبول لأنهم لا يخجلون بالاطراف  
وإن أمروا بها فخلعوا واعتقاد أقوال في الهداية والآية في المنع  
منهم بتخصيص حفظ التواتر وفي أمرهم بالتطرح حرج بهم وعن  
بعض المشايخ أنه لا يكون والصحيح الأول وقول المصنف  
الاصول أن ما جدد بكونه لا يدفعه لا يقتضيه بما قبله لأن كلام  
الجامع الصغير في المدفوع إليه وهو القبول أنه لا يكون دفع  
الباقي المصنف والاولى إليه لأنه من الدافع فويده  
فإن المسألة بالكم قد تقدم حكمه هو جواز من الدافع  
بطلانها لاجل الدافع إلى الصبي ولم يقل به أحد وكبره

أيضا

ومن تعظيم العلم تعظيم الكتاب فينبغي لطالب العلم  
أن لا يأخذ الكتاب الا بطلهارة وحكي عن الشيخ الامام شمس الدين الحلواني  
انه قال انما قلت هذا العلم بالتعظيم فاني ما اخذت الكاغد الا بطهارة تقديم العلم  
وقال في التفسير والتفسير كحرف لا للقب الشرف قوله لا يكونه عند من ينصف رحمه الله ووجه قول الجمع

أيضا الحديث وكلمة مثل نعمة التواتر وكتب الفقه وكذا  
كتب التنزيل لأنها لا تخلو عن آيات وفي الخلاصة والاصح  
أن لا يكونه على الجمع والآية هي التفسير وكلمة  
لأنه من باب الآيات فيه ضرورة التكرار لاجل الحاجة إلى اخذ أكثر من تكرار  
اخذ المصنف إذا التزم به في الخطأ في الغالب ولا يكونه قراءة  
القرآن للمعنى ظاهر على كل حال بل هو لسانه حفظا بالاجتماع  
لكنه إذا غسل يده ونهى فري عن الجمع لأنه لا بأس أن يفتن  
القرآن أو يقرأه والصحيح أنه لا يجوز له الحسن والجملة لبقاء  
الكتابة لأنها لا تتغير شيئا ولا تزال ولا كالحديث إجماعا وتكرار  
قراءة التواتر والاحتياط والدور الجنب لأن الكل كلام الله  
وحاشا له منه بعض غير معبده وغير المبدل غالب فلا احتياط  
في التكرار عن المتن أو أراد الجنب الاكل والشرب ينبغي  
له أن يغسل يده ونهى ثم يأكل ويشرب ويكره منه غير غسل  
لأن سورة مشعل وكذا ما صاب يده وشرب الماء المشعل  
مكره لا زواله النجاسة الحكيمة به وحمل لما يكون على المشرب  
وقد قبل أنه يورث الفقر وهذا الجمل في الحاشية لأن سورة  
لا يبرح مستظلا سالم تخاطب بالاعتقال ويكره كتابة التواتر  
واسماء الله تعالى على المصنف في السجادة وكذا على الحارث  
والجلد راحة وما يفرش في الآيات بعض الامتنان ويكره وحمل  
المخرج أي الخلافة وصبيته خاتم فيه على التواتر أو  
منه اسماء الله تعالى كمنه من ترك التعظيم وقبل لا يكونه

لم يوفق ولم يحقر ولكن أبرزه في صورة التقدير والاستهان كالكتابة المذكورة والدخول الذي يذكر  
قريباً فقد اتى بما يكره في الشرع المطلق حلية اللباس

بأن من كتب الحديث وكتب الفقه لا يسمي مصنفه  
للقارئ لأن ما فيها من الآيات بمنزلة المذبح  
فكان كما لو توسد فخرها فيه مصحف أو كتب  
فوقه في السفر يجوز حملها

بأن من كتب الحديث وكتب الفقه لا يسمي مصنفه  
للقارئ لأن ما فيها من الآيات بمنزلة المذبح  
فكان كما لو توسد فخرها فيه مصحف أو كتب  
فوقه في السفر يجوز حملها

بأن من كتب الحديث وكتب الفقه لا يسمي مصنفه  
للقارئ لأن ما فيها من الآيات بمنزلة المذبح  
فكان كما لو توسد فخرها فيه مصحف أو كتب  
فوقه في السفر يجوز حملها

بأن من كتب الحديث وكتب الفقه لا يسمي مصنفه  
للقارئ لأن ما فيها من الآيات بمنزلة المذبح  
فكان كما لو توسد فخرها فيه مصحف أو كتب  
فوقه في السفر يجوز حملها



في قوله لا يجوز له دخول المسجد  
في قوله لا يجوز له دخول المسجد  
في قوله لا يجوز له دخول المسجد

وبه دخول المسجد  
كالحجب فانه في الدرع نقل عن الثقات  
تدبأ واما التيمم للمكث فيه فواجب  
في قوله

وما خط على القبرين الطير في احد  
راجع الى القبر المقصود به القبر  
وانما من بعد قول في الشرح  
لعدمه لعدم الضرورة في ذلك  
في الاضواء وهو ضابط  
ولست تعرف قول الشرح لعدمها  
وانما الظاهر ان عدم الضرورة في التيمم  
للمسألة والفرقة لان التيمم لا يخرج  
والدخول لا يصلح به ولا يخرج  
وايضا فانما قول القائل  
في منه المية انما هو ان الظاهر  
ان التيمم لا يخرج من الموضع والمكث  
لا يخرج من الموضع والمكث  
وقوله في قوله لا يجوز له دخول المسجد  
لا يجوز له دخول المسجد

فقد ادى باطل الكف ولو كان ما فيه شيء من القارة او من اسفلها  
انتهى في جيبه لا باس به وكذا لو كان ما فيه شيء من القارة او من اسفلها  
اوله وكذا في ولا يجوز له الحجب والخاص والنفاس والقارة  
القارة والامتنع لا يجوز لهم دخول المسجد لفرضه  
سواء دخلوا للجلوس فيه او للعبور الى الموضع لقوله عليه السلام  
ان لا اقبل المسجد للحايط والجنب وقال الشافعي في  
يجوز لهم الدخول للعبور وقد حققنا التذليل في التيمم  
وانما الحكم في المسجد في الخارج اذا لم يكف من الحجب  
او غيره لعدم الضرورة والافاضة لا يخلو من التيمم للضرورة  
وكيف لا يخلو ولا يخلو لعدم ما في قوله فانه قراءة القارة  
والذكر والدعاء في الخارج والمقتل والحمام وعند محمد  
لا يكره في الحمام لانه الماء المستعمل طاهر عنده وفي رواية  
لا يكره في الخارج والمقتل والحمام لا يخرجهما في الحمام  
انما يكره اذا قرأ جهرا فانه في نفسه لا باس به به هو الحجاب  
وكذا التيمم والتيمم وكذا لا يكره اذا كانت عورة مكشوفة  
او امرأة هناك فتش في الحمام احد مكشوف العورة  
توفي فتاوى قاضي خاله جاز ان لم يكن فيه احد مكشوف العورة  
وكان له الحمام طاهر لا باس به بالافاضة في حموة بالقرارة وان لم  
يكنه كذا فان قرأ في نفسه ولا يرفع حموة فلا باس به  
ولا باس بالتيمم والتذليل وان لم يرفع حموة بذلك وشيئا في حمام  
ذلك عند الكلام على القارة ان شاء الله تعالى **فصل**

في التيمم

في التيمم

في التيمم  
في التيمم  
في التيمم

في التيمم هو في التيمم قصد في الشيء القصد الى التيمم  
والتميم به على وجه مخصوص والتيمم ركبة وشهر طارئة من  
معرفتها لتوفي تحقيقه عليها اما ركبة فغير تامة حرة للركبة  
وحرة ركبة اعدل يعني التيمم الى الركبة لقوله عليه السلام  
التيمم حرة تامة حرة للركبة وحرة للركبة اعدل الى الركبة  
وصورة اي صفة التيمم على وجه المسئلة لا يترك  
يد به على الارض او على ما هو من جنس الارض حرة متناهية  
اصابعه وقيل بها او يد بها ثم يرفعها فيفصلها بالاصابع  
جانب يده ثم يمسح بها من احدى جانبيها مرة او مرتين  
وقيل الاول عن محمد والثاني عن ابي يوسف في التيمم  
الركبة ويمسح بها وجهه ثم يضرب ضربة اخرى فيفصلها ويمسح  
اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى مرة او مرتين الاصابع الى الركبة  
بان يمسح بها من اربع اصابع يده اليسرى طاهر يده اليمنى  
رؤس الاصابع الى الركبة ثم يمسح بها طاهر كفة اليسرى باطن  
زرع اليمنى الى الراس ويمسح بها طاهر اربعة اليسرى على ظاهر  
اربعة اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذا كذا هذا هو الاصح والراجح  
بكل الكف والاصابع جاز ولو مسح باصبع او اصبعين  
لا يجوز كماله مسح الخلف والارض او قدامه جزئيا لثنا اصابع  
ثم الطريقة منه جلية التيمم حتى لو ضرب يده فاحد قبل التيمم  
بهما بعد الضرب وقيل لا والاول احوط واستصحاب العضم  
بالمسح واجب اي فرض عند التيمم في طاهر الرواية عن الصحابة

الصحة في كل طرفة عين  
الصحة في كل طرفة عين

الصحة في كل طرفة عين  
الصحة في كل طرفة عين

في التيمم

اما التيمم في كل طرفة عين  
تيمم في كل طرفة عين  
تيمم في كل طرفة عين

في التيمم



في الكتب المشهورة كالج معين والمبسوط حتى لو ترك شيئا قليلا  
لم يحتمل يده من مواضع التيمم لا يجزئ التيمم كما في الوضوء وقد  
الحسن بن زبارة عن اصحابنا المحدثين في عامة الكتب ان  
رواية الحسن عن ابي جعفر فقط ان الاستماع ليس بواجب  
حتى لو ترك اقل من اربع من الوجوه او من اليد لا يجزئ  
التيمم وفي نظم الزبارة في قدر القدر بهم عفوا لا زاد ولم  
يجز وعلية هذه الرواية فيمنع الحائض والتمتع وتخييل الاصابع  
لا يجب وعلى تلك الرواية يجب وبنيوي يجب ان يجزئ  
باننا نأخذ بالرواية الاولى ويستوجب فانها هي الصحيحة  
وقال في الكفاية ومسح الغبار شرط على ما حكى عن اصحابنا  
والناس عليه غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحيا  
وفوق اليد لا يجوز وروي عن محمد لو ترك ظهر كفيه  
بلا مسح لا يجزئ ومنه هو مقطوع اليد من مرفقين  
اذا تيمم مسح موضع القطع لانه من جملته المرفقان  
شرط اي شرط التيمم فالنية لا يجوز بدونها عندنا خلافا لغير  
اعتبار المعناه التيمم وهو التقصد والتقصه هو النية  
فلما صاب الشرب وجهه ويديه او قصد تعظيم احد  
لم يكن تيمما ما لم ينو التطهر مطلقا ولو تركه مقصودة  
تيمم من حال ولا صحة لها بدونه الطهارة ولا يشترط  
كونه للحيضة او الجنابة وكلاهما في الصحيح وكذا اطلب الماء  
شرطا اذا غلب على ظنه اي ظن الاحتياج الى الطهارة ان

جيبه

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يمسح بوجهه لم يمسح

بشاة

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يمسح بوجهه لم يمسح  
وقال ثقلان عن البيهقي الاصح طلبه قد روى ايضا  
بنفس الطالب ورفقائه بالاستظهار عليه السلام

بشاة اي مكان الذي يوقفه حاد او كانه ذلك الشخص في  
العمرات لانه وجود الماء فيه كغالب وان لم يغلب على ظنه  
او اجزئ به اي بوجود الماء في ذلك المكان وجب الطلب  
للماء بالاجتماع فيطلب عينا وسارا قدر علوة منه كل جانب  
وهي ثمانية خطوط الى ارجائه وقيل رحت بهم وشروط  
في الجحرا ان يكون مكانه على الارض او على يد مضمضة على الظن  
حتى يلزم الطلب لا بد من اليد انما وانما الخلاف في وجوب  
الطلب وعدمه فيها اذ لم يغلب على ظنه ولم يجزئ من  
جزءه من اركانه في الغسلات لانه لا ينعكس بكلا وقع  
في السجدة او الواجب ان يكون بالواو عندنا لا يجب  
الطلب خلافا لما في كان عنده يجب الطلب ولا يجوز  
التيمم قبله لقوله تعالى فمجدوا ما فيتموا صعيدا طيبا ولا  
يقال ما وجدنا له بعد ما طلب وكذا القول قد يستعمل  
ما وجدناه في حق الله سبحانه وتعالى وهو منزه عن ان يقال  
في حق طلب ولو اجبر انسانا عدل بدم الماء عند نية  
الظن وكذا جاز التيمم بالخلاف لان جزا الواحد العدل  
بحته في الدنيا وكذا صرح شرطه بجزءه عن استعمال الماء  
فالحاصل ان شروط التيمم خمسة النية والمسح والتقصيد ولو  
طاهر او الجهر على استعمال الماء حقيقة او حكمية  
المريض او الجنابة زيادة المرض بسبب الوضوء والتيمم  
او باستعمال الماء ونحوه ابطاء البر من المرض بسبب ذلك

ان يظن عينا وسارا قدر علوة منه كل جانب  
فان يظن عينا وسارا قدر علوة منه كل جانب  
ان يظن عينا وسارا قدر علوة منه كل جانب  
ان يظن عينا وسارا قدر علوة منه كل جانب

قال الله تعالى اذا جاء احدكم من السفر فامسحوا بوجوهكم  
لا يجب غسله في ماء يغسل به  
لا يجب غسله في ماء يغسل به  
لا يجب غسله في ماء يغسل به  
لا يجب غسله في ماء يغسل به

عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من لم يمسح بوجهه لم يمسح



جاز له التيمم ويروى ذلك مما قبله الظاهر عن أنماره او  
 بحجة او بقوله طيب خاوق مسلم غير طاهر النفس  
 وقيل عدالة شرط وذكر الاستحباب في شرحه فقال  
 جنب على جميع جسده جراحة او على الكثرة اي اكثر جسده  
 او به جرح يمس اليتمد فتمت ما مع فتح الدلالة في التيمم  
 ولا يجب غسل الموضع الذي لا جراحة به لانه لا ينجس  
 به الفل والتيمم عندنا وكذا ان كان على اعضاء الوضوء  
 كلها او على اكثرها جراحة التيمم ولا يجب غسل الصحيح و  
 التيمم لا اجل الجرح عندنا خلافا للشافعية وان كان الجرح  
 على اقله اي اقل بدنه او اعضاء وضوئه واكثره اي اكثر  
 البدن او اعضاء الوضوء صحيح فانه يغسل الصحيح ويصيح  
 على الجرح وان لم يضره المسح عليه وان كان يضره المسح  
 على الجرح مكشوفة يشدها بشئ ويصيح فوقه ثم الكثرة  
 في اعضاء الوضوء قيل تعتبر بالعدد حتى لو كان الجرح  
 في راسه ويديه وجبهته ولم يكن في رجله يباح التيمم  
 سواء كان اكثر من اعضاء الوضوء او لا ينجس الجرح  
 وفي عكسه لا يباح وقيل يعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لا  
 يباح التيمم ما لم يكن اكثر من كل عضو جرحا ولو كان  
 الصحيح والجرح متساويا لا حوط وجوب غسل الصحيح  
 والمسح على الجرح والجنب الصحيح في المصداق  
 يغلب ظنه على التيمم الصحيح انما يغسل ان يغسل البهر

ان الجرح ينجس  
 ان كان  
 ان كان

النجاسة

انما يغسل ان يغسل البهر  
 انما يغسل ان يغسل البهر

البركة

ان تحقق هكذا الحالة في الصدر واليد والرجل  
 ولا ينجس رص ان العجز في الوضوء قد ثبت في صور الحجب  
 حقيقة فيعتبر كما اذا رص الماء في الوضوء حقيقة  
 حيث يجوز التيمم فيه لان كلام الاسام في تحقق  
 نفسه عليه نعم قدرته عليه وعلى غيره الا انه

او عجزه يعم عندنا في خلافها لها والفتوى على قول الاسام  
 انما لم تكن له اجرة الحمام على ما حققناه في الشرح وان كان  
 الجنب المذكور خارجا عن المصير يعم بالاتفاق لعدم تيسر  
 الجرح غالبا وان خرج منه المصير ونحوه مسافرا او مخطئا  
 اي غير مريد الشغل او خرج من قرية الى قرية متوجها الى  
 قرية اخرى يجوز له التيمم ان كان بينه وبين الماء نحو الميل  
 اي مقداره ثوبان او اكثر من ميل هذا هو المختار وعن  
 الكشي ان كان لا يسمع صوت اهل الماء لا يعم لانه قريب  
 والايتم وقال الحسن ان كان الماء امامه فالمسح مباحا  
 والآجيل والاصح عدم الفرق وعنه ان يوسف لو كان  
 بحيث لو ذهب الى الماء وتوضأ تدرج القاطنة و  
 تغيب عنه بصره فهو بعيد يجوز له التيمم والميل اربعة آلاف  
 خطوة وفسره اهل شيوخ ثلثة آلاف ذراع وحجامة  
 ذراع الى اربعة آلاف ذراع والذراع اربع وعشرون  
 اصبعاً مقترضات والاصبع ستة عشر مقترضات  
 مقترضات وهو اي الميل ثلث الفرج على جميع الاقوال  
 سواء خرج من المصير او لم يخرج منها او اجنب بعد الخروج  
 لان التيمم يداراة ما لا يجل الا بالطهارة ولا فرق  
 في ذلك بين تقدم الحدث وتأخره وان كان معه اي مع  
 المسافر ما في رجله في ثلثة او متعته فسيب ويقيم  
 وصلى ثم ذكر ذلك الماء في الوقت لم يعد اي لا يلزم

وفتح  
 ما هو القدر  
 ما هو القدر

وبه اخذ اكثر المشايخ واماني العساف في الطب الاول



لما انزل الله على نبيه  
ولا قدرة له على العلم ولا العلم مع النسيان

اعادة تلك القسوة عند الهمج ومجدد من خلا فالا لا يوسف  
فان عنده يلزمه اعادة تها والخلاف فيها اذا كان وضعه  
بنفسه او وضعه غيره بامر له ولو وضعه غيره بغير امره  
ويولا يعلم جاز اليهم اتفاقا وعن محادثة على الخلاف  
ايضا ولو كان الماء في اناء على ظهره او معلقا على عنقه  
او موضوعا عليه يديه او مقدم ايكاني مركوبه او موكبه  
وهو سائق لم يجز يسميه اجماعا بخلاف ما لو كان في  
مقدمه وهو سائقا او في مؤخره وهو راكب او في احد  
ويوقا فانه على خلاف ولو طلق اناء الماء قد بقي لم يجز  
يسميه بالاجماع كذا في الخلاصة وان تذكر بعد خروج  
الوقت لم يعد في قولهم جميعا هذا يخالف لما ذكر في  
الهداية وغيره ان تذكر في الوقت وبعده سواء  
واذا يسمي المسافر وصل الى الماء قريب منه وهو لا يعلمه  
ولا يظن ان الماء هناك ما اذا فعله وكذا لو كان  
على شطرها وجب بشره ولم يعلم به وعن ابي يوسف  
في نهله زوايا وان كان مع رفيقه الماء لا يجوز له  
اليتميم ان يشل اي يطلب في رفيقه الماء اذا كان على  
حالب طانه انه يعطيه اذا سألته وان يسمي قبل ان يشل  
عنه فصل ثم سئل فاعطى يلزمه الاعادة في وقت وصل  
يؤخذ ان اذا يسمي به بخلاف يشل وصل ثم سأل بعد  
القسوة فاعطى فليعلم الاعادة سواء كان له ظن قبل

ذلك

لا يسمي  
الشيء

الشيء  
التي

ذلك او لم يكن وان لم يعط فلا اعادة سواء كان له ظن ام لا  
وان سأل قبل التيمم ففتح ثم بعد القسوة اعطى فلكذلك لا  
اعادة وان يسمي وصل بغير سؤال قبل القسوة ولا بعدها  
فعنه ان يجوز في الوجهه كلها لا انه لا يلزم الطلب من ملكه  
الغير وقال لا يجوز له ان الماء من دون عاده وينبغي ان  
يشتي بقوله في مكانه بغير فية الماء بقوله في غيره وتام  
تحقيقه في الشرح وان كان لا يعطيه رفيقه الماء الا باليمن  
وان لم يكن له ثمن يسمي بالاجماع لعدم القدرة وان كان  
مع مال زيادة على ما يحتاج اليه في الزاد ونحوه لنفسه  
ومح يلزمه نفقته وبانته ولو كان في بظلاله بانه الماء  
بمثل القيمة في ذلك الموضع او في اقرب موضع اليه او بانه  
بغيره يسمي لا يجوز له التيمم لانه تارة تارة بانه يفعل في حش  
يتم للخرج لان تلف المال كتلف النفس والفيل الفاس  
مالا يدخل تحت تعويم المقومين وقد روه في العروض  
بالزينة على نصف درهم في العشرة والماء ملحق بها وقال  
بعضهم وعنده فاضح الى الحج الفيل الفاس  
تضعيف التيمم بانه يبيع ما يساوي درهمين او درهمين وقيل  
يوان يبيع ما يساوي درهمين او درهمين ونصف في الوضوء  
وبدرهمين في الجنابة والاقول انهما في الحج وعمل اليه  
نصر المصنف ان المسألة اذا كان في موضع غير الماء فيه  
قالا فصل له ان يشال من رفيقه الماء لانه الشهيرة وان

لان القدرة على الدعاء كالقدرة على الرصد  
لان شق الروح كمن الروح فوقه  
ولما قالوا يجلسون ولو باضعاف  
قيمة احياء لنفسه كما فعلت في الد  
اي الاشارة الى التوبة



بما جاء في الخبر في الخبر

وهو قسمة جبريل عليه السلام وسقا الله تعالى  
اسماعيل عليه السلام وقد شرب جماعة  
من العالمين لمطالب فثابروا ويستحب  
ان يقول اللهم انه بلغني عن نبيك  
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال  
ما زمرم لما شرب له والى اشي  
تقضي وبعضهم يذكر ما يريد  
هال الهام

انما جاء في الخبر في الخبر

لم ينال ويتم وصله اجزه لان الغالب المنع وان كان في موضع  
لا يضر الماء فيه لا يجز به قبل الطلب كما في الخبرات لانه الماء  
منذ اول عادة وهذا هو المختار من جملة ما زمرم في فقيه  
قد رخص في اسل الائمة وهو يحل للمطربة ان لا تحل له الا هذا  
او ان يشترط ان لا يطلب الشفاء به لقوله عليه السلام ما  
زمرم لما شرب له لا يجوز له ان يشرب له على استعمال الماء ولو  
وبل لا خروسته اليه لا يجوز له ان يشرب له على استعمال الماء ولو  
لثبوت القدرة على استعماله هو اسطة الرجوع عندنا لا عند  
لذا ذكره في المحيط والبيان فيه ان يخلط ماء وزدا ويخونه  
حتى يصير غلوا با ويخرج عن كون ماء الا يصب على وجهه  
ينقطع به الرجوع والى لم يكن معه دلو وخونه من الآلات  
الاستعداد او رشقا بكسر الراء مع المدة ان جعل بل يجب  
عليه ان ينال برفقة ذلك فالاول لا يجب ومع هذا  
لو نال فقال له انتظر حتى استقي او خذ ذلك فعند الحج  
ينتظر سحبا بالآخر الوقت فان خاف فوت الوقت  
يتم وصله ولو لم ينتظر حتى عنده وعند الي يوسف ويحمد  
ينتظر وجوبا وان خاف فوت الوقت وكذا الخلاف في  
العارى اذا اراد الصلوة ومع رفقة ثوب فقال انتظر  
حتى اصل او دفعه اليك او خونه ذلك واجمعوا على انه  
في الماء ينتظر الى لوقا لا ينتظر حتى اتوضا او خونه ثم ادفع  
اليك الماء يجب عليه ان ينتظر اجماعا لثبوت المقدرة

بما جاء في الخبر في الخبر

في الخبر في الخبر

بما جاء

بما جاء في الخبر في الخبر وانما جاء في الخبر في الخبر  
الوقت ومن لم يجد ماء الا سور الحمار والبقل الذي اتمه اثنان  
يتوضا به ويتم لانه مشكوك في طهوريته فلا يزول به اليك  
المتيقن فيقيم اليه التيمم يزول هذا الشك بيقين وانما  
قدم جاز لكه الا فضل ان يبدأ بالوضوء خلافا لفرقة  
عنده لا بد من تقديم الوضوء ولو يتم وصله ثم يتوضا  
بالمشكوك واعاد تلك الصلوة صحت وكذا لو عكس الخ  
على العدة بيقين باحدهما ومن لم يجد الا سور الفرس  
فصل الحج في حكمه روايات بل اربع روايات في رواية  
عنه هو مشكوك فيقيم اليه التيمم سور الحمار وفي رواية  
وهي رواية الحسن عليه مكره كما انما في عنده مكره وفي  
رواية الحسن عليه قال احتج به ان يتوضا بغيره وفي  
رواية كتاب الصلوة وهي الصحيحة عنه وهو قولها انه  
ظاهر ومكره من غير كراهة الا ان حرمة كراهته فلا تؤثر  
في سوره خبثا ومن لم يجد الا نبيذ التمر وهو ماء الكحل فيه مكر  
فظهرت حلاوته ولو لم يكن فيه ولم تزل رقة ولا شربة  
فعند الحج يتوضا به ولا يتم ومثله الفل به كحديث  
ابن مسعود رضي الله عنهما ان النبي عليه السلام قال لبيته  
لبيته ما في ادائك قال نبيذ التمر قال النبي عليه السلام مرة  
طيبته وما به طهور فتوضا منه وعن الي يوسف يتم  
ولا يتوضا به وهي الرواية المرجوعة اليها عن الحج وعلما

في الخبر في الخبر

والفرق بين المشكوك والمكروه ان المكروه ان لم يتم  
اقرب الى الطهارة وابعد الى النجاسة والمكروه  
اقرب الى النجاسة وابعد الى الطهارة

فوله ليزول هذا الشك احتراز  
عن فتح جلاصل والفرق لان  
الوضوء اصل والتيمم فرع لهما  
لا يضمنان في هذا الحكم تيمم  
الوضوء مذهب الشك في تركه

انما جاء في الخبر في الخبر

انما جاء في الخبر في الخبر

انما جاء في الخبر في الخبر

انما جاء في الخبر في الخبر



الفتوى لانه ماء مقيد فلا يجوز به الوضوء وعند محمد يجمع  
 بينهما ولا يلزم فيه الا يخرج العيب لا يتعداه به بالاجماع  
 وما عدا ان يند العيب من الانبذة والاشربة لا خلاف في عدم  
 جواز الوضوء به جيب وجه الماء في المسجد ولم يجده  
 في غيره وليس معه احد ياتيه به يقيم لاجل الدخول وقيل  
 فان لم يصل الماء بان لم يجد الماء الاستقاء او ما يخبره يقيم  
 للصلوة ثانيا ان اراد الصلوة لان نية التيمم للصلوة  
 شرط صحة التيمم للصلوة ولم ينه لها ولو كان قد نواه لما  
 في هذه الصورة لم يصح ايضا لعدم تحقق العزم عن الماء  
 وقت التيمم بالنظر الى الصلوة وكذا لو تيمم لمحدث وكثر  
 لمستل لمصحف او تيمم الجنب وكثر له اذ ان عند  
 عدم الماء حقيقة او حكمي لا يجوز به والمحال ان الصلوة  
 لا يجوز الا بالتيمم نوكي لها او لقرينة مقصودة منها معنى  
 العبادة ولا يخرج به وجه الطهارة فخرج التيمم لمستل  
 المصحف او دخول المسجد او الخروج منه او زيارة  
 القبور الا اذا اراد ان ياتى بها قربية غير مقصودة  
 بل وسائل وخرج تيمم الجنب وكثر له اذ ان التيمم فانما  
 قربية مقصودة كقوله لا يعقل فيها معنى العبادة وخرج  
 تيمم المحدث لقراءة القرآن وتيمم الكافر للاسلام لصحتها  
 بدونه الطهارة خلافا لابي يوسف في تحميمه للاسلام  
 فان عنده يجوز به الصلوة بخلاف سجدة التلاوة

الجنب اودم

فان الوضوء به التيمم  
 ولو عدل عن الماء الى التيمم  
 لم يفسد الوضوء به التيمم

لا يلزم ان الصلوة  
 بالسنن

وصلوة الخائفة والصلوة النافلة اذا تيمم لاجلها لم يصل  
 بذلك التيمم المكتوبات ايضا لوجود الغرض بها المذكورة  
 كذا لو كان نوكي مطلق الطهارة ولو تيمم للصلوة الخائفة  
 اجزاء ان يصل به المكتوبة وقد قنعاه ولو تيمم لتعليم الغير  
 لا يجوز به الصلوة وروى عن ابي جابر انها يجوز والصحيح الاول  
 وفي النوادر لو مسح وجهه وذر راعيه بر يديه التيمم يجوز  
 الصلوة به لانه بمنزلة نية الطهارة رجلا في رجله ماء وهو  
 لا يعلم به فتييم وصل ان كان وضع الماء بنفسه او وضعه  
 غيره بامر فقلبه فهو على الخلاف الذي ذكرنا يعني لم يعد  
 الصلوة عنده الى ج وحينئذ خلافا لابي يوسف وان كان  
 قد وضع الماء غيره بغير امره لا يعيد بالاتفاق **واما مسئلة**  
**العارى اذا نسي ثوبا في المتاع فحين المشايخ من قال هو على**  
**هذا الخلاف المذكور انه يصح صلوة عندهما لا عند ابي يوسف**  
**ومنه من قال لا يجوز بالاتفاق وهو الصحيح لان ثوبا لا**  
**العرى ان الثوب وعدم طلبه اياه في متاعه في غايته الندرة**  
**بخلاف الماء وعن يحيى انه قال يجوز ولو تيمم وهو على شرط**  
**نهر وهو لا يعلم بالماء فهو على الخلاف الذي ذكرناه فعندهما**  
**يجوز وعند ابي يوسف في رواية لا يجوز وفي رواية يجوز**  
**لعدم عليه بخلاف الماء الذي في رجله ولو كثر عن التيمم**  
**بالصبر وفي حكمه رتبة تعذيب الكفار وقيام كسوة مشقة**  
**مسكينة او طعام لا طعامهم فحسبه ابي نبي المذكور من**  
**الرقبة والشياب فالصحيح انه لا يجوز عنده الى ج والمجوز**

والطعام في

فان قيل يصح التيمم والصلوة  
 به نية الطهارة فقط  
 وهي ليست بعبادة مقصودة  
 قلنا الطهارة شرعية للصلوة  
 وشرطت لادائها فكانت  
 نيتها نية اعادة الصلاة  
 كذا في الكبير حلية النابغ

ان مطلقا فحين مشقة  
 تحمل واحدا لا يعين دحا  
 وتحتية انما در نقد



الغرم بانف و انحر که انفاق او را داشته  
او حق کا يقال بهو شده شسته  
الک بودی که انجسته بهر خیار انجایی  
جسته بکثره انجسته بهر جناور که  
ارنگی فله کی انجسته بهر جناور که  
انجسته صوار کلور و سوار  
الطلب بانف و انحر و انحر  
صوبه سکی که طلب الماء و بوله  
و بوسکه بهر عین مجله و در  
جمع طالع کلور و انجسته  
الرسوب بانف و انحر و انحر  
بانف و انحر و انحر و انحر  
انوار و انحر و انحر و انحر







الفضة والذهب  
والنحاس  
والقصدير  
والسكندر  
والزئبق  
والصندل  
والعود  
واللبان  
والصندل  
والعود  
واللبان

والفضة والذهب والقصدير والنحاس والقصدير  
مما يطلع من باطنها ولا يخطئ وسائر الحبوب والاشجار  
من البقولية وغيرها وانواع النباتات مما ينمو في الارض  
اذ لم يكن عليها غبار وانه كان على هذه الاشياء غبار يجوز  
التيتم بغيرها على وجه الارض وفي احد الروايات عن محمد  
وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز الغبار وما عند  
اليه يوسف فيجوز حال الضرورة لا حال الاختيار ثم  
عندما هي عند الخراج ومحمد الشرط في التصحيح التيتم بمحمد والمس  
اي البوص على الارض او على جنس الارض ولا يشترط ان  
علوق شئ منها باليد وهذا احد الروايات على محمد  
حتى انه لو وضع يده على حبة فليس له الا غبار عليها او على  
ارض ندية لا ينقل منها غبارا ولم يعلق يده شئ جاز  
عند الخراج وفي احد الروايات عن محمد خلاف  
لا يبي يوسف احوال الفرق بين الصخرة والذهب والفضة  
وتمامي والحال ان كل المذكور من الصخرة ومن الذهب  
مع الفضة خلقا في الارض هو الا الذهب والفضة  
يدوبان في النار فلم يكونا كالتراب بخلاف الصخرة فانها  
لا تدوب فكانت كالتراب ولان الذهب والفضة و  
نحوهما لا يتساووا لفظا التصعيد الذي هو وجه الارض  
فانها لا يطلع عليها اسم الارض بخلاف الصخرة حتى  
لو طيف لا يجلس على الارض فجلس على الصخرة بحيث  
ولو جلس على فضة او نحوها لا يجث واما التيتم بالاجرة

الحبوب  
در جمع  
خج

الحبوب  
در جمع  
خج

الذهب  
والفضة  
در جمع  
خج

فعد

لعد الخراج يجوز مطلقا سواء دقا ولم يدق لانه من اجزاء  
الارض وعند محمد راجح يجوز التيتم ان كان مدقا والاشجار  
وهذا على الرواية المشهورة عنه في عدم جواز التيتم بالجر  
الذي لا غبار عليه فانه الاجر بالطلع صار كالجر فاعطى  
حكمه وان كان مدقا وكان عليه غبار يجوز والاشجار  
ولو يجر غبارا ثوبا وغيره اي غبار غير ثوبه من الاعمال  
الطاهرة كالحرير والبيضا والكتان وكونها او يثبت  
فانما الغبار فاصاب وجهه ودرأ عنه فليس اي العضو  
الذي اصابه غبارا من الوجه والذراعين يبيح التيتم  
جاء في رواية عند الخراج ومحمد سواء وجد غبارا او لم يجد  
وجد اليه يوسف لا يجوز ان وجد غبارا الا ان الغبار  
ليس ترايا من كل وجه بخلاف الضرورة لا عند غيره  
ولهما ان تراب رقيقا بخاربه مطلقا كماله في الخشب ولو يجر  
بالجر ان كان ما شئت ان كان ماء فجي لا يجوز لانه ليس  
من اجزاء الارض وان كان جيبا اي ان كان من اجزاء  
الارض فاستحل محلي يجوز لانه من جنس الارض وقال  
شمس الامنة التمس حتى غلبت ان لا يجوز لانه صار  
كالأشجار ولهذا يدوب في الماء ويحل بالبرد ويشبه بالجر  
من كونه من اجزاء الارض كما ذكره في المحيط وصاحب  
وصاحب خلاصة وفيه تخالف الجواز نظر الى اصله والاشجار  
التيتم مع كس الباء وسكونها وكذا البنية وهي ارض  
ذات شرو وجب بمنزلة الخج فانه غلب عليها النية لا يجوز

الذهب  
والفضة  
در جمع  
خج

الذهب  
والفضة  
در جمع  
خج

الذهب  
والفضة  
در جمع  
خج

الذهب  
والفضة  
در جمع  
خج

الذهب  
والفضة  
در جمع  
خج



التيمم كالطهارة على الماء والارض عليه التيمم جاز كالطهارة على الماء  
 لانه يوسف واكثر الاجابة في شتمه يجوز التيمم بالتراب  
 بناء على الغالب وهو عليه التيمم مساهل اصابه مطر فاجل  
 ثوبه وسرجه لم يجز ابا جاني ولا جاز اذا ما يتوضا به  
 فانه يلحق ثوبه او يده او غير ذلك بالطين ويجزعه و  
 يتركه بعد الغسل وتيمم به وقد كان بعض المتأخرين  
 يستحب مع التيمم الطهارة في حرة او خارجة الى السفر  
 ولا يجوز التيمم بالطين لان الغالب عليه الماء وفيه تسويد  
 الوجه قال شمس الائمة الملوكة لا يقيم بالطين الى لا يفي  
 ان يفعل وان فعل يجوز وهو الظاهر لحصول المقصود  
 وفيه خلاف في من الى يدهف واذا خاف زهاب الوجه  
 تيمم به خلافا له وكذا يجوز التيمم بالطين والجص والاولا مع انما  
 والاراء والجباب والفضارة او هو الطين الخار والمواد  
 ما يفعل منه من التيمم ويجوز ان لا يطهر بالانك و  
 الحيطان من المبر او بالطين سواء كان عليه اى على كل  
 من المذخورات عبادا او لم يكن عند الحج وحده  
 الروايتين على تحريمه كما في الجواز والنجس بالفضا  
 اعطى بالانك بعد الرضوخة وحتم النوى وهو الرضا ص  
 المذاب لو وقع على غير جنس الارض ثم طهر الفضارة  
 وظهر ما على التسوية فاتها كان مطلقا بالانك لا يجوز  
 التيمم به وما ليس مطلقا به جاز الا اذا كان عليه اى على  
 الفضارة المطلقا عبادا فانه يجوز كما في الخطه ويحيى ما على

الفضارة  
 على الارض  
 مع قطع  
 المذمة  
 قطع الطين  
 اللباس

التيمم  
 التيمم  
 التيمم  
 التيمم

خلافا  
 خلافا

خلافا المتقدم ولو تيمم بالتراب اى التيمم ان كان مباحا  
 من التيمم بالتراب الحاصل ولم يجعل فيه شيئا من الارض كالطين و  
 السهم وكذا مما يجعل في الطين الذي يجز منه التيمم بالتراب  
 جاز التيمم به وان لم يكن عليه عبادا رواه كانه فيه شيء من التيمم  
 كما عطف بالانك وان تيمم بالتراب لا يجوز ان لا يخلط التيمم  
 بالتراب ان كان التيمم بالتراب عبادا لا يجوز ان لا يخلط التيمم  
 لا يجوز لان الحكم للغالب وان اصابه الارض بجائسة  
 كسيفه او رقيقة جفت بالشمس او غيرهما وقيل بالاعتبار  
 الغالب وتوجب اثره من التيمم والاراء جازة الفصل  
 عليها الحكم بطهارتها ولا يجوز التيمم بها طهارة التيمم لعدم  
 طهرها ولا تحيقه في الشرح وروى عن اصحابنا ان لا يجوز  
 ايضا وان رواه شاذل هو ما رواه كاسل وانما الرجل  
 من موضع تيمم اخره في ذلك الموضع بعينه ايضا جاز  
 لان المستعمل ما في يده بعد المسح ووجه غيره والتيمم في الجلاء  
 والحديث والجلاء سواء اى صفة التيمم له عليه الغسل  
 ولمن عليه الوضوء واحدة وهي حرثها بالمسح العضو بين  
 وهذا باجماع الائمة والوجه التيمم ثم جاز لما في الوقت  
 لا بعد ما لا اذ اياها بالقدرة الكائنة عند انعقاد التيمم  
 والرجل المتجدي المص تيمم بقبضة الجلاء اذا خاف الفوت  
 بسبب الوضوء عند اخلافا لا شافى الى الولي لا يشرط  
 فلا يخفى الفوت ولا حاجته الى التيمم بعد تعبه بخلاف  
 الفوت واكثره الكافي يجوز له التيمم ايضا لانه لو لم يفر

لما في الصحيحين اى البخارى والمسلم  
 من حديث عمار بن ياسر قال بعثني رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في حصة فاجبت فلم اجد الماء  
 فتمسكت في الصعيدي كما تمسك الدابة ثم انبت رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فذكرته ذلك فقال عليه  
 السلام انما يكفيك ان تفعل بيدك هكذا  
 ثم ضرب يده الى الارض فترت واحدة ثم مسح الشمال  
 على اليمن وظاهر كونه وجهه وعلى هذا الحكم انعقد  
 الاجماع كذا في الكبير خلافا

هذا البراق  
 والاين غلظت  
 من خدقة خمار حكة



فمن خاف الموت يمتنع من الصلاة  
او يمتنع من الصلاة  
او يمتنع من الصلاة  
او يمتنع من الصلاة

في ذلك سواء على ما حققناه في الشرح وكذا اذا حدث الموتى  
او ماله شرح بالوضوء في الصلاة العبد يمتنع من الصلاة  
او يمتنع من الصلاة وقال لا يجوز للشيخ ان يمتنع من الصلاة  
الا اذا كان خائف الامام والامام والامام والامام والامام  
بالا لا يمتنع يوم اذ وحام فيقلب له امره عارض  
بشيء صلوة فبما لم يمتنع لانه لو شرب بالتمتع فحدث بجوز  
له البناء بالتمتع والتخالف في انما هو فيها اذا شك في الاداء  
وعده حتى لو كان يقلب على ظنه عدم عرض المفسد  
لا يتم جماعا وكذا ان خاف خروج الوقت اي وقت  
صلوة العبد يمتنع ويبني بالاختلاف لانه لا ينقطع بخروج الوقت  
ولا يقضي بعده بخلاف غيرهما ولو خاف خروج الوقت  
بسبب الوضوء في سائر الصلوة اي ما صد صلوة العبد  
والجنازة لا يتم عندنا بل يتوضأ ويغطي انا خرج الوقت  
وقال زفر بن يحيى لا يفتقر الصلوة وقال الزاهد وقال  
شما بخلافه يعتبر الوقت وذكر عن الكلوي ان المسافر  
او لم يجد مكانا طاهرا بانه كان على الارض نجاسة و  
ابتلى بالمطر واختلطت ثيابه فدر على ان يسرع حتى يجد  
مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعمل والابن عليه السلام  
ولا يبعد فقد اعتبر العلماء خروج الوقت لجواز الاجابة  
فاعتبارها في جواز التيمم ولي وجبته فلا احتياط ان يصلي  
بالتيمم في الوقت ثم يبعد ليخرج عن العبد من يبتلي  
وكذا لو خاف فوت الحج لا يتم بل يتوضأ ويغطي الظاهر

وقال زفر بن يحيى ولا يتوضأ لان التيمم  
لصحة الصلاة في وقتها فلم يلزمه  
قولهم ان الفتوى الى خلف كلا فتوى  
لان الخلف يصير قضاء بعد الوقت  
ولا دليل على ان القضاء اولي من الاداء  
بالتيمم قوله وقد قال مشايخنا  
يعتبر الوقت يعني ان الوقت يجب  
اعتباره ومما فطنته

لا يجوز  
ل

فمن خاف الموت يمتنع من الصلاة  
او يمتنع من الصلاة  
او يمتنع من الصلاة  
او يمتنع من الصلاة

ان لم يدرك الامام لانه فوته يأتى الى الخلف وهو الظاهر  
بخلاف العبد ولو لم يتسلم المصحف او لم يحول المصحف عند  
وجود الماء والقدرة على استعماله فذكر الشيخ ليس بشي معتبر  
في الشرح بل هو عدم لانه التيمم لما يجوز ويعتبر عند البحر عدم  
استعمال الماء حقيقة او حكما كخوف الفتوى لا الخلف و  
مثل المصحف ودخول المسجد ليس بعبادة يخاف فوتها  
**فروع** ولو يمتنع الجنازة وصلته في حصة اخرى قبل ان يقدر  
على الوضوء وهو يخاف فوتها لا يلزمه إعادة التيمم خلافا لما  
المسافر بطا جارية يمتنع بجوز له ان يطا جارية وكذا  
زوجته وان علم ان الوضوء بعد الماء يجوز له التيمم لا يطا  
المسلم عند عدم الماء كما يجوز له ان يطا بسبب الخوف من  
النوم وغيره فكذا بسبب الجباة او انما سوانه منع جواز  
الصلوة وارتقاءها بالتيمم عند عدم الماء وينقض التيمم كل  
شيء ينقض الوضوء وسبائيه بانه ما ينقض الوضوء انما  
انه تقع وينقضه اي التيمم ايضا روية الماء الكافي لطهارة  
او اقدر على استعماله عند زواجه وانما قيدنا بالمكان لطهارة  
لانه ماله عليه الغسل اذا تيمم ثم وجد ماء لا يكتفي له او  
المحدث اذا تيمم ثم وجد ماء يركب في الوضوء لا ينقض تيممه  
ولو كان معه ذلك قبل التيمم جاز له التيمم بدونه استعماله  
او الماء بقوله ثم فلم يجد واحدا من الماء كافي لطهارة  
هو المعتبر ولا فائدة في استعماله لا يحصل به الطهارة بل هو  
اضاعة ماء اذا الطهارة لا تجزئ والاداء في خلال الصلوة

ان لم يمتنع الفتوى يتوضأ انما  
لكنه عاجزا كما في الاولى قيل قال في شرح  
الفتوى وبه يقضى له ان الضرورة الاولى  
تمت وهذه ضرورة اخرى

لا تجزئها  
لان خلف الوضوء فما ينقض الاصل ينقض الخاف  
بالطريق الاولى



لان السور شكوك في ظهوره  
فلا يترك التوضيح فلا يتحقق  
فلا يتحقق صلاته

فقدت صلوة الانتفاض طهارته قبل تمام صلوة وان راها  
الحاصل بالتيمم مع الحار او بنيد التمر وقد روي استمالها  
فقدت صلوة عند الحج هذه الرواية في سائر الحار غير  
موجودة فلو علم مرادها ان تلك الصلوة لا تجزئ عالم  
بتوضا او بصلها به ليحصل الحج به التيمم والتوضي به  
في تلك الصلوة فانه يجمع بينه الوضوء بالمسكوك ويجمع  
التيمم بمراد ان يكون في صلوة واحدة ولا كما اشتق قوله  
بان بصلها باحد هما واحدة ثم بالآخر في المسئلة المذكورة  
يجمع على صلوة ثم بتوضا بالمسكوك ويجمعها واما  
بنيد التمر فالمدكور قول الحج لانه عنده يلزم التوضوء  
دورة التيمم وعند محمد هو في الحكم كسور الحار فيجمع ثم  
بتوضا به ولا يبعد ما عند ابي يوسف يحظر ولا يبعد  
لانه بنيد التمر لا يجوز التوضوء به وبه يفتي والوراء  
الحاصل بالتيمم سررا بالقطر ان شاء ففتي بخوفه فاذا هو  
سررا فقدت صلوة سواء حار او وضوء بتوضوءه ولا  
لانه قصد القطع بمشيه وبجل القطع ان غلب عليه  
ان شاء وان شكه ان شاء وسررا فاستوى الظن  
اي طرفا التردد فانه لا يقطع بل يمسح على صلوة اذ لا يحل  
قطعا بالشك فاذا فرغ منها فانه كانه الذي راه مارتبه  
ويستقبل الصلوة اي بعيدها والا فلا وكذا اجب الاعا  
لوطقة انه اخر اتى سررا ثم تيمم ان شاء والاصل ان يقطع  
لا يزال بالشك وان لا يعتبر بالظن المستقبل خطا و

روى في حديثه  
ان حار لم يترك  
الحار هو من يترك  
لانه يترك

والاصل الحج ناظر الى قوله وان شكه انه اذا  
وقوله وان لا يعتبر الحج ناظر الى قوله وكذا تجب الاعادة الحج صلواته

المسافر

ان التيمم بالكرامة ان كان

المسافر اذا اصر بما هو موضوع في البيت اي التيمم لا ينفصل بتممه  
لانه المستعمل للظن ان هو وضع للوضوء اذا كان الماء  
كثيرا فيستدل بكثرة على انه وضع للوضوء والشرب جميعا و  
الاول انه يعتبر في ذلك العرف في دولة الكثرة حتى لو عرفت  
وضع القليل لمطلق الاخذ شربا او غيره ينتقض وان لم يعرف  
تخصيص الكثير بالشرب لا واره ان شابه العرف في يستدل بالكثرة وذكر  
الامام محمد بن يونس الفصل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه  
الوضوء والموضوع للوضوء لا يباع منه الشرب فعلى هذا ينتقض  
مطلعا والاقوال الصحيحة والواحدة التيمم بالماء وهو لا يعلم به او كانه  
انما حال المرور لا ينتقض بتممه وفي رواية على انه حنفية انه  
ينتقض والا قول الصحيح وكذا لا ينتقض بتممه لو علم بالماء والكثرة  
لا يقدر على الخروج ولا على الوضوء من غير نزول اما خالف  
عدوا وخلف سجع او نحو ذلك مما لا يمكن معه الوضوء الا  
بلزوم ضرر كما لو كان ان ينزل لا يقدر ان يركب ولا يستطيع  
المشي لمريض او ضعف او يرمي به من جنب الغسل ويقت  
على بدنه لمعة اي بقية لم يعصها الماء وليس معه ما يسلها به  
تيمم لمعة لانه لا يمانية لعدم التحج الى ايه وجد ما بعد  
ما تيمم وبعد ما حدث فيلزم التيمم ويتم حتى اذا كان الماء  
يكفي للمعة ولا ياتي للوضوء لانه لا يجدوم بالنظر الى الخشونة  
كان الماء ياتي للوضوء ولا ياتي للمعة بتوضا به وتيمم للمعة  
ولا ينتقض تيمم الجنابة لانه لا ياتي في حق التيمم كما بعدوم وانه  
كان ياتي لاحد جهات الوضوء واما للمعة على سبيل الاضداد ولا

المسافر  
مطلق  
لان التيمم

اي ما صار في الناس فيها يتيمم

كما اذا كانت دابة فهو كانه لا يقدر ان يركبها  
او كان شئ ضعيفا وليس عنده من يمينه  
في وضوءه  
بالماء والابا وكما وقع في بعض النسخ

المسافر



يكفي لهما معا فانه يغسل النعمة لانها غلط الخد ثانيا وتبرج لا جل  
 الحدث وجب عليه ان يتد البغل النعمة ليخرج عاودا  
 للماء في حق الحدث ولا يجوز تيمم الحدث قبله وهذا عند  
 محمد لانه صرف في ذلك الماء الى النعمة دون الحدث ليس  
 بواجب عنده بل على الاولوية وعند انه يوسف يجوز  
 ان يتيمم قبل صرف ذلك الماء الى النعمة لانه صرفه اليها واجب  
 عنده فيكون بمنزلة المحدث في حق الحدث ولو كان يتيمم  
 الحدث ايضا في هذه المسئلة ثم وجد ذلك الماء الذي يكفي  
 لاحدهما فقط ينقض تيمم الحدث عند تخرج فيعيده بعد  
 غسل النعمة ولا ينقض عنده ان يوسف خرج ولو كان معه  
 اي مع الذي بقيت عليه نعمة او مع الذي وجبت عليه  
 الطهارة للحكمة بطلان ثوب نجس وهو مضطر الى تطهيره  
 والماء يكفي لاحد الطهارتين فقط لانه يغسل الثوب  
 بذلك الماء ويتيمم عليه من الحدث لا نجاسة الثوب  
 لا تزول بدونه الماء بخلاف الحدث فانه يزول بالتيمم  
 متى اتم قوما متوضعا يجوز فعله عند النجس وان لم يوفق  
 خطا فالحج فانه عنده طهارة التيمم ضعيفة فلا يجوز  
 بناء القول عليها وعندهما هو عند عدم القدرة على  
 استعمال الماء كالوضوء عندنا فلا يكون طهارة ضعف  
 وكذا على هذا الخلاف القاعد اذا اتم قوما قائلين  
 عندهما يجوز وعند محمد لا يجوز لان صلوة القائم  
 اقوى ولهما ما ابرأ صلوة الصلاة بالنبي عليه السلام

اي في مسئلة الجنب المقتل الذي  
 قتل في هذه المسئلة  
 تيمم لا عليه  
 بقتل على يد غيره  
 قولا ايضا اي كما تيمم اي لا غسل له

خبر من المتضمن وهذا  
 من الماء المباح قدر ما يكفي  
 احدهم ينقض تيمم الكل  
 فداصة القناوي  
 ثمة تقر من السفر جنب وما نض  
 طهر من الحيض وميت و  
 معصم من الماء قدر ما يكفي  
 لا صدق ان كان الماء لا يفي  
 فهو اقل وان كان الماء  
 لهم لا ينبغي لاحد ان يقتل  
 وان كان مباحا فالجواب  
 وتيمم المأنة وتيمم الميت  
 فداصة القناوي

او قلنا من تركه وسبح  
 واحا القاعد في يومه في خلاف  
 فلا خلاف في انه لا يبرأ  
 القاعد ثم انظر في شرح الكونية

صلواتها

صلواتها عند اوقات الصلاة فاصلا على الخلف او  
 على الجبهة فانه يقرأ الفاتحة بالاشارة على ذلك  
 وتكون في الحضر وهو شح على المنطوقه وفي سحر الاستسجاء  
 وفي غيرهما لا يصح امامته صاحب البرج الشاغل وكذا اسباب  
 اصحاب الاعذار للماحتاج وكذا ان يخرج امامته الاضيق وهو الذي  
 لا يجنب قراءة ما يجوز به القبلة للعارف الذي جنى ذلك  
 والعارف الذي لا يمس والارحامى صاحب العذر والارحامى من هو  
 بمثل حاله ما جاز لوجوده من الجميع وانما ذكر هذه المسائل  
 استطرادا ومحتاجا لمباحث الاقنعة وسند كبرها ان شئنا الله  
 تعالى **فصل في بيان احكام المياه ونحوها الطهارة**  
 الى الوضوء والغسل وانزاله للحدث بماء مطلق وهو ما  
 يسمى في الوضوء ماء من غير حاجة الى ذكر قيد طاهر احراز  
 عن النجس كما يشهد اي الميطر وما لا يورثه الى الانهار  
 وماء العيون الى الشياخ وماء الابار بمدة الزهيدة وفيه الجلاء  
 بعد ما انقضى بقصر الزهيدة واسكان الباء بعد ما يجره ممدودة  
 بالفت جمع يجر وما اشجار ونزل بها الى الجلاء المذكورة  
 النجاسة مطلقا محبة كانت وهي ما حكم به الشرع بوجوب الوضوء  
 او الغسل وخلوها عند ازالة القبلة لاجله او حبيثة روى  
 الاشياء النجسة ولا يجوز الطهارة بالحكمة بالماء المقيد وهو  
 ما يحتاج فيه تعريف ذاته المقيد اريد على لفظ الماء والاشجار  
 كالرياس ونحوه وماء الاطعماء مثل الشناج وشبهه وماء  
 البطيخ والخباز والقنار ونحو ذلك واختلف في الماء الذي

لا يصح اطلاقه  
 صلواتها

والا انما يورثه  
 النجس

او وضعها

فوقه

والقنار ما ذكره الشافعي من ان يجره فشا للور  
 واشياء غيره

الرياس ما ذكره الشافعي من ان يجره فشا للور  
 واشياء غيره

لمأخر من بيان الوضوء والغسل والتيمم شرعا  
 في بيان الاستسجاء

فاضافه الى محله كما ان  
 او الى صفة كما المسند  
 او الى مجاوره كما الزعفران  
 او الى غير ذلك

وهذا الماء ماء مطلق فاضافة الى محله الى الصفة  
 او الى مجاوره مثلا كما انشأ لا يخرج عن كونه ماء  
 مطلقا فانه لبيان محله ووصفه ومجاوره واقما الماء  
 المقيد فهو لا يبرأ من اطلاق الماء عليه بل  
 لا يبرأ من قيد حتى يفهم انه اي ماء كما في  
 التفريق وماء البطيخ وغيرهما حلية النجاس



جمع قروم  
الراء بالفتح وسكون  
الفتح بالفتح وسكون

يقطعه الكرم قبل جوز الوضوء به وقيل لا وهذا هو الحق وما  
البناء فلما بالقطر مع شدة الحرارة وبالماء مع خفة الجو وهو الماء  
الذي يخرج فيه البلاء ومثل المرقى الماء ينطق فيه الخبز ويخون  
وما الزرع والرج وهو ما يخرج من العنبر المنقوع في الماء  
ولا يجمع به وهذا إذا كانا كجوز الماء إذا كانا رقيقا على  
أصل سبيلانه فيجوز الطهارة به لأنه يجمع له ماء الماء وهو  
وما الزرع والرج والماء أيضا ما يخرج من الخبز من التربة  
أو ما يخرج من رطبها كما يستخرج من اللوز وكذا الأجنحة  
الطهارة بماء اللوز وسائر الأجزاء من رطبها والخضار والعصير  
أو ماء العنبر ويخون ذلك وكذا الأجنحة الطهارة كالأشجار  
ويجوز أن الرأية النجاسة الحقيقية عن الثوب واللبدة  
بالماء الملقية وبكل ما يقع عليه من الماء وهو ما يقع  
بالعصير حتى تنزل جميع أجزائه به وبالجفاف واحتمل زرع  
كثوا العسل والتمين فقولنا كاللقين فيه نظر فإنه لا يزيل  
النجاسة لأنه فيه وسببونه لا يخرج بالعصير والحل فإنه  
أقلع من الماء للنجاسة والعصير بماء ذكرنا مع الماء  
المقيد حلا فالحل بغير طهارة ينعصر بالعصير كماء الأشجار  
والثمار والأجزاء بخلاف ما فيه وسببونه من المرقى  
أو مشورة وإلا غسل النجاسة بالحل واللبس ويخون  
من التوب أو بالتمين أو بالدهن كالزيت والشحرج  
ويخون بما لا يزيل الماء في ذلك الغسل لأنها لا تزيل النجاسة  
لا تنعصر بالعصير فلا تنزل أجزاء النجاسة بقائها وعند

العنبر قانوق صاري بويار  
أرض قريش بويار بر صيد  
قولا المنقوع صفة العنبر وهو  
الذي مسس فيه العنبر ولا يصيب  
بذلك الماء شيئا

الوجه الثاني في طهارة  
الرجل بالرجل  
والوجه الثالث في طهارة  
الرجل بالرجل

الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا

الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا  
الرجل سوربا

محمدة وذفر الألية الثالثة لا يجوز أن الرأية النجاسة الحقيقية  
بغير الماء المطلق كالحية ويجوز الطهارة بماء الحار شطاطا  
سواء كان على النجاسة في جميع أوصافه أو في بعضها فغيره  
أو صلتها إلى لونه وطعمه أو ريحه كماء الماء الذي تسيل الذي تغتفر  
لونه بالشراب والماء الذي يجمد به الأشخاص أو الماء الذي  
أو الزرع والرج بغير طهارة بكونه الغلبة للماء منه حيث الأجزاء  
بأن يكونه أجزاء الماء أكثر من أجزاء النجاسة هذا إذا لم يزل  
اسم الماء بحيث لو رأى الراي يقول هو ماء وبشرط أن يكون  
رقيقا بغير فإنه ما دام رقيقا يسيل سريعاً يسيل عنه عدم  
النجاسة في حكم الماء المطلق ويجوز الوضوء به والآن قلنا  
وهذا فيما يكونه النجاسة من أجزائه فانه المعبر فيه الرقة  
ولا عبرة بالقوة والعلم والريح فإنه القليل من الزعفران  
يقتره هذه الأوصاف الثلاثة مع كونه رقيقاً فيجوز الوضوء  
والغسل به وذكره أجماع الناطق في الوضوء بما السيل  
أو لم تكن رقة الماء غالباً لا يجوز وذكره في الملتقط إذا  
النجاسة في الماء حتى يسود الماء ويكبح لم يذهب رقيقته  
جواز الوضوء به مع بغير لونه وطعمه وريحه وكذا العنبر  
إذا طرح في الماء فاسود ويجوز الوضوء به ما دام رقيقته  
باقية وكذا الخشخاش أو الباقلاء ويخونهما إذا وقع في الماء و  
لم تنزل رقيقته ويجوز الوضوء به وإنه أي ولو تغير لونه وطعمه  
وريحته لاقه المعبر فيه مثله بقاء الرقة وذكره في النجاسة القليل  
لما صحت له ولو طوي الخشخاش أو الباقلاء أنه كان الماء بحال

حكم الماء المطلق  
في طهارة النجاسة  
فما كان من النجاسة  
فما كان من النجاسة  
فما كان من النجاسة  
فما كان من النجاسة  
فما كان من النجاسة  
فما كان من النجاسة  
فما كان من النجاسة



في حقه  
في حقه  
في حقه

لو لم يكن لا يتنجس ولا يترد عليه رقة الماء جاز الوضوء به والآن  
فلاننا على ما تقدم وذكره الخبيط لو وضأ بماء أو قذراً لم يتنجس  
أو يترد عليه من حقه أو يترد عليه مما يتنجس به أي يترد على الناس به  
جاز الوضوء به عالم بطلب ذلك الشيء عليه أي على الماء  
بأنه أجزء من رقة وكذا لو لم يتنجس الماء إذا بقيت رقة  
كما كانت جاز الوضوء به والآن صار الماء نجساً بالخبث  
لا يجوز الوضوء به وفي شرح مختصر القدر والى نص  
الافقيط أو اختلط الطاهر بالماء ولم يزل اسم الماء عينه  
ولم ينجس ولا يترد عليه حتى يشرأب أو يشبه أو يشرب أو  
أو خف ذلك فهو طاهر وطهره أي طهره سواء تغير لونه أو  
لم يتغير ولم يترك عن أصحنا نجس خلافاً في ذلك على هذا  
الاطلاق الذي ذكره في شرح القدر أي إذا تغير لونه الماء  
أو طعمه أو ريحه بل تغير الأوصاف الثلاثة بطول المكث  
أو بوقوع الأوراق فيه يجوز الوضوء به إلا إذا غلب عليه  
لونه الأوراق فيغير الماء بسبب ذلك عقيداً بهذا الاستثناء  
مروى عن الحيداليه كمال الأصح ما ذكره النهاية أنه يجوز  
الوضوء بماء يتغير لونه أو طعمه أو ريحه بوقوع الأوراق  
فيه بناءً على ما تقدم من أن الألة المعتبر فيه بناء الرقة وكذا  
إذا يتغير بطوره يترد أي يكون الماء مطهر أو غلب عليه  
أنه مطهر جاز به الطهارة لا غلب الظن بمنزلة  
البيعه في العمليات حتى لو وجد ماء قليل لم يتنجس بوقوع  
النجاسة فيه فإنه يتوضأ به أي بذلك الماء القليل ويغسل

آس من سبي اغاني

فالحاصل ان المعتبر في وضوء الماء  
مقيد بنجاسة الماء رقة

قوله في العملية وأما في الاعتقاد  
فلا بد فيها من اليقين فهذه  
أصول اهدى اليقين لا يزول الا بيقين مثله وثانيها الظن الجدل لا بد فيه  
وثالثها الظن الغالب معتبر كاليقين في العملية ورابعها الاصل في الماء  
وغيره الطهارة وكذا في الحاشية فليكن

لا ينجس

ولا ينجس الماء الا بالاصل الطهارة وكان متيقناً فلا يترد بالثبوت  
وكذا إذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل ولم يتغير بوقوع  
النجاسة فيه فإنه يتوضأ به ويغسل ولا يتنجس الماء الجاري  
ولا يترد ذلك الماء لاجل تواجدهم بوقوع النجاسة لانه الاصل  
الطهارة وكذا إذا وقع في الماء الجاري الذي يذهب بقبضته  
شيء نجس كالجيفة والخز والبول والقذرة لا ينجس الماء  
مالم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه لانه لا تستخرج جزياته الماء  
وروى عن محمد بن ابراهيم قال إذا صب جبت أي ذن من لبن  
في الثورات ورجل اسفل منه أي من مكانه القصب يتوضأ  
بجاز وضوءه أو لم يتغير لونه أو طعمه وكذا إذا غسل الناس  
الناس صفواً لا يتنجس جازاً أي جانباً من يتوضأ به  
جاز وضوءهم وهذا هو الصحيح خلافاً لمن زعم أنه لا يجوز  
وذكر الناطقي سابقاً صفة فيها كلب ميت قد استمرض  
فجرى الماء عليه لا ينجس بالوضوء اسفل منه أو لم يتغير لونه  
أو طعمه أو ريحه وهذا الحكم مروى عن أبي يوسف لما  
سئل أن الاصل الطهارة ولا يترد بالشك وذكره في التوابع  
أنه إذا كان الماء الذي يملأ في الجيفة ووجه الماء الذي لا يملأ في  
الجيفة يعني إذا كانت الجيفة الماء الذي لا يملأ في الجيفة باله  
جرى الماء عليه لم ينجس بحيث لا يترد منه حتى جاز الوضوء  
من اسفل والآن كانت الجيفة يتنجس تحت الماء فلا  
يجوز وهذا اختيار الهند والى على هذا ماء المطر أو جري  
في ميزاب السطح وكان على السطح عذرات أو غيرها من

فأما  
غطاء  
وغيره

في حقه  
في حقه

العذر بالغير هو الذي  
الوجه من غير  
الوجه من غير

فإن الماء المستعمل  
قوله هذا هو الصحيح  
ما عدا ذلك وقد بين ان المايع الطاهر اذا  
خالط بالماء الطاهر فالعبرة للخلية والاسفل  
فاذا لم يغلب المايع الطاهر الماء المطهر ولم يسهده  
فيحكم بطهورة الماء لخلية الماء الجاري  
العادر على غسالة المتوضئ بل يريه وخلقه  
احتمال لا يزول به اليقين قوله خلافاً لمن  
دون الزاعم زعم ان الماء المستعمل نجاسة  
قد شاع لكنه الصحيح المفتى به انه طاهر  
غير مطهر وهذا قال المصنف هو الصحيح  
حله الثاني

في حقه  
في حقه  
في حقه



النجاسات وكان اكثر الماء لا يخرج عليها ولم يكله عند الخراب  
 فاما طاهر اذا لم يطلع فيه اثر النجاسة اعتبارا للنجاسة  
 اعتبارا لكانت العذرة عند الخراب وكان الماء كله او نصفه  
 او اكثر بلاية العذرة فهو الماء الطاهر الذي يخرج من الخراب  
 نجس ولو لم يطلع والى الماء لم يكله كذا كذا فهو طاهر اعتبارا  
 للنجاسة وان يقال ما اذا لم يطلع من الشق او من الثقب  
 ان كان الماء اياي مستقيما لم يقطع بعد فهو طاهر  
 سواء عت النجاسة اكثر النجاسة او لا لعدم تحقق معنى النجاسة  
 للنجاسة لا لاحتياج اية من النجاسة قبل ان يصيب السطح  
 وان لم يقطع المطر بعد ذلك سال من الثقب ان كانت  
 على جميع السطح او على اكثره نجاسة فهو ان ذلك المتأمل  
 من الثقب نجس للماء به ثلث بعد احاطة السطح و  
 جرابه عليه مع انه غالبه نجس وان لم يطلع الماء والنجس  
 لرجح اكثر النجاسة كما تقدم وان كان الماء الجارى يخرج  
 جرابه صافيا يطلع ان يطرط الماء من تحت يمينه الى اعلى الماء  
 بعد مورد الماء الى الجهة التي ياتي بها يكون اخذه من  
 فوق مكان سقوط الماء المستعمل واذا سقط الماء الجارى  
 من فوقه وجب جرابه غسل المكان الذي سقطت عليه الجار  
 كما كان بجود الوضوء بركسار الجار في اقله من جرابه  
 الماء الى كونه جاريا في الحكم فقال بعضهم انه ذهب به  
 بانه اورد في فهو جار وقيل خالفه الناس جاريا وقال  
 بعضهم ان كان نجس في اقله الماء نجس من يكتشف ما نجس

في الماء اذا لم يطلع فيه اثر النجاسة اعتبارا للنجاسة

في الماء اذا لم يطلع فيه اثر النجاسة اعتبارا للنجاسة

في الماء اذا لم يطلع فيه اثر النجاسة اعتبارا للنجاسة

وينقطع الجار بان يطلع من جرابه وان كان نجسا فله جوار  
 والاولا في شهر الثمانية اظهر في المتن ان كان يطق  
 النهر نجسا وجري الماء عليه ان كان الماء كثيرا بحيث لا يركب  
 ما نجس لا نجس وان اى ولو كان جميع البطن نجسا  
 بركب نجس ان كان الماء قليلا يركب ما نجس نجس والكلام فيه  
 كالنكاح في المرو على الجيفة ولو كان في النهر ماء ركد  
 نجس ذلك الماء ان ركد من اعلاه الى اعلى النهر  
 ماء طاهر واجراه الى جراب الماء الطاهر الماء الركد نجس  
 وتبين فانه اى الركد يطرط بغيره النجس الماء الجارى  
 عليه ولو توضع اشياء منه جاز ان لم يركب الى النجاسة  
 اثر من الاوصاف الثمانية كما هو حكم الماء الجارى **فصل**  
 في بيان احكام الجياض والماء الركد الاصل عندنا ان الماء  
 الركد اذا لم يكله عشرة اشهر نجس بوقوع النجاسة وان  
 لم يطرط فيه اثر نجس فاما كماله مطلقا وللشافعية واحمد في  
 القليلين مما فوقه الا لثلاث قرة نائية في الشرح الموضح  
 اذا كان عشرة اشهر الى طوله عشرة اذرع وعرضه ذلك  
 فيكون وجه الماء مائة ذراع وجوانبه اربعين ذراعا  
 ان كان مرتبعا ما ان كان مائة ذراعا فلا صح ان جوانبه  
 ستة وثلاثون ذراعا فاختار ما لا ينجس الى لا يكتشف  
 ارضه بالترقي وقيل لا ينجس يد المغتسل في الارض وقيل  
 قدر اربع اصابع فحقته وارضه بالارض ان كان باس و  
 هو سبع قبضات فقط وقيل مع اصبع قامة في القبضة

في الماء

في الماء

في الماء

قال في الهداية الماء المستعمل لا يطهر الاخذ  
 خذ قال مالك والشافعية ومهما يقولان ان  
 الطهور ما يطهر غيره مرة بعد اخرى  
 كالسيف القطوع انتهى واختلف  
 العلماء في ان الماء باى شئ يصير  
 مستعملا فعند ابي حنيفة وابي يوسف  
 بانه المحدث الحكمى وبالاستعمال على  
 نية القرية والطاعة وعند محمد راجح لا يصير  
 الماء مستعملا بانه المحدث فقط بدون  
 النية الى القرية فاذا اغتسل الغتسل او  
 توضع الوضوء فترى الى الله يصير الماء  
 مستعملا اتفاقا وان اغتسل الجنب او  
 توضع المحدث تدا فقط لا يصير مستعملا  
 عند محمد راجح قال لا يصير مستعملا ان  
 صبره الزكاة وسبحا بالنية حتى صارت  
 حراما على من يمسها شئ فيكون الماء مستعملا بالنية  
 وبانزال المحدث ولها ان الماء يصير مستعملا  
 بانشق الاثم وهي نجاسة في الحقيقة اى  
 بانزال الماء الاثم فصر مستعملا  
 بانشق المحدث ايضا لا كل واحد  
 منهما نجس بخمس بخلاف الركوة  
 التي لا يمسها الاثم لان فيه ضرورة  
 يستثنى عن قواعد  
 الشريعة كذا في  
 التوفيق عليه السلام

في الماء







فيكون الجوهر الوضو لانه اما ان يحصل بفضله الى بعض من جهة  
 وان كان كذلك لا يتحرك فهو راسب في الارض فيكون  
 ما نفعنا من بعض الماء الى بعض فلا يجوز الوضوء  
 وكذا الحكم ايضا اذا اتوضا منه حوض قد يجرد ماؤه  
 ويجرد على وجهه الماء رقيق يكتسب بالتحريك يجوز الوضوء  
 اما اذا كان له الجرد كثيرا قطعنا قطعنا لا يتحرك بالتحريك  
 ان يتحرك الماء لا يجوز الوضوء لانه يمنع اتصال الماء  
 بمنزلة البعوضة ونحوه وان كان له قليلا يتحرك يتحرك  
 الماء يجوز الوضوء اذا اجتمع ماؤه وثقب في موضع  
 منه وكثيرا الماء متصلا به والثقب كقبرة في اسفلها  
 ما فوقه فحينئذ في الثقب نجاسة او لو في غير الكلب  
 او توضا به اي بالماء الذي في اسفل الثقب انما قال  
 نصير به يحيى وابوبكر الاسكاف يتجسس الماء يكون متصلا  
 بالجمد فلا يحصل بفضله الى بعض فيكون كوضوء النجاسة  
 او الماء المستعمل في ما قبل فيضيده وقال عبد الله بن  
 المبارك واليه بعض الكبار ان يتجسس اذا كان الماء  
 تحت الجرد عشرة افع عشر والى كانه اي ولو كان الماء  
 متصلا بالجمد يكون عشرة افع عشر والفتوى على قول نصير  
 والى كونه ما قبلنا واما اذا كان الماء تحت الجرد متصلا  
 عليه فيجوز بعض الوضوء ولا ينفذ الماء يكون عشرة افع عشر  
 ولم تنقل ثقة منه عن سائرهم بخلاف القسورة الاولى  
 فيجوز بلا خلاف بين المشايخ المذكورين وعلى هذا

الماء القليل فلا ينفع به  
 ولا غيره بما تحته من عشرة افع عشر  
 وانما العبرة لما في الثقب من عدد  
 قليل كذا في الحاشية

القبيل

# الكوة وكلة

القليل اذا كان الحوض مستقفا وفي الشقفة كوة فان كان  
 الماء متصلا بالثقب والكوة دورية عشرة افع عشر بعد  
 الماء بوقوع المفسد وان كان الماء منفصلا لا يفسد ولذا  
 قال وهو ان الحوض المني كالحوض المستقف في الخلاف  
 والحكم والتفصيل وان ثقب الجرد فعلا الماء فلما تجرد الماء  
 ان يعلم على وجهه او يعلم في الثقب كالماء في القدر  
 فانه علم في الثقب فكل ما كان في القدر فوقع فيه الكلب  
 او صاحبه نجاسة اخرى تجس عند عامة العلماء ولم يعتبر الماء  
 الذي تحت الجرد فكان ما في الثقب كغيره من الماء القليل  
 واذا تجس فلم يزل نجاسة اي فلا تزول ما لم يخرج ما  
 في الثقب اي ما كان فيه وقت التجسس من الماء على ما  
 ياتي في الحوض الجار ونحوه ولو توضا انسان من ثقب  
 الجرد المذكور ولم تقع نجاسة في الماء جاز وضوءه على كل  
 حال كبر كان الثقب او صغيرا وان وقت فيه فهو دورية  
 عشرة افع عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب المذكور  
 شاة او غيرها فالتا ان كان الماء تحت الجرد عشرة افع عشر  
 لا يتجسس كغيره ولا يتجسس ما في الثقب ايضا لان الموت  
 يحصل غالبا بعد التسفل حتى لو علم انه الموت حصل في الثقب  
 قبل التسفل منه او كان الوضوء متجسسا فان ما في الثقب  
 يتجسس وكذا ان كان الماء تحت الجرد اقل من عشرة افع عشر  
 يتجسس جميع الماء وانما الا علما الماء او انسط على وجه الجرد  
 وكذا ان كان عشرة افع عشر ولا يتجسس بالغرف لا يتجسس ولو كان ماء

او ارتفع

القبيل



الحوض اذا كان في عشرة فستقبل الى نزل وصار سبعة  
 في سبع مثلاً فوقفت النجاسة فيه بنجس الماء المعتبر  
 وقت الوقوع فانه امتلاء بعد ذلك صار نجساً ايضاً  
 كما كان لما قلنا وقيل لا يصير نجساً والا قول صحيح هو  
 جاف فيه نجاسات فامتلأ وقيل هو نجس بالنجاسة الماء  
 شيئاً شيئاً وقيل ليس بنجس لكونه كبيراً وبه اى بعدم النجس  
 اخذ اكثر مشايخ بخاري ذكره في الذخيرة والاختار ان  
 الماء اذا دخل من مكان نجس وانصل بالنجاسة شيئاً  
 شيئاً فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع قبل  
 اتصاله بالنجاسة صارت نجاسة في غير غير اتصاله  
 لا يتنجس ذكره في ضيالة وعينه فانه دخل الماء من جانب  
 جوف صغر قد تشبى ماؤه وخرج من جانب قال  
 ابو بكر الاخش لا يظهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه ثلث  
 مرات فيكون ذلك غسلاً كالقصة اذا نتجنس فاما لا يتسل  
 ثلث مرات وقال غيره لا يظهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه  
 مرة واحدة وقال ابو جعفر الهندواني لا يظهر من غير ذلك  
 من جانب والحروج من جانب وان لم يخرج مثل ما كان  
 في الحوض فهو قول ابو جعفر اختياراً جديراً لثبوت النجاسة  
 يصير جارية والجاري لا يتنجس عالم بتغير النجاسة جوف  
 صغر بدخل فيه الماء من جانب وخروج من جانب  
 لو توارى فيه استحال ووقفت من غسالته فيه ان كان  
 الحوض اربعاً في اربع فادونه يجوز فيه الوضوء وان

لا ينجس  
 الا اذا كان  
 في عشرة

كان فوق ذلك لا يجوز لانه الظاهر ان الماء المستعمل لا يستعمل  
 في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان اكثر  
 مرة ذلك اى في اربع في اربع لا يجوز لانه الماء المستعمل يستعمل  
 فيه فلا يكون كالجاري فيكره استعماله فلا يجوز الا ان يتوضأ  
 في موضع الدخول او في موضع الخروج لانه جار وكذا يخرج  
 الماء اذا كان وسماً نجساً في حوض وكما هو الماء يخرج منها اى  
 من يتوضأ وان كان بغير الماء حركة ظاهرة من جانب  
 اى من جانب النجس فيخرج من العين باعتبار ما هو في الماء  
 يستعمل بالمرحلة على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء  
 فيها لانه الظاهر ان الماء المستعمل لا يستعمل لندف الماء  
 في خروج من النجس وان لم يكن بهذه القصة لا يجوز الوضوء  
 فيها وقال القاضى الامام غير الدية فان في هذه القصة  
 والى قبلها الاصح ان هذا التقدير غير لازم وانما الاعتماد  
 على المعنى فيستعمل فيه اخرج الماء المستعمل اى علم انه خرج من  
 ساعة كغيره اى كغيره الماء وقوته يجوز الوضوء في الحوض  
 والبعيد والآى وان لم يعلم خروج الماء المستعمل فلا يجوز  
 الوضوء بالبلع اذا كان في النجاسة يتقاطر على العضو يخرج  
 لانه ماء مطهر ولا يتغير اذا قدر على استعماله كالكحل والآى  
 وان لم يكن قد بنا ولم يتقاطر على العضو عند ذلك يتيم ولا  
 يخرج من ايماره على العضو يخرج يتقاطر لانه ليس بماء وكحل  
 الزبد وكحل كحل بل يتوضأ صغر كركى اى جعفر رجل منه  
 بهرا او اجرى الماء من الحوض فيه فتوضأ ذلك الرجل او

لا ينجس  
 الا اذا كان  
 في عشرة

لا ينجس

ويجوز استيفاء كلام  
 قوله والآى فلا حتى يعلم حرمه  
 بغيره او غيره هذا وحاشا  
 كذا على رواية ان الماء المستعمل نجس واما على رواية  
 انه طاهر غير ظهور فلا بد لعدم الجواز من  
 خليفته اى عليه الماء المستعمل على الماء المطهر  
 او مسلوته كما في السابق بيانه فليس الهام



قوله جاز وضوء الكل هذا ان عمل على منذهب  
من قال بجحاسة الماء المستعمل فتوضيحه  
ان حكم الاستعمال لا يمتنع له الا بعد  
الاستقرار في موضع ولم يوجد الاستقرار  
فلم يكن مستعملا او يقال ان الاحتياط طهارة  
المتحسين بحد برائة وان عمل على منذهب  
من قال بطلها ماء المستعمل فهو مستعمل  
وليس للمفهوم حكم كذا في الحاشية حكمه انظر

في جواز وضوء الكل هذا ان عمل على منذهب  
من قال بجحاسة الماء المستعمل فتوضيحه  
ان حكم الاستعمال لا يمتنع له الا بعد  
الاستقرار في موضع ولم يوجد الاستقرار  
فلم يكن مستعملا او يقال ان الاحتياط طهارة  
المتحسين بحد برائة وان عمل على منذهب  
من قال بطلها ماء المستعمل فهو مستعمل  
وليس للمفهوم حكم كذا في الحاشية حكمه انظر

من ذلك التره جاز وضوءه لانه نوضا من جاز وانه  
اجتمع ذلك الماء الذي اجراه في موضع وكذا رجل من اهل  
ذلك الموضع ثم افاض الماء فيه فوضا عنه ثم جاز  
حوضه الكل اذا كان بينه المكانين مسافة وان قلت  
اي ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط ومقدار تلك  
المسافة ان لا يسقط الماء المستعمل في سقطة الماء الا في  
الموضع ليل ياله في نوازل الماء على ان يوسف ماء  
الحمام بمنزلة الماء الجاري في عدم تجتنبه بالبحاسة ما لم ينظر  
اثرها حتى اذا وصل يده فيه يده فذكر لم تجنس  
اختلف المتأخرين في بيان هذا القول قال بعضهم مراده  
اي مراد اليه يوسف بهذا القول حالة مخصوصة وهو  
اي تلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اي الحال ما اذا كان  
الماء يجري منه الانبوب الى حوض الحمام والناس  
يعتبرونه منه عز فامته اركا بغير الراد اي متلا حقا لمحي  
بعضه بعضا وهذا اختيارنا في الفتوى حتى لو كان  
الماء ساكنا او كانا يغرفونه ولا يجري من الانبوب ماء  
تجسس ماء الحوض وعليه الاعتماد ومنهم من يرى ان الماء  
من قال هو اي ماء الحمام عنده اي اليه يوسف بمنزلة الماء  
الجاري على كل حال سواء تدارك الاعتراف مع حصول  
الماء من الانبوب او حصل الضرورة الا يرى ان الحوض  
لا يجرى بالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة وفيه  
نظر ذكره الشرح ولو ادخل في انبوب او احدث يده في

في جواز وضوء الكل هذا ان عمل على منذهب  
من قال بجحاسة الماء المستعمل فتوضيحه  
ان حكم الاستعمال لا يمتنع له الا بعد  
الاستقرار في موضع ولم يوجد الاستقرار  
فلم يكن مستعملا او يقال ان الاحتياط طهارة  
المتحسين بحد برائة وان عمل على منذهب  
من قال بطلها ماء المستعمل فهو مستعمل  
وليس للمفهوم حكم كذا في الحاشية حكمه انظر

حوض الحمام لطلب القصعة اي بلائيه رفع حدث وليس  
على يده بحاسة حقيقة بل على ماء الحوض عند يده جنبة  
على رواية كونه ماء المستعمل بحسب لانه ماء الحوض صار  
مستعملا بزوال الحدث على يده وعند يده الماء طاهر ومظهر  
لانه لم يصح مستعملا عندهما والمذكور في الفتاوى ان ادخل اليه  
او احدث يده في الاناء للامتناع في ارفع الحدث الكفر لا يصح  
به الماء مستعملا للضرورة ولم يذكر او خلافا وهو الاصح  
ولو ادخل الكفار او الصبيان ايد يدهم لا تجنس اذ لم يكن  
على ايد يدهم بحاسة حقيقة هذا في الصبابة حكم لا يتم ليس  
عليهم حدث واقعا الكفار في ايد يدهم حدث يزول بالادخال  
فلا فرق وحققناه في الشرح ولو ادخل الصبي يده في الاناء  
ان علم ان الماء طاهر بالادخال معه من يديه جاز الوضوء  
بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة لم يجز وان حصل الشك  
لا يتوضا به استحسانا لاجل التنزه والاحتياط ولو وضأ  
به جاز لانه لا تجنس بالشك حوض الحمام اذا تجسس  
بظهره اذ اخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وتقدم الكلام  
في مثله وهو الحوض الصغير واتم الاختار انه بظهره يجزى  
ما يدخل الماء من الانبوب وبقيض من الحوض لانه صار  
جاء ولو ادخل المتوضي راسه في الاناء بشية المسح او  
ادخل خفيه فيه بشية يجوز المسح بالانفاق والمشرور  
عن محمد انه لا يجوز وكذا لا يصح الماء مستعملا عند ان  
يوسف راج خلافا لما جاز في حقيقة الشرح **فصل**

شتر  
في جواز وضوء الكل هذا ان عمل على منذهب  
من قال بجحاسة الماء المستعمل فتوضيحه  
ان حكم الاستعمال لا يمتنع له الا بعد  
الاستقرار في موضع ولم يوجد الاستقرار  
فلم يكن مستعملا او يقال ان الاحتياط طهارة  
المتحسين بحد برائة وان عمل على منذهب  
من قال بطلها ماء المستعمل فهو مستعمل  
وليس للمفهوم حكم كذا في الحاشية حكمه انظر

في جواز وضوء الكل هذا ان عمل على منذهب  
من قال بجحاسة الماء المستعمل فتوضيحه  
ان حكم الاستعمال لا يمتنع له الا بعد  
الاستقرار في موضع ولم يوجد الاستقرار  
فلم يكن مستعملا او يقال ان الاحتياط طهارة  
المتحسين بحد برائة وان عمل على منذهب  
من قال بطلها ماء المستعمل فهو مستعمل  
وليس للمفهوم حكم كذا في الحاشية حكمه انظر

في جواز وضوء الكل هذا ان عمل على منذهب  
من قال بجحاسة الماء المستعمل فتوضيحه  
ان حكم الاستعمال لا يمتنع له الا بعد  
الاستقرار في موضع ولم يوجد الاستقرار  
فلم يكن مستعملا او يقال ان الاحتياط طهارة  
المتحسين بحد برائة وان عمل على منذهب  
من قال بطلها ماء المستعمل فهو مستعمل  
وليس للمفهوم حكم كذا في الحاشية حكمه انظر



اما رواية قولنا فتخاينة وعشرون واما فعلا فسبعون من اصحاب النبي عليه السلام  
 وعن الحسن البصري صدقني سبعون رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انه عليه السلام صبح على الحقيق وقال الكوفي اخاف الكفر على من لم ير المسيح  
 على الحقيق لان الآيات رجاست فيه في حيز التواتر الخ

في المسح على الخفيه المسح عليها جائز بالسنه الى بالاثار  
 الواردة عن النبي عليه السلام وقولا فعلا بالاثار من  
 كل حدث موجب للمصحة او اجتزازه من الحدث الموجب  
 للفعل كما يشاء ان شاء الله تعالى او البسها على طهارة  
 كاملة الى اذا حدث وقد لبسها على طهارة كاملة فالشرط  
 كون الطهارة كاملة وقت الحدث لا وقت التلبس حتى  
 لو غسل رجله ولبس الخفيه ثم اكل طهارته ثم اجث  
 جاز له المسح عليها لوجود الكمال عند الحدث فان كان  
 المسح موقفا على يومها وليلة وانه كان مسافرا مسح  
 ثلثة ايام وليالها لقوله تعالى رضى عنه جعل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ثلثة ايام وليالته للمسافر ويوما  
 وليلة للمقيم وابعدا وبها اتفقوا في المدة المذكورة للمقيم  
 والمسافر عقب الحدث لانه قبل ذلك ظهر طهارة  
 الفصل ولا يعتبر ابتداء المدة وقت الطهارة ولا وقت  
 التلبس حتى لو ظهر لصلوة القبض ولم يلبس خفيه الا  
 وقت الظهر ثم لم يجث الا وقت العصر فابتداء المدة  
 منه وقت العصر لا منه وقت الصبح والامه وقت  
 الظهر فيجوز له المسح ان كان مقيما الى وقت العصر من  
 اليوم الثاني وانه كان مسافرا فالى وقت العصر من اليوم  
 الرابع ولو غسل رجله ولبس خفيه قبل الكمال الوضوء ثم  
 اكل الطهارة قبل ان يجث جاز له المسح عليها عندنا  
 لما تقدم انه الشرط لكون الطهارة كاملة وقت الحدث

خلافا

المسح بضم الباء من بارح

خلافا لما في رواية الشرط عنده كونها كاملة وقت التلبس و  
 انما يظهر خلافاه المبني على هذا فيما اذا توضأ مرتين فلما غسل  
 احدى رجله ادخلها في الخف قبل غسل الاخر ثم غسل الاخرى  
 وادخلها في الخف فانه لا يجوز له المسح عنده ويجوز عندنا  
 لان عندنا يكفي ان يكون الخف ملبوسا على طهارة كاملة  
 عند اكل الخف بخلاف ما اذا كان ملبوسا على طهارة  
 ناقصة عند الحدث حيث لا يجوز المسح عندنا خلافا لروا  
 و الطهارة الكاملة هي طهارة صاحب العذر وكذا  
 طهارة التيمم حيث اتت المستحاضة وهي المرأة التي ترى الدم  
 من قبلها وروى ثلثة ايام او فوق عشرة ايام في الحيض  
 او فوق اربعين في النفاس او هي حالته ومدة معتد بها  
 كصاحب سلس البول او انفلت الروح او استطلاق البطن  
 او الزحان في الدائم والبرج الذي لا يبرق اذا توضأت ولست  
 الخف قبل ان يظهر منها شيء منه دم الاستحاضة مسح كالاستحاضة  
 لانه ليست على طهارة كاملة لو لبست بطهارة العذر اي بعد  
 ما ظهر منها شيء من مسح في الوقت فتطهر او احدثت بعد  
 التلبس حدثا يغير عذرهما عندنا وعذرهم مسح تمام المدة  
 وحيثما اكل من الطهارة في الشرح ولا يجوز المسح  
 لانه وجب عليه الفصل كما لو توضأ ولبس خفيه ثم اجث  
 فانه لا يجوز له ان يغسل سائر بدنه ويحسب على خفيه وكذا  
 لو انة المسافر توضأ ولبس خفيه ثم اجث وعنده ماء  
 يكفي للوضوء فانه يقيم ويصلي فانه اجث بعد ذلك

قوله كالاصحاح فان قلت  
 لو توضأ المصنوع ولبس  
 الخف على الانقطاع ثم  
 ظهر عذره ثم اصحت هل  
 يمسح كالاصحاح ام لا  
 قلت المفهوم من الشرط  
 كون الطهارة كاملة  
 عند الحدث ان لا يمسح  
 والمفهوم من اطلاق  
 قوله حتى ان المستحاضة  
 حتى ان المستحاضة الخ  
 حيث لم يقد ظهور شيء منها  
 يكون قبل الحدث او بعده  
 ان يمسح كالاصحاح ولكن  
 واحد منهما عالم برئي محال  
 كذا قاله ابن ابي حنيفة



قوله لان الادلة اى ادلة المسيح غير  
مختصة بالرجال والحال ان النساء  
تابعات للرجال في الاحكام الشرعية  
ما لم يوجد دليل يخص الحكم بالرجال

قوله اولی من ظاهره لكون الباطن  
محل اصابة اصله الا وساخ  
والاقدار

اول الفصح

للجنة

۱۰۱ و فی صور ثلث

للسنة في جميع ذلك وكيفية الحج الميسور أن يضيح بدية  
أي اصابع بدية على مقدم خفيه ويحيا في كفيه ويمد بها إلى  
الستاقا ووضع كفيه مع الاصابع والاصابع ومدة هاتجمله وهو  
حصة والاول هذه السنة ولو مسح بزوس الاصابع ويحيا في  
اصول الاصابع والكف لا يجوز المسح الا باليد المكشوفة  
متقاطعة الا باليد تسمى متقطعة في هذه الاصابع في المتقاط  
اليد الثانية غير الاولى اذا قامت السنة جوار استعمال اليد  
الغرض باليد فلا يقاس عليه الغرض وكذا الوضوء باصبعه  
لا يجوز الا باليد المكشوفة والارام والاحتياط مع ما بينهما والمسح  
الانمسيح باطن الكف لانه المتوارث ولو مسح بظاهر كفيه  
يجوز لخصول المقصود وكيفية خلاف السنة والوضوء على يده  
خفيه او على ظهر العقبين او على جواربهما أي من جوارب  
الرجلين لا يجوز مسح الا من مسح على محل المسح وهو على الكف  
لانه المعين بالخصوص وذكر في المحيط لو توضأ ومسح بلبته  
بالكسرا أي بلبه بقيت على كفيه بعد الفعل يجوز مسح الا باليد  
الباقية بعد الفعل غير متقطعة اذا تمسك فيه ما سأل على  
العضو وانفصل عنه والوضوء راسه ثم مسح خفيه بلبته  
بقيت بعد المسح لا يجوز الا هذه البلية متقطعة او المستعمل  
فيه ما اصحاب المحققين ولو توضأ ولم مسح خفيه ولكن  
خاض في الماء بالنية المسح ولم تنفل احدى رجليه او اكثرها  
او مشى في الثياب لم يخل بالجارى عليه او ما يخل بغيره  
ذلك المحض او المشى على المسح ولو كاله المشى مثلاً

[illegible]

القب بالثو الكس القاف ا ب ك ح ج  
اعتبار كلوا اختر



الحنف فوق جوب رقب من كبر باس او نحوه جاز المسح عليه

بالنظر فيقول لا ينوب عن المسح لانه من نفس ذاته والاصح  
انه ينوب لانه مطر خفيف وكذا اذا اصابه الى اذ  
اصاب خفيه المطر ينوب عن المسح وانه لم ينو خلافا للحنفية  
في ذلك كله فانه النية عنده شرط في الوضوء والمسح  
وفي بعض الروايات النية لا يجزئ عنده ايضا لانه  
اي لانه المسح خلف عن النفس فيحتاج الى النية كالتيتم  
وهذا غير صحيح من مذهب علمائنا ومنه ابتداء المسح  
اي مدهته وهو مقيم فسا فر قبل تمام يومه وبلية مسح تمام  
ثلاث ايام ولبالها عندنا خلافا للشافعية لانه المعتبر آخر  
الوقت وهو فيه مسافر ومنه ابتداء المسح وهو مسافر  
ثم اقام بنظره ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر لزمه  
تكررها غسل رجليه لانه صارت كغيره من مقيمين فلا يجزئ  
فوق مدة المقيم وان كان قد مسح اقل منه يوم  
وليلة اتم مسح يوم وليلة لانها مدة المقيم وهو ليس  
بالموقوف فوق الخف قبل ان يمسح على الخف مسح عليه  
بالموقوف ما ليس فوق الخف وقاية له وقد يكون من  
الجلد ومنه كبر باس ومنه غيره قاله كانه من كبر باس  
لا يجوز المسح عليه بالاتفاق الا انه علم انه البلية نفذت  
الى الخف مقدار الفرض او كانه مجلد اجملا بستر الاصابع  
واكتفي به فيجوز المسح عليه سواء ابل وسجد او فوقي  
الخف كانه من الاديم او من القرم وكذا الخف فوق  
الخف وهو يدل على الرجل الاعلى الخف فلو لبسها وليس

فوقه لانه المعتد آخر الوقت لان المسح  
حكم متعلق بوقت وكل حكم متعلق  
بوقت يعتبر فيه آخر الوقت حكمه

الحنف فوق جوب رقب من كبر باس او نحوه جاز المسح عليه

الحنف فوق جوب رقب من كبر باس او نحوه جاز المسح عليه

الحنف فوق جوب رقب من كبر باس او نحوه جاز المسح عليه  
كما فاده المولى خروا في ورره وصاحب التبريلك لا اعتبار  
بما نقله ابو فرشته في الجمع على فتاوى الشافعية من عدم  
الجواز لانه الشافعية رجل مجهول لا يجوز تقليده فيما يخالف  
الاصول فان اتصال الملبوس من الخف وغيره بارجل ليس  
بشرط اذ لو كان شرط لما جاز المسح على الجرموق وتام البحث  
في الشيء فان احدث بعد لبس الخف قبل لبس الجرموق  
وسح على الخف او لم يمسح ثم لبس الجرموق قبل ان يمسح على  
الجرموق قبل لانه شرط جواز المسح عليها ان يلبس قبل الخف  
كما في الخف قبله ولو سح احد الجرموقين بعد المسح عليها او  
خرج احدهما بلا قصد فله ان يمسح بالآخر ويمسح على خفيه  
وان شاء اعاد المسح على الآخر وعلى الخف الذي يمسح به جرموقه  
ولا يجوز ان يقصر على مسح المشرع منه غير عاده المسح  
على غير المشرع ولا يجوز المسح على الجرموق المخروق وانه كالا  
اي ولو كان صفاه غير مخروقة فيساع على الخف وكذا لا يجوز  
المسح على خف فيه خرقة كبر تلبس اي يظهر منه اكله الخرق  
مقدار ثلث اصابع طول او عرضا من اصابع الرجل في  
رواية الحسن من اصابع اليد والاول ظاهر الرواية وهو  
الاصح والمعتبر اصغر الاصابع اذ لم يكن الخرق عند الاصابع  
وان كان عندها يعتبر ظهور الثلث التي عند الخرق قاله  
كانه الخرق في الخف اقل منه ذلك جاز المسح عليه خلافا  
لرؤف الشافعية في لانه القليل غفول في الخرج وما دون ثلث

الحنف فوق جوب رقب من كبر باس او نحوه جاز المسح عليه

الحنف

الحنف فوق جوب رقب من كبر باس او نحوه جاز المسح عليه



اصابع قليل لانه الاصابع هي الاصل والتشفت اكثر ما والاه  
 كان الخرق في خف واحد قدر اصبعين في موضع او في موضعين  
 وفي خف الاخر قدر اصبع او اصبعين كذلك جاز المسح  
 لانه المانع لو كان قدر الاصابع الثلث في خف واحد  
 فلا يجمع لو كان في خفين بخلاف ما لو كان قدر نصف  
 درهم بخاتمة مفصلة في احدى الرجلين وفي الخف  
 في الاخر حيث يجمع ويمنع جواز الفسولة وكذا لو  
 انكشف ثمن كل موضعين لهما عورة يجمع ايضا ويمنع  
 والفرق المذكور في الشئ وان كان الخرق قدر اصبعين  
 الخرق قدر اصبعين في خف واحد يجمع في حكم بالمنافة  
 فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قدر ثلث اصابع  
 في خف واحد ويمنع طاعة المانع ظهور الاصابع كالها  
 في الصحيح خلافا لما يقال لانه الشئ من اية ظهور  
 الا نامل واحد هاهنا ولو ظهر انهما قدر مقدار  
 ثلث اصابع من غير هاهنا من غير انهما جاز المسح  
 لانه الخرق اذا كان عند الاصابع فالمعتبر ظهور نفس  
 الاصابع وان كان في موضع اخر يعتبر قدر اصبعين  
 ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث اصابع وانفصل  
 اى مقدار ما ينقطع منه اقل من ذلك القدر لا يمنع جواز  
 المسح لانه غير المنقطع ليس له حكم الخرق لعدم ظهوره في  
 وكذا الحكم لو انقطع خرقه الى خزان الخلف الا انه اى  
 الشئ لا يبرى من قدره يجوز المسح لما قلنا ولو كان

الشئ

الشئ المذكور والمراد به المقدار المانع بنده واحالة المشئ  
 اى حاله رفع القدم ولا يبدو واحالة الوضع يمنع جواز المسح  
 لانه المعتبر حال المشئ كذا ذكره في المحيط ولو كان الامر  
 بالنفس لا يمنع جواز المسح وكذا الخرق اذا كان فوق الكعب  
 لا يمنع لانه ستر الخلف لما فوق الكعب ليس بشرط ولهذا  
 جاز المسح على الكعب وفي فتاوى قاضيه وما يقال له  
 بالفارسية جاز وفي الاكان يستبرأ القدم لا يبرى من العقدة  
 والاصبع ظهور القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز  
 المسح عليه في قوله وكذا الخلف الذي يقال له بالفارسية  
 بيش بنده وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وقبيل ليس  
 فكعبا لا يبرى من كعبه او قد مره الا مقدرا اصبع او اصبعين  
 جاز المسح وهو بشرط الخلف الذي لا ساق له واذا اراد  
 المسح على الخلف الى جميع خفيه فتخرج القدم من موضعه  
 من الخلف بخراجه القدم في الشئ بقدر انقباض مسحه  
 اجماعا وانما تنزع بعض القدم عن مكانه فقدر ويكن الخ  
 انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الخلف انقبض المسح  
 لان العقب رجع القدم والرجح حكم الكل وفي بعض الروايات  
 عن الخرج اذا صار الخرج بحال تعدد المشئ المتقادم  
 انقبض المسح والافلا فان المعتبر مكانا متتابعة المشئ وفي  
 رواية عنه ان خرج اكثر القدم الى ساق الخلف انقبض المسح  
 والافلا وقال في السدا ولا غيرها من الصحيح لان لاكثر  
 حكم الكل وقبل انقبض بخروج نصف القدم وفي بعض

المقتضى ان يكون المشئ في مكان واحد  
 وقد كلف في الروايات المشئ في مكانين  
 كذا في بعض الروايات



الروايات ايضا ان يقي في موضع قرار القدم مقدار ثلث  
 اصابع منه ظهور القدم سوى اصابعها لا ينقص  
 المسح و هو اي هذا القول رواه عن محمد و بن ابي  
 بعض المشايخ وقال في الكافي عليه اكثر المشايخ لانه  
 مقداره فرض المسح باقي في محل المسح وفي كتاب القسوة  
 لانه عند الله الزعفراني رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء  
 الى خاضل في الماء وابتل جميع احدى القدمين ابتلا  
 هو غسل ينقص مسح والا فلا واما قبل اكثر احاديثها  
 فيجب عليه ان يمسح على رجله للامكان كما جاء  
 بيده الغسل والمسح رجل اخر عقبه مسح عقب الخف  
 الا انه مقدم قدمه في مقدم الخف اي في موضع المسح  
 ان مسح عام يخرج صدور قدميه الخف اي عن المو  
 القدم منه الى الشاق الى اليمين واليسار من الخف  
 وهذا موافق لقول محمد وذكر في بعض المواضع من الفتاوى  
 ان كان صدور القدم في موضعين وكذا العقب يخرج  
 منه الخف ويدخل لا ينقص مسح كعدم النزح وكذا لو كان  
 الخف واسفا اذ وضع القدم برقع العقب حتى يخرج  
 الى شاق الخف واذا وضع القدم عمدا العقب الى موضعها  
 لا ينقص المسح وكذا لو كان اعرج يمشي على صدور قدمه  
 وقد ارتفع العقب منه موضع المسح وعن محمد انه قال  
 خف فيه فتحة مفتوحة وبطل الخف من مخرقة او صفة  
 غيرها غير مفتح فخرور الى حال كونه ذلك الشيء الذي

وقيل لا ينقص وان بلغ الماء الى الركبة  
 قيل هو الاظهر لان استنار القدم  
 بالغسل يمنع سمراته **القسوة** الحديث  
 الى القدم فلا يقع غسلها مقبلا  
 فلا يوجب بطلان المسح كذا  
 نقل عن الدر والبحر والنهر  
 قاله ابن اطوى عليه السلام

وضع

عقبه

هو البطانة مخروزة الخلف جملته وفي بعض النسخ خروا لغير  
 الف بالرفع او بالخفض جاز المسح لعدم ظهور مقداره  
 ثلث اصابع كذا ذكره في النجدة ولا يجوز المسح على العامة  
 والقلبية بدل الرأس ولا على العرج بعد غسل الوجه وهو  
 ما جعله النساء على وجوههن واما ما جاء في غيرهما من  
 القفا نزع بدل غسل اليد به وهو ما يلبس في اليد لا جل  
 البرد او الطرا وغير ذلك ويجوز المسح على الجوارح جيرة  
 وهو ما يشهد على ان يمسح على اليد من العبد الى راسه  
 اي ولو شدة يمسح على غير وضوء باجماع الامة المجتهد به  
 في الغسل فان سقطت بعد المسح بغير ريم يبطل المسح  
 لبقاء السبب الشرعية وانه سقطت عن ريم بطل الزوال  
 فيجب غسل ما كان تحتها وانه كان السقوط عن برز القسوة  
 لزم الاستيناف في ولا يجوز البناء والمسح على الجوارح كما يجوز  
 اذا لم يقدر على الغسل ولا على المسح على الترحمة نفسها بال  
 كان يمسح بها الماء من الغسل ومنه المسح اذا كان لا يقدر غسل  
 ولكنه يقدر على المسح على الترحمة فلا يجوز المسح على اليد  
 ويحكم بعدم الضرورة والخرج قال به بالدين  
 المحيط ينبغي ان يحفظ هذا قاله الناس عليها فافهم اي  
 يظنونه انه اذا جرت بها الغسل يجوز المسح على الترحمة مع  
 عدم ضرر المسح على نفس الترحمة وليس كذلك وانه ترك  
 المسح على اليد والى ان المسح عليها لا يضره جاز عندنا  
 خلافا لما قاله فان عجزه بالاجور لانه النبي عليه السلام

القدم

صرف

البرقع به او روي

مرق  
 القسوة

العبد ابو القفا  
 ما مسح على يديه على وجهه كانه مسح  
 ما مسح على يديه على وجهه كانه مسح  
 ما مسح على يديه على وجهه كانه مسح  
 ما مسح على يديه على وجهه كانه مسح



بذلك والامر للوجوب ولرأيه الرأىة لا تثبت بخلافه  
وقد سقط الفعل بالاجماع واقام الاستيعاب في مسج الجوز  
فشرط عند البعض ويهود واية الحسن على النج وبقوله  
المسح على السلام خواره زاد قالوا اذا مسح على ثوبه جاز  
وايه مال صاحب الهداية وحقته الكافه ولو كان  
المسح على النصف او اقل لا يجوز ويكتفى في مسح الجوز  
بالمسح مرة واحدة بالمسح التام هو الصحيح لا المسح  
لم يشرع ثمارة وقبل كثر ثلثا وهو غير صحيح ولو كان الجوز  
في موضع الفعل ليس تحت جميع الجوزة ويجوز بآية  
وبغيره عليه جعل الجوزة مقدار الجوزة فبجاز  
المسح على كل الجوزة بقا لموضع الجوزة لان الجوزة والعصاة  
لا بد ان تكونوا اربعة الجوزة فثبت القزوة الى الجوز  
للمسح على الزباد اذ كان يفرقه عن الفعل ما هو الجوزة  
وان كان لا يفرقه ذلك مسح على الجوزة ومثل ما هو  
والا يفرق في جميع ما تقدم به الجوزة ووجهه القصد  
والفرد والجوزة المسح على الجوزة وخفها بغيره  
الفعل فجوز النج على الفعل ولا ينفذ بدقت  
فلو كان باحد رجليه فرقة فمسح عليها وعلى الصلحة  
جاز لان ليس اجتماعه الفعل والمسح ولو ليس الخف  
على الصلحة وحدها ثم احداث لا يجوز ان المسح على  
الخف لانه يكون اجتماعه الفعل والمسح فانه ليس الخف  
عليها جاز المسح على الصلحة ولو كان مقطوعا احد



لان طهارته كالحية مالم تتر احيى جازر اياته الاحتياطية  
 احدث بعد ما برأت لا يمسح لانه ليس الخفية على طهارة  
 ناقصة ذكره في الشرح الاجابة وقد حققناه في الشرح  
 واذا كان الشفاقي في رجله او في يده فجعل فيه الدواء  
 كالمهم وكنهه او العقيم به الماء فيقوى الله وواجبنا  
 ان لم يكن بغيره ولا يفيده المسح لعدم الضرورة وان  
 كان الشفاقي في يده وقد يجز عن الوضوء بنفسه  
 يستعمل بغيره حتى يوضئه استحبابا عند الحج وجوبا  
 عند بقائه لم يستعمله ويستم وجب جازر صلواته عند  
 الحج فاما ما رواه علي بن ابي طالب اذا كان لا يقدر على  
 الاستسبال او على التحرك عن النجاسة وجده على  
 يده من ربه او يحمله بحبل عليه الاستعانة عند الحج  
 لانه عنده اية المكاشفة انما يكتف بقدرته نفسه لا  
 بقدرته غيره فانه لم يجد ربه يوضئه بان لم يكن عنده  
 احد او كان ما شق به فانه جازر صلواته بالاحتياط  
 لتحقيق الجزم مع كل وجه وانما المسح على الجوارب جميع  
 جوارب و هو ما يلبس في الرجل لرفع البرد وكنهه مما لا يمتنى  
 خفاء لا يجوز موقفا فلا يجزئ عند الحج مع الا ان يكونا  
 مجليين اي استوعب الجلد ما بشر القدم مع الكعب  
 او متجليين اي جعل الجلد على ما يلي الارض منها خاصة  
 كالنعل والجل واما لا يجوز المسح عليه بما اذا كانا متجليين  
 لا يشفاة الماء قال في المغرب شفت الشوب او ارق حتى

قوله يجب عليه الاستعانة عند ربهما  
 لانه عندهما شفت لم العند بآلة  
 الغير لان الله الغيرة صارت كآلة  
 بالاعانة فانه انما يكتف بقدرته نفسه  
 اذ لا تكلف الله نفسه الا وسعها والآن  
 سؤال المنفعة من سائل الكيف  
 كسؤال المعين







ما يحتاج من الكبريا من فطره بمقتضى الكبريا من اسم ما هو  
 من غزل القطن ويطبق به ما هو من غزل القطن في الشئ كالكحل  
 الا بربهم في فطره من الجوز داخل تحت ما هو من  
 الغزل لا تحت الكبريا من وما يلحق به ومقتضاه ان  
 يخرج فيه التفصيل من ان اذ كان محله او منفلا او  
 مبطننا يجوز المسح عليه اتفاقا وان كانا متخينا  
 يمكن ان يمشي به فسخا او اكثر فعل الخلاف المذكور  
 ان لم يكن كذلك فلا يجوز بالاتفاق على ان يسلم عدم جوده  
 تحت ما هو من الغزل لجواز الحاقه بطريق الكبريا  
 فانه اخرج من المحل على اليد من الغزل في ما  
 يخرج واذا كانت كذلك فلا يشترط جواز المسح عليه  
 يستلزم جميع القدم والكعبين بل يكفي ما يطلع عليه  
 المنقل **فروع** اذا تمت مدة المسح وهو متوضي الزم  
 نزع الخنجر وغسل الرجلين ووجه العودة بقية الوضوء  
 وكذا اذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى قاضيه لو تمت  
 المدة وهو في الصلوة ولم يجد حاء يمسح على صلواته او  
 لا فائدة في قطعها اذ لو قطعها وهو عاجز عن غسل  
 الرجلين فانه يقيم ويحفظ للرجلين من اليمين ومن المشايخ  
 من قال نفسه صلواته والا قول صحيح انتهى والذي يظهر  
 ان الصحيح هو القول بالفساد ولا سلم انه يقيم لا يحفظ  
 للرجلين فيه بل هو طهارة جميع الاعضاء وان كان محله  
 عضو من كماله الوضوء طهارة لجميعها وان كان محله

انقروا

اربعة

اربعة اعضا وكذا الوضوء ان شئتم ان تهاب رجله من البر  
 فانه يقيم ولا يمسح على الخنجر على ما حققه الشيخ كمال الدين  
 ابن الهمام وقد ذكرناه في الشرح **فصل** في نواقض  
 الوضوء المواقض جميع نواقضه والمواظبات الناقضة  
 المعاني اي العمل الناقضة للوضوء كل ما يخرج من السبيل  
 الى خروج كل شئ يخرج من القبل والذرة يشمل البول والغائط  
 والدم والخصيات والريح يخرج من الرجل من غير الذرة  
 لا ينقض فلما قال واذا خرج من قبل الرجل والمعدة يخرج  
**باب** في الصحيح ان الوضوء لا ينقض ذكره في المحط  
 ولا خلاف في ان الخارجة من الذرة غير ناقضة وكذا ان  
 اذا خرجت من الفرج واقام المنيته فقبل تنقيصه والصح  
 انها لا تنقض بل الصحيح ان الخلاف انما هو في الخارجة من  
 فرج الميفضات ولا خلاف في غيرهما والا خرج الرجل من  
 الميفضات وهي التي انقطع الحجاب بها قبلها ودهرها فاحمل  
 الكماله فعله يجب عليها الوضوء للاجتناب وذكر  
 في جامع قاضيه ان من كان في غيرا يستحب لها ان تنقذ  
 للاجتناب من ان طهرتها بنية يقيم فلا تزول بالشك  
 لكنه قيل كون الرجل من الذرة هو الغالب بريحها من  
 الذرة وقيل ان كماله يمسح بها وخشيت ينقض ولا خلاف في  
 الخلاصة لو خرج من الذرة بريح يعلم انه لم يكن من الاعلا  
 فهو بخلاف الوضوء عليه وكذا الدم والخصاة اذا  
 خرجا من احد طرفي الموضوء فعليه الوضوء لا يستباح

في نواقض الوضوء

اي امرأة الغيرة المفضاة  
 لا وقول

النفقة من  
 استوت جيبا وقبها

وناقص الوضوء ما يخرج عما يطلبه  
 من استنارة الصلابة ونحوها  
 فان نقص المعاني اخرجها مما  
 يطلب بها ونقص الاجسام  
 ابطال قاليفها

المسح

قوله يعلم انه اي حال كونه يعلم انه اي الرجل  
 لم يكن من الاعلى اي من داخل البطن  
 لا يجب عليه الوضوء







ايضا عندنا على التفصيل الذي سبكره خلافا للشافعي وما كان  
 كالنقي والدم وكذا جاز من النقي والقصد بدونه على السلام  
 الموضوع كل دم سائل ويحقيقه في الشرح انما النقي  
 فانه اذا كان ملاء النقي بالكان لا يكون به التكلم وقيل  
 ان لا يكون اسما له الا يختلف فانه ينقض الموضوع  
 سواء كان له ذلك طعنا او حاء او مرة صفراء او سوداء  
 وعلى الحسن لو قاء منه ساعة لا يكون نجسا قتل وهو  
 المختار والتصحيح انه نجس في الجميع على طهارة النجاسة  
 وفي الغنية لوقا او واكثر او اوجبة ملاء فانه لا ينقض  
 وذلك لانه طاهر في نفسه وما يتبعه قليل لا يبلغ من النقي  
 فان كان النقي يظن لا ينقض الموضوع عند النقي ومحمد  
 سواء نزل منه الراس او صدر من الجوف وقال ابن  
 يوسف ان صدر من الجوف ينقض لانه نجس بالحيوان  
 ولها انه لا يخرج من النقي وما يتصل به قليل وهو غير ناقض  
 والطحاوي قال ابن يوسف حتى قال بكراهة انما خذ  
 البسم بطرفه كونه وبصله معه كذا في الخلاصة وفيه نظر  
 من كونه في الشرح وان قاء دما قاءا كان يكون من الراس  
 او من الجوف سائل او ملاء كان سائلا نزل من  
 الراس ينقض انما قاءا ساوي البزاق وان كان  
 ملاء النقي لا ينقض انما قاءا وان غلب السائل على  
 البزاق ينقض وكذا ان كان ملاء مساويا بانه كان اصفر  
 نازجا فانه كان اقل من ذلك صفرة فهو مغلوب

قد روي في الخبر ان من قاء من هذا المثل الى قول  
 ابن يوسف رحمه الله ان الكراهية يمكن على قولها ان  
 لا تكون مسلمان انه يستيقظ قليل نجاسة  
 والصلوة مع قليل النجاسة مكروه  
 قد روي ايضا ان من قاء من هذا المثل الى قول  
 ابن يوسف رحمه الله ان الكراهية يمكن على قولها ان  
 لا تكون مسلمان انه يستيقظ قليل نجاسة  
 والصلوة مع قليل النجاسة مكروه

فلما

فلا ينقض وكذا الحكم ان يخرج منه سائلا وان صدر الدم  
 من الجوف ان كان ملاء لا ينقض انما قاءا انما جازا النقي  
 لانه سودا مختلقة فاعتبر سائر انواع النقي وان كان  
 سائلا فعلى قول الشيخ ينقض وان لم يدم ولو لم يكن ملاء  
 النقي كسائر الدماء السائل لانه من جراحة في الجوف او المفا  
 ليست كحلال الدم وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملاء النقي اعتبارا  
 بالنقي كونه من الجوف وان قاء طعنا او غيره سوى الدم  
 السائل وانما ذكر الطعام لثلاثتهم ان الطير للدم المتقدم  
 ذكره قليلا قليلا متوقفا وكان بحيث لو جمع ملاء النقي بنظر  
 ان اخذ المجلس بانه قاء الجميع في مجلس واحد يجمع عند  
 ابن يوسف ويجزم بالنقض وقيل محمد ان اخذ السب  
 وهو الغشابة يجمع بالنقض والافلا وهو الاصح لان الاصل  
 اضافة الاحكام اليها ونفي اتحاد السبب انما اتحاد  
 اذ ان كان ملاء او قاءا ثانيا قبل سكوت النفس عن الغشابة  
 والنجاسة انما الاضطراب ونكرته في المفاطة مالا تطيقه وكذا  
 ثانيا ورابعيا وهذا هو نفي اتحاد السبب انما الدم وكونه  
 اذ اخذ من البدن فاما ان يسيل اولان سال بنفسه ينقض  
 وان افلا خلاف في لزوم لقوله عليه السلام ليس في القطرة و  
 القطرة من الدم وضوء الا ان يكون سائلا والمراد  
 بالقطرة والقطرة ما يخرج تشبيها بقطرة لا يسيل بديل  
 قوله الا ان يكون سائلا وعلى هذا الاصل وهو اعتبار  
 السائلة في الدم وكونه مسائلا من تلك المسائل فقط

قال ابن  
 يوسف رحمه الله  
 ان من قاء من هذا المثل الى قول  
 ابن يوسف رحمه الله ان الكراهية يمكن على قولها ان  
 لا تكون مسلمان انه يستيقظ قليل نجاسة  
 والصلوة مع قليل النجاسة مكروه

قد روي في الخبر ان من قاء من هذا المثل الى قول  
 ابن يوسف رحمه الله ان الكراهية يمكن على قولها ان  
 لا تكون مسلمان انه يستيقظ قليل نجاسة  
 والصلوة مع قليل النجاسة مكروه



الاجتهاد في معرفة

الشيء الذي هو في الحقيقة  
والثاني من حيث  
الاعتقاد والواقع

بمسألة التوبة وتحتها أي واحدة للبدن والبرية فيسأل  
منها ما يخصها فيجب من الخارج والثاني عليه أو دم أو  
صديد أو ماء أو صفر أو علق أو دم أو ينجح أو ما سأل عن  
رأس بلح نقض الوضوء وإن لم يسأل عن رأس بلح  
لا ينقضه وهذا يشبه ما إذا خرج بنفسه فسأل وخرج  
بالعمر فسأل فهذا اختيار صاحب المحيط وفي البرهانية  
إذا خرج بالعمر لا ينقض والاول وجه قال به الهام والذكر  
في الشرح وتفسير التبتالة الناقض انه يجرد ذلك الشيء  
عن رأس بلح أي ينزل بنفسه من غير تقييده  
وأما إذا علا على رأس بلح أو البقرة وكخوها ولم يجرد  
لا يكون سائلا وذلك بمصداقها يكون سائلا ما فضا إذا  
خرج أو جاوز مكانه فخرج إلى موضع بحيث لا ينجح ذلك  
الموضع حكم التطهير أي يجب تطهيره في الوضوء أو في الغسل  
أو في إزالة النجاسة الحقيقية يعني ذلك البعض الذي في  
التبتالة بهذا إذا خرج الدم من الرأس إلى الأنف أو إلى  
أذن أو إلى غيره سأل ذلك الدم إلى موضع يجب تطهيره  
عند الاعتقاد وهو ما جاوز قصبة الأنف وصماخ  
الأذن إلى الخارج نقض الوضوء وإلا سأل إلى قصبة  
الأنف ودخل صماخ الأذن ولم يجز ولا ينقض وإن  
مسح الدم عن رأس بلح بقطعة أو غيره لم ينجح في مسح  
ثم وثم أو إلى الشرب أو وضع القطن وكخوها عليه  
فخرج وبسر فيم ينظر أنه كان بحال لو تركه ولم ينجح

وتفدين الدم على الأوجه الأربعة  
بالمصوبين رواية والراجح دلالة  
تفدين الفتوى عليه كذا في ابن

قوله لأن المصنف قد عزم ما من شأنه إلا أن  
فإن الاختيار المأخوذ في تفسير السيلان  
أعظم من أن يتحد حقيقة كالتسائل بنفسه  
أو حكميا كما إذا مسح الدم عن رأس بلح  
ثم تم ونحوه فخرج الدم وسرعه أو اشتد  
الدم في القطن عند السائل

لأن المعنى للغالب والمطلوب في حكمه الخارج  
فلم يكن الدم المحلوط سائلا بنفسه

ولم يصح عليه شيئا لسأل نقض وإلا فلا ينقض لأن المعصية  
خروج ما منه شأنه أن يسيل بنفسه لولا المانع ومن المانع  
لو برفق وفي برفق دم فإنه ينظر أن كان البراق عالما بأنه  
كان إلى البياض أقرب فلا وضوء عليه وإن كان التدم  
عالميا بأنه كان إلى الحمرة أقرب فعليه الوضوء لأن غلبته  
تترك على سبيل أنه بنفسه ومغلوبته على عدم ذلك وإن استمر  
بأنه كان فيه صفة شديدة نازجة بتوضاض اختياره  
لأنه سبيل أنه بنفسه أظهر منها لو غلبت شيئا فزاد الدم  
عليه فلا وضوء عليه وكذا لو رأى الدم على الخلل لا يمس  
بسائل قاله في حاشية وقال بعض المتأخرين ينبغي أن يصح  
كمه أو صبه في ذلك المكان فينظر أنه وجد الدم فيه أي في  
الشيء الذي وضعه من الكرم وكخوها نقض الوضوء وإن فلا  
وفي الحاشية سأل إبراهيم عن الدم إذا خرج من بين الأسنان  
فقال أنه كان موضع معلوما وسأل نقض وهو يجنب  
وإن لم يعلم وخرج مع البراق فإنه ينظر إلى الغالب ومنها ما  
روى عن محمد أنه قال الشيخ إذا كان في عينيه رمد وسيل  
الدم مع منها أي من عينيه أمره ففعل مضارع من مقول  
محمد راجع بالوضوء لو فقه كل صلوة أي كسائر أصحاب الأئمة  
لأنه إذا كان في عينيه ما يسيل منه صديد أو غيره أصاب  
عذره ولا فرق في ذلك بين الشيخ والشاب لأنه في الشيخ  
باعتبار الأكثر ولا فرق بين الرمد وغيره من الأوجاع  
بل كل ما يخرج من عينه من وجه سواء كان من الأذن

والثاني من حيث  
الاعتقاد والواقع

وأما لم يقطع محمد بكونه صاحب عذر لأنه يمكن  
أن لا يكون صاحب عذر لكنه مرجوح فيكون  
كونه صاحب عذر مظننا فالأصل أن الغالب الغالب  
محقق باليقين ولذا قال آية بسيفه المضاعف  
المستعمل كذا في الحاشية



او العيلة او الالف او البقرة او الهدي او نحو هذا فانه ناقض  
 على الاصح لانه صعب بخلاف ما اذا كان بدونا وجميع وفي الفتاوى  
 الترتيب في العيلة وانه يخرج العيلة المبيحة وسكونه المراه خارج  
 يخرج في ما فيها بمنزلة المخرج الذي لا يرتفع الى الاجتاف ولا  
 يسكن وهذا اذا نجا لانه من جملة القوم اما صاحب  
 المخرج الذي لا يرتفع بالهزة اي لا يسكن دمه على الترتيب  
 وجميعه سلس البدر اي عدم استسكانه والمستحاضة  
 وكذا صاحب رعا في انما لو انفلت رجع او استطلق بطن  
 يتوضوء لوقت كل صلوة فيصليها بذلك الوضوء  
 في الوقت ما شاء واما الفرائض والنوافل فاذا خرج  
 الوقت بطل وضوءهم وفي بعض النسخ وكان عليهم بقاء في  
 الوضوء للصلوة اخرى وهو لفظ القدر وفيه دفع توهم  
 ان يبطل وضوءهم بالنظر الى صلوة ولا يبطل بالنظر الى  
 صلوة اخرى وان توضحا المستحاضة حين تطلع الشمس  
 يتبع طهارتها حتى يذهب وقت الظهر عند الحج ويحذر  
 خلافا لابي يوسف وزفر بن بناء على ان وضوءهم ينقض  
 بخروج الوقت فقط عند الحج ويحذر وبالدخول فقط  
 عند زفر وبانها وجد عند ابي يوسف في الضويرة  
 المذكورة حصل دخوله ولم يخرج يحصل خروج ..  
 فيستقض عند ابي يوسف وزفر عند الحج ويحذر وبانها اذا  
 توضأت قبل طلوع الشمس ثم طلعت وجد لخروج  
 ولم يوجد الدخول فيستقض عند الثلث لا عند زفر

اى الى صلوة وقته  
 بالنظر الى صلوة اخرى  
 اى الى الصلوة الغير  
 الوقتية من النوافل  
 وعذرهما كما قال الشافعي  
 انه قالوا اي صاحب الاعذار الفرض  
 بطل وضوءهم في حق الفرض وبعض  
 في حق النفل كرك في الكثير صلوات

ما يشترط  
 في كل صلاة  
 من اركانها

ما وقع  
 في بعض  
 النسخ

كسب الميم  
 والحق  
 او ينقضها

ويبيح وجوب كل واحد من الاربعة بغيره بقبول الميم ستة ايام يكمل  
 ما فيها كتماما في الطهارة واجبة بقدر الامكان وانا اصحاب  
 التوبة من الدم اشترطوا قدر الدم لهم لم يغسل لانه نجاسة  
 غليظة بهذا اذا علم وغلب ظنه انه اذا غسل لا يتنجس ثانيا  
 قبل او اذا الصلوة لم يولد الفل مفيدا ولو كان التوبة الذي  
 اصابه ذلك الدم بحال يتنجس قبل الميم من الصلوة ثانيا  
 جاز له ان لا يغسل بهذا هو المختار للفتوى وقيل لا بد ان يغسل  
 في وقت كل صلوة مرة وصاحب العذر اذا منع الدم و  
 نحوه على المزوج بطلان يخرج من ان يكون صاحب عذر  
 لانه يمكن الصلوة في الطهارة الكاملة لعدم الممانعة ولهذا  
 المانع المقتضي لا يكون صاحب عذر بخلاف الممانعة اذا  
 احتشيت ومنعت الدم عن المزوج حيث لا يخرج من ان  
 يكون حائضا لانه صفت الحيض اذا تفرقت لا يتوقف  
 بقاؤه على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فانه متعلق  
 بحقيقة المزوج الناقض ولم يوجد رجل به جدار يخرج منها  
 ماء صديد وهو مسائل وقد صار بسببه صاحب عذر  
 فتوضا عنه ثم سأل القوه انه لم تكن ساله قبل الوضوء  
 نقض ذلك الوضوء لان الجدار في موضع متعدي لا فرقة  
 واحدة فيصير بمنزلة الجرح في موضع من البدن احد  
 لا يرتفع الوضوء لاجله ثم سأل الاخر على هذا مسائل  
 المتخبر بها اذا كان الدم يخرج من احداهما وصار صاحب  
 عذر فتوضا ثم سأل الذي لم يكمل غسل ينقض وضوءه

الظاهر ان المراد بقوله يستحب وايضا ما في الخلاصة  
 ويصحب الميم ويربط ولو تركه لا يبسر به انتهى



لما قلنا وصاحب الحية الذي لم يزل يمشي به يتصل به خروج  
 الحية من غير انقطاع بل هو يمشي لا يمشي عليه وقت صلوة  
 كمال الا والحديث الذي يتلى به يوجد منه فهم وهذا تعريف  
 صاحب العذر في البقاء بعد تركه صاحب عذر فادام  
 يوجد منه في كل صلوة والتمرة فيه باقية على كونه صاحب  
 عذر كونه تفرقه ابتداء وانما يكونه باقية لا يمكنه ان يتوضأ  
 ويصلي خالبا لصلوة العذر الذي يتلى به ماله اقول وقت صلوة  
 الى آخره في شرط في الفتوى استجاب الوقت بالحديث على هذه  
 الصفة كما شرط في الزوال استجاب الوقت بالطهارة منه  
 بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك بالحديث فيه وفيما بين ذلك  
 يكفي للبقاء وجود الحية في كل مرة وانما توضأ صاحب  
 العذر لحديث آخر غير الذي يتلى به فلو اكد ركعوه من الحية  
 الذي يتلى به منقطع ثم سأل عليه الوضوء ذكره في الكلام  
 النعم لانه الوضوء لم يقع لذلك العذر بل وقع لغرضه و  
 انما لا ينقض به في الوقت ما وقع له اذ انقطع الدم  
 وركعوه من العذر وقتنا كما صرح به من ان يكون صاحب  
 عذر بالنظر الى عذر المنقطع فان كان قد توضأ وصلى  
 على الانقطاع وادام الانقطاع لا يعيد لانه صحيح صلواته  
 الاصحاح وكذا لو كان على السبالة وتم الانقطاع لانه معذور  
 وصلى بطهارة المعذور بل وكذا الوضوء على الانقطاع وصلى  
 على السبالة لان العذر انما اعتبر للمادة وهو قائم وقت  
 الاداء وان توضأ على السبالة وصلى على الانقطاع وتم

ولو كان في الوضوء  
 والصلوة

الانقطاع

الانقطاع يعني باستيعاب الوقت الثاني اعاد الالة صلى صلوة ذوي  
 الاعذار والعذر منقطع كذا في الكافي رجل اشترى ابي جعفر ما  
 في النعم بالنفس فسقطت من النعم كنية دم الكنية بالنعم  
 الكافي لجلالة المجتهد من نحو التمر والطين والبراد به ينقطع  
 مجتمعة من الدم الحار لم ينقطع وضوءه لان العلم وجود  
 المجد حرارة الطبيعة خرج من الدامية والدم الجبس  
 هو المسفوق الى السائل وان قطرت الى الدم فانه يذكو ونوش  
 انقطع وضوءه للتبالة وهو القرا وهو الكبار من الحية  
 اذا من العضو ومثله اذا كان كانه كانه ما مضى  
 يمكن ان يسيل بنفسه لو خرج من العضو انقطع الوضوء  
 وان كان كانه صغيرا بان كان ما مضى ووجه ذلك ان ينقطع  
 اما الحلق اذا مضى الواحدة من العضو حتى انكسرت  
 وكانت بحيث لو سقطت وشقت لسال منها الدم  
 انقطع وان لم تمض ذلك القدر لا ينقض وانما الباب  
 او العضو والبرائيت ونحوها فانها اذا مضى واحتمل  
 دما لا ينقطع وانما الدم القليل الذي ليس له قوة السبالة  
 او القليل الذي لا يجلاء النعم فلما لم يكن كل واحد من  
 حد ثام يكون جسا عند ابي يوسف وهو الصحيح خلافا  
 لمحمد فانما صاحب الشوب لا يمنع جوارز الصلوة به وانه  
 الى ولو غسل وزاد على رجب الشوب وكذا اذا وقع في الماء  
 القليل لا يتنجس لانه لو كان جسا انقطع الطهارة وكذا  
 النوم ناقص للوضوء اذا كان النعم مضطجحا الى وضوء

اعلم ان النوم وما ذكره مفسدة للاحداث  
 اقيم الى النوم مقامها وليس باحدث حقيقة

يكن كانه ريد كونه جاك شرا

قوله خلافا للمحمد وقال جسد احتياطاً وافقنا ابي جعفر عليه السلام  
 وقوله لانه لو كان الخ تعليل لقول ابي يوسف بانه لو كان  
 القليل من جسد الانسان مدح لازم لنجاسته  
 واستغناء باللام مستلزم لاستغناء اللزوم

فان قلت ان دم الاستسماضة والرج الذي لا يرقأ  
 ليس بحديث مع التنجس قلت كونه ليس  
 بحديث ممنوع بل هو حديث الا ان اثره لا يظهر  
 الا بخروج ثوبه وقت صلاة مفروضة كما ينشأ من الدوام



والحاصل لو نام بحيث يزول قوته الماسكة وزول ايضا مقعده من الارض  
تفقد الوضوء وان لم يزول قوته الماسكة لم ينقص ذلك ثقل عن التوضوء

الوجه بالارض او متساويا على مرقعة او مستند الى  
شيء لو ازيل ذلك الشيء سقط البناء الى صيا من الارض  
بحال لو لا ذلك الشيء سقط لقوله عليه السلام العنان  
والجاء في المستند فيجوز ان يكون في الكافي لو نام مستندا  
الى شيء لو ازيل سقط لا ينقص في ظاهر المذهب ومن  
الطحاوي انه ينقص لانه اذا كان بهذه الثقة وجد  
زوال التماسك من كل وجه وقول الطحاوي هو اختيار  
صاحب الهداية والقعود في وجهها وهو الاصح ولو نام  
جالسا يتمايل بها يزول مقعده من الارض ويرى بالافاق  
الكلو الى ظاهر المذهب انه ليس بجرح وقال الكلبي في الاثر  
للتعاضد مضطجعا والظاهر انه ليس بجرح لانه نوم قليل  
وقال القفاق انه كان لا يراه عامر ما قبل عنده كان حدثا  
وان كان لا يسهو بغيره فلو ازيل فلما وانه نام في الصلوة  
فاجابا وراكها وقام على ارجلها فلو وضوء عليه لقوله  
عليه السلام لا يجب الوضوء على من نام جالسا وقائما  
او ساجدا حتى ينقض جنبه فاذا اضطجعا استرخى مفاسله  
وان كان الرجل خارج الصلوة فنام على ركبته الساجدة  
ففيه اختلاف في وجه المشايخ قال في الجمع انما لا يكون  
حدثا في هذه الافعال في الصلوة اما خارج الصلوة  
فيكون حدثا واليه حال المص حيث قال في ظاهر المذهب  
انه يكون حدثا وهو المروي عن شمس الاثمة الكلبي  
وقال في الخلاصة في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة

اي لا يجل  
الارض

في خارج

وخطا من الصلوة وفي الهداية صح عدم الفرق وانما  
انه ان نام على الرقبة المستندة في السجدة او انما بطنة  
تخذه بها جالسا مرتقبه على جنبه لا يكون حدثا والافاق  
لوجود استقراره المفاصل سواء في الصلوة او خارجها  
وتام تحقيقه في الشرح وان نام قاعا مسترجعا او غير  
مسترجع من بينات القعود او احضا البنية على عقبه  
حال كونه مستويا في الما قبله او واضعا بطنة على فخذه  
ينقص وضوءه ذكره محمد في كتاب صلوة الاثر وفي الترجمة  
لو نام قاعا او وضع البيت على عقبه وصار يشبه المكتب  
على وجهه قال انه يوسف عليه الوضوء كذا في المسئلة  
التي هي وهذا هو الاصح لانه اذا انكبت على وجهه وجعل بطنة  
على فخذه ارتفع جانب الخلف منه مقعده وهذا التمسك  
وايقال جعل اليد على عقبه ولم يضع بطنة على فخذه فعدم  
النقص ظاهر وهذه الصورة هي المذكورة في فتاوى  
قاضي الخلاء بخلاف صورة المتباعد ولو نام جالسا بان يجلس  
على الشبه ونصب ركبته وشدة ساقه الى نفسه شيئا  
يحيط به ظهره عليها لا وضوء عليه لشدة تمككه المقعد  
وعدم تمام الاسترخاء وكذا لو وضع في هذه الحالة راسه  
على ركبته لما قبلنا وفي الخلاصة فان نام مرجعا لا ينقص  
الوضوء وكذا لو نام مسترجعا وهو لا يخرج قدميه من حذاء  
ويصلي البيت بالارض وانه سقط التام نوما غير ناقص  
ينظر الى انية بعد ما سقط على الارض فليعلم الوضوء على

من الية وهو المقتدر به

منه بالانفصال



الى ان انشبه عند احاطة الارض بلا فصل لا ينقض وعمل الى  
 يوسف انه ينقض وانه انشبه قبل السقوط فلما وضوا  
 عليه وعلم محمد ان الارض مفعده عن الارض قبل ان ينشبه  
 ان ينقض وضوءه وانه انشبه قبل ان ينشبه فلما قال في  
 الخلاصة والفتوى على قول الخراج وانه نام على دابة  
 غير باننا ينظر ان كان نومه عليها حالة السقوط وحالة  
 الاستواء لا ينقض وضوءه لعدم تمكنها ولو كانت راكبة الا ان كان  
 حال السقوط ينقض لعدم تمكنها ولو كانت راكبة الا ان كان  
 والصحح لا ينقض وضوءه في حال السقوط في حال السقوط  
 وضوءه من جهة السقوط والاستواء وكذا اذا كان في السقوط  
 كل منهما ناقض للوضوء وان ادى ولو قل يكونان في النوم  
 لانه النائم اذا انشبه انشبه في حال السقوط وكذا الشكر ناقض  
 ايضا وحده الشكر في حال السقوط لان السجدة ان الرجل  
 من الحراة هذه حقه عند الخراج في ايجاب الخلة لا في نقض  
 الوضوء والصحيح في النقض ما قال محمد في المحيط انه  
 اذا دخل في بعض مشيئة بكسر الميم حرك اي بغير اختياره  
 فهو الشكر الا بالانفاق في حكم ينقض وضوءه لروايات  
 المسند وكذا القهقري في كل صلوة ذات ركوع وسجود  
 تنقض الوضوء والصلوة جميعا سواء كان في القهقري  
 عما عدا ما لا يانه في الصلوة او ناسيا ذلك لقوله عليه  
 السلام من حرك في الصلوة قهقري فليعد الوضوء  
 والصلوة وانه قهقري في صلوة الجنازة والتسجدة

روي في هذا الخبر

واما طهارة الفصل لا ينقض  
 والوضوء في ضمن الفصل  
 على رواية لا ينقض وضوءه  
 لا ينقض فافقه ما شئت

فعلى الرواية الاولى يحد الوضوء وبعيد الصلوة  
 وعلى الرواية الثانية لا يحد الوضوء لكن يحد الصلوة

التلاوة

التلاوة لا ينقض وضوءه لانه الحديث وروى في صلوة مطلقه  
 وهي الكاملة ذات ركوع وسجود والنام في صلوة ثم قهقري  
 فسدت صلوة ولا ينقض وضوءه ذكره في الاصل قال في الحكا  
 هو المختار وقال محمد في المحيط فسدت صلوة وضوءه  
 وبه اخذ عامة المشايخ المختار به وعن الخراج تنقض الوضوء  
 ولا تقصد القلوة والذي اختاره في الاسلام في الاصول  
 ومن بعد من الاصول هو المختار به الاول الذي اختاره  
 صلوة ولا الوضوء والمختار به الاول الذي اختاره  
 صاحب الخلاصة وانه قهقري القهقري في صلوة لا ينقض  
 وضوءه لان عدم معنى الجنابة واما التيمم فلا ينقض الوضوء  
 بالاجماع وكذا لا ينقض الصلوة لكونه بمنزلة الكلام الغير  
 المسموع وحده القهقري قال بعضهم ما يطرح فيه الخفاف  
 واليهما وحده القهقري وهذا القول غير مشهور لانه لا يوافق  
 والصحح قولهم ويكون مسموعا في حال السجدة  
 وهو الذي حدته بانه جمهور العلماء سواء اذنت نواجده  
 او لا وقال بعضهم هو يشمس الا نية الحلو الى اذابت  
 نواجده ومنعه الفحش عن القهقري فلو قهقري والنواجده  
 بالانفاق في الاخرى وقيل اقصاها وقيل الانياب  
 وحده التيمم مما لا يكون مسموعا صلواته ولا يجزئه وذكره  
 في الفتوى الخاف في غير ما التيمم لا يجوز بطلان الوضوء  
 ولا الصلوة والصحح بقصد الصلوة لانه بمنزلة الكلام  
 المسموع لا بقصد الوضوء لانه بمنزلة الكلام المسموع لانه

انما جاز في الخبر ان لا ينقض الوضوء  
 عند بعضهم وانما جاز في الخبر ان لا ينقض



والجمل

مصدق  
في قول  
تدبر

بالنظر الى النجاسة  
والنار  
بالنظر الى رأسه  
فلا يزال  
حكمه اذ حكم  
الحصل في المصالح  
فلا يزال حكمها  
سواء رها

برای هر یک از اینها

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some numbers and symbols.

يصفه يصفوه الكثر الفاحش  
لحمه في النهر وأطهره  
تطهره

*[Faint handwritten text in Arabic script]*

فعلى قول ابي حنيفة روح الفليضة هو النجس الذي  
لم يتعارض لضمان في كونه نجسا والخفيضة بخلافه  
ما يتعارض لضمان على طهارته وبخاصة وعندها  
فليضة هو النجس الذي لم يخالف في كونه نجسا  
فحينئذ بخلافه اى ما اختلف العلماء في تحاسنه

الغليظة هو التجسس الذي  
والخفيفة بخلافه أي ما  
قوله الام المنقوع أو السائل في  
عن ثمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قلت لا واثق ولا واثق  
والخلا وما رواه  
الرواه

بقية رشتة العالم واليهي  
 عن ابن عباس سنة  
 سنة اناجي سنة  
 قعد بالخبر وفي  
 غلطة بالاجماع  
 باقية رشتة  
 باقية القلظ تالخب

١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

قورطه لاهه حكمية حاله فاعل وقع  
 اعضاينه  
 جبان  
 نبیره سوری  
 انفرافه من الغفر هم



انما يكون وقع في الماد لا يجتسه وكذا الحوم مالا يؤكل لحمه اذ لم يكن  
 مذبوحا بالنسبة حقيقة وحكما والارواح مسلم وكنايا فانما  
 تلك الحوم بخسة بخاسة غلبته اتما اذا ذبح ذلك الحيوان  
 بالنسبة حقيقة وحكما كالناس وكنايا الارواح مسلما او  
 كنايا وحكما اذ لم يلحقه اوجده قبل الدابة فيجوز معاملته  
 بهذا الذي ذكره هو اختيار صاحب السهدانية وطائفة  
 والفتحي انا السلام لا يظهر بالاكوة قاله في الاسرار وفي  
 غيره وقد حققنا في النسخ الا الخسرة فانه لا يجوز القتل  
 مع لحمه اذا زاد على قدر الدرهم وكذا اجلده فانه اذا ذبح  
 بالنسبة لا يظهر لحمه والاجلده لانه يجلس عليه واقفا  
 لو ذبح اجلده ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا لا يظهر  
 وعليه عامة المساجح لما تقدم ان يجلس عليه وروى عن  
 ابن يوسف في غير ظاهر الرواية لا يظهر بالرباع ويجز  
 بيعة والانتفاع به والقملوة فيه وهو ذبح جميع اقسامه  
 جمع روث وهو ذبح في الحافر والانتفاع به في ذبحه وهو ذبح  
 نوع البقر والفيل فكلما جلس بخاسة غلبته عند الذبح  
 وعند ما يخسرة الارواث والانتفاء سوى تخس الفيل  
 خفيفة وذكره عليه الفقهاء وكذا في غير ما يبول الحمار  
 وغير الدجاجة والبط وكذا اخرا الاوروق الخمارى وما  
 اشبه ذلك مما يسجد اليه في التذوق فساد يجلس بخاسة غلبته  
 اجماعا واما البجاسة الخفيفة فهي كسول ما يبول لحمه  
 وهذا عند الراعي والابن يوسف واما عند محمد بن

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ما يؤكل فيه طاهر وهو قول مالك وغيره ما لا يؤكل فيه الطيور  
والزواجر وهو راجع إلى الطير ولو كان خارجا لا يؤكل فيه بخلاف حاشية ضيفتها  
وهو في رواية الغيبة أبو جعفر الهندواني عن النخعي وأبي يوسف  
وروي عنهما أنه بخلافه غلبته روي الكرخي أيضا حاشية غلبته  
عنده محمد وعند طاهر ما هو وصححه شمس الأئمة الشريفي في  
مبسوط وفي الجامع الصحيح القضاة أنه حاشية عندهما  
مغلظة عنده محمد وصححه صاحب المسألة وروى قول الحسن  
وقال محمد كلها طاهرة **ابن** **يونس** **بول** ما يؤكل فيه وغيره  
لا يؤكل فيه غير صحيح لما تراه تفصيل الخلاف ولم يذكر في رواية  
أن غيره ما لا يؤكل فيه طاهر عنده محمد وإنما بول ما يؤكل فيه فسلم  
وقد ذكرناه وأما بول البهرة ففي طاهر المذهب بخلاف حاشية  
غلبته روي عن محمد في الذي يعتاد البول أن بول طاهر  
للضرورة وعموم البلوى لعدم الاحتراز عنه وقال الغيبة  
أبو جعفر تجنس الأبناء وذن الثوب وهو حسن لأنه العادة  
تجنيها لا وإنه فلا ضرورة في حتما بخلاف الشباب وأما غيره  
ما يؤكل فيه <sup>الطيور</sup> من الطيور سوى الدجاجة والبط والاوز  
وكنهاها فطاهر عندهنا وذكر ذلك الحاشية والعصفور ونحوها  
للإجماع على امتثالنا في المساجد مع الأطم بغيرها فلو كان  
غيرها نجسا لم تكنوا فيها ولو وقع في الماء لا يفسده لكونه طاهرا  
وكذا بغير الفارة أو وقع في التربة لا يفسده أو كان قليلا  
بحيث لا يظهر طعمه ولا رجه لعموم البلوى وفيه نظر ذكرناه  
في الشرح وفي فتاوى قاضينا وبول البهرة والفارة نجس

فمنها الذي  
واللهن في  
لان الفاني  
واللهن في  
فمنها الذي

قول النفس لا تعرفني محمد ابي حنيفة رحمه الله  
قول النفس ايا يوسف واما عندنا في كل لحم النفس  
تخفف عندنا ابي يوسف اربع الى قولنا في كل لحم  
تخفف على واية انه ربيع الى ايام واما عندنا في انكبا  
قبل موتة بنته ايام واما عندنا في انكبا  
قال النفس من لم يغفل عن الناس  
اسلم نفسه في السوق فبال ففعل في  
فصله فقال نفوس من لم يغفل عن الناس  
فجاسته ولا نفوس من تجارة انتفت  
على مرتها بعض الربا كذا في ابره اصولي



استحالة بالفتح فيكون  
قد ورد في الحديث  
وورد في الحديث  
وورد في الحديث

في الظاهر الروايات بف الماء والشوب ولو طهر به الفارة  
مع النطفة ولو ظهر أثره يعني للضرورة والبسطة أو اذفت  
منه التدرج في الماء أو في المرقية لا يغسله ولا السحابة إذا  
وقعت منه استبراء رطبة في الماء لا تغسله لانه الرطوبة التي  
عليها ليست بحسنة لكونها حكمة ولا لا تحسب بحسنة الهرة وفتح  
الغذاء وقد علمت وهي ما تكون في معسرة الرضغ من اجزاء  
اللبنة طاهرة عند الحج اذا خرجت منه شاة ميتة  
سواء كانت جمادة او مائعة وعند هذا المايعة بخاسة  
ولما جمدة متجنسة تطهر بالفعل كما لو اخرجت منه مراكاة  
فلا خلاف في طهارتها وكذا في لبنة الميتة على هذا وانما الماء  
المستعمل فحس بخاسة غليظة عند الحج في رواية الحنفية  
به رواية عنه وعند ابن يوسف روى عن الحسن بن عرفة  
ابن عمار رواية عن ابن ابي ابينا وعند محمد بن ابي روية عن ابن ابي  
ابن عمار طاهر غير طهر الى غير طهر وبه اخذ اكثر المشايخ  
وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى لانه لم يترد على النبي عليه  
السلام والقبالة التي رزقته فكل ما طهر او لم يترد عنهم  
لهم جملة في الاسفار يستباح الا ما كان له العدمية الميعة  
ولانه بعضهم اخذوا من عضو غيره واستعمله فدل على  
عدم كونه مطهرا ولا فرق في ذلك بين كونه مستعمل  
او غير مستعمل خلافا لفرقة غير الحديث والماء المستعمل هو  
كل ماء ازيل به حدث كما اذا استعمل منه به حدث ولو  
بلاية لم يستعمل في البدن على وجه القربة الى العبادة

في الحديث  
في الحديث  
في الحديث  
في الحديث

في الحديث  
في الحديث  
في الحديث  
في الحديث

وفي الحلية وهو اختيار اكثر المشايخ  
لان الصحابة رضوان الله عليهم  
كانوا يشاهدون اي شاة يكون  
الى وضوء رسول الله صلى الله عليه  
بفتح الهمزة بمعنى ماء الوضوء  
فيحسبون به وهو صلب ولو كان  
جنسا لمعتهم كما منع الحمام  
من شرب دمه انطوى عليه انما

في الحديث  
في الحديث  
في الحديث

في الحديث  
في الحديث  
في الحديث

اي قصد باستحالة القرب الى الله تعالى ولو كان مستعمل في  
الحديث في الحديث في الحديث في الحديث  
عند الحج والي يوسف وقال محمد لا يصير مستحالا الا بغيره  
فلم يترد ماء او غسل وهو حدث بلاية كتعليم الفيل والبقرة  
لا يصير الماء مستحالا عنده وان كان قد ازيل به الحدث لعدم  
القربة ثم انما يصير مستحالا اذا زال على البدن في الفيل او  
عن العضو الذي استعمل فيه في الوضوء للضرورة التطهير  
وعند البعض لا يصير مستحالا حتى يستقر في مكانه والصحاح  
كما قال ابن العنصر صارا مستحالا لزوال الضرورة وقوله  
استعمل في البدن احقر انما اذا استعمل في غيره كالشوب مثلا  
فانه لا يصير به مستحالا ولو كان مع بنية القربة ويحل فيه  
ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعده بنية اقامته التلبية  
فانه يصير مستحالا حتى يعل ما في رايه امره غسل القربة  
او الاتصال او غسلت يديه مع الوضوء او باليها يصير  
ذلك الماء مستحالا ان لم يكن عليه حدث بالاتفاق لعدم  
وجود شئ من الامر به ولا فعل قول محمد خاصة وفي  
قناوي قاضية الحديث او الجنب اذا دخل بده في الماء  
لا غشراق وليس عليها بخاسة لا يغسلها الماء يعني لا يصير مستحالا  
وكذا لو دخل بده في الجنب الى الحرق لا يخرج اليه ولا يصير  
مستحالا وكذا الجنب اذا دخل بده رجلاه في البئر فطلب  
الدلو لا يصير مستحالا للضرورة بخلاف ما اذا دخل بده او  
رجله للبئر ولو اخرج الجنب الماء بغيره لا يبرئ من الخسة لا يصير مستحالا

في الحديث  
في الحديث  
في الحديث  
في الحديث

في الحديث  
في الحديث  
في الحديث  
في الحديث

في الحديث  
في الحديث  
في الحديث

في الحديث



عند محمد وقال انه يوسف لا ينبغي طهره اقل من ختان هو  
 الصحيح والى اذ دخل الحب او المحدث يده في الاناء برؤوس  
 اذ اذ دخل الاصابع ووجه الكف لا يصير مستعملا وان اذ دخل  
 الكف يصير مستعملا كذا في الخلاصة وفيها البطاير اذا  
 اغتسل في البنية القوية افسده والى اغتسل في البنية  
 ليس على يده نجاسة ولم يدلك فيه جسده لم يفسده عند  
 جميعها قول وكذا لو دلكه لار الوسخ وكوغل الخ  
 غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستعملا وكذا اذا غسل  
 ثوبا او ناء طاهر او ان دخل القسي يده في الماء وعلم ان  
 ليس بها نجس يجوز التوضي به وانه شك في طهارتها  
 يستحب اياه لا يتوضا به وانه توضا جاز هذا اذا لم  
 يتوضا به وانه توضا به وانه يتوضا به المتأخر  
 والاحتياط انه يصير مستعملا اذا كان عاقل لا انه نوكي قريبة  
 معتبرة وانه انتفيج من غسالة الحب في الاناء لا يفسد  
 الماء اما ان سال فيه سبلا فان لم يفسد وعلى هذا  
 الحمام وعلى قول محمد وهو المختار لا يفسد على قلب  
 عليه ويكره شرب الماء المستعمل ويجوز الانتفاع به وبالماء  
 النجس في حقيل الطيب وسق الدواب وكل اهاب  
 ربح فقد طهر لقوله اياه اهاب ورج فقد طهر والابايسم  
 للجمل قبل الذبح واذا طهر جازت القسوة معه ملبس  
 او مفروشا ويجوز الا لا جلد الخنزير نجاسة عنه والى  
 كرامته وذكر في الشرح اي في شرح الاسجاني وفي بعض

في حقيل  
 الطيب  
 نجس

الشيخ

الشيخ خرج به كل حيوان اذا ذبح بالشمية طهر جلده وحلته  
 وشحمه وجميع اجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكولا للحم  
 او غير مأكول اللحم وقد تقدم الكلام في هذا مستوفى في اول  
 الفصل جلد الاوى اذا وقع منه مقدار قطر في الماء ففسد  
 الماء لانه نجس وفي الحقايق كل ما كان سورة نجسا  
 لا يطهر لحمه وجلده بالزكوة وقد تمنا الكلام عليه والاح  
 طهارة جلده دون لحمه وعلى محمد جلد الكلب والذئب  
 يطهر بالذبح وعصب الميتة وعظمها وقرنها وبرشها  
 وشعرها وصدورها وظلغها وكذا احافرها ومخالبها وكل ما  
 لا تحل الحيوة منها طهرا في الماء كله عليها وسومته طهروا  
 عن عبد الله بن عباس قال انما حرمت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر والصفوف فلا باس به والكلام  
 عليه مستوفى في الشرح واما جلد الفيل فيطهر بالذباغة  
 كسائر السباع وعظمه طاهر يجوز بيعه والانتفاع به الا  
 عند محمد فان عنده الفيل نجس العبد كالحنزير فلا  
 يجوز الانتفاع منه بشئ وروي عن محمد امرأة صلت  
 وفي عنقها قلادة عليها سق اسد او ثعلب او كلب  
 بخلاف الاوى والخنزير جازت صلواتها طهارة هذه  
 الاشياء وكذا سق الاسباع وعظمه طاهر في الصحيح  
 فيجوز القسوة معه ومعلقا على طاهر المذبح وعلى  
 محمد انها لا يجوز اذا راها على قدر الذر ثم ذكر الشيخ الامام  
 الاسجاني بكسر الهمزة واسكانه التيسير الجاهلية بعد طهارة

الظن ان كبر ختان من فطر  
 طهر فيون طهر في اربع  
 طهر في كل راحة اربعة

لان النبي صلى الله عليه وسلم ينشط  
 والعاج عظم الفيل



مسوحة والفت تم نون ساكنة وكان مفتوحة منسوب الى  
 اسبانية وهي قرية مصرية قرب ابيجاب في شرحة النجاشة اي  
 في قوله اذا اخرج منه واراد الحرب وعلم انه مدبوع بذكر  
 المسية لا يجوز القسوة به ما لم يغسل لانه تجلس بعد الدابة  
 بالعودك فيطهر بالفصل ثلثا مع العصر والاعلم انه مدبوع  
 بشي طاهر جازم القسوة به وان لم يغسل وانه شك  
 انه مدبوع بشي نجس او بشي طاهر فالافضل ان يغسل  
 ليبرول الشك وان لم يغسل جازما على ان الاصل الطهارة  
 والذبابة وهي ما ينجم النكاح والفساد عن الجملد على  
 ضربيه حقيقة وحكمة فالحقيقة ان يدب بشي طاهر  
 من الاذوية المجددة للدين كالقنص والنجاسة والنجس  
 والحل والتمطر وكونها ولو اصحابها لم يدبوا بالذابة للحقيقة  
 فاقبل لا يعود نجسا الى بها واما الحكمة فان خرج الجملد عن  
 حكم الفساد وبزوال النكاح عنه مخرج استعمال شي من  
 الاذوية بل اصابا بالترتيب اي جعل التراب عليه وجعله  
 في التراب او بالشمس اي وضعه في الشمس او بالقائه  
 في الريح فتزول رطوبة هذه الاشياء ويغير مدبوعا  
 طاهرا او كونه لو اصابه بعد الذبابة الحكمة ما قابل  
 نفس حتى يقع في عوده نجسا واما في رواية يعود  
 نجسا لعود الرطوبة وفي رواية لا يعود نجسا لانه هذه  
 رطوبة طاهرة غير تلك الرطوبات النجسة التي كانت  
 فيه اولا وكذا حكم الثوب اصابه مني فتكره ثم اصابه الماء

في قوله  
 في الذبابة

الترتيب في قوله او بالشمس  
 انما ذكره في قوله او بالشمس  
 انما ذكره في قوله او بالشمس  
 وفي قوله او بالشمس

او غاصه بطهره رتبة باسما  
 فانما اصابه الماء زان  
 مودم انظر حكمه

وكذا الارض او اصابها نجس بفتت ثم اصابها الماء وكذا  
 البئر اذا نجست قطارة من ماء ثم عاد ماؤها في كل هذه  
 المسائل رواه مالك في عوده بها نجسة والاصح في غير الجن  
 عدم العود وفي الجن العود وتكره في فناء في فاضح  
 ان الاطهر في البئر ان يعود ونجسا غير صحيح بل المذكور في  
 في فصل البئر البصير انه طاهر ويكون ذلك بغيره النسخ  
 وتكره في المحيط الاطهر ان لا يعود نجسا لان الزمان لا يعود  
 بلا سبب جديد **فصل في البئر** اذا وقع في البئر نجاسة  
 شربت اي اخرج ماؤها وكان شرب ما فيها حلالا طهارة  
 لها فلا يحتاج الى غسلها شي آخر وان وقعت فيها فارة او  
 مصفورة او ما يحوكها في المقدار يشرب منها عشرة دنيا  
 الى ثلثين للحد من ان ينسج ما كان رضى الله عنه انه قال  
 في فارة ماتت في البئر فخرجت من ساعتها بنج منها عشرة دنيا  
 ولو الى ثلثين فالعشر وبطريق الايجاب والثلثون بطريق  
 الايجاب والمعتبر هو الذي لو الوسط وهو ما بين صاعين  
 لبت المقدار وان ماتت فيها جماعة او دجاجة او شاة  
 او ما قاربها في الجنة نزع منها ربعون ولو الى ثلثين كذا  
 في الجامع الصغير قال الهديا وهو الاطهر يعني اظهر من  
 قول القدوركا الاستبراء حديث ابي سعيد الخدري  
 انه قال في الدجاجة ان ماتت في البئر يشرب منها ربعون  
 ولو هو هذا الحديث الايجاب والحسونة بطريق الاستبراء  
 وان ماتت فيها شاة او كلب او ادم شرب منها جميع الماء

بقرين

اعلم ان مسائل الابار مبنية على  
 ٩ شاع الآثار اذ القاس فيها اما قاله  
 بشر المرسى ان لا تظهر اصلا لان  
 نزع ما فيها ببق الطين والحيث نجسا  
 فينجس الماء الجديد واما ما نقل عن محمد  
 انه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف في  
 ان ماء البئر في حكم الماء الجاري فلا ينجس  
 ونقل عن الدر ان غير المعين من الماء كالمعين  
 ولذا قال في البحر والنهر ان الصبي ينجس  
 والجذب يراق الماء كلفيهما ولو في موضع مثل  
 عصفورة لتخصيص الابار بالآثار الح

في البئر



وكانت الخطبة روية  
في رواية ابن خنيس  
المعتمد عليه في الحديث  
منه كافي عن السليمان  
بن عبد الله بن  
النجاشي

وینمیش تو باد ملا و نه داد ام حبیب ملا حبیب  
وان کان سوره خجسته اوان که قوت با این خطیر  
و اکمل و بی سلسله است و در کمال و بی حبیب  
ان حبیب کمال و خیر و مان اول و بی صاحب  
موضع نمک کمال و خیر و ملا و خجسته  
قدار و اول حبیب اما خیر و ملا و خجسته  
و اکمل که در اول و ملا و ملا و خجسته  
سید و است و بی عذر و اکمل اشع اشراف

561

الخطبة قويا عز  
لعمري

199

وهو الاستسحان ان الاحكام تصاف الى اسبابها  
وهو القياس لان الحدود تصاف الى احوال  
الاحوال عند الامكان وطهارة الماء  
متيقن واليقين لا يزول بالشلح وصار كمن  
راى في شربة نجاسة لا يدرك متى اصابته  
فانه لا يحصى شيئا من الصلوات التي صلى بها  
بهذا الشك فيكون متيقنا بصلواته مع النجاسة  
كذلك في الحلق الجلي ثم منية  
المصلي عليه السلام  
الغلو فيه فليس هو مع ذلك

الآباء مع بئر فلي ان يضيف اولاد

نیز در کتب ثبت شده در عهد  
زاده نجف پسر نریمان صاحب  
الذکر معلوم المسمی بالاتفاق  
صلوات بر سرش اعاده ایچ  
هر یک دفعی بود و هر وقت



وحيث ان يجمع الى ان البصر  
اولا في هذه الحالة

الالة الضرورية انما هي زمامه الخلية الاله من عاداتها ان تتغير  
ذلك الوقت والاحتراز عنه غير وان كان ذلك غير وروى  
الحجج من البصرة اذا كانت يا بسطة لم تقسمه كما اني ما اكبر  
عالم بمشكلة الناس لعموم البصر وفيه اشارة الى ان الرطوبة  
ليست كذلك وفيه ان حد اكثر انما بمشكلة الناظر وهو  
الصحيح وقيل ان لا يخلو اكل ولو من بصر او غير بصر و  
عن محبة انما في هذا وجوه الماء في الرطوبة والمكسرة  
اليابسة اختلاف في هذه المشايخ بعضهم افقه في هذا بالتجسس  
وبعضهم سوي به في الرطوبة واليابسة والمكسرة والصحيح  
وهو مختار صاحب الهداية في هذه الضرورة في الجمع  
والاوقات بمنزلة المكسرة للتحليل والخرابة فيها وكذا  
الاختلاف في المشايخ على انه تعتبر فيه الضرورة العامة  
والبلوى ان كانت فيه ضرورة بتقسيم الاحتراز ووقوف  
على كابر الغلظة الغير المحفوظة لكثرة الطارق في الحكم  
بالتجاسة وان كان الاحتراز غير متعصرا كابر البيوت  
والساكنة المحفوظة القليلة الطارق فهي بمنزلة الاما  
لا يفي في القليل وهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد عليه فان  
الجمع بينه لولا بالضرورة فينظر الى ما هي فيه والروث  
اذا كانت صلبا فهو بمنزلة البصرة في الحكم وان وقع خرو  
الحكام والعصفور في البصر لم يفسد ماؤها لانه طاهر  
وهذا منه طاهر طاهر لا يفسد في وان وقع خروا لدجاجته  
افسده لانه نجاسة عليه وكذا ما يشبهه كخر البط والاوز

الطريق في هذه الحالة ما انما انما في هذه الحالة  
وتعتبر في قولنا انهم الاطوار بالبط والاوز التي في  
التي في مختار حجة

وكذا

عن ابن سينا في هذه الحالة  
الطريق في هذه الحالة ما انما انما في هذه الحالة

وكذا في هذه الحالة وبذلك لا يفسد للضرورة وكذا في هذه الحالة  
عالم بكون كل من الطيور في طاهر عند ما في رواية طاهر  
او في رواية اخرى في رواية اخرى وقال في هذه الحالة طاهر  
قال بعضهم روي عن ابي جعفر في رواية اخرى في رواية اخرى  
الطير ينجس نجاسة خفيفة لا يفسد الثوب الا اذا خشن  
وبفسد الماء وان قل كسائر النجاسة الخفيفة ولا يفسد  
الماء الا كثيرا ما لم يغيره كسائر النجاسة وبفسد الا لونه وان  
قل كان كونه بغيره ولا يفسد ماء البئر لتغير صورته  
وان بادت شاة او ثور او غيره مما يوكل لحمه في البئر نجس  
لان نجاسة النجاسة لا تظهر في الماء وبذلك صورة البئر عن  
ذلك الا عند محبة لانه طاهر عنده وان قطرت دم او خمر  
في البئر ولو قطرة واحدة ينجس ماء البئر كالماء النجس في البئر  
جنب من ماء البئر ولو اقصى على راسه ثم استغى ولو  
اخر فقاطر من جسمه في البئر لا ينجس البئر وان قد رأت  
الماء المستعمل للضرورة ان في التجسس في هذه الحالة  
حجج وان وقع جنب او حي في البئر او دخل فيها للطلب  
الدلو لم ينجس البئر والوضوء حال النجاسة في رواية  
الرجل جنب والماء نجس قالوا لانه باق في ملاقات الماء صار  
مستقلا والمستعمل نجس فلا في نجاسة الاعضاء وبه نجس  
فلم يزل عن المحدث في نجاسته وقال في رواية اخرى في نجاسته  
منه النجاسة اذا غلبت واستشوق ثم انه يتنجس بنجاسته  
الماء المستعمل في هذه الرواية يجوز ان لا ينجس البئر لانه

اي على الكبرية  
جنبه لو استمكن جاهد مشرك صوبه باقون اياه وشركه  
امام اعظم فتنة هو نجس نجس اول كشي نجس من  
امام يدين فتنة كانه طاهر ورايكس من شيطان

قوله كنجاسة الخفيفة متصل بقوله وان قل او به  
وبما قبله فان حكم الخفيفة بخلاف الغليظة  
في الشباب ولا يخالف في الماء



بهر گشتی و نشود قیویه ناکوهان جنب ایش دلواستد او بجز  
نهان ایدر کسی به بی غمیز ار جنبدر صودخی اولوی جنب  
ای یوسفی حال حالده قودی ار جنبدر صودخی آری دیدی  
و دیدید ایکسیده آری در طیفله صوجینی ار بدس

فصل الرطوبه طاهر فيكون الماء  
مستقيلا بعد الانفصال

عليه السلام قال في الردية وعين الراجل طاهر لانه المأ  
لا يعطين حكمه كحكم المعتقل قبل الانفصال للضرورة وهو ابو حنيفة  
الروايات عنه انتهى وهو الاصح وقال ابن يوسف الراجل  
جنب والمأ طاهر لان ابن يوسف يشترط القرب او ما  
يقوم مقامه في طهارة العضو ولم يوجد فلم يطره الراجل  
وحينئذ فالمأ بمنزل يبرئ منه ولا يستعمل للبرية بغيره كما  
كانه وقال محمد كما طاهر الراجل لخروجه عن  
المحدث والمأ لانه لم يقر به فبرئ لعدم النية بهذا كله  
اذ لم يكن على بدنه وثوبه نجاسة حقيقة وان كانت  
على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقة او كانت مستحبة بغير  
المأ يستحق المأ بالاجماع ولو وقعت الخائض فيها الراجل  
كانه بعد انقطاع البص في كالجنب وان كانا مجتنب  
فكما لظاهر غير الخائض ولو وقعت في البئر شربة فمأ  
فقد روي عن ابن يوسف انه قال الراجل ينزع عنه صلاة  
دوا او ثلثون في حكم الراجل حكم الواحدة وان كانت  
الفارة او الواقعة خمساً ينزع اربعون دوا او خمسون  
المتسع في حكم الراجل على الراجل المتسع حكم الدجاجة  
واذا كانت الفارقات عشرين ينزع ما د البئر كله لانه بمنزلة  
الكلب وعن محمد الفارقات اذا كانا ينزع اربعون  
وفي الشربة ينزع كل ما كان في التجنيس وهو ايسر  
قول ابن يوسف الا ان يكون مراده الصغار اتت  
الجنس منها فقدر الله حاجته وخفف بها فلا خلاف حينئذ

في القبة والى كانت البرزخية لا يميل نزحها الى الخارج فظلم  
اخرجوا مقدار ما كان فيها من الماء وقت ابتداء النزح  
ثم ازالة المساخ اختلفوا كيف يقدّر ما كان فيها قال بعضهم  
تخف خفة مثل عمق الماء وطوله وعرضه وتخصص فينسخ  
الماء حتى تملأ الخفة وهو مروي عن الشيخ والم يوسع  
وقال بعضهم وهو عن الشيخ ايضا ينحى نحو واحد من اهل  
البصرة بالماء فينسخ منها بحكم فانه قال الشيخ فانه اذا كانت  
الف ولو مثلاً منخ في ذلك وهذا الشبه بالفتحة قاله في الهداية  
وحديث الكافي هو الصحيح وروي عن حمزة انه قال ينسخ منها  
حاشية في الماء الثلثانة ولو انما اجاب بذلك بنادي كثره  
الماء في ابار بغداد كذا في المسبوط والحق في عن الشيخ  
انه اذا منخ منها حاشية ولو كفي وهو بناء على ابار الكوفة لكانت  
الماء فيها كذا في الكافية وهذا الاحتياط غالب ابار البلد اسير  
على الناس واعتبار بقول عبد الله احوط واذا منخ  
لوتق الغارة عشرة دلو او اقل لئلا يطرح الدلو وانما  
بالكسر والمدة وهو جليل وقد اظهر البكرة ونحوها وبذلك  
تبقى تطهارة البئر وكذا في كل موضع منخ هذا وما وجب  
وفي وجوب منخ الكل اذا وصل الى الحد الجلاء نصف الدلو  
كأنه منخ الكل ويحكم بطهارة البئر وتوابعها ذكره في الزاوية  
وذكره قاضي القضاة انه اذا بقي مقدار زرع او زرعين  
بجانب الماء طاهراً وطهوراً وهو وسع في ذلك احوط و  
لو نزحوا دلو منصرف فانه كأنه ينسخ فيه اكثر من نصفه

وهكذا قال في الكافي والعمدة بما كان فيها من  
وقت الوقوع كما قال بنو نفعهم واما اذا لم  
معيها فالعمدة بما كان لها فيها وقت الوقوع  
كما في ابراهيم في قلبه الذي

اذا رجوعوا الى اصل البصرة اصل في كثير من الصور  
كما في الشاهدين وتقوم المتلف قال الله تعالى  
فاستلوا اصل الذكر ان كنتم لاتعلمون

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً يهدي  
العباد إلى صراط  
الاستقامة ويهدي  
الغافل إلى صراط  
الهدى















والثوب به من القصب الخشن واليد منه الذهب النجس والنجس  
 النجس والنجس اي ولو ان الثوب به من الذهب النجس في اليد  
 والجملد واثر القصب في الثوب واثر الخضب في اليد لان الاثر  
 الذي يشع زواله لا يضر بقاؤه وما تشرب الجملد من الذهب  
 فهو عفو له وذكر في المحيط بظهر الثوب اي المصروع  
 بشئ نجس بشرط ان يغسل تحت بصفاء الماء وبسبب منه  
 انماء الا يغسل اي الخالص من لون القصب وكذا قال  
 قاضي خال في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهر امدام  
 يخرج منه الماء الملوثة بلون الخناء وان يغسل اي ولو غسل  
 الاشياء المذكورة بالماء بغير خض او لا صابون ويخبرها  
 فانها تطهر <sup>وتطهر</sup> الا في الماء لو لم يبرك ان حار وبارد  
 على ان يوسف في تطهر الذهب النجس اي النجس انه  
 اذا حصل الذهب في الماء فغلب عليه الماء فبطل الذهب  
 على وجه الماء فيخرج بشئ وبراق الماء ثم يغسل هكذا حتى  
 اذا فعل ذلك ثلاث مرات يحكم بطهارة الذهب خلافا  
 لمحمد بن وا القنوكي على قول ان يوسف وذكر في الذخيرة  
 برجل الذهب رجليه ثم توضع وغسل رجليه ثم يغسل الرجل  
 الماء جاز وضوءه لانه الفضل في الغسل وهو سائر  
 الماء وقد حصل ثوب بظلمه اصابعه في ظلمته نجاسة  
 اقل من قدر الدرهم فغسلت اليه بطنه فصار النجس  
 باعظاظ الموضعيان اكثر من قدر الدرهم فبطل النجس  
 جواز القملوة عند تحت لانه البطالة مع الظلمة في حكم

لغير جواز  
 وهذا شورى تأكيد لعدم الاحتياج  
 الى مرض الخوة

المسح بعد الغسل

الثوب به

والثوب به وعند اليه يوسف لا ينجس لانها في حكم ثوب واحد  
 لو نفع النجس في الثوب الواحد الى الوجه الاخر لا يضر كذا  
 ينفذ وقيل اذا كان الثوب مضمرا لا ينجس بالاتفاق والاول  
 الا ياحد يقول اليه يوسف في المضر وبقول محمد في غير  
 المضر لانه النجس ينجسه ثوبا واحدا واذا الف الثوب  
 المملول النجس في ثوب طاهر باس فظهرت ذراوته  
 اي ذراوة المملول على الطاهر وكذا لا يضر رجبا بجنس  
 منه شئ بالعصر بل كانه نجس لو عصر لايستعمل منه شئ ولا  
 يتماطر بخلاف المشايخ فيه والاصح انه لا يضر بجنس  
 من المملول المملول بالماء لا يملول بعده النجاسة  
 كما يملول فان الطاهر لو لم يملول بالماء فظهرت  
 فيه الذراوة فينجس على ما يقتضيه في الشرح وكذا الجراد اذا لم  
 يطره في الثوب الطاهر اثر النجاسة من لونه او رجع فله  
 ظهر شئ منه ذلك ينجس وكذا حكم الثوب الطاهر اليابس  
 ايضا اذا بسط على ارض نجسة رطبة بالماء فظهرت رطوبتها  
 فيه كونه لا يطره لو عرف انه لا ينجس وكذا لو كان الثوب  
 مملولا والارض باسمة نجسة لا ينجس ثوب مالم يطره فيه  
 بين النجاسة وكذا اذا نام على فراش نجس فغرق وابتل بالارض  
 من عرقه فانه لم يصب بلل الفراش بعد ابتلاله بالعرق  
 جسده لا ينجس وكذا اذا غسل رجليه ومشي على يده نجس  
 فابتل ثوبه لا ينجس رجله وكذا انه مشي على الارض نجسة  
 بعد ما غسل رجليه فابتل الارض من بلل رجليه واسود



وجه الارض لكن لم يظهر اثر البطل المستعمل بالارض في رجليه  
 لم يتجس رجليه و اجازت صلوة لعدم ظهور عين النجاسة  
 في جميع ذلك و اقامت احوال الارض طينها رطبا من بلل  
 رجليه فاصاب ذلك الطين رجليه في يتجس رجليه ولا يجوز  
 صلوة ما لم يفي ان كان قد زامنا وقال في الذخيرة  
 قال رجل رعدت عنده فرصعت بكسر الهمزة فاجتمع رجليه  
 يتجسها وهو وسخ ابض يتجس في الموقاي في جانب  
 العبرة مما يلى الانفة قال يجب ان يتكلم في اتصال الماء  
 يعني تحت الرض ان لم يطره اتصاله كما يجب ان  
 يتكلم في اتصال الماء الى الملاق في حال الصحة ايضا وهذا  
 المسئلة محلها مباحث نوافض الوضوء والغسل اذا  
 صبت الرجل وهذا في اذنه فكيف في رجليه وما تم  
 حرج من اذنه فلا وضوء عليه لانه لا يمازج ليس محل  
 النجاسة وكذا ان خرج من رجليه فلا وضوء عليه كما  
 قلنا وان خرج من النعم فغلب الوضوء قبل لانه ما يخرج  
 من النعم انما يخرج بعد الوصول الى الجوف وهو محل النجاسة  
 وان دخل ما في الاذن عند الاعتسال ثم خرج منه انفة  
 فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذا المسائل  
 وان كان محلها نوافض الوضوء لكنه لا كان ما يوجب  
 الوضوء يكونا نجسنا سبب ذكرها في مباحث النجاسة  
 اقامت بها فليس الاستطراء وقوله القرحة اذا برأت  
 وارتفع شترها وهو الجلد الذي كان تحتها كاداة ولكن

الوجه بلل من سائر الجلود  
 يقع في رجليه و اجازت صلوة لعدم ظهور عين النجاسة  
 في جميع ذلك و اقامت احوال الارض طينها رطبا من بلل  
 رجليه فاصاب ذلك الطين رجليه في يتجس رجليه ولا يجوز  
 صلوة ما لم يفي ان كان قد زامنا وقال في الذخيرة  
 قال رجل رعدت عنده فرصعت بكسر الهمزة فاجتمع رجليه  
 يتجسها وهو وسخ ابض يتجس في الموقاي في جانب  
 العبرة مما يلى الانفة قال يجب ان يتكلم في اتصال الماء  
 يعني تحت الرض ان لم يطره اتصاله كما يجب ان  
 يتكلم في اتصال الماء الى الملاق في حال الصحة ايضا وهذا  
 المسئلة محلها مباحث نوافض الوضوء والغسل اذا  
 صبت الرجل وهذا في اذنه فكيف في رجليه وما تم  
 حرج من اذنه فلا وضوء عليه لانه لا يمازج ليس محل  
 النجاسة وكذا ان خرج من رجليه فلا وضوء عليه كما  
 قلنا وان خرج من النعم فغلب الوضوء قبل لانه ما يخرج  
 من النعم انما يخرج بعد الوصول الى الجوف وهو محل النجاسة  
 وان دخل ما في الاذن عند الاعتسال ثم خرج منه انفة  
 فلا وضوء عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذا المسائل  
 وان كان محلها نوافض الوضوء لكنه لا كان ما يوجب  
 الوضوء يكونا نجسنا سبب ذكرها في مباحث النجاسة  
 اقامت بها فليس الاستطراء وقوله القرحة اذا برأت  
 وارتفع شترها وهو الجلد الذي كان تحتها كاداة ولكن

قوله ان النجاسة  
 طارئة

اطراف النجاسة موصولة بالجلد المرفوع الى الطرف الذي كان  
 يخرج منه النجاسة فانه منفرد بغير اتصال بالدم فتوضأ صاحب القرحة  
 فوق ذلك الجلد المرفوع جاز وضوءه وان لم يزل ولو لم يصب  
 الجلد حال الوضوء الى ما تحته الى ما تحته الجلد لانه ما تحته  
 باطن وهو ما مور بغير الظاهر ولو توضأ الرجل ثم حلق اذنه  
 او رجليه او قلم اظفاره لم يجب امرار الماء على تلك الاعضاء  
 وقد تقدم ذلك في محله الجلد الذي لا يسل منه في التام من الظاهر  
 سواء احتل من النعم او من ثيابها الجوف و ذكر في المحيط انه  
 ان جفت رجليه اشرك في رجليه او لونه فلهما نجس وقال في الملقط  
 هو طاهر الا اذا علم انهما لانه من الجوف وهو مناسب لما  
 في المحيط وهو الا حوط و اما النجاسة الخفيفة وهي كسور  
 ما يترك لجلده فانه مقدرة في منع جوار الضلوة بالكلية الفاش  
 الذي يستحقه القطيع السليم او طبيعة البطل وروى عن  
 الشيخ انه مقدرة بشبه في شبيه بلغة في جميع النسخ والقصا اب ان  
 هذه الرواية عن ابي يوسف لا عن الشيخ ورواية عن  
 ابي يوسف ايضا انها مقدرة بزراع في زراع وروى عنه محمد  
 انه يعتبر بالرجل وهو مروي عن الشيخ ايضا وصحة في الرواية  
 والكا في لانه ارجح مقام الكل في شجرة الاحكام ثم اختلف  
 المتأخر في كيفية تنجس اعتبار الزرع فقال بعضهم يعتبر بزرع  
 جميع الثوب الذي اصابته النجاسة وقال بعضهم يعتبر  
 بزرع الموضوع الذي اصابته النجاسة ان كان ذلك الموضوع  
 زبلا فخرج الزبيل هو المعتبر في المنع وان كان ذلك وضربا او كما

ان جازا النجاسة بالفتح والضم فصار رقيقا  
 صغودا

منه لو ملك بان يهر



فخرج ذلك وكانه القائل بانه اراد به ربع ثلث الثوب الشامل  
 للبدن كله وقد رجعهم ربع ثوب بخوذة القنطرة وهو مفسر  
 العورة والقبول الاول هو ربع الثوب المصاب صغيرا  
 كانا وكبيره **اما الشوط الثاني** فهو المصباح من اليمين الى  
 اقله **الثوب الثاني** هو ربع الثوب المصاب صغيرا  
 جمع بين ربعين ليمس النجاسة ويكسر بها الشئ المحلوم  
 النجاسة والاول انقص فكل نجس بالثوب فهو نجس  
 منه غير عكس يجب ان يرضى على المصباح من يده  
 يصل قبل الشروع في القنطرة الى يمين النجاسة المانعة  
 عن ثوبه ويده والى المصباح الذي يصل منه لقوله تعالى و  
 ثيابك فطهر واذا وجب تطهير الثوب وجب تطهير  
 البدن والى المصباح بالاولوية لانها ابرز للمصلحة منه  
 اذ لا يتنكب عنها وقد تنفك عن الثوب او لم يوجد  
 وكما يجوز ان الثوب النجاسة الحقيقية بالماء المطلق  
 فلهذا يجوز ان الثوب المأكول المقيده كما في الورد وماء البطيخ  
 والخيار وكل ما ينجس طاهر يمكن ان يزيلها به كما في الخل والعصير  
 وخوفا وكذا اذا لهما بالنار وبالتراب لان المقصود  
 قلع اثرها وذلك في مواضع منها اذا تلبس الشخص به و  
 خوه بالدم وتلبس راس الشاة مثلا به ثم ادخل  
 النار فاحترق الدم وزال اثره طهر الرأس والى  
 بالنار حصول المقصود وكذا اذا اصاب الشئ من  
 عصب بالتراب يطهر لما قلنا وروى عن محمد اذا اصاب  
 يد المسافر نجاسة قال محمد مسحها بالتراب وتخصيص

فاما في رتبة الاقدام في  
 طين الشيطان في الارض فيخرج ان  
 من النجاسة وانما بين بعضهم  
 احكام النجاسة في طهارة  
 الاحداث استطراداً في اعتبار  
 ما يوجب كونهما نجساً في اليقين

المسافر لانه الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة من  
 المباحات فيقتل بها بالتراب وليس المراد انها تطهر حتى تحذف  
 ذلك مع وجودها كما في اوانه لا يجب غسلها بعد ذلك اذا  
 وجد وكذا اذا اصاب الخلف او خوه من النعل والبرص في  
 وعبر بها نجاسة لهما جرم كالحذرة والروث وخوفا  
 الى يوسف انه قال وامسح بالتراب او بالرمل على سبيل  
 المبالغة يطهر وعليه اي قول الى يوسف فيقول شاة  
 ذكره في المحيط وعند الخ الج ايضا يطهر بالذلك كذا اذا  
 جئت النجاسة لا اذا كانت رطبة وعند محمد لا يطهر  
 الا بالفضل وان لم يكن لها اي النجاسة التي اصابها الخلف  
 جرم كالبول والخم وخوفا فلا بد من الفصل بالاتفاق  
 رطبا كان او يابسا وكان الامام ابو علي النسفي يكتفي  
 الشيخ الامام الى بكر محمد بن الفضل انه قال فيخرج اصبا  
 بفعله النجاسة الرفيعة اذا مسى على التراب او الرمل ولزقا  
 بعض التراب او الرمل بالنعل وجفت وصحبه بالارض  
 يطهر ايضا عند الخ جرح وكذا الذي كاد يركب الفضل  
 على الخ جرح وكذا النجاسة بوجع الهند والى عنه قال  
 شمس الائمة الترخي وهو الصحيح وعن الى يوسف  
 ايضا مثل ذلك الذي روياه عن الخ جرح الا انه اي ابا  
 لا يشترط الخفاف فيه كما يشترط الخ جرح بل يجزى كما تجزى  
 بالتراب او الرمل لوصفه يطهر كما هو اصله في ذات الجرم  
 والحاصل ان المختار للفقهاء الخلف وخوفا يطهر

نجسا







رخصه فانه يقع ذلك الاثر لا يضره واذا زالت العين وتو  
 بفسله واحدة طهر ولا يحتاج الى غسل بعده هو الراجح  
 وقيل يغسل بعده ثلثا وقيل مرتين والاولى تكفي الخامسة  
 مرتبة يغسلها حتى يغلب على ظنه انه قد طهر وهذا اذا  
 لم يكن له راجح والراجح ان كان له راجح فثلاثة يجب الغسل  
 ثلاثا والراجح الا ما يشق وبكذا الظن وقيل اذا غسل الثوب  
 من غير المرتبة مرة وعصر بالماء الغلة يطهر كما هو قول  
 الشافعي وقيل انه لا يطهر ما لم يغسل ثلاث مرات ويعصر  
 في كل مرة والفتوى على الاول انه يعتبر غلته ظنه  
 كونه جعله الثلث قائمه مقام غلته الظن قطعاً  
 للموسسة فلما ذكرنا الثلث في اكثر الكتب وشبهنا  
 العصر في كل مرة هو ظاهر الرواية وعن محمد انه يكفي  
 بالعصر في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف ان العصر  
 ليس بشرط والصحيح ظاهر الرواية ويخرج على هذا الا  
 ملة اشتراط غلته الظن مع عصر او التمسك بالعصر  
 في كل مرة **مسألة** ذكرت في المحيط والجامع الصغير  
 للشمس ثابتيها ما روي عن ابي يوسف انه يجنب اذا  
 انزله في الحمام وصبت الماء على جسده مع حبس اي  
 مع حبس الطهر والبلن حتى يخرج من الجنابة ثم صبت  
 الماء على الارزاريك بطهارة الارزاريك لم اذكر في الروايات  
 بعصره وقال ابي يوسف في موضع اخر ان في رواية  
 اخرى ان صبت الماء على الارزاريك لم ينجس فوق الارزاريك

فهو احسن واصح وان لم يفعل اجزائه لفروسة ستر العورة  
 ولذا قال وفي المنتقى شرط العصر على قول ابي يوسف  
 ايضا وقد تقدم انه ظاهر المذهب عن الكل وفي المنتقى  
 ايضا ولو اصابه البول ثوبه فغسله مرة واحدة في  
 الارجار وعصره يطهر وهذا قول ابي يوسف ايضا في  
 غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر الرواية  
 ابي يوسف ايضا يغسل ثلث مرات ويعصر في كل مرة  
 وعن محمد في غير ظاهر الرواية ايضا يغسلها الى الخامسة  
 غير مرتبة ثلاث مرات ويعصر في مرة الثالثة فقط فاته  
 الثوب يطهر وقد تقدم انه ذلك غير رواية الاصول  
 ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي ان يجب ان يبلغ في  
 العصر حتى يصير الثوب بعد ذلك حال لو عصر لا يسل  
 منه الماء ولا يقطر وكل من يعتبر في كل شخص مونة وطاقة  
 حتى لو عصره صاحبه حتى صار بحيث لو عصره هو لا يقطر و  
 لو عصره من هو فثوبه يقط فانه يطهر بالنسبة الى صاحبه  
 دون الشخص لا فوقيه اذ كل مكلف بما تقدره ثم ذكر مسائل  
 قد حكم بطهارة ثوبه من غير عصر اما العصر او بتغيره فعال  
 وفي فتاوى ابي القاسم حنف بطاقتة ساقه ذكر التساق  
 اتفاقي اي بطاقتة من الكبراس فدخل في جوفها في باطنه  
 وفي نسخ الفتاوى وغيره في خروقه ماء يحس فغسل الخفاف  
 ووكفه باليد ثم حلهاء الماء الخفاف ثلثا واهرقه الآتية  
 لم يثبت له عصر الكبراس فقد طهر الخفاف بجره وان الماء



طاهر او باطنها من غير عصره وروا عن ابي القاسم القصار  
 انه قال في رجل يشرب وجره الماء استنجى تحت رجله من غير  
 ان يستنجي تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء خفافه  
 وليس يجف منه خرقا في ثيابه فيشرب ذلك الماء الى بطنه  
 لانه يصل مع ذلك الخفف لانه طاهر لانه طاهر من ماء  
 الاستنجاء بطهر الخفف بتعاقب موضع الاستنجاء للضرورة وعدم  
 البدول وفي الملقط ان كان خفف اي خفف المستنجي عن خرقا  
 واصاب الماء الى ماء الاستنجاء رجله ولفافه رجوت سعة  
 الارضيه بان تظهر الرجل واللفافه بتعاقب موضع الاستنجاء  
 الا ان كان البساط المشوي النجس اذا جعل في النهر جازو  
 ترك فيه يوما وليلة كذا في هنتج هذا الكتاب بالوعد وال  
 انه با وكما في عامية الكتب فانه تركه يوما وليلة في نهر حتى  
 جري الماء عليه بطهر من غير عصر ولا تخفيف لكنه بشرط ان  
 لا يقع النجاسة فيه اثر من لونه او ريح الا ان امكنه ذلك  
 على المسئلة السابقة بهذه المسئلة وقباسا عليه فيه نظر  
 لا يخفى ولو كان عليه نجاسة رطبة واخذ بذلك اليد  
 عرقه وة العرقه الى الاربع من النجاسة كلها صحت الماء  
 فاذا غسل به التيمم خذ بها العروة ثم تطهر به اليد و  
 طهرت العروة تبعا لليد والكلمة مقيدة بان لا يقع النجاسة  
 اثر غير شافي للحصير من الغصب اذا اصابت النجاسة  
 بخفف بدلك حتى تختفي النجاسة ثم يسل ثلثا من الماء  
 من غير احتياج الى تخفيف لانه صلب لا يشرب النجاسة

الاستنجاء بالركب صريح  
 وهو خطا ايجازا وفيه  
 اجتهاد في اوان صريح  
 في كلامه انما

التيمم بالركب طاهر  
 وسواء في ثلثا من الماء

استنجاء  
 سكر ركب  
 وصفا ركب

وانه كانت النجاسة رطبة بفسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ  
 اخر بهذا الا كان منه قصب او ما غلبه في القسالة  
 كما حصير المستنجي بالسمانة وان كان له الحصير من بردى او ما  
 اشبه ذلك بفسل ثلثا ويجفف في كل مرة بان يشرب من قطع  
 التقاطع منه لانه يشرب النجاسة لرخاوة فانه يطهر عند  
 اليه يوسف بناء على مكانه يطهر ما لا يطهر عنده وعند القصار  
 خلافا لمحمد وفي النوازل اذا اصابت النجاسة في ولا لاجزء النجاسة  
 نجاسة ان كان الخرف في اول الاجزء كما في استعمال بطهر  
 بالفسل ثلثا سواء جفف او لم يجفف لانه لا يشرب النجاسة  
 فان كان جديدا غير مستعمل لا يشرب فلان يدان بفسل  
 ثلث مرات ويجفف في كل مرة حتى يقطع التقاطع وذكر  
 في المحيط بفسل الى الخد في ولا لاجزء المستعمل قد ارما يقع  
 اكثر من اية انه قد طهر وقد تقدم ان الثلث قانته مقام اكثر  
 الراي واشترط صاحب المحيط مع ذلك ان لا يوجد منه  
 طعم النجاسة ولا لونه ولا ريحها على اكثر الراي لا يجوز الى  
 هذا الا شراطلاة اكثر الراي لا يصل مع وجود شئ معه ذلك  
 الا ان يصل الى حد المشقة وحكم بالظاهرة مع وجوده  
 وان وجد احد هذه الاشياء المذكورة لا يحكم بطهارة الا  
 ان يصل الى حد المشقة وعليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان  
 يكون فيه خلافا ولو مودة ليدري ما يعمل من الخديعة  
 الا ان كان كالتسكين وكنهها بالماء النجس ثم يمويه بالماء الطاهر  
 ثلث مرات فيطهر عند اليه يوسف خلافا لمحمد وانما تظهر ثلثا

القصار على ركب  
 وروا عن ابي القاسم

انما في ثلثا من الماء  
 او في ثلثا من الماء  
 او في ثلثا من الماء  
 او في ثلثا من الماء

فالاحاصل ان زوال الاثر شرط في كل موضع  
 عالم يشق كيف ما كان التطهير باي شئ  
 كان فليسقط ذلك فقد كفر فيه الكلام  
 لذلك كذا في الكبر على الداعي



الخلاف في الحمل في القسوة اما في حق الاستعمال ياب قطع به  
 بطيخا او غيره فلا خلاف انه لا يعجز ذلك المقلع وفي المحيط  
 عن شمس الائمة السحرسي ولو كانت النجاسة تحت قدس  
 وحت كل قدم اقل من قدر الدرهم وكنه لو جمع قطع اكثر  
 قدر درهم جمع ولا يجوز القسوة ولو كانت في موضع  
 سجوده اقل من قدر الدرهم وحت قدس قبل قدر  
 الدرهم كذلك لا يجوز ايضا التسليمه اذا موه بما نجس  
 لا يجوز القسوة معه يعني اذا كان فوق قدر الدرهم لانه  
 شرب الماء النجس لا يمكن اذانه ذلك كما يجوز في غيره  
 قطع بطيخ بلسانه لا يسري ذلك النجاسة الى البطيخ فيجوز  
 القطع به وذكر في الفتاوى ان الارض اذا جفت بعد اصابت  
 النجاسة ولم يتغير اثر النجاسة فيها نظهر سواء وقع عليها  
 الشمس او لم تقع وقد تقدم مستوفى في التمس ولو اراد نظهر  
 عاجلا فطريقه ان يصب عليها الماء ثلاث مرات ويجفف  
 كل مرة بخرقة طاهرة وكذا لو صب عليها الماء بكثرة  
 حتى لا يظهر اثر النجاسة وانه يثبتها بتراب الطاه عليها  
 فلم يوجب جرح النجاسة جازت القسوة عليها ايضا  
 وكذا الحصى اذا تجمعت جفت النجاسة وزيد اثرها  
 نظهر ايضا اذا كان منه اتصال في الارض غير منفصل عنها  
 طاهر مثلها في الحليم وكذا التليل كسر التاداء المثلثة وهو النجيل  
 والحشيش وهو الكلاء اليابس وكذا سائر ما يثبت في الارض  
 ما دام هذا المذكور كما على الارض لم ينفصل عليها فاته

انما يثبت النجاسة في ما يثبت فيه كسائر النجاسات  
 كالماء والطين والارض والنبات والحيوان والجمادات  
 والاشجار والاعشاب والاشجار والاعشاب والاشجار والاعشاب

مع  
 الا بالنا  
 لا يجوز

من  
 من  
 من

النجاسة  
 في  
 في

يظهر بالنجس مطلقا سواء جفت بالشمس او بدونها او  
 ذهب اثر النجاسة ذكره الرندوسي وغيره لانه ما يصلح بالارض  
 في حكمه في ذلك وذكر عن ابن بكير محمد بن الفضل انه قال الخمار  
 اذا باب في المثلثة اي المكاله النجاسة فيه التليل ووقع عليها  
 اي على المثلثة التليل اي الذي ثلاث مرات ووقع عليها النجس  
 فحفرها ثلاث مرات فعد طهر التليل الذي فيها وهذا الخلف  
 ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع التليل في المثلثة  
 ثلاث مرات ولينظر على الاول وعليه الفتوى وكذا الخمر  
 والاشجار اذا كانت موهوشا الى مثبته في الارض يظهر بالنجس  
 وذهب الاثر لاحكامه بالارض واما اذا كانت على  
 والاشجار موضوعة على الارض وضعا بحيث تنقل وتكون  
 من مكان الى مكان في لانه طهارتها من القسوة لا تظهر  
 بالنجس لعدم تبعيتها بالارض وكذا القسوة اذا كانت  
 موهوشا ونجست جازت القسوة عليها بعد النجس و  
 ذهب الاثر كالارض وذكر في موضع آخر من فتاوى  
 قاضينا بعد ذكر هذه المسئلة باسبغ الارض كانت على  
 التي تنقل وتكون نجست النجاسة بخر التبري طهر بالنجس  
 وذهب الاثر كالارض وانه كانت لا تشرى النجاسة  
 كالرخامة لا تظهر الا بالغسل نشا والتجفيف كل مرة  
 اتما بالمسح او بالمش الى ان ينفصل عن الطاهر والاشجار  
 اذا خلطت وكان احداهما نجسا فالطين الحاصل منهما  
 نجس لانه اختلاط النجس بالطاهر ينجسه هذا هو الصحيح

الذي  
 بان  
 في  
 في

من  
 من  
 من



وقيل العبرة للماء وقيل القرب وقيل للغباب وقيل العبرة للظلمة  
فأما كان ظاهرها فالظلمة ظاهره ونسب الحمد وبعض  
افتحه به وفيه نظر ذكر في الشرح والطيبين الجبل واجعل  
منه الكون والقدرة وغيرهما فليكن كونه ظاهره البرزخ  
التجاسة بالنار وهذا هو المكنى اشرا التجاسة ظاهرا فيه  
بعد الطغيان ولو احرقت القدرة او ابروت فصار كل شيئا  
مراد اوصات الحمار في المحل وكذا ان وقع فيها بعد  
بعوضه وكذا الكلب والخنزير لو وقع فيها فصار  
او وقع الثور ونحوه في البر فصار حيات زالت تجاسة  
قطر عنده حتى خلا فلا يوسف حتى لو كل الخيل اوصلى  
على ذلك الرماح جازت فان عند الحمار لا يظهر العبرة النجسة  
بل يبقى التماسا ونجسا والفقير على قول محمد يستدل تلك  
العلل بالكنية وتفسيره راجعة حقيقة اخرى كالخمر اذا صار  
خللا وكذا قال المصنف لو وقع ذلك التماس في الماء الصليغ  
ينجس ويهولس في صحيحه الا على قول المصنف صح في  
النجس وكذا الاجرة المصنف على الارض اذا نجس يظهر  
بالفعل ينشأ والجفاف حكمة كونهما لا يظهر ظاهره الا بالاف  
حتى لو وقت قطرة منه بعد ذلك في الماء ينجس ذلك الماء  
كما ذكره في المحيط لانه يشرب التجاسة الى باطنه فاذا  
ذالت عن ظاهره بالفعل بقى ما في باطنه وعلى هذا لو  
حمله المصنف لا يجوز صلوة كونه حاملا للنجاسة حمارا  
في الماء فخرج منه رشا ش فاحصا بمرج ذلك اشراش

ثوب انسان لا يمنع ذلك جواز الصلوة حتى يستيقظ انما اى ذلك  
الرشاش بول بول وكذا انما ربيت القدرة في الماء خرج منها  
رشاش فاصابا ثوبا الا يظهر فيه اثرها بيجس والا فلا يضر  
هو المختار وبه اخذ الفقيه ابو القاسم سواء كان الماء جاريا  
او راكدا في كل واحد فاختاره فرقا بين الجاري وغيره في بول الجار  
فقال اذا بال ماء راكدا فاصاب الرشاش اثره من قدر  
الترجم من مفسد الثوب ويمنع جواز الصلوة به وذكر  
محمد بن الفضل عيسى اختيار الفقيه في الجارية والراكدة وهو  
انها اذا كانت في رجل الغرس نجاسة على الصلوة اي الترويض  
مقتضى في الماء خرج منه رشاش فاصاب ثوب الراكب صار  
الثوب اى موضع الاصابة من الثوب نجسا سواء كان  
ذلك الماء راكدا او جاريا والاعلم بكل في رجله نجاسة فلا  
يضره والاصح هو الاول لان التقييد لا يزيل بالشك  
وقد سأل ابو نصر الدباس عن رجل لبس الدابة فصبغ صلب  
ذلك الماء الذي يسل منها شئ او يصيبه من عرقها شئ قال  
لا يضره قيل وان كانت اى ولو كانت قد عرفت في بولها  
او روجها قال اذ جفت وتناثر وذهب عنه لا يضره ايضا  
وذكر في الخيرة اذا السيل لم يملأ بالقدرة في الماء جاريا  
فارتفعت قطرات فاصاب ثوب انسان اثره من قدر الترويض  
قال ابو بكر بن الرزائي لا يجب غسله الا ان يظهر فيه اى  
الثوب لو ان نجاسة وقال نصير بن بلال يجزى بغيره عليه  
غسله والاصح قول ابن بكرا تقدم ولو صلح احد ومعه

فقد الشرح به حال كونه ملايماً بالقرينة الدرس العلم

ادباسو بکمز



شعره نساء اكثر من قد رآهم جازية الصلوة لانه طاهر  
 وبه اخذ الفقيه ابو جعفر الرضا والى ابو القاسم القفا  
 وعزهما مع المشايخ وبه الصحيح وروي عن الشيخ روى  
 شكاوة انه لا يجوز الصلوة به لانه جالس وبه احمد  
 يصح ولا يصح وليس يصح لانه شعر الحية اذا لم يكن  
 جنباً فكيف يكون شعر الانسان المكرم جنباً جزء البعير  
 كسرقته لا تصالها بحمل النجاسة كالخيل والحرة بكسرت  
 وقد ينقي ما بعده البعير بعد الابتلاع فينفضه والشيء  
 والشرع به بكسرت لهما الرقعة مطلقا وكذا جرة كل حيوان  
 يستتر كالبقرة والغنم والظبي حكمه بركبة كل حيوان  
 كسركه لانها مزرعة صفراء وهي جنبية كسركه من الغنم  
 اذا وقع جلد انسان في الماء القليل اذا كان مقداره طهر  
 اقصده الى نجسته لانه ما يتنجس من الحيوان كسركه وان  
 كان اقل من الظفر فهو عفو فاعلم ان النجاسة لا تستر عن  
 وقوع القليل متغير وفيه نساء الا وهي اختلاف المشايخ  
 والصحيح الذي هو ظاهر الرواية انها طاهرة وذكر في فتاوى  
 القبلي قطعة جلد كلب اي غير مدبوح ولا عند التفرق  
 بجراحته في الرأس اي جعل الزرق فوق الجرح بعد ما حلت  
 به اي بذلك الجلد اذا كان اكثر من قدر الدرهم وحده  
 او بانضمام نجاسة اخرى وانه صلى وقعه سقورا وحيته  
 او نحوهما مما ليس بسورة جنباً يجوز صلوة مطلقا  
 ان يجلس بنفسه واماله جمل فانه لم يكن على ظاهره نجاسة

جزء البعير  
 كسركه

اي صفراء

من الدابة

كالبقرة او الغنم  
 كسركه من الغنم  
 كسركه من الظبي

مات

لما نفعه فله ذلك وان فلا يجوز صلوة من كان حيا لا يستمسك  
 بنفسه وفي ثوبه او في يده نجاسة ما نفعه بخلاف المستمسك  
 لانه المصلح ليس حاملا للنجاسة التي عليه بخلافه بخلافه  
 ونحوه مما سوره جالس اذا حمل المصلح فانه لا يجوز صلوة  
 لانه حامل للنجاسة التي هي له اذا اجلس عليه نفسه  
 ولم يجلس فعليه رواية انه يجلس العبد كذا لانه حامله وبه  
 نجاسة واقام على رواية الصحيح فينبغي ان يجوز صلوة لانه  
 يخرج من النجاسة واذا جسيب البركة كف رجلا وعصفا  
 آخر من يده بركته لا بدعها ففعل ذلك لانه ربه ما ذكره و  
 انشئت بالحكمه مكره وكذا البركة ان ياكل ويشرب ما في منها  
 مما اصابه لعابها وذكر في موضع آخر انها كانت عفو  
 فعلى قبله بفعل ذلك العضو جاز ففعله للصلوة والاول  
 ان يفعله وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهية لا تنافي في الجواز  
 والحكمه مستحب الزاوية وفعل المستحب او لم يتركه و  
 ذكر في الذخيرة اذا كانت النجاسة في موضع الاستحباب  
 اكثر من قدر الدرهم فاستحب الى استنجي ثلثة اجزاء واتقاه  
 اي موضع الاستحباب ولم يفسله بالماء قال الفقيه ابو الكيث  
 في فتاواه يخرج منه بركته وان كان الفضل افضل وبه  
 اي بالاجزاء نأخذ بل الاطلاق فيه الرجل اذا استنجى بالماء  
 وخرج منه بعد ذلك رجع قبل ان يمس موضع الاستحباب  
 بل ينجس منه اليه الموضع الذي لا يمس به الرجاء لا يختلف  
 فيه المشايخ الاصحح انه اي الموضع يمس به الرجاء لا ينجس

شبه  
 الضيق الغير المستند الى غير فادخل القمام  
 والقعود يحتاج الى اعانة الغير كالجماد

يجزئ له اي حكم الموضع بان ذلك

لأنه



خلافا لما اختاره طمس الائمة الخلد الى ان يتنجس كذا الوتر  
 الرج على نخسته واصابه ثوبا مبلولا لا يتنجس خلافا لذكر  
 في موضع آخر ان عليه ان يعيد الاستنجاء لانه الرج نجسة  
 بل لانه لما خرج منه الرج بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذي  
 دخل وقت الاستنجاء فانه نجس كدنه دخل الى محل النجاسة  
 ثم خرج والاصح انه لا يعيد عالم يتحقق ذلك او يغلب  
 على طهه وكذا اذا كان قد لبس سراويله متلبسا فخرج منه  
 رج حيث لا يتنجس السر او لم يلبس على الاصح خلافا لخلوونه  
 واذا ارتفع نجار الكسيف الى الخلد وكجا راكبا بطان  
 الى المكان الذي تترط فيه الدواب كالاصطبل فاستجد  
 ذلك النجار الى جده في الكوة التي في التسقف او الجدار  
 او استجد في الباب ثم ذاب البول وقطر على احد فاصابه  
 موبه او بدنه فانه يتنجس لان ذلك البول اجتمع فيه اجزاء  
 النجاسة وانما كور في فتاوى قاضياته وغيره الى ان  
 النجس قبيل والاحتسان ان لا يتنجس للضرورة  
 وحسب التحرز وكذا الكلب في بخار الحمام وكذا قمامه  
 النجاسات كلب مشي على طاهه رطب فوضع رجل  
 قدمه على ذلك المبلل في موضع رجل الكلب يتنجس  
 يتنجس ذلك الموضع بانصال رجل الكلب به وكذا الكلب  
 اذا مشى الكلب على قلع او شجر رطب وهذا كله بناء  
 على انه الكلب نجس العباد والاصح خلافا لذكره ابن  
 القيم وانه كانه النجس الذي مشى عليه الكلب جامدا

اي من الدبر  
 اي من رجليه  
 اي من رجليه

ليس فيه رطوبة فلهذا طاهر لان اتصال النجس للجاني بالظاهر  
 الجاني لا يتنجس الكلب اذا احدث عضو اسنانه وتوبه لا يتنجس  
 عالم يظهر فيه البليل لانه لا يتنجس بالشك سواء كان ذلك  
 الكلب راضيا في حال التلاعب او كان عضبانه ذكره  
 في الملتقط وهو انما رطبا فاما قبل ان ياتي في حال التلاعب  
 يتنجس لبلايه لعابه وفي حال الغضب لا يجفاه الكلب  
 اذا اكل بعض عنقود العنب قبل ما تصابه فيه ثلثا النخس  
 بعابه كما يفعل الانا ومنه ولعله ثلثا وكذا يفعل بعد ما لبس  
 العنقود وهذا عندنا واقعا عند الثلثة فانه يغسل من ولغ  
 الكلب وما اصابه لعابه سبعا احدها بالشراب كمن استجبا  
 عند مالك وجوبه عند الشافعي واجمده وتحقيق الدليل في  
 الشرح ولو عصر رجل العنب فادى رجله الى خروجه منها الدم  
 وسال ذلك الدم على العصير والعصير سبيل ولا يظهر اثر  
 الدم فيه لا يتنجس وهذا القول قول النجاشي والظاهر  
 كما مر في الاما الجارية ذكره في المحيط وضم منه انه لو لم يكن  
 العصير سائلا وقعت الاوصاء وظهر اثر الدم فيه يكون  
 نجسا ولا يكون نظيره حتى لو صار خرايم تحتل فالحق ان  
 لا يظهر قال في الخلاصة ان وقعت الفارة في ذنبه فخرضا  
 خلا نظره اذا رمى بالفارة قبل التحلل وان تغشى الفارة  
 لا يباح ولو وقعت الفارة في العصير ثم تحلل لا يكون  
 بستر له ماله وقعت في العصير هو المختار وكذا لو وقع الكلب  
 في العصير ثم تحلل في الخلاصات لعلا العالم انه لا يظهر اثره

ويشكك في

اي ذم في العنب



فاعلم ان العيص اذا نجس ثم صار خراش ثم جمل لا يظهر وان توضع  
 الرجل بالمالا المشكوك او بالمالا المكروه ثم وجد ماء خالصا  
 من الشك وانكره بهت في ليس عليه غسل ما احياه الماء  
 المشكوك او المكروه لانها طاهرة لانه لا يوجب لانه  
 الكراهية واما ما ذكر في من الدم الشائل بالعلم فهو نجس وما  
 يقع في الحنجرة والعروق من الدم غير الشائل فليس نجس لان  
 النجس انما هو الدم المستخرج في اختياره يظهر في العروق  
 الدم الباقية في العروق طاهرة وعن ابن يوسف يعني في الاكل  
 ووزن الشباب وروى ان عاشبة لانه في بئرها صفة  
 لحمل العنق كذا في القنية وفيها ما احياه دم القلب بغير  
 وادرك صاحب المحيط في المحيط وقال رايته في بعض الكتب  
 الطحال والقلب اذا شقي وخرج منه دم ليس بان  
 فليس شقي اي ليس شقي معتبر في النجس وفي الخلاصة  
 الدم الذي يخرج من الكبد ان لم يكن من غيره ممكنا  
 فيه فهو طاهر وكذا الحليم لم يزل اذا قطع فالذي فيه من  
 الدم ليس نجس وكذا المطلق الدم انتهى وقال في الملقط  
 لوصيله وهو حامل جمل شهيد وعليه اي على الشهيد وما  
 يجوز صلوة لانه دم الشهيد طاهر حكاه ما دام متصلا  
 به ولذا لم يجب غسله عنه اما اذا انفصل عنه فهو نجس  
 كسائر الدماء وقال صاحب الملقط في موضع آخر  
 امرأة صلت وهي حامل حتى وثوب التي نجس جازية  
 صلواتها وقد قتلها هذا ايضا اذا كان العيص يستمسك

في وقت  
 في وقت

لدن طهارة حال الاتصال عرفت نصا على  
 خلاف القياس في ضرورة الامر بانه الفصل  
 بقوله صلى الله عليه وسلم فلو هم يكلوه  
 ودماء الحية

بنفسه

بنفسه لا اذا كان لا يستمسك فانه نجس مستمسك بغيره لانه  
 فكلما حملت امهته بعضها نجس اذا اصاب مقبلين شاة  
 معينة بان احوال عنها النكاح والفساد بعللها في كل  
 جازت صلوة لانها صارت كالجلد المذبول في كل حيوان  
 وكذا لو اصاب المشابة ودينها وجعل فيها اللبن والسمين  
 وكذا الكبريت لو وصل مع مسك فارة يعني النافحة جازية  
 صلوة لانها مذبذبة قد زال عنها النكاح والفساد والمسك  
 حلال على كل حال بذكر ويجعل في الاووية ذكره في حيوان  
 امرأة صلت ومها صبي ميت فان كان له لحم يشتمل عند  
 ولادة ابيه لم يصوت والمراة لم يعلم حياته عند الولادة  
 فصلاتها فاسدة سواء غسل او لم يغسل لانه نجس على كل  
 حال ولذا لا يصلى عليه وكذا كذا الحكم ان استعمل بان علمت  
 جوده بصوت او حركته وكذا لا يغسل في الميت في الفصل  
 نجس وانما ان كان قد استعمل وغسل فصلاتها فاسدة  
 للحكم بغيره ان ذكره في العيول وهذا في المسك واما الكافر  
 فانه لا يظهر بالفصل حتى لو صلح حمله ميتا كافر بعد ما غسل  
 فصلاته فاسدة لانه نجس على كل حال كسائر الميتات  
 وذكر في نوادر الالف قال يعقوب يعني ابن يوسف  
 لو صلح في جلد شهيد برمد بوج جاز و قد ساء وقال الشيخ  
 ومحمد لا يجوز صلوة فيه ولا يظهر بالذباغة وهذا هو  
 خلاص الرواية عن ابن يوسف ايضا وهو الصحيح ولو صلح  
 ومعه بيضه قد صار موحيا بالماء لانه اي صغيرا بها وما

جمع مقدرات بنو

رتب في كل مكان



يجوز صلوة الانا النجاسة ما دامت في معوضها لا يعطى لها  
 حكم النجاسة ولو صلى معه فارورة فيها بول لا يجوز صلوة  
 الانا نجاسة ان فصلت عن معوضها رجل صلى في ثوب  
 محتوش فلما اخرج حشوه وجد فيه فارعة ميتة يابسة ينظر  
 ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرقا بعد صلوة فالثبوت  
 ايام ولياها عند الخلع خلافا لما كان في الموجوده في البصر  
 والا لاي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرقا وكان ذلك  
 في موضع آخر ليس بنها وبنيه منفذ بعيد جميع ما حصل ذلك  
 الثوب لغيره وانها فيه منه قبل ان يخاط وهذا لا اتفاق  
 ومن لم يجد ما ينزل به النجاسة صلى مع الاله التكليف  
 بقدر الوضوء ولم يعد وهذا بخلاف ما اذا لم يوجد ما تنزل  
 ولا يتم به حيث لا يصل عند الخلع وعندهما يصل بينهما  
 ثم بعيد عن هذه المسئلة او كانا على جسده نجاسة  
 وهو صاغر فقيده باعتبار الغالب والآفل فرق بين  
 المسافر وغيره وليس معه ماء او ما يجزئ من كان معه  
 ماء وهو يخاف العطش في الحال او فيما يستقبل على نفسه  
 او من تلزمه مؤنة فانه لا يلزمه اذالة تلك النجاسة  
 ويجوز له ان يصل بها وان كانت النجاسة بالثوب و  
 ليس له ما يستعونه غيره ينظر ان كان اقل من ربع  
 الثوب طاهر او فهو نجاس عند الخلع واليه يوسف ان  
 ثناء صلى به واليه ثناء صلى عيانا واليه كان ربعه طاهرا  
 وثلاثة اربعة نجسا لم يخرج صلوة عريان الا ان ترجع بقوم

قوله بعيد اي جمع الصلوات التي  
 صلها به تلك الثوب من المكتوبات  
 والمنذورات والواجبات وما لم يحق  
 بها من المسنونات كذا في الحلية  
 صليته تعالى  
 قوله رخصت لهما يعني في ثوبها بالصلوة جوابا  
 فيرفع ويبيح ان وجد مكانا يابس والا  
 يومى قائما ولا يترك الصلاة وبقي  
 وصح رجوع الاحام رح الى قول  
 الى يوسف رخص الله كذا في حاشيته

مقام الكل بل يصل به بلا خلاف وعند محمد يصل في الوجهين  
 ولا يجوز له ان يصل عيانا ولو كان جميع الثوب نجسا وبه  
 قال ذو الفقار والائمة الثالثة والاربعون من الطرفين معذرة في الضح  
 وان صلى عيانا لعدم الثوب والنجاسة يصل في اي يوسى  
 بالركوع والسجود اجماعا وبه ويجعل سجوده اخفض لا  
 ركوعه كما في الموضعين العاجزين عن الركوع والسجود كذا روى  
 عن ابي بن عباس وابنه عمر بن ابي بن ابي عن ابي بن ابي عن ابي بن ابي  
 يصلون وحدها متباينين في اية صلوات اجماعا يتوسطهم  
 الامام ثم اذا صلى العاركي ذلك تكليف يقع قال  
 بعضهم يقع كما يقع في القبلة فيما على فقد الموضع  
 وقال في الذخيرة يقع ويذكر عليه الى القبلة ويقع  
 به على عورة الغليظة الى على ما روى عن ابي بن ابي  
 الكيفية الى زيادة الشدة فيها سواء صلى بها او في ليلته  
 او في البيت الثالث وفي الصحاح وحده فهو الصحيح خلافا  
 لمن قال القعود والاباء انما هو في الزمان في الغليظة  
 فيصل بر كعب وسجود وذلك لانه لا اعتبار به من الغليظة  
 وان صلى قايما اجزاء سواء ركع وسجد او وصى بها وكذا  
 لو ركع وسجد القاعيد يجوز لانه في كل فعل منزلة وخلافا  
 من وجبه فتجوز الاول وهو هو الالباء قاعدا افضل لما فيه  
 من الشدة ولو قام على شيء نجس وصل لا يجوز لانه طاهر  
 المكان شرط والمرد اذا كان النجس قد امانعا ولو صلى  
 على شيء مبطن في باطنه قدر اى في حاشيته نجاسة غليظة

آتية



ينظر ان كان ذلك المبطلة محتاطا من مضر بالاجور صلوة  
 اذا كانت النجاسة تحت موضع قيامه لانه واحد والاولم  
 يكون محتاطا جازت صلوة لانه في حكم ثوبه لكونه بشرط ان  
 تكونه الطهارة بحيث لا يظفر فيها لونه النجاسة ولا يحيا  
 كما في البسط على الارض النجسة ولو سجد على شيء نجس  
 مما نفع نفسه صلوة سواء انما لا يسجد على شيء حلا به  
 او لم يعل عند الحج ويحذو وقال ابو يوسف انا لا يسجد  
 حيا على شيء نجس على النجس على شيء حلا به لا لنفسه صلوة  
 وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع جبهته  
 وانفعه نجسا فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان سجدة على انفع  
 ويجوز صلوة لانه موضع الانف اقل من قدر الدرهم  
 خلافا لما كان عندنا لا يجوز الاقتصار على الانف في السجود  
 بل اعذر في الجبهة وفي رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 السجود لما لم يقع الا على النجاسة صار لعدم السجود  
 بهذه الرواية هي الاصح وان كان موضع انفعه نجسا وسائر  
 المواضع اى باقىها طاهرا جازت صلوة بلا خلاف في لانه  
 الاقتصار على الجبهة في السجود جاز انما قلنا انه اقل من قدر الدرهم  
 ولم يقع الانف وموضع الانف اقل من قدر الدرهم  
 فلم يضر اتصاله به وذكر الشافعي الاثنية السجدة ان كان  
 النجاسة في موضع الكعبين والركبتين جازت صلوة لانه  
 موضع البدن والركبتين في السجود ليس بوضعه عندنا  
 بل سنة فلا يشترط طهارة موضعه وكان وضعه على

لان السجدة بوضع الرأس  
 عند الشافعيين والركبتين عندنا

النجاسة كعدمه وهو غير مفسد وقال في القبول هذه يعني  
 رواية جواز القبلوة مع نجاسة موضع الكعبين والركبتين  
 رواية بنحو ان اى غير مشهورة وانما هذا القبول هو الكعبين  
 والصحيح ان يقال ان كان ينعى النجس في موضع ركبته  
 لا يجوز صلوة ولم يذكر المصنف ما اذا كان النجس في موضع  
 البدن والصحيح انه الحكم موضع البدن ايضا كذلك  
 والمخاض ان موضع البدن والركبتين في السجود ليس  
 بوضعه لكونه موضع ثوبه على النجاسة لا يقع بل يقع  
 جواز القبلوة ان كان قدرا اما نجا وحده او منصفها  
 الجبهة وان كان في موضع احدى قدميه نجسا لا يجوز  
 صلوة اذا كان قد وضعا اما اذا لم يوضعا فانه يجوز صلوة  
 لان الفرض وضع احدى القدمين لا كليهما وان كان  
 تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير اكثر من  
 الدرهم يجمع ويؤيد ما قد صنفه في البدن والركبتين  
 وهو مذکور في فتاوى فاضلنا كما يقع النجس اذا كان  
 في ثوب ذي طائفة في كل طاق اقل من قدر الدرهم و  
 لو جمع زاد على قدر الدرهم فانه يجمع اذا كان ملبوسا او  
 محولا وكان ذلك تحت قدميه والثوب مطبقا وانا افترق  
 القبلوة في مكان طاهر ثم نقل قدميه فجعلنا على شيء نجس  
 وقام اى مكث عليه ان لم يجث مقدرا ما يوجب ركعتا  
 اى مقدرا اذا ركعتا جازت صلوة والاى وان لم يكن  
 بل مكث مقدرا ما يؤدى ركعتا فلا اى فلا يجوز صلوة وهذا



عند ابي يوسف الخال محمد بن جعفر بن سالم بن يونس ركننا على ذلك  
 الخال وكذا ان رفع الكاحل عليه في الصلوة وعليه كما  
 قد روي عن ابي ابي بصير ركننا فسدت صلوة اتفاقا و  
 ان لم تواتره وان لم يكن مقدرا ما يودي ركننا لا يفسد  
 اتفاقا وان مكث قد روي يودي ركننا نفس عند ابي  
 يوسف لا عند حنيفة والبخاري يقول ابي يوسف في  
 الجميع لانه احوط وقال فيقول اهل سمرقند لو كان المصل  
 بحيث اذا سجد وضع ثيابه على شيء جازت صلوة  
 اذا كانت تلك النجاسة باسنة لم يحصل بها تلوث  
 بعد ركنه ولم يفسد بها شيء من اعضائه سجوده وفي  
 اختلاف في فرائض في الكتاب المستحب باختلاف زعفران  
 او كانت النجاسة على بطن الثبينة او الاجرة وهو  
 على ظاهرهما قائم بصل لم يفسد صلوة وكذا الحجر وعمل  
 اي جعل الحكيم المذكور وهو عدم الفساد اذا اجلت النجاسة  
 كخشبة فقلها وصل على وجه الظاهر فانه ان كان غلظ  
 الخشبة بحيث تقبل القطع اي يمكن ان ينشر فيما بين  
 الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الاخر يجوز الصلوة  
 عليها والافلا لانها بمنزلة الثبينة في الوجه الاخر بمنزلة  
 الثوب في الوجه الثاني واذا اصابته الارض نجاسة  
 رطبة او باسنة فمشرها بطين او جص فصب عليه جاز  
 لانه حامل صلب كاللوح وليس هذا كالثوب فانه لا يفسد  
 على نجاسة رطبة لا يجوز الصلوة عليه ولو فترها

بالتراب ولم يطين فانه ان كان التراب قليلا اي رقيقا بحيث  
 لو شتمه احد يجرد راحته النجاسة لا يجوز الصلوة عليه والا  
 اي وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا راحته كسفت بحيث لا يوجد  
 راحته النجاسة يجوز صلوة عليه وكذا الثوب او الفرس  
 على النجاسة الباسنة فانه كان رقيقا يفسد ما تحته  
 او يوجد منه راحته النجاسة على مقدار راحة لها راحته  
 لا يجوز عليه وان جاز ولو كان على الثوب بطن اللام و  
 سكونه الباسنة نجاسة فقلب وصل على الوجه الثاني الذي  
 ليس عليه نجاسة يجوز صلوة هذا اذا كان غليظا كالحجر  
 ان يفسد جزءه نصفه لانه بمنزلة الثبينة وقال ابي يوسف  
 لا يجوز وان كان غليظا وبه اجماع بعض المشايخ ومنهم  
 شمس الائمة الحلواني فانه قال لا يجوز ان يثبته  
 فيجعل الطرف الظاهر فوق النجس وهذا المذكور من  
 الجواز في التمسك به في المذهب محمد وهو المذكور في المحيط  
 والبخاري يقول ابي يوسف لانه بمنزلة المضرب ولو سقط  
 المصل على التراب على شيء نجس رطبا او جصا على الارض  
 نجسة او لف الثوب الباسل الظاهر في ثوب النجس  
 الرطب في ثوب الرطبة نجسة في ثوب او مصلاه ينظر  
 ان كان نائضا رطبا به بحال لو عثر الثوب او المصل بغير  
 منه شيء نجس والافلا وان لم يكنه الثاني كذا في النجس  
 وقد تم الكلام عليه في فصل الاسرار وقال شمس الائمة  
 الحلواني لو كان نائضا رطبا به بحال ولو وضع الاسرار

بالتراب ولم يطين فانه ان كان التراب قليلا اي رقيقا بحيث لو شتمه احد يجرد راحته النجاسة لا يجوز الصلوة عليه والا اي وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا راحته كسفت بحيث لا يوجد راحته النجاسة يجوز صلوة عليه وكذا الثوب او الفرس على النجاسة الباسنة فانه كان رقيقا يفسد ما تحته او يوجد منه راحته النجاسة على مقدار راحة لها راحته لا يجوز عليه وان جاز ولو كان على الثوب بطن اللام و سكونه الباسنة نجاسة فقلب وصل على الوجه الثاني الذي ليس عليه نجاسة يجوز صلوة هذا اذا كان غليظا كالحجر ان يفسد جزءه نصفه لانه بمنزلة الثبينة وقال ابي يوسف لا يجوز وان كان غليظا وبه اجماع بعض المشايخ ومنهم شمس الائمة الحلواني فانه قال لا يجوز ان يثبته فيجعل الطرف الظاهر فوق النجس وهذا المذكور من الجواز في التمسك به في المذهب محمد وهو المذكور في المحيط والبخاري يقول ابي يوسف لانه بمنزلة المضرب ولو سقط المصل على التراب على شيء نجس رطبا او جصا على الارض نجسة او لف الثوب الباسل الظاهر في ثوب النجس الرطب في ثوب الرطبة نجسة في ثوب او مصلاه ينظر ان كان نائضا رطبا به بحال لو عثر الثوب او المصل بغير منه شيء نجس والافلا وان لم يكنه الثاني كذا في النجس وقد تم الكلام عليه في فصل الاسرار وقال شمس الائمة الحلواني لو كان نائضا رطبا به بحال ولو وضع الاسرار

بالتراب ولم يطين فانه ان كان التراب قليلا اي رقيقا بحيث لو شتمه احد يجرد راحته النجاسة لا يجوز الصلوة عليه والا اي وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا راحته كسفت بحيث لا يوجد راحته النجاسة يجوز صلوة عليه وكذا الثوب او الفرس على النجاسة الباسنة فانه كان رقيقا يفسد ما تحته او يوجد منه راحته النجاسة على مقدار راحة لها راحته لا يجوز عليه وان جاز ولو كان على الثوب بطن اللام و سكونه الباسنة نجاسة فقلب وصل على الوجه الثاني الذي ليس عليه نجاسة يجوز صلوة هذا اذا كان غليظا كالحجر ان يفسد جزءه نصفه لانه بمنزلة الثبينة وقال ابي يوسف لا يجوز وان كان غليظا وبه اجماع بعض المشايخ ومنهم شمس الائمة الحلواني فانه قال لا يجوز ان يثبته فيجعل الطرف الظاهر فوق النجس وهذا المذكور من الجواز في التمسك به في المذهب محمد وهو المذكور في المحيط والبخاري يقول ابي يوسف لانه بمنزلة المضرب ولو سقط المصل على التراب على شيء نجس رطبا او جصا على الارض نجسة او لف الثوب الباسل الظاهر في ثوب النجس الرطب في ثوب الرطبة نجسة في ثوب او مصلاه ينظر ان كان نائضا رطبا به بحال لو عثر الثوب او المصل بغير منه شيء نجس والافلا وان لم يكنه الثاني كذا في النجس وقد تم الكلام عليه في فصل الاسرار وقال شمس الائمة الحلواني لو كان نائضا رطبا به بحال ولو وضع الاسرار



يد عليه بقل يد به بغير الثوب والمصلحة جسا والافلا وهذا  
 الذي ذكره شيخنا الائمة قريب في المعنى من الفتاوى الاولى  
 لانه اذا كان حاله لوعصر قطر بقل اليد عند الوضع عليه  
 والافلا **فروغ** من تعقيد الخجسات لم يذكرها المصل  
 اذا عصر الثوب الذي غسل في الثالثة حتى لا يتقسط منه  
 شي لوعصر فالبطيرة والبلبل الذي يقع فيه طاهر  
 وان كان يقطر لوعصر فالبطيرة يقطر جسا وكذلك اليد  
 ولا يشترط التسبب في تطهير العضو كما لم يشترط في تطهير  
 الثوب وقال ابو يوسف يشترط التسبب في تطهير العضو  
 او ما يقوم مقام التسبب كما هو بان حتى لو دخل العضو  
 الجفن في ثلث اجزاء من الجفن ولا يظهر ما لم يغسل  
 في ماء جار او يصب عليه ولو غسل الجفن شي جسا  
 كما اذا غسل القدم ببول الشاة قبل بقل حكم الخجاسة  
 الاولى عريث حكم الثانية وقال الترمذي الاصح ان  
 التطهير بالبول لا يكون وفي عبارة الترمذي ما يشير اليه  
 حيث قال ويحل ما يج طاهر ففهم ان ما يج الجفن لا يزيل  
 الخجاسة بخس طرف من الثوب فليس ففسا طامنة  
 بغير او بدون غير بطهر لانه ان علم بعد ذلك ان الجفن  
 لم يغسل عما صالح ذلك الثوب في التطهير اذا نسي  
 ان يغسل الجفن يغسل الثوب كله وهو الاحوط وتوالت  
 الحجة على الخط حال التدوين فذهب بعض الحنفية  
 فالباطن طاهر وكذلك الذائب ايضا بغير بالوعة جعلت

فتدبر الى غسل اليد والوجه  
 والوجه واليد والوجه  
 والوجه واليد والوجه

بغير ماء ان جفرت قدر ما وصل اليه الخجاسة طاهر ما وجد لا  
 جوا بينها وان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه  
 ويتبين ان بقية ما اذا ارادوا في حقها في الصورة الاولى  
 وبما اذا لم يظهر اثر الخجاسة في الماء في كلتا الصورتين  
 والبعيد بين بئر بالوعة وبئر الماء قبل شي ان يكون  
 خمسة اذرع وقبل سبعة والختار قدر ما لا يظهر اثر الخجاسة  
 من لونه او طعم او ريح موضعا ومشي على البواج مشيرة  
 بعد مشي من رجله قدر لا يحكم بخجاسة رجله عالم يعلم  
 انه وضع رجله على موضعه المضرورة ومثله المشي في ما لا يرام  
 لا يتجسس عالم يعلم انه غسله بخس جلد الخجاسة ينجح جواز  
 القسوة اذا اراد على قدر القدرتهم وان تركت لانه  
 لا يحتمل الدباغة واتاحتها فلا يصح ان طاهر اذا وجد  
 الشجر في بئر لا بل والغم يغسل ويؤكل لا الذي يوجد  
 في الخش لانه لا صلاح فيه وهذا التعليق يفيد انه اذا وجد  
 في التروث فانه كانا صلبا يغسل ويؤكل والافلا مشي  
 في التطهير او صاحب رجله وصل ولم يغسل جازت ما لم يظهر  
 فيه الخجاسة هو الاصح للضرورة فارة مانت في هذه ان  
 كان جازما اقوى مما حوّلها والباقي طاهر وان كان ذا شاة  
 فكله بخس وان وجد الجفن يجوز ان يستقي به في غير المسجد  
 ويدخ به الجمل قال بعض المشايخ ذكره القسوة في ثياب  
 القسوة وقال صاحب الهداية في التجسس الاصح انها  
 لا تتركه لانها لم تتركه من ثياب اهل الذمة الا التمس او لم يتحلا

او صورة الخجاسة  
 او صورة الخجاسة  
 او صورة الخجاسة  
 او صورة الخجاسة  
 او صورة الخجاسة  
 او صورة الخجاسة  
 او صورة الخجاسة  
 او صورة الخجاسة  
 او صورة الخجاسة  
 او صورة الخجاسة

والوجه واليد والوجه  
 والوجه واليد والوجه  
 والوجه واليد والوجه  
 والوجه واليد والوجه  
 والوجه واليد والوجه  
 والوجه واليد والوجه  
 والوجه واليد والوجه  
 والوجه واليد والوجه  
 والوجه واليد والوجه  
 والوجه واليد والوجه

لهم







انه قد ادى القائل الى ما يقدر عليه

والعورة الى ما يقدر عليه من ستره في الصلوة ولا يجوز النظر اليه  
من الرجل مما تحت التسمية منه الى الركبة وعلم بهذا التسمية  
ليست بعورة والركبة عورة ايضا لقوله عليه السلام  
الركبة من العورة ككفة العورة المذكورة انما هي  
عورة من غير لامر نفسه هو المختار وروى محمد  
بن بشير عن ابي جعفر والي يوسف نصا اني تصحح بالقول  
انها قالوا ان كان الى المصلي محلول الجيب فقلنا لا  
عورة في العورة لنفسه لا يفسد صلوة وهذا هو الذي  
روى عليه فاجتنب في الفتاوى وبعض المشايخ جعل ستر  
العورة من نفسه ايضا بشرط ان يروى به شام عن  
محمد بن قيس قال لا الى البعض المذكور ان كان الى المصلي  
المحلول الجيب كشف التسمية بحيث يستوعب الجيب  
جيبه بالستر يجوز صلوة وان كان خفيف الذي لا يغطي  
الجيب جيبه تحت لو فرض انه نظرت جيبه وراى عورته  
فصلوة فاستدرك به الى هذا القول يفتي بعض المشايخ  
في الخلاصة جعل هذا قول محمد والاول قوله كما ذكر  
ولو صلح الانسان عربا نافي بيت في ليلة مظلمة ولم يرب  
طاهر كله او ربه وهو قادر على اللبس لا يجوز صلوة  
بالاجماع وهذا راجع القول الذي افتى به بعض المشايخ  
ان لو كان وجود التسمية كخوف روية العورة في جازة  
الصلوة في القنطرة وكيفية العلم به وجب للصلوة نفسها  
ككفة يكله ان يجاب بان العورة مستورة في مسئلة

في الجيب المحلول

للخلاف

للخلاف والرواية بعد التسمية في النظر الى فوق او من تحت  
لا يضره وبدن المرأة لمرة كلها عورة لقوله عليه السلام المرأة  
عورة الا وجهها وكفيها فانها ليست بعورة لانه حق الصلوة  
والا في حق نظر الاجنبى والا قد مرها وكفى في القدمين اختلاف  
المشايخ وذكر في المحيط ان الاصح انها ليست بعورة قال  
الحاجات الى المشي والطرقاين وظهر قد مرها خصوصا  
للفقهاء من هذه اقال في الفتاوى الصحيح ان الكشف  
ربح القدم يمنع جواز الصلوة كاسترا لاجزاء التي عورة  
وقال الاختيار الصحيح انها ليست بعورة في الصلوة و  
عورة في خارج الصلوة انما يختار صاحب الهداية  
والكا في ما في المحيط والفرق بين ظم الكف وبطنه خلا  
لما قيل ان بطنه ليس بعورة وظهره عورة ونزاعها عورة  
كبطنها في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة وروى في غير  
ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه روى عن ابي جعفر ان راعيا  
ليست بعورة واختاره في الاختيار ووجه بعضهم ان  
بعورة في الصلوة لا خارجها والقول الاول فيه ظاهر  
الرواية هو الصحيح لعدم الضرورة في انذارها انما التسم  
الستر سأل في التنازل عن راسها فقال الفقيه هو الثالث  
انما الكشف ربح المسترسل فسدت صلوة كذا في اكثر الفتاوى  
لانها عورة وهو المذكور في عامة الكتب وهو الصحيح وقال  
في الفتاوى الحقانية المعتبر في فساد الصلوة ان الكشف  
ما فوق الاذنين من الشعر لا ما نزل عنهما وذلك لان زمان



صحه لو المكشف ربح واحد منها يمنع جواز القسوة قال  
 وهو الصحيح وهو اختيار القدر الشريف والذلي صحه صلا  
 الهدياء وغيره هو الاستمرارية والدليل محقق  
 في الشرح اما الخصية مع الذكر فيقبل مجموعهما عضو  
 واحد وقال بعضهم بغير كل واحد منهما عضو على حدة  
 وهو الصحيح صحه المكشف ربح الذكر وحده وربعه الا  
 بمفردهما يمنع جواز القسوة وكذا اختلاف في الزينة  
 مع الخنزير فيقبل كل منهما عضو على حدة وقال بعضهم الزينة  
 مع الخنزير كلاهما عضو واحد واختاره في الخلاصة والشرح  
 ابو الهام في شرح الهدياء وعلى هذا الوجه الجواز كزينة  
 مكشوفة والخنزير مطلق جازت صلوات لالة الزينة  
 لا بلباغ فذر ربع الخنزير مع الزينة وكذلك مكشوف المرأة  
 تتبع لساقها لا عضو مطلق المكشوف بغير ما عدا امرأة  
 صلت وربع ساقها مكشوفة فيبد صلواتها على ربح  
 وانما كان المكشف من ساقها اقل منه ذلك انما يمنع  
 لا بقيد اتفاق الالة القليل عفو بخلاف الكثير والكثير  
 لقيام مقام الكل في غيرهما الاحكام بخلاف ما دونه وقال  
 ابو يوسف المكشوف ما دون النصف لا يمنع جواز  
 القسوة وسيف في المكشوف النصف رواية في رواية  
 لا يمنع لالة بس كثير وفي رواية يمنع لالة ليس قبله فنفى  
 ولكنهم في الشعر المستر من المرأة الحرة والبطن وور  
 الظاهر من المرأة مطلقا والخنزير من المرأة والرجل كالحكم

في الساق فأتى صرح هذه المكشفت ربعة بنوع عند جما خلل فالأية  
بوسف واتحاط حكم العورة الفليضة وهي القبل والدر بصره  
على هذا الخلاف المذكور في الشاق بعنه إذا المكشفت من أحد  
ربعة بنوع عند جما خلل فالأية بوسف فانه لا يمنع عنده حامل  
بكل نصفها وأكثر وهذا الخلاف المذكور في الذابات وكذا  
في غيرهما وقد ذكر كل واحد من المذاهب هذه العورة الفليضة كما زاد  
على قدر الدرهم والاول هو الأصح لا حلقه الدر بصره  
بغيرها وكلما زاد على قدر الدرهم فهو كانه كما قال جازت  
المتنوعة مع المكشفت جميعها وفيه تنج وقيل الحلقه مع  
الالبطين عضو واحد فعلى هذا تنجته قول المرحومي وكلما  
بهذا غير الأصح بل بكل السبعة عضو والربع فالثاني ما أشد  
المراعاة فان كانت مراعاة العلم بكسر نهديا وهو المعتبر  
وإنما المراعاة فمن أي الشك يقع للصدر فلا يمنع الانكشاف  
رابع لجميع من الصدر والشد بين والاك كانت سبعة قد انكسر  
فد بها في الشرج اصل نفسه حتى لو المكشفت ربعة منفردا  
كانا معا وكذا كل ألة عضو مستقل غير أنزل وكذا  
ما بين السرة والعانة عضو على حدة وأما الجنب فبفتح  
البطن وفي شرح شمس الأئمة التشرس إذا كانه الشوب  
رقعا بحيث يصف ما تحته ألوله الشرة لا يحصل به  
ستر العورة وهو ظاهر ولو كان غليظا لآلة التصفي  
بالعضو وبشكل ينبغي ألا يمنع حصول السرة ولا  
صلى بجنب ليس عليه عرفه فترانه نظر انسان ما حتم







الاطهر وان كان برجوا وجو الثوب يوتر عالم يحف فوقه  
 كطهارة المحارة وفي القبلة صلبة صلت كمشقة الراس  
 لا تؤخر بالاعادة ولو صلت كمشقة النورة يعني الخنز  
 وكفه تؤخر بالاعادة وكذا بغير وضوء النسي والمسيب  
 ان يصل الرجل في ثلثة اثواب فيص وازار وعامة ولو  
 صلى في ثوب واحد متوشح بما يفعله القصار في حال  
 عليه جازت من غير كراية ولو وصل في سراويل فقط او  
 في ازار من غير كراية في الخلاصة امرأة خرجت من  
 البحر عراية ومعه ثوب لو صلت فيه قائمة لا تكشف شي  
 من فخذيها ومن ساقها لا ينجح جواز القصة ولو صلت  
 قاعده لا تكشف فانها تصل قاعده ولو كان الثوب  
 يغطي جسمها ورجلها فتركت تغطية الراس لا تجز  
 صلواتها ولو كان يغطي اقل من الرجل لا يضر تغطية القصة  
**واما الشرط الرابع وهو استقبال القبلة** فمن كان  
 بحفرة الكعبة ادخل الفاتح في لاله اقامعة يجب  
 عليه ان يرض عليه احابة عنها اي ان يكون وجهه مقابلا  
 لعين الكعبة حتى لو صلت بمكة في بيته يجب لو اريدت الجدة  
 وكذا يرفع استقباله على جزء من الكعبة كذا في الكافي  
 وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح  
 انه كالغائب فعلى هذا يراود الكعبة في كلام المصنف  
 حقيقته وعلى الاول مكة ومن كان غائبا عنها فوضعه  
 جهة الكعبة اي توجه الى البيت التي هي فيها قال في الهداية

انما هو في القبلة  
 من غير ان يكون  
 في القبلة  
 من غير ان يكون  
 في القبلة

استقبال القبلة

هو الصحيح واحترز به عن قول الجرجاني ان فرض الغائب ايضا  
 احابة عنها وثمة هذا الخلاف في صحة قوله في اشتراط القبلة  
 وعنده الغائب وكما في الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد  
 لا يشترط على الغائب نية الكعبة مع استقبال القبلة بناء على  
 ما هو الصحيح وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في  
 ذلك بناء على اخبار قول الجرجاني وبعض المشايخ يقولون  
 ان كان المصل يصل الى الجبل فحكمنا قال الحامدي اي اياه حامد  
 لان الحاربي وضعت غالبا بالتحري واجماع الاراء كانت  
 كافيته عن النية وان كان يصل في الصحراء فحكمنا قال الفضل  
 اي اياه الفضل لعدم اجتماع الاراء فيها غالبا وقبلة اهل المشرك  
 هي جهة المغرب عندنا من غير احتياج الى اخراجه اهل بلدان  
 بعض المشرق وفيه اشارة الى الخلاف فان عند الشافعي  
 لا بد من اخراجه من بطن انه ليس بمسافر حتى لا يترك  
 وذكر في حاله القفاوى عند القبلة في بلادنا يعني سمرقند  
 ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فان سمرقند  
 معتدلة بين مشرق الشتاء والقصيف فقبلت بين مغربيهما  
 فان توجه الى جهة خارجة من جهة المغرب بين لا يصح  
 والبلد المائل الى مشرق القصيف فاقبلة ما تلة الى مغرب  
 الشتاء بحيث ذلك وبالعكس وان كان المصل مريضا  
 مرضا لا يقدر معه على التوجه الى القبلة وليس معه احد  
 يوجهه اليها او كان صحيحا يقدر على التوجه الى الجحاف  
 ان توجه من عند او سبع ياتيه من جهة اخرى فوجهه الى

وفي الحلية ذكر الزندوسني في نظمه ان الكعبة  
 قبله من يصلي في المسجد الحرام والمسجد  
 الحرام قبله اهل مكة من يصلي في بيته  
 او في البطحاء ومكة قبله اهل  
 الحرام والحرام قبله اهل العالم انتهى



او بدنه وكذا لو كان على خشبة فيخاف العرق ان توجه فانه  
لا يلزم منه التوجه الى القبلة في هذه الاحوال بل يصلح الى اي  
جهة قدر على التوجه اليها لانه التكليف بقدر الوسع وكذا  
اذا صلى الفريضة بالقدرة على التوجه بان كان لا يقدر على  
النزول او ان نزل لا يقدر على الركوب او يخاف من عذر  
او سبغ فانه يصلح الى حيث قدر ولو كان يصلح اليها لاجل  
الطين فانه يستقبل بها القبلة واقفة ان لم يخف الانقطاع  
عني الرقيق وكذا ينبغي في كل موضع جاز له صلوة الفريضة  
راكعا من خوف النزول وخوفه واذا لم يكن الطين  
كما يفرض فيه الوجه كالحجارة الارض مثله لزم النزول  
فكر في الخلاصة او النافذة معقوفة على الفريضة اي اذا  
كان يصلح النافذة على التوجه بغير عذر ايضا فانه يصلح  
الى اي جهة توجه وهذا اذا كان خارج المصطفى والمصر  
فلما يجوز عن ذلك صيغة ويجوز عند محمد وبكره وعند ابي  
يوسف لا بركه واختلف في مقدار الزرع فيقبل قدر  
فرضين وقيل قدر ميل والاصح قدر ما يبدئ فيه المسافر  
القصر ولو افتتحها خارج المصطفى دخل قبل تمامها رابعا و  
الاكثر على انه ينزل ويتم على الارض واستقبال القبلة  
عند الشروع لانه يستغل على التوجه ليس بواجب خلافا  
لشافعي وان اشتهرت عليه القبلة وليس بجهرية من  
اجل ذلك المكالمة من يستلجها اجتهد اي بذراجه  
وطاقتة في طلبها بما يغيب على طنة من الامارة والاراض

انما يصلح في خشبة على الارض او في  
الارض على غير خشبة ما لا يضره  
وانه في كل موضع جاز له صلوة الفريضة

عن ابن عمر رضي الله عنهما النبي صلى الله عليه وسلم  
صلى على جهده وهو متوجه الى خيبر

اي ان يعرف المصلي جهة  
القبلة

وتحرى

انما يصلح في خشبة على الارض او في  
الارض على غير خشبة ما لا يضره  
وانه في كل موضع جاز له صلوة الفريضة

وتحرى اي طلب ما هو الاخرى والا ليقع من الدليل والامارة  
عليها وصلح الى الجهة التي اذاه اجتناره وتحريه الى القبلة  
وذلك بلحاظ قوله تعالى فاما تذكروا وجها ربكم  
التي امر بالتوجه اليها فزلت عند ما اشتهت القبلة على  
جماعة من صحابة وصلحوا الى جهة من جهات مختلفة وفي قوله  
ليس بجهرية اشارة الى انه لا يجب عليه طلب من يشاء ولا ان  
يستخرج اليها من من ذكروه ليعتدل عنها بخلاف ما اذا كان عنده  
او بالقرب منه حوله فانه يجب عليه ان يستلجها فان علم  
انه احاط بعد ما صلح فلا عادة عليه لانه بما هو الواجب  
عليه بالنظر الى وسعه وقدرته وان علم ذلك الخطا وهو في  
الصلوة استدرا الى القبلة وبني عليها ما يقع منها لانه اذا  
مسجد فبما كان في الصلوة متوجها الى بيت المقدس في  
صلوة الفريضة او استدار الى القبلة فاستدار الى الكعبة و  
اقربهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك سواء اشتهرت  
القبلة في المغارة او في المصر وسواء كان ذلك في ليلة  
مظلمة او في نهار لانه الدليل لم ينفصل وان تحرك ووقع  
تحريه على جهة فتركها وصلح الى جهة بعيد بها وان اصحاب  
اي ولو علم انه اصحاب القبلة عند ذلك وتجدد عن الحج  
بحسب عليه الكفر وقال انه يوسف ان اصحاب لا بعيد بها  
لانه بعيد بها الى جهة التي صلى اليها فلان في هذه في المعادة  
ولها ان فرضه جهة تحريه وقد تركها ولو اشتهرت عليه  
القبلة ولم يجرش في الصلوة وصلح بلا حرج لاجل صلوة

فقال عليه السلام قد اجيزت صلواتكم

فصل في اعز القبلة متقافا فقد ذلك الكعبة قال  
ابوصنفه رحمه الله وهو كاف بالله تعالى وكذا الصلوة  
بغير طهارة وكذا الصلوة في الثوب النجس لانه  
كل مستخف وبه اثنى الفقيه ابو الليث والمختار  
انه يكفر في الصلوة بغير طهارة ولا يكفر في الصلوة  
في الثوب النجس والى غير القبلة كذا ذكر في الفتاوى  
ولو اشتهت







الاستغفار والاعتذار في كل وقت  
والاستغفار في كل وقت  
والاستغفار في كل وقت  
والاستغفار في كل وقت  
والاستغفار في كل وقت

علمنا ان لا نستد باره لم يكن له نصيب بالاعتذار الاصلاح وان  
علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد فسدت صلواته بالاعتذار  
لان اختلاف المكان مبطل لا يقدروا المسجد مكان واحد فما  
وام فيه لم يختلف مكانه بخلاف خروج منه وهذا اذا لم  
يكن احاداً او مستخلف مكانه فان كان احاداً او مستخلف  
ثم علم انه لم يحدث فسدت وان لم يخرج لان اختلاف في غير  
محله منافي لا يخرج من المسجد ولا الوطئ في غير محله  
فما تصرف ثم علم انه كان متوضعا لنفسه صلواته وان لم يخرج  
من المسجد وكذا لو راى المتيمم ما فظنه ما فما تصرف ثم علم  
انه سرب او طلق الماسح على الخف ان مدته تمت فما تصرف  
ثم علم انها لم تتم ففسد القلوة وان لم يخرج من المسجد  
لان التبرك على قصد التفضل لا على قصد البناء بخلاف  
الذي طلق انه احداث وان صلى في التيمم اجماعه في مكان  
الصفوف ليحكم المسجد حتى لو علم قبل مجازته في طين سقا  
الحديث لم يفسد وان علم بعد مجازته ففسد هذا لا  
ويجب الى خلف وان توجه الى قدامه فالمعتبر مجازة  
مسترة الاحكام وعدمها ان كان له مسترة ولا يفسد احواله  
تاخره الى الصفوف وان كان له منفرد اعتبر مجازة قدر  
موضع سجوده وعدمها **فروع** في شرح الطحاوي الكعبة  
اسم للمحرمه فان لم يطأ له ولو وضعت في موضع آخر  
فصلها بها لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها  
جائز ولو صلى الى العظيم وحده لا يجوز ومن صلى الى الشجرة

الوجه بالحق في كل وقت  
والوجه بالحق في كل وقت  
والوجه بالحق في كل وقت  
والوجه بالحق في كل وقت  
والوجه بالحق في كل وقت

فلا بد من الاستقبال اذا كان قادرا ولا يجوز ان يصلي حيث  
توجهت وبغيره ان يستدبر القبلة كلما دارت ولو صلى جماعة  
بالتحريك ففعل في الجهات ان صدقوا من وجب جازت صلوة  
الكل وان صدقوا بجماعة لم تجز صلوة من خالف امامه عالما  
بما حال القبلة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان امامه يظنه  
قوم صلواته بخلاف الجماعة وفيهم مسبق ولا يجوز فيما سترها  
قاما للقبض فظهر له امام القبلة غير المبره التي صلى اليها الامام  
احكمه للمسبوق اصلاح صلواته بان يستدبره لانه منفرد وفيما  
يقضيه بخلاف الاخرى فانه مقيد والمقتدى اذا ظهر له وهو  
وراء الامام ان القبلة جهة اخرى لا يمكنه اصلاح صلواته  
لانه ان استدار خالف امامه والا كان متما صلواته الى  
غير ما هو القبلة عنده وكل منهما مفسد فكذا الاخرى رجل يركع  
في محله فاقبدا آخر بغير ان احصاها جازت صلواتهما  
والا جازت صلوة الامام فقط ولو صلى الاعرج ركعة الى غير  
القبلة فجاء رجل فاذا رآه اليها واقبدا في سجدة ان وجد  
الاعرج وقت الشروع من يسلمه فلم يسلمه لم تجز صلواتهما و  
الا جازت صلوة الاعرج دون المقتدى **والشرطي مس**  
من الشرط الستة هو الوقت اقول وقت صلوة الفجر  
او اطلع الفجر الثاني وهو اي الفجر الثاني البياض اي النور  
المستطير المنتشر في الافق اي في نواحي السماء واطرافها  
فيطلع الفجر الاول المستطير بالبحر الكاذب وهو البياض المستطير  
اي الذي يندو احولا معتد الى جهة الفوق غير اخذ في ارض

الوجه بالحق في كل وقت  
والوجه بالحق في كل وقت  
والوجه بالحق في كل وقت  
والوجه بالحق في كل وقت  
والوجه بالحق في كل وقت

وعين بعض الماعزين ان قال قبله البشر الكعبة  
وقبله اهل السماء البيت المعمور وقبله الكرويين  
الكرويين وقبله حلة العرش العرش ومطلوب  
الكل وجه الله تعالى ورضاؤه لذاته والوجه  
والتالي اعلم حلية الناجي



الاقرب ثم تعقبه الظلمة لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت  
 صلوة الجهر لان من حكم التلخيص لا يخرج على الصيام فيه الاكل  
 لقوله عليه السلام لا ينفعكم من سجودكم اذا لم يبال  
 ولا يخرج المستطيل ولكن يخرج المستطيل في الاقرب وانما الخط  
 اما الجهر الكاذب وهو ان يرتفع البياض في ناحية واحدة  
 ثم يتلانى اي يصير البياض في خلاف الجهر به وقت العشاء  
 ولا يخرج الاكل على الصيام وهذا المصنف يجمع عليه واخر  
 وقتها قبل طلوع الشمس اي الجهر الذي يعقبه طلوع الشمس  
 من الزمان وهذا ايضا باجماع الامة واقر وقت صلوة  
 الظهر اذا اراد التمسك بالجهر الذي يعقب زوال الشمس  
 من الزمان وهذا ايضا باجماع واخر وقتها عند الجهر  
 اذا صار كل شيء مثليه سوى في الزوال اي سوى الزوال  
 الذي يكون الاشياء عند الزوال وقال ابو يوسف  
 ومحمد وهو قول الائمة الثالثة اذا صار كل شيء مثليه  
 سوى في الزوال عن الجهر من رواية اسد بن عمر  
 اذا صار كل شيء مثليه سوى النية يخرج وقت الظهر  
 ولا يدخل وقت العصر الى المثلية قال المشايخ ينبغي ان  
 لا يصلح العصر حتى يبلغ المثلية ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ  
 الغل يخرج من المثلية فيها والدليل من الجاهل من قوله  
 في الشرح ما اقر وقت الصلوة العصر اذا خرج وقت الظهر  
 على القول به فعليه قوله اذا صار كل شيء مثليه سوى في  
 الزوال وعلى قوله اذا صار مثليه سواء واخر وقتها

هذا هو الجهر الذي يعقب  
 وقتها قبل طلوع الشمس  
 من الزمان وهذا ايضا باجماع  
 الامة واقر وقت صلوة  
 الظهر اذا اراد التمسك  
 بالجهر الذي يعقب زوال  
 الشمس من الزمان وهذا  
 ايضا باجماع واخر وقتها  
 عند الجهر اذا صار كل  
 شيء مثليه سوى في الزوال  
 اي سوى الزوال الذي يكون  
 الاشياء عند الزوال وقال  
 ابو يوسف ومحمد وهو  
 قول الائمة الثالثة اذا  
 صار كل شيء مثليه سوى  
 في الزوال عن الجهر من  
 رواية اسد بن عمر اذا  
 صار كل شيء مثليه سوى  
 النية يخرج وقت الظهر  
 ولا يدخل وقت العصر الى  
 المثلية قال المشايخ  
 ينبغي ان لا يصلح العصر  
 حتى يبلغ المثلية ولا  
 يؤخر الظهر الى ان  
 يبلغ الغل يخرج من  
 المثلية فيها والدليل  
 من الجاهل من قوله في  
 الشرح ما اقر وقت  
 الصلوة العصر اذا خرج  
 وقت الظهر على القول  
 به فعليه قوله اذا صار  
 كل شيء مثليه سوى في  
 الزوال وعلى قوله اذا  
 صار مثليه سواء

ما بين

ما لم تنبش الشمس اي الجهر الذي يعقبه غروب الشمس  
 وهذا الجهر الذي واقر وقت صلوة المغرب اذا غربت الشمس  
 بالاجماع واخر وقتها ما لم تغيب الشمس اي الجهر الذي يعقبه  
 غروب الشمس وهو اي الشفق المذكور لبيان في الاقرب  
 الكائن بعد المدة التي تكون في الاقرب عند الجهر وقال ابو  
 ابي يوسف ومحمد وهو قول الائمة الثالثة ورواية اسد  
 بن عمر عن الجهر ايضا الشفق المذكور وهو المدة نفسها  
 لا البياض الذي يعقبها والدليل في الشرح ومن المشايخ  
 من ان يروى اسد بن عمر وهو ايضا فقهته لقوله ما قال بل  
 الهمام ولا سيما في رواية ولاد واية وتمام هذا في الشرح  
 واقر وقت صلوة العشاء اذا غاب الشفق على القول به  
 كما مر واخره ما لم تطلع الجهر اي الجهر الذي يعقبه طلوع الجهر الثاني  
 ووقت صلوة الوتر ما في وقت الذي ما هو وقت العشاء  
 هذا عند الجهر وعندهما وقتها بعد صلوة العشاء الا انه اي  
 المصلح في موثر بعد الجهر عليه اي على الوتر عند الصلوة  
 لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام ان اتيته نفا امركم بالصلاة  
 هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فيجعل لكم بين العشاء والطلوع  
 الجهر قبل هذا الوصل الوتر قبل العشاء فلهذا لا يصح كما هو صلي  
 الوقت قبل الفاتحة ذكر ابو جوصاحب ترتيب احوال في  
 ذلك بلا قصد صحيح عنده حتى انه الرجاء لو صلح العشاء بلبوب  
 ثم شرع وصلح الوتر بلبوب آخر ثم طهر اياه التوب الذي يصلح  
 العشاء به كان بلبوب فانه يعيد العشاء وروى الوتر عند الجهر

هذا هو الجهر الذي يعقب  
 وقتها قبل طلوع الشمس  
 من الزمان وهذا ايضا باجماع  
 الامة واقر وقت صلوة  
 الظهر اذا اراد التمسك  
 بالجهر الذي يعقب زوال  
 الشمس من الزمان وهذا  
 ايضا باجماع واخر وقتها  
 عند الجهر اذا صار كل  
 شيء مثليه سوى في الزوال  
 اي سوى الزوال الذي يكون  
 الاشياء عند الزوال وقال  
 ابو يوسف ومحمد وهو  
 قول الائمة الثالثة اذا  
 صار كل شيء مثليه سوى  
 في الزوال عن الجهر من  
 رواية اسد بن عمر اذا  
 صار كل شيء مثليه سوى  
 النية يخرج وقت الظهر  
 ولا يدخل وقت العصر الى  
 المثلية قال المشايخ  
 ينبغي ان لا يصلح العصر  
 حتى يبلغ المثلية ولا  
 يؤخر الظهر الى ان  
 يبلغ الغل يخرج من  
 المثلية فيها والدليل  
 من الجاهل من قوله في  
 الشرح ما اقر وقت  
 الصلوة العصر اذا خرج  
 وقت الظهر على القول  
 به فعليه قوله اذا صار  
 كل شيء مثليه سوى في  
 الزوال وعلى قوله اذا  
 صار مثليه سواء



خلافا لهما واعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة في  
 سبب الوجوه فلا يجب بدونه كما في المسئلة التي وردت  
 فتكون في زمان القدر بربها في الاثنية انما لا يجد وقت العشاء  
 في بلدتها بل عليها صلوة فكتب ليس عليك صلوة العشاء  
 وبه احتج في ظاهر الادب المعتبر في ورود هذه الفتوى  
 ايضا صلح بلدها زمانها في وقتها فكتب عليه الشك  
 في اقصاها الى التسعة على شمس الاثنية المكالمة فاحتج  
 بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على الشيخ الكبير  
 التسعة البقالي فاحتج بعموم الوجوب فبلغ جوابه لخاله  
 فارسل من يسلك في عامته بجامع خوارزم ما تقول فتمن  
 اسقط عن الصلوة مجلس واحدة بل كقولنا  
 واحتج الشيخ فقال ما تقول فتمن قطع يداه مع التفتين  
 او رجلاه مع الكعبين ثم فربض وضوءه قال ثلث لغوة  
 محل الرابع قال كذلك الصلوة الخاسر فبلغ الجواب  
 جوابه فاستحسنه ووافقه فيه والابن المصنف عليه السلام  
 قد اجاب عنه في الشيخ وسحب في صلوة الشيخ الاسفار  
 لا بالان يحصل وقت ظهور النور والكشاف الظلمة والظلمة  
 بحيث يتركها الرائي موقع بله عند خلافا لثلاثة لقوله  
 صلى الله عليه وسلم سؤا بالخير فانه اعظم للاجر وقد قالوا  
 في حد الاسفار ايضا ان يبداء في وقت الجمعة ان يصلها  
 فيه على وجه السنة وبقية من الوقت بعد سلامه ما  
 لو ظهر ان كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضأ ويعد بها

انما هو التسعة  
 على وجه السنة

في وقتها

في وقتها  
 في وقتها

في وقتها  
 في وقتها

على وجه السنة قبل خروجه ثم استجاب الاسفار عند ما قام في الصلاة  
 كما في الاثنية صلوة اليوم الخيرة في الاثنية فانه المسحب فيها  
 التفتين انما لا يجد وقت العشاء في وقتها وسحب ايضا عند  
 الابراد بالظهر في القصف لقوله عليه السلام اذا اشتد الحر فاذا  
 بالصلوة فان شدة الحر من فيج جهنم وسحب بعد ما كان في  
 الشك وسحب ايضا عند ما نأخى العصر في كل الاثنية الا  
 يوم الغيم ما لم يتغير الشمس ويكره ان يؤخر الى ان يتغير قرص  
 الشمس لانه عليه السلام كان يصل العصر والشمس مرتفعة  
 ايضا فكتب في العبرة التغير القرص لا التغير المصنوع فانه يحصل  
 بعد الزوال فتناصروا القرص بحيث لا يخار فيه العين فقد  
 تغيرت واتفلا كذا في الكافي وسحب ايضا بحمل المغرب  
 في كل الاثنية الا يوم الغيم لقول رافعي بانه خارج كذا نص  
 المغرب مع النبي عليه السلام فيصرف احدنا وان لم يصر موافق  
 بله وعن ابن عمر انه خرج من مكة في رقة وهو يدرك  
 على كراهية تاخيرها الى ظهرها في الظهر وفي القبة بكرة تاخير المغرب  
 عند محمد في رواية عن ابن جنيته ولا بكرة في رواية الحسن  
 عنه ما لم يقب الشفق والاصح انه بكرة لا يجذر كالسفر  
 والكوفة على الكل وكذا هما ولكن التاخير قبل الاذان التاخير  
 يتلو على التواضع خلافا لابي وناجيه صلوة العشاء الى ان يقب  
 ثلث الليل وسحب لقوله عليه السلام لولا ان اشتق على اقب  
 لامتهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل فصح وتاخيرها الى  
 ما بعده اي بعد ثلث الليل الى نصف الليل ما لم يات به في

في وقتها  
 في وقتها

في وقتها  
 في وقتها







وقت غير مكره اما الوقتان الاخران من الحنفية فالأول  
 فيهما التطوع فقط فلا يكره فيهما الفرض ولا الواجب لنفسه  
 بعينه القواريت وصلوة المفازة وسجدة السلاوة بخلاف  
 المندور والملازم بالشرع وركعتي الطواف فانها مكره  
 بوجوبها لغيرها فترها الى الوقتان المذكوران ما بعد  
 طلوع النجم الى ان تطلع الشمس فانه يكره بهذه الوقتان  
 كل الا سنة النجم لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بعد  
 النجم الا سجدة بين ركعتين وما بعد صلوة العصر  
 الى غروب الشمس لانه عليه السلام نهى عن الصلوة  
 بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب  
 وما بعد غروب الشمس قبل صلوة المغرب ايضا التطوع  
 فيسكروه الا اذا كانت قبل التاجز المغرب بسبب مع استحياء  
 نجيبا تقدم ذكر كراهية التاجز وكذا كره التطوع  
 اذا خرج الامام على اي صعد على المنبر للخطبة يوم الجمعة  
 كما روي عن ابي بصير الصبياني كراهية الراشدين وخواتم  
 انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام  
 وكذا يكره التطوع عند الاقامة الى يوم الجمعة كراهية  
 قاضي خاين وصاحب الخلاصة وغيرهما واقفا في الجمعة  
 فلا يكره بخروج الاخذ في الاقامة ما لم يشيخ الامام في  
 الصلوة وبعد شروعه ايضا لا يكره سنة النجم ان علم  
 انه بدر ركعة الثانية او التثنية على ما قبل من الخلاف  
 وكذا لا يكره بقية التسعة اذا علم انه بدر ركعة الركوع

ان في وقت شروق الشمس  
 الى غروب الشمس

في الركعة الاولى ذكره الشرحي وغيره الى التحفة بل يكره في جميع  
 ذلك ان يصل الى الطل الصلوة او خلف الصلوة من غير حائل  
 بل يصل في المسجد القبلي ان كان الامام في الشكوى وبالحال  
 او خلف استطوانه فانه كان قد شرع في صلوة التطوع  
 قبل خروج الامام للخطبة ثم خرج الامام لا يقطع بل يترها  
 ركعتين ان كانت تحية المسجد وتغلا مطلقا وان كانت  
 سنة الجمعة قبل تقطع على راس ركعتين وقبلتها اربع  
 قال المرحوم غياثي هو الصحيح هو اختيار حسام الدين الشهيد  
 وذكر في النوادر انه سلم على راس الركعتين واية تكام الى  
 الثالثة وقيد بها بالسجدة اختلفوا فيها الرابعة وسلم وخلف  
 في القراءة وحكى عن القاضي الامام ان على السجدة ان يرجع  
 اليه بعد ما كان يقف بالاول واليه حال الشرحي البقالي  
 وقال الشيخ كمال الدين بانه الامام ان لا وجه ولم يذكر في  
 النوادر ما اذا اقام الى الثالثة ولم يقيد بها بالسجدة واختلف  
 فقيل بعود الى المقعد وسلم وقيل يتم ويخفف وهو الاجم  
 على ما حققناه في الشرح ثم اذا سلم على راس الركعتين قبل  
 لا يلزم قضاء شي وقيل يقضى ركعتين وقال ابو بكر محمد بن  
 الفضل يقضى اربع ما في حال طهر لانها بمنزلة صلوة  
 واحدة وكذا يكره التطوع ايضا قبل صلوة العبد بن وعند  
 خطبتهما وكذا بعد خطبتهما ان يصل على الاصح ولا يكره بعد  
 رجوعه منه وكذا يكره التطوع عند خطبة الكسوف وعند  
 خطبة الاستسقاء وكذا عند الخطبة في الحج للاضلال بالاسماع

في نسخة من نسخة



انما هو في كل حال فهو غريبة بالسنة كما هي سنة فلا فائدة في  
 هذا التكليف وقيل بقضائها بعد صلوة الجهر وهو غير صحيح لما تقدم  
 من انه الكراهية موجودة فيه ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع  
 الجهر فلما صلى ركعتين منها قبل طلوع الجهر ثم قام بعد طلوعه  
 واكمل ركعتيه من غير ان يسلم تسبب صلوة بها في الركعتين  
 عن ركعتي الجهر عند ما كان عند اليوسف ومحمد فهذه الركعتان  
 احدهما الركعتان عند اليوسف والآخر الركعتان بنا على  
 السنة نودى بطلوع نية الصلوة وهو الصحيح ورواه الشيخ  
 عنه انها لا تسبب وذكر في الاشارة ولو صلى ركعتيه على ظن  
 انه الى الشان لم يطلعه الجهر وقد قيل ان بعد ذلك انه الى  
 الشان كان قد طلع الجهر فعند المتأخرين يجوز به تلك الركعة  
 عن ركعتي الجهر وهذا ايضا ظاهر الرواية ولو شك عند  
 صلوة تلك الركعتين في طلوع الجهر واستمر شكه لا يجوز به  
 ركعتي الجهر بالاتفاق وهو ظاهر واذا طلعت الشمس حتى  
 ارتفعت قدر رحيل او قدر رجب تنبأ الصلوة الى محل هذا  
 هو المذكور في الاصل وقبل ما دام الانسان يتدبر على النظر  
 الى قرص الشمس لا تنبأ الصلوة وان يخرج عن النظر  
 اليه تنبأ وقيل بدله في وقت عليه صدره وينظر فاذا لم يزل  
 حلت الصلوة وان نظره فلا وهذا ايضا لا يخلو لو طلعت  
 الشمس والمصل في خلال الصلوة الى ان شاء صلوة الجهر  
 تفسد صلوة الجهر لم وض النقصان على ما وجب بالباب  
 الكامل ولو غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر

والا نضاعت في الكل ولو شرع في صلوة التطوع في الاوقات  
 الثلاثة فلا فضل له بطلانها ثم يقضيها في وقت غير مكره مطلقا  
 عن الكراهية ولو لم يقطع بل لم يشقها فقد استاء وان لم يحن اليه  
 انتهى ومع هذا لا يحن عليه الا ليس عليه اعادة ما صلىه الا ان  
 لا يكمل وجب عليه ولو شرع في الثلاثة في الوقتين اى بعد طلوع  
 الجهر الى طلوع الشمس وبعد صلوة العصر الى غروبها ثم افسد  
 تركه القضاء وقد علم هذا من قوله سابقا ثم يقضيها  
 لا ان اذا لم يفسد ما شرع فيه في الاوقات الثلاثة وفسده  
 مع ان كراهيتها اشبه فلزوم ما شرع فيه في الوقتين اولى  
 ولو اتي في الثالثة في وقت مستحب غير مكره ثم فسد بها  
 وفسدت لا يقضيها فيما بعد العصر قبل الغروب او بعد طلوع  
 الجهر قبل ارتفاع الشمس الى كره ان يقضيها ولو قضاها بها  
 صححت مع الكراهية وسقطت عنه وكذا ما سار اوقات  
 الكراهية ما عدا الثلاثة فانها لا تسقط عنه بقضائها في وقت  
 منها ولو افسد سنة الجهر لا يقضيها بعد ما صلى الجهر لما مر  
 من كراهية قضاء ما لم يشرع في الوقتين ولا يلتفت  
 الى ما ذكره الجليلي عن بعض المشايخ انه يخاف ان لا يترك  
 الفرض لو صلى السنة فلا حرج ان يشرع في السنة ويكملها  
 اخرى للفرايض فيخرج من السنة ويصير شارعا في الفريضة  
 ولا يصير مفسدا بل يصير مجازا من كل التمام الفاعلة في  
 ذلك لا ان لا يصير مفسدا كرهية قضاءها بعد  
 بقاء سنة الجهر الا ان يفعل ذلك ليقتضيها بعد ارتفاع

والمادة المعنى الحقيقة  
 استعمال الزاوية

جافية صح

قد يكبر

الى صلاة

الشمس

انما هو في كل حال فهو غريبة بالسنة كما هي سنة فلا فائدة في  
 هذا التكليف وقيل بقضائها بعد صلوة الجهر وهو غير صحيح لما تقدم  
 من انه الكراهية موجودة فيه ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع  
 الجهر فلما صلى ركعتين منها قبل طلوع الجهر ثم قام بعد طلوعه  
 واكمل ركعتيه من غير ان يسلم تسبب صلوة بها في الركعتين  
 عن ركعتي الجهر عند ما كان عند اليوسف ومحمد فهذه الركعتان  
 احدهما الركعتان عند اليوسف والآخر الركعتان بنا على  
 السنة نودى بطلوع نية الصلوة وهو الصحيح ورواه الشيخ  
 عنه انها لا تسبب وذكر في الاشارة ولو صلى ركعتيه على ظن  
 انه الى الشان لم يطلعه الجهر وقد قيل ان بعد ذلك انه الى  
 الشان كان قد طلع الجهر فعند المتأخرين يجوز به تلك الركعة  
 عن ركعتي الجهر وهذا ايضا ظاهر الرواية ولو شك عند  
 صلوة تلك الركعتين في طلوع الجهر واستمر شكه لا يجوز به  
 ركعتي الجهر بالاتفاق وهو ظاهر واذا طلعت الشمس حتى  
 ارتفعت قدر رحيل او قدر رجب تنبأ الصلوة الى محل هذا  
 هو المذكور في الاصل وقبل ما دام الانسان يتدبر على النظر  
 الى قرص الشمس لا تنبأ الصلوة وان يخرج عن النظر  
 اليه تنبأ وقيل بدله في وقت عليه صدره وينظر فاذا لم يزل  
 حلت الصلوة وان نظره فلا وهذا ايضا لا يخلو لو طلعت  
 الشمس والمصل في خلال الصلوة الى ان شاء صلوة الجهر  
 تفسد صلوة الجهر لم وض النقصان على ما وجب بالباب  
 الكامل ولو غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر

انما هو في كل حال فهو غريبة بالسنة كما هي سنة فلا فائدة في  
 هذا التكليف وقيل بقضائها بعد صلوة الجهر وهو غير صحيح لما تقدم  
 من انه الكراهية موجودة فيه ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع  
 الجهر فلما صلى ركعتين منها قبل طلوع الجهر ثم قام بعد طلوعه  
 واكمل ركعتيه من غير ان يسلم تسبب صلوة بها في الركعتين  
 عن ركعتي الجهر عند ما كان عند اليوسف ومحمد فهذه الركعتان  
 احدهما الركعتان عند اليوسف والآخر الركعتان بنا على  
 السنة نودى بطلوع نية الصلوة وهو الصحيح ورواه الشيخ  
 عنه انها لا تسبب وذكر في الاشارة ولو صلى ركعتيه على ظن  
 انه الى الشان لم يطلعه الجهر وقد قيل ان بعد ذلك انه الى  
 الشان كان قد طلع الجهر فعند المتأخرين يجوز به تلك الركعة  
 عن ركعتي الجهر وهذا ايضا ظاهر الرواية ولو شك عند  
 صلوة تلك الركعتين في طلوع الجهر واستمر شكه لا يجوز به  
 ركعتي الجهر بالاتفاق وهو ظاهر واذا طلعت الشمس حتى  
 ارتفعت قدر رحيل او قدر رجب تنبأ الصلوة الى محل هذا  
 هو المذكور في الاصل وقبل ما دام الانسان يتدبر على النظر  
 الى قرص الشمس لا تنبأ الصلوة وان يخرج عن النظر  
 اليه تنبأ وقيل بدله في وقت عليه صدره وينظر فاذا لم يزل  
 حلت الصلوة وان نظره فلا وهذا ايضا لا يخلو لو طلعت  
 الشمس والمصل في خلال الصلوة الى ان شاء صلوة الجهر  
 تفسد صلوة الجهر لم وض النقصان على ما وجب بالباب  
 الكامل ولو غربت الشمس وهو في خلال صلوة العصر

وقال القائل الاول او لم يحرمه الفضل  
 وقال القائل الثاني علامه مخوارزم

بالسبب



لا تغيبه لعمد الكمال على ما وجب بالتب الناقص وقد  
 حققناه في الشرح الشرط الثاني النبي وهي قصد كونه  
 الفعل لما شرع له في العبادات قصد كونه خالصا  
 قال الله تعالى وما امر الا لعباده الله تخلصا لا لغيره  
 المصلحة اذا كان متفلا كغيبه مطلقا نية الصلوة ولا  
 يشترط تعيين كونه ذلك الفعل سنة مؤكدة او غيره وان كان  
 في التراويح اختلفت الى خالف بعض المشايخ المتأخرين  
 فانهم قالوا لا لايجوز الا في فعل التراويح لا يجوز بطلان النية  
 بل لا بد من تعيينها والمذكور في فتاوى قاضي الانا اختلف  
 في التراويح وفي السنن المؤكدة ووجه انه لا يجوز بطلان  
 نية الصلوة الا في التراويح والاف السنين وادراكها خروجا  
 اية التراويح وسائر السنن يتأذى بطلان النية وهو  
 اختيار صاحب الهداية ومعه تابعه هو الصحيح على ما  
 حققناه في الشرح والمخلص تبع قاضينا حيث قالوا لا  
 انما الى التراويح لا يجوز بطلان النية ثم قال بناء على ذلك  
 والاحتياط في نية التراويح ان ينوي التراويح نفسها او  
 ينوي سنة الوقت فانها هي السنة في ذلك الوقت او  
 ينوي قيام الليل كله خارجا عن الخلاف على ما قالوا  
 والاحتياط في التراويح من الخلاف في السنة ان ينوي السنة  
 نفسها او ينوي الصلوة متابعة للنية عليه السلام ولو نوى  
 في صلوة الوتر او في صلوة الجمعة او في صلوة العبد  
 فانها ينوي صلوة الوتر فميتها وكذا ينوي صلوة الجمعة

وصلوة العبد لله اي يشترط التعبد او الخلق ولا يكتفي بطلان  
 النية وكذا جميع التواضع والواجبات من المندرجات  
 ما لازم بالشرع وغيره وفي صلوة الجماعة ينوي الصلوة  
 سنة ودعاء الميت او بهذا الاعتبار غير ما والمعتبر من المندرج  
 لا يكتفي بنية مطلق الوضوء ما لم يقبل في نية الطهر او العوض مثلا لا غير  
 ما شرع فيه من غيره من الغرض والمفرق في ذلك بين المندرج  
 وغيره فان نوى فرض الوقت ولم يعلم انه ظهر او غيره و  
 لم يكن الوقت قد خرج اجزاء ذلك الا في الجمعة لان فرض  
 الوقت عندنا الظاهر لا الجمعة الا انه امر بالحججه لاسقاط  
 الظاهر ولو ذكر قاضينا لو كان عنده ان فرض الوقت الجمعة  
 جاز ولا يشترط نية عدم الركعات اجماعا كونه معينة معلومة  
 ولو نوى الغرض والنتيجة معا جاز ما صلاها بذلك النية  
 عن الغرض عندنا لا يوسف لقوة الغرض فلا يترجم  
 الضعيف خلافا لما في نية لا يجوز عن الغرض عنده وان  
 من التطلع ولو افترق المكتوبة اي نويها ثم طلقها انما تطلع  
 فعل على نية التطلع حتى فرغ منها صلوة ثم هي اي صلوة  
 تلك المكتوبة التي شرع فيها نواياها والاشترط ان يتبعها  
 النية الى آخر الصلوة والوتر بنوي التطلع ثم يترجم الى  
 يصير شرا في الغرض ويحطل بنية التطلع ولو صلى ركعة  
 منه الظاهر ثم افترق نواياها انما تطلع بنية بطلان  
 افترق فقد نقص الظاهر ووجه شرعها بنية نواياها وكذا اذا  
 شرع في المكتوبة اي المكتوبة كانت ثم يترجم الى الشرع في السنة

وفي نية الصلاة ان ينوي عدد  
 الركعات في نية الوضوء والنية ان  
 يقول بنية الصلاة او بنية  
 عدد ركعاته او بنية ان يتروك  
 بقدر الركعات لا بد من نية  
 بنية كل ركعة ركعات في نية الوضوء  
 بالجماع الدنيا في الصلاة

وان نوى الظاهر لا يجوز ان هذا الوقت كما فيه  
 ظهره اليوم بغيره يوم آخر اما لو نوى فعله  
 الوقت او عصر الوقت يجوز وهذا اذا كان يصلي  
 في الوقت فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم  
 بخروج الوقت فنوى الظاهر لا يجوز كما مر  
 ولو نوى فرض الوقت لا يجوز ان يخطئ ولو نوى  
 ظهره اليوم ويجوز للمقتدي ان نوى الصلوة بدون  
 متابعة امامه لا يجهل كذا ذكره في الخلاصة  
 والواقعات مستحقة



اثنى ما قلته كانت يصيرنا قضا المكتوبة وشارعا في النافذة  
او كان له من شريع في المكتوبة منقوذا فليكن الاقضاء  
بالامام فانه يصير شارعا فيما يشرهنا ويا لمن القسوة  
معتق بارا قضا للقسوة منقوذا للجماعة بينهما من  
حيث الصفقة وانه صلى ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهور  
فلم يزل يعدم بغيره ما شرع فيه لما كان في ركعة من ركعته  
وهذا اذا نوى بقلبه اتما اذا قال بلسانه نويت ان اصل  
الظهر بطلت بثلث الركعة كذا في الخلاصة ويجزى ان  
يكفي بثلث الركعة لعدم بطلانها ويكمل عليها في الظهور  
حتى انه لو كان مقبلا وصلى اربع اخرى بعد ذلك التكبير  
على طين اتم الركعة الاولى ثم انقضت ولم يقم على راس  
الركعة الرابعة من صلواته التي هي الثالثة بعد ذلك التكبير  
فسدت صلواته لانه فرضها وهو العقدة الأخيرة ولو نوى  
صلى بنية مع احد بهما دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها  
بانه نوى في وقت الظهور ظهر هذا اليوم وعصره يومنا  
معافى اي النية التي هي المكتوبة التي دخل وقتها لان النية  
لم يدخل وقتها لانه نوى في وقتها معافى اي النية  
للاولى منها التي شرعها بالنية وان لم يكن صاحب ترتيب  
ولو نوى في نية وقتية معافى فانتم الظهور فنوى في وقت  
العصر الظهور والعصر معافى اي النية للنية اذا كان  
في الوقت سعة كذا ذكره في الخلاصة عن المشتق وذكر  
عن الجماع الكبير انه لا يشر شارعا في احد منهما والمقصود

اختار ما في المتن فلذا قال الآلة يكون في آخر وقت النية  
في يكون النية للوقت شرعها وفيه اشارة الى كون المشتق  
صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينوي الا لا يشر  
واحدة اذا كان سعة في الوقت للترتيب والاحتياج الامام  
في صحة الاقضاء به الى نية الامامة حتى لو شرع على نية الانوار  
فما قضا به يجوز الا في حق جواز الاقضاء بالنسبة فان اقتضاء  
به لا يجوز ما لم ينوي ان يكون اماما للترتيب او لم ينو تبعه عما  
خلا فالترتيب والمقتضى فينبغي الاقضاء ايضا ولا ينافيه في صحة  
الاقضاء نية الفرض والتعبيل اي تعييل الفرض بل يحتاج  
الى تبين نية القسوة ونية المتابعة وان نوى الاقضاء بالامام  
ولم يبلغ القسوة يجزى به ذلك وهذا قول البعض وذكر  
قاصدا انه لا يجوز وهذا المختار لانه الاقضاء كما يكون  
في الفرض يكون في النقل فلا يعين احدا بما بدو والتعبيل و  
كذا الحكم اذا قال نويت ان اصل مع الامام قال بعضهم يجوز  
والمختار عدم الجواز وان نوى ان اصل صلوة الامام ولم ينو  
الاقضاء لا يجزى به بشرطية نية الاقضاء في صحة وقال بعضهم  
اذا استظهر تكبير الامام ثم كبر بعده بغير شرع في صلوة الامام  
وان لم يحضر نية الاقضاء لقيام الانظار مقام النية  
وان نوى الشرع في صلوة الامام فقد اختلف المباح  
فيه قال لا يجزى به ذلك في صحة الاقضاء والاصح انه يجزى به  
قاصدا وقال ظهير الدبلة ينبغي ان يشر بد فتقول نويت  
الشرع في صلوة الامام واقصد به ذلك الاحتياط في



يخرج من خلاف ذلك البعض وكذا ان لم يعلم الا امام في  
 صلوته هو نوى صلوته الامام والاعتداء به يجوز ولو كان  
 صلوته في الامام في غير حال يجوز وان نوى ان يصلح صلوته  
 للجمعة ولم ينوي الاعتداء بالامام جاز عند البعض وهو  
 المختار لان الجمعة لا تكون الا مع الامام فيها مسترمة  
 للاعتداء وان نوى الاعتداء بالامام ولكن لم يحضر به  
 مخرج هو ان يزعم غير صحة الاعتداء للاطلاق وكذا ان نوى  
 الاعتداء بالامام وهو يظن انه اي الامام زيد فاذا هو  
 غير صحيح الاعتداء ايضا وليس في سنة تعبد الا الاعتداء  
 بنية وقال رقت بن زيد نوى الاعتداء بزيد فاذا  
 هو غير صحيح لا يصح لكونه بنية معقدة بتخصيص ليس هو  
 الامام وفي الاول نوى الاعتداء بالامام والافضل  
 ان ينوي الاعتداء بعد ما قال الامام الله أكبر ليصير  
 عقده باحصل كذا ذكره في المحيط وهو قولهما عند ان  
 حنيفة الافضل عقارته تكبيرة المعتدي تكبيرة المجتهد  
 تكبيرة الامام ولو نوى الاعتداء حله وقت الامام  
 موقت الامامة جاز عند اكثر المشايخ وان لم يحضره  
 النبي عند الشروع ولو نوى الشروع في صلوته الامام  
 وتبر على ظن انه اي الامام قد شرع قبل شروعه وهو  
 اي والحال ان الامام لم يشرع بعد لم يشرع  
 في صلوته الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلوته  
 مخرج ليس يحصل ومعه صلى سبيله ولم يعنى التاقل

من الرخصة وانما يفعل كما يفعل الناس اية الكل اي كل شئ  
 يصلح فريضة جاز فعله وسقط عنه الفرض وان لم يعلم انه  
 فيها فريضة او علم انه بعضها فرض وبعضها سنة ولم يميز ولم  
 ينوي الفريضة لا يجوز وعليه فغنا صلوته في السنة  
 ثم فيما اذا ظن انه الكل فريضة لواقعة به استحبابه كان  
 في صلوته لانه سنة قبلها كما لم يجرى صحة صلوته المعتدي  
 وان كان في صلوته قبلها سنة مثلها كما لم يجرى الظاهر لا يصح  
 المعتدي وان كان الرجل شاك في بقائه وقت الظهر مثلاً  
 فتولى ظهر الوقت فاد الوقت كان قد خرج يجوز الظاهر  
 بناء على انه فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء بنية  
 القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت قضاء ظهر  
 اليوم يجوز وهذا هو المختار كذا ذكره في المحيط اما جواز  
 القضاء بنية الاداء وعكسه فيجوز عليه عندنا واما نية ظن  
 الوقت بعد خروج الوقت فالعجب انما لا يجوز مخرج به  
 في فتاوى قاضينا وغيره وليس منه القضاء بنية الاداء  
 انما القضاء بنية الاداء فيما اذا نوى ظهر اليوم وهو بطلان  
 ان الوقت لم يخرج وما ذكره بقوله ولو نوى فرض اليوم  
 يجوز بخلافه وان لم يعلم بخروج الوقت سهواً أيضاً  
 لان فرض اليوم محتمل للوقتية والتمامية والصواب انه  
 يقال ولو نوى ظهر اليوم ومعه صلى الظهر اي ظهر يوم  
 الذي هو فيه او ظهر الاصل مثلاً ولو نوى ان هذا ظهر  
 ظهر يوم الثالث اي ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء

انما كان في الظاهر الوقت بعد  
 خروج الوقت بنى استصحاباً



وانه الظاهر منه فينبغي ان ذلك الظاهر من يوم الاربعاء الى  
ثبوت ان ذلك اليوم الاربعاء والظاهر منه جازظه  
والفعل انما هو في تعيين الوقت اي اليوم الذي الظاهر  
منه ذلك لا يضر او حصل بتعيينه الفرض ولو شرع في صلوة  
كما في صلوة من العطلات هي عليه بطلانها سبب  
اي من صلوات يوم التبت فماذا اي من صلوات يوم الاربعاء  
التي شرع فيها انما هي واحدة اي من صلوات يوم الاحد  
بان كان عليه ظهره مثلا فظهر يوم ففصلوه بتلك النية  
فظهر انه لم يكن عليه الا ظهر يوم الاحد لا يصح تلك  
الصلوة ولا تجزئ من ظهر يوم الاحد التي هي عليه  
صلواتها قبل وقتها بنية حيث نوى اضافتها الى يوم قبل  
وجوبها ولو كان بالعكس بانه شرع في صلوة عليه على  
انها واحدة فماذا هي سبب يصح لانه اضافتها الى وقت  
بعد وقت وجوبها والحجب في النية ان ينوي ويقصد  
بقلبه ويحكم بالتسليم بان يقول صلوة كذا في النية  
بالقلب هي الشراط الملازم والحكم بالتسليم مستحب  
هو المختار اختاره صاحب الهمدانية وغيره وقيل ان التكلم  
بالتسليم بدعي ولو نوى بالقلب ولم تكلم باللسان جاز  
خلاف به لانه لا ان النية على القلب وولن اللسان وفي  
شرح الطحاوي لا يفضل ان يتنفل قلبه بالنية والتسليم  
بالفم يعني التكبير وبدء بالرفع والاصح في النية هو  
الزمان ان ينوي حاله كونه مقارنا للتكبير ومحل الطاعة اي

اي يكون

ان يكون النية موجودة في التكبير كما هو مذهب الشافعي فان  
وجوده النية زمن التكبير شرط عنده فلهذا كانا هذا الاصح  
عندنا الحارون من الخلاف وذكرنا طحاوي في الاجناس ان من  
خرج من منزله يريد الفرض باجماعة فلما انتهى الى الامام  
كبر ولم يخبر النية في ذلك التسعة اية كالا بحال لو قيل ان  
صلوة تنصلي بكنة ان يجب له من غير تأمل بخبر صلوة والآن  
فلما كان في ذلك لم يكن بحال بكنة ان يجب له من غير تأمل بخبر  
صلوته وهذا هو المذهب الذي نؤيحه لو نوى عند الموضوع  
انه يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم يتنفل بعد النية بما  
ليس من جنس الصلوة يعني سوى المشي الا انه لما انتهى الى  
مكان الصلوة لم يخبره النية جازت صلوة بتلك النية  
ومثلي عن الحج واليه يوسف فلهذا اجوز الصلوة بالنية  
المكتومة اذا لم يفصل بينها وبين التكبير على بس الصلوة  
وان تأخرت النية ونوى بعد التكبير لا يصح الصلوة بالنية  
المكتومة في ظاهر الرواية خلافا للمكره في فاته عنه بخبر بالنية  
المكتومة قبل الانتهاء وقبل التعمد وقبل الركوع وقبل  
الى الزرع منه وهو غايه البعد **واما فريض الصلوة**  
اي اركانها التي توجد ما يثبتها بخبرها فثمانية فريض منها  
ست فريض على النوافل اثنان منها ثمان على الكفا  
ينهم وهي اي الفريض الست المتفق عليها بجمعة الافتتاح وهي  
وان عت مع الاركان في جميع الكتب فانما ذلك لشدة اتصالها  
بالاركان كونه شرط باجماع ائمتنا فانما لشدته حتى كان

الصلوة بالنية المكتومة







عن أبيه في قطع رواية له عنه وفي ظاهر الرواية لا يصح شارعا  
ذكره في الخلاصة عن التبريد وذكر فيه خلافا في حديث الكافي  
ان قال الله صار شارعا عند هاهنا لا تقبلهم خالصا  
وان قال الله اكبارا وخال الف بينه الباء والراء  
لا يصح شارعا وان قال ذلك في خطاب القملوة فقد  
صلوة قبل لا يسمونه اسماء ان يطأه وقيل لا يسمونه  
بالتحريك وهو الطبل وقيل يصح شارعا ولا يقف  
صلوة لانه اشتباع والاقول اصح وكذا قال الله اكبر  
بالكاف اي الرجوة كما ينطق بعض البدوي اختلف فيه  
البصريون والكل في رواية الاصح انه يصح شارعا خلاف  
بين البصريين والكل في رواية انما هو في قوله التام على ما  
قد مضاه اقا الكافي الرجوة فلا خلاف في انه يصح شارعا  
بهذه كونه المحيطة الا انه ذكر مسألة التام عقيب ذكر الكافي  
الرجوة مع ذكر الخلاف فظنه المصنف اختلف فيهما ولو  
ادخل المدة في الف لفظة الله كما يدخل في قوله تعالى الله  
اذ لا تكلم وشبهه بنفسه صلوة اذ حصل في اثنائها  
عند اكتمالها لا يصح شارعا به في ابتدائها وكثير  
لو تفقده لانه استقام ومقتضاه الشك وقال محمد  
به معاملة ان كان لا يثبت بينهما اي بين المدة وعدمه  
لا تقصد صلوة والاستقام يحتمل ان يكون للمعبر بكون  
الاقول اصح لان مثل هذا البطل لا يصلح عذر او الانسان  
لا يصلح ان يغير نفسه ولو افترق اي كبر مع الامام وخرج

من قوله الله قبل فخرج الامام منه قوله لا يصح شارعا  
في اظهر الروايات وان وقع قوله اكبر بعد قوله الامام اكبر  
ولو قال الله مع قول الامام الله او بعده ولكن في  
من قوله اكبر قبل فخرج الامام من قوله اكبر لا يصح الا  
يجوز شروعه ايضا لانه انما يصح شارعا بالكل لا بجميع  
الله اكبر لا بقوله الله فقط او اكبر فقط فيقع الكل في  
وكذا لو ادرك الامام راكعا فقال الله في حال القيام  
ولم يفرغ من قوله اكبر لانه هو في الركوع لا يصح شروعه  
لا في الشوط وخرج الخرجية في محسن القيام ولو كبر قبل  
الامام حال كونه معتدلا به لا يصح شارعا في صلوة الامام  
انما في كماله لا يصح شارعا في صلوة نفسه في رواية النعمان  
وقيل يصح شارعا في صلوة نفسه واليه اشارة في الاصل  
وقيل هذا قول ابي يوسف والاقول قول محمد ولو  
انه اي الذي كبر قبل الامام كبر بعد ما كبر الامام بعينه كبر  
ثانيا ونحو هذا التبريد شروعه في صلوة الامام والافضل  
به يصح شارعا وقا طعا لما كان شرح فيه على تقدير ان  
شروعه في صلوة نفسه والافضل ان يكون كبره  
المقتدى مع تكبير الامام الابعاد ما عند المخرج لان فيه  
مساعدة الى العبادة وفيه مشقة وقا لا يكره اي الفضل  
لان كبر المقتدى بعد تكبير الامام كبرول الاشتباه بالكلية  
ومعنى كبر قبل الامام منه الفاعلة ادرك ثواب تكبيره  
الافضل وان شريك المقتدى الله بهل كبر مع الامام من قبل

في صلوة الامام



او بعده يحكم بالسر زانية اي يغالب ظنه فان استوى الظنات  
اي الامران اللذان وقع فيهما الشك فانه اي التكليف والشرع  
يخبر به قولا الامر على القنوب والافضل ان يكون ثانيا ليزول  
الشك **والثانية** من المراجعة القيام ولو صلح القربة  
فاعد مع القدرة على القيام لا يجوز صلوة بخلاف  
النافلة وان خرج المبرض عن القيام حقيقة او حكما بان  
يقدر عليه الا انه يخاف ان قام ان يزيد مرضه او يبطئ  
برؤه او يجده انما عند اتصاله بصلح قاعد ابرح ويسجد  
لقلوبه عليه السلام صل قائلنا انه لم يستطع فقاعا فان  
لم يستطع فعل جيب فانه لم يستطع فستلقيا ولو كان  
يتلقه بسبب القيام نوع مشقة من غير الم شديد وكذا  
لا يجوز له ترك القيام ولو قدر عليه متكلنا على عصا او خادم  
قال الخواجة في الصحيح انه يترك القيام ولو قدر على  
بعض القيام لا كله لزم ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على  
قدر التحريك لزمه ان يتحرك قائما ثم يقعد فانه لم يستطعها  
اي الركوع والسجود قاعد الا ان يركع او يسجد فانه لم يستطعها  
السجود اخفض من الركوع ولا يركع الى وجهه شيئا  
ليسجد عليه من وسادة او غيره ما بقوله عليه السلام  
لم يرض عاده فراه بصلح على وسادة فاخذ بها فرمى  
بها وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صل على الارض  
ان استطعت والا فاماوم ابناء واجعل سجودك اخفض  
من ركوعك ورواية المصنف وقعت بالمعنى وهو قوله

من اراد ان يسجد

اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فاماوم ركعك ولو  
رض شيئا فجد عليه فان كان يخفض رأسه حتى ولو لم يصلو  
بالايمان ولو كانت الوسادة على الارض فاسجد عليها  
لكن ان كان يجده قوة الارض تكون صلوة بالركوع والسجود  
والافضل بالاباء ايضا وفي الذخيرة فان لم يستطع القعود  
استلق على ظهره وجعل رجله الى القبلة فاماوم بها اي بالركوع  
والسجود ويجعل تحت كتفيه وسادة ليمكث الا بقاء براسه  
وان قدر على القعود مستند الزم ذلك ولا يجوز الاستلقاء  
وان استلقى على جنبه الا بوجهه وجعل رجله الى القبلة واما  
جاء ايضا والاستلقاء افضل عند القدرة عليه فانه لم يستطع  
الا بقاء براسه اصلا اخرت القلوة عنه في رواية ولم تستطع  
او امكنه يقعد في رواية سقطت عنه بالكلية وان كان يقعد  
اذا زاد حرجه على يوم وليلة ولا يومين بعينه ولا بقلبه ولا  
بحاجته وهذا هو ظاهر الرواية وعلى انه يوسف انه يوم  
بعينه وبحاجته لا بقلبه وعن زر بن يحيى بقلبه ايضا وكذا  
عنه الشافعي ثم اذا برئ من السجود عن الالباء بالركوع  
وقدر عليه منظر ان كان يقعد القلوة حاله الارض والجز  
عن الالباء بالركوع فانه يتركه القضاة على الرواية الاولى  
وهي قوله اخرت عنه ولا تستطع والاي وان لم يكن يقعد  
القلوة فلا يتركه القضاة وصار كما لم يبق عليه فانه ان كان  
اي غما او قل من يوم وليلة فبقيا ما فانه يتركه الا بقاء والاي  
كان الا بقاء اكثر من يوم وليلة سقطت عنه القلوة



بالكلية ولا يلزمه قضاء شي في كل الموضع العا من عن الزوال  
 بالتراس ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليست  
 وان كان لا يعقل لا تسقط وان شئت بل تؤخر الى زوال  
 القدرة قال صاحب الهداية وصاحب المنافع هو  
 الصحيح وعلى الرواية الثانية وهي انها تسقط عنه اذا زاد  
 عجزه على يوم وليست ولو كان لا يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء  
 اذا برئ وصح فاختاره وصاحب المحیط واختاره شيخ  
 الاسلام وغير الاسلام وصاحب الهداية الصحيح  
 الدلائل في الشيخ ثم الزيادة على يوم وليست من حيث  
 التسامحات عند الحج فاذا زاد على الدورة ساقط القضاء  
 وعند تحمله حيث الاوقات فاذا زادت القوارب على  
 تسقط والافلا وحج في الجسوط والذخيرة في كل يوم  
 بعد ذلك الخلاف بينه وبين ابن يوسف ايضا ولا شك  
 انه احوط وبنيانه فيمنع ان يعلية عند الزوال فاستمر الى  
 بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عندهما ولا يسقط  
 عند تحمله ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يعقل في  
 المقدرة فان كان يعقل في الاوقات وقت معلوم كالش  
 يخف مرضه عند الصبح فيصلي قبل ان يمرض بعد الاغتاء فهو  
 افاقته معتبرة بطل ما قبلها من حكم الاغتاء وان لم يكن لها  
 وقت معلوم لكنه يصلي بغيره ثم يغني عليه فلا اعتبار بغيره  
 الا افاقته ولو نال عقله بالبيع اكثر من يوم وليست يلزمه  
 القضاء عند الحج وعند حين لا يلزمه وان قدر الموضع

شيخ  
 تركه عليه  
 ذكره

على القيام ووجه الركوع والسجود ان كان لا يحسن القيام لا يقدر  
 ان يركع ويسجد لم يلزمه القيام عندنا بل يجوز ان يركع قاعدا  
 وهو افضل خلافا لفرقوا الثانية فان عندنا لم يلزمه ان يركع  
 قائما ولو تركه الزخيرة انه ان قدر على القيام والركوع وان جحد  
 يمشي بقدره لا يقوم وان اقام يقدر ان يركع ولكن لا يقدر  
 ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصل قاعدا بالاجاء  
 قوله عليه بغيره منه انه يلزمه القعود وليس كذلك بل يخبر  
 ان شاء الله تعالى فانما وان شأ قاعدا فلو قال والله يصل  
 قاعدا بالاجاء كان احوط والايمان قاعدا افضل لوجه  
 صحة السجود وذكر الزايد انه يركع قائما ولا يسجد  
 حاله ولو فاسد لا يصح رجلا في حاله جراحته شبل او اصيل  
 بالركوع والسجود ولا يصل بها بل يصل قاعدا بالاجاء  
 وهو افضل او قائما كما مر وذكره كمال الصلوة بالاجاء  
 ان يكون منه الصلوة من غير ان يشيخ كبير اذا قام في الصلوة  
 سلس من ثل بول او كان به جراحته شبل او اصيل  
 اصيل حاله بركوع وسجود لا تسبل الجراحته ولا تسبل  
 البول فان يصل حاله بركوع وسجود ولا يجز به غيره  
 وكذا لو كان لا يحسن لو سجد سجد بول او انفلت رجليه  
 فان يصل قاعدا بالاجاء لا تقنا واقنا لو كان حاله اصيل  
 قاعدا بسبل بول وجرحه وخوفه ولو وصل مستلقيا  
 لا يسبل منه شي فان يصل قائما بركوع وسجود لا ان الصلوة  
 بالاجاء لا يجوز بل عذر كما الصلوة مع ليل في غير



بسم الله اغايو في الصابرون  
حديث مثل المؤمن كمثل السنبلة مثل المنافق  
قصة ايوغ عليه السلام  
ان من صابر بغير ماله قوته دار

المؤمن لا يخلو من زلة وعلة وقلة  
وفي الخبر ان مؤسسا وكافرا في الزمن الاول اطلقا بصيدان

وروي ان السبلي حبس في دار الشفاء

قال عليه السلام صبر ساعة على المصيبة خير من عبادة سنة



يا ايها الذين آمنوا ركعوا الا اقم  
وافعلوا الخير كنوا قبل الطاعات وصلية الارحام  
ومكارم الاخلاق <sup>هكاه</sup> ما ان موضع حسب ذنب <sup>لعمل الصالح</sup>  
كنز الخير <sup>سليم القلب</sup>  
بعث ان لا تقيم مكارم الاخلاق <sup>خالص العمل</sup>

من تواضع دفعه الاله  
دابة يست اقم  
قابل فيض



البرق والاضواء والشمس  
والنور والظلمة والحر والبرد  
والريح

سأفعل الانابة بالاركان وعنى مجتهد في النوافذ انما يصلح  
مضطجعي وبتدرة العذرة بمنزلة الحدوث في جميع ما ذكر  
من التفتيش ولو كان بحال لو حصل قايما ضعف من المرأة  
ولو حصل قاعد اقدر عليها يصلح قاعد ابتداء لان القصد  
بلا قرادة كالحديث لا يجوز بل اعذر بخلاف القصد مع  
القصد ويعنى بالانابة بضعف عن العزاة الشيخ الغفاني  
الذي لا يقدر على العزاة بالقيام اصلا اما الذي يقدر  
على بعض العزاة او اقام فانه بلا عذر بل اقدر وقدر  
قائما والبالغة فاعدا او التفتيش بالشيخ الغفاني اول الفرق  
بين الشيخ وغيره من اصحاب الضعف ولو كان بحال  
لو حصل متوقفا بقدر على القيام ولو حصل مع الامام لا يبعد  
عليه يشرع فاما ثم يبعد فاذ انما كان قرب وقت الركوع  
يعوم ويركع ان قدر على ذلك والافضل ان يركع او قبل  
بصل مع الامام ويترك الاستسليم القيام ولا عادة في  
شي من ما تقدم اجماعا ثم لم يرض ببعده في القصد  
من اقولها الاخر ما كان ببعده في التشهد ان استطاع و  
هو قول زفر وعليه الفتوى لانا لم نجد في القصد وفي  
رواية محمد عن النبي ج ببعده كيف شئت وقيل ببعده في  
ما عدا احواله التشهد كيف شئت وفي التشهد كسائر القصد  
وانظر الى قوله وعند الضرورة بقدر استطاعته وفي الخبر  
امرأة خرجت من اهل ولدها وخافت في وقت الوقت  
فوقعت ان قدرت واتجهت وجعلت رأس ولدها قد  
يلت

الانابة في كل ركعة  
في كل ركعة

او حيرة وصلت قاعده ركوع وسجد وان لم يستطع ما تولى  
اجا ان يصلح بحسب طاقتها ولا نفوت القصد لانا القصد  
لا شغل ما علمه ما لم يخرج اكثر الولد ويخرج الدم فيفسد رجل  
شئت ان يبيت بداه وليس معه احد يوصيه او يمتعه  
فانه يسجد وجهه وراعيه على الطا بنية التبرم ويصلح ولا يجوز  
لترك القصد ولا تأخر ما عني وقتها ان قدر على الوضوء والتميم  
بوجهه فافا حصل انما في شئت ترك القصد مع الامكان باق  
وجهه كان فافا نظرنا العاقل وما علم في هذه المسائل التي يفتيها  
الائمة بل تجد فيها عذرا غير الجرح التام لتأخر القصد عن وقتها  
فضلا عن تركها او وبلاء هي كامة نخرج قبل معناها الفضة  
استعملنا على طريق التدبير ونفكره لتأخرها عن ترك القصد  
الانابة او دعوا الفضة لما يلزم من تركها مع الامام العظيم  
الموجب للعذاب الاليم قال في شئت في شئت مع بعدهم  
خلف اضعاء القصد قبل لم يمتدوا وجهه ما قبل تركها  
ولم يحفظوا عليها وعن جماعة ان معناه ان يخرج ما عني مواظبا  
واستعدوا الضموات فسوف يلتزم غيا فيل اى ضللا او قال  
الحمد عذرا باطل بلا وقال به عباس بن شرا وقيل هو واد  
في التار شئت ما حرا او بعد ما وقع فيه بئر يقال له المذهب  
وقيل ما ر في حرمه بيل اليه القصد به والشيخ كذا في باب التقا  
وعنى النبي عليه السلام ان تذكر القصد به ما يقال من حافظ  
عليها كانت له نورا وهر ما نورا في يوم القيمة ومن لم يحفظها  
عليها لم يكن له نور ولا بهارة ولا نجاة وكان له يوم القيمة

خلق من بعدهم من قبل الله انما خلق سكوت ان الله يفتي القصد به بالشيخ بنية التبرم ويصلح ولا يجوز  
او تركها وقدر انما لا يصلح الظاهر في باب الوضوء لا يصلح الظاهر في باب الوضوء لا يصلح الظاهر في باب الوضوء  
من الالبس يكون غيرا بولا وقدر انما عن الظاهر



مع قارون وفرعون واما ما كان في ذلك من خلافه والاحاديث  
في ذلك كثيرة ذكرنا طرفا منها في الشرح وان صلى العبد بعض  
صلواته قائما في شدة به في ثلثتها عرض او عذرا ثم رجع القعود  
يقومها قاعدا يركع ويصلي في قدر على الركوع والتجودا ويؤتي  
قاعدا ان لم يستطعها او مستلقا او على جنبه ان لم يستطع  
القعود وفيها بحسب قدرته وان كان قد صلى او اتم صلاته  
قاعدا يركع ويصلي لم يضر ثم صح منه ذلك المرض في ثلثتها  
وقدر على القيام بنى على صلاته وانما قائما عند الحاجة اليه  
وان يوسف وقال محمد يستقبل القبلة لان اقتضاه  
القيام بما تقاعد لا يجوز عنده ويجوز عندهما كذا بناء  
القيام على القعود وان صلى بعض صلاته باجاء ثم قدر  
على الركوع والتجود قاعدا او قائما يستأنف القبلة  
بالا اتفاق لان اقتضاها صلى يركع ويصلي بالموسى غير جائز  
فكذلك بناء عليها لا يباد لا يجوز ويجوز التطوع قاعدا بغيره  
عليه اجماع الامة وقد فعل النبي عليه السلام ويستحب من  
ذلك سنة النبي فانها لا تصح قاعدا بلا عذر وبعضهم استثنى  
الشرايع ايضا والصحيح جهوز الشرايع قاعدا بلا عذر كونه  
بكره وصحة القعود مما تقرر من المرض وان افتتح التطوع  
قائما ثم اعرج الى عقبه فلا بأس ان لا يتوكل اداى يعتمد  
على عضلا او على شاة او نحو ذلك او بقعة لا تخرجه  
اتفاقا ولا بكرة اتموا كلاما بغيره فانه بكرة اتفاقا  
القعود بغيره بعد الافتتاح قائما فيجوز مع الكراهية

التي ياتي بها في ذلك من ان يكون في ذلك ما يوافق  
والاجابة على ما سئل من ان كان في ذلك ما يوافق  
اجابوا على ذلك

عنه انه لا يجوز في غير الاسلام ان يجوز عنده بالاراء وبه  
الاصح وعندهما لا يجوز هذا في فقه في الركعة الاولى والثانية  
احالوه فقه في الشفع الثانية فينبغي ان يجوز عندهما ايضا في  
غير سنة الظهر والجمعة ولو افتتحها قاعدا ثم قام جاز بلا  
خلاف لجهوز اقتضاها القاعدا بالقاعدا في السوا قبل ان تقا  
ويجوز صلوة التطوع على الدابة او على شاة او على كل ما سائر  
بالا اتفاق والمفهوم خارج المصنف عن الصلاة على  
الدابة بالاعمال التي هي حرة توجهت جائزة لمن كان خارج  
المهر ليس بين ابيه سواد كانه مسافرا او غير مسافر عند  
جهوز العلم غير ما كان فانه شرط كونه مسافرا وذكر في القدر  
عن محمد وليس مشهورا عنه وعن ابي يوسف انها يجوز في  
المهر ايضا بالاراء وبه وعن محمد يجوز معها ولا يجوز عنده  
حينئذ في المهر اصلا كما ذكره المصنف غير سديد وتمام بيان  
في الشرح ولو افتتح خارج المصنف دخله قبل الفراغ قبل ان يركع  
بالا بناء على الدابة وقبل يركع بالانزول على الارض وعليه اكثر  
ولو نزل بعد ما افتتحها ركبها قبل الفراغ بسنة وتماما بركوع  
وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا يبيح وعن ابي يوسف  
يستقبل قبلها وكذا عن محمد وعن زفر بن يحيى فيهما اتم صلاته  
الفراغ على الدابة فيجوز ايضا كونه بالاعذار ان كان في ذلك ما  
في التيمم من حوائج المرض او العذر او التيسر والطهارة فاذا  
خاف على نفسه او رايته من سبع او نفس او كان في طريق  
بغيب الوجه فيه لا يجزى مكانا جافا ان كان مريضا يحصل له





بالانزول والركوب زيادة مرض او بطور جهاز الامعاء  
 بالقبض على الدابة واقفة مستقبلا القبلة اذ لا يمكن ذلك  
 والا فبقدر الامكان وكذا ينبغي ركوب دابة ولم يقدر  
 على النزول او كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب  
 او امرأة ليس معها محرم ولا شيطوع النزول والركوب  
 بنفسها فانها يصليها على الدابة وكذا كانت  
 الدابة جوارح النزل لا يمكن ركوبها الا بعناء والاعناء  
 الاعادة عند زوال العذر في جميع ذلك والمصلحة على  
 الدابة يوم بالركوب والسجود ويجعل السجود انقض  
 من الركوع كما يحضر المصلحة قاع الاما لا تقدم والركوب  
 على شيء وضع عنه على ظهر الدابة او سجد على سرجه  
 لا يجوز ذلك السجود ولا يكون سجود الاما لان القبلة  
 على الدابة تسرع بالامام ولو كانت على سرجه كانت  
 كثيرة او في ركابه فانها لا تمنع جوار القبلة على قول  
 الاكثر وقبل منع والاول هو ظاهر الرواية **فروع**  
 ركوب الدابة المتوجهة الى القبلة اخرفت دابة عليها  
 وجه في القبلة لا يجوز صلوة ذكره للخواص يعني اذا  
 كانت الاخراف قد ركن على ما تقدم من الخلاف ولو  
 صلي في شق محمل الدابة واقفة جاز ان ركن تحت خيشية  
 كما تصلوة على الجمل فكلما لمصلحة على الارض واقفة  
 فيكون كالتصلوة على التبريد وان لم يكن تحت المحل خيشية  
 او كانت الدابة تسير في القبلة على الدابة كما اذا كانت

سجد على الدابة  
 او تسجد  
 سجد على الدابة

يجوز ان يركب على الدابة  
 فيكون ركوبه ركوبه  
 فيكون ركوبه ركوبه

الجمل سائرة لا يجوز القبض الا للعداء والواجبات من  
 الموت والمضور وما يلزم بالشروع وصلوة الخماره وسجدة  
 التلاوة التي تليت حال النزل كلها بمنزلة القبض اتمام  
 السنين الرواتب فكما سائر النوافل وعن ابي ابي بنزل  
 لسنة النحر ولا يصل على الدابة بلا عذر انما له ولو صلى  
 النحر في السفينة فاعاد من غير عذر يجوز عند الحنفية  
 وقالا لا يجوز الا من عذر به يحصل له ذور ان الراس  
 بالقيام او غيره من الاعذار لانه القيام ركع فلا يترك الا  
 بعد روايه ان ذور الراس فيها غائب والقيام  
 كما عني والقيام افضل عنه وكذا المارح والصلوة  
 على الارض افضل له ركع والخلاف في الشائفة ومثلها  
 المربوطة في القبة اذا كانت تضطرب شديد افان لم يكن  
 الاضطراب شديدا او كانت مربوطة بالسطر فقل هو على  
 الخلاف ايضا والسجدة عدم يجوز اتفاقا وفي الايضاح  
 ان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض فصل جاز  
 لان حكمها حكم الارض والا فلا يجوز ان لا يمكن الخروج لانها  
 اذا لم تستقر فهي كالنار والتمسك بالناسل على هذه المسئلة  
 غافلون ثم المصلحة في السفينة يلزمه استقبال القبلة  
 عند افتتاحها وكما دارت لانها بمنزلة البيت في حقه جنة  
 لا يتطوع فيها مع ما مع قدرته على الركوع والسجود **وان**  
**من الفرائض لقوله** وهي تسجد الخروي بلسانه  
 بحيث يسمع نفسه فان تسجد الخروي من غير ان يسمع نفسه

يجوز ان يركب على الدابة  
 فيكون ركوبه ركوبه

فيكون ركوبه ركوبه



لا يكون ذلك قراءة في اختيار الهندواني والفضل وقبل اذا صح  
 الحروف يجوز وان لم يسمع نفسه وهو اختيار الكوفي وفي الخط  
 الاصح قول الشيخين وفي الكافي قال شمس الامنة الخوالي  
 في الاصح انه لا يجوز به ما لم يسمع اذناه ويسمع من يقر به انتهى  
 وعلى هذا كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعقود والاشهاد  
 والتسمية على الذبحة والبيع وجوب التسمية بتلاوته  
 وخو ذلك لا يثبت عند الشيخين ما لم يسمع نفسه ومن يقر به  
 والقراءة فرض في جميع ركعات النفل وكذا في جميع ركعات  
 الوتر لا يحددها بالسنة وان افترض القراءة في كل الفرض  
 في ذوات الركعتين كالنفل والجمع وخواتم ذوات الاربعة  
 كظهر الحفيم وعصره وعشاءه وكذا في ذوات الثلث كالمتفرقة  
 ففرض القراءة انما هو في الركعتين من كل منها حال كونه  
 الركعتين بغير غيرهما الى سواء كانت في الاولين والآخرين  
 او الاولى والثالثة والاولى والرابعة والثانية والثالثة  
 او الثانية والرابعة وعند الشافعية القراءة فرض في جميع  
 ركعات الفرض وعند مالك في الاكثر وعند فرقة ركنية  
 واحدة وعند البعض ليس بفرض بل هي مستحبة والاولى  
 في الشرح والافضل ان يقرأ في الاولين كذا ذكره القدر  
 في شرح مختصر الكوفي وهو بعيد انه لو لم يقرأ فيها لم يكن  
 والصحيح انه يكره الا كانه عاذا وبسجد السجود كان سلبا  
 لان تعينه القراءة في الاولين واجب واذا قرأ في الاول  
 فهو في الاخيرين بخلافه قراءة او لا شاء شيئا ثلث تسبيحة

فان قيل ان مقتضى قوله لا يحددها بالسنة ان يقرأ في كل ركعة  
 في ذوات الركعتين وفي ذوات الثلاث وفي ذوات الاربعة  
 وفي ذوات الخمس وفي ذوات الست وفي ذوات السبع  
 وفي ذوات الثمان وفي ذوات التسع وفي ذوات العشرة  
 وفي ذوات الحفيم وفي ذوات عصره وفي ذوات عشاءه  
 وفي ذوات الوتر وفي ذوات النفل وفي ذوات الفرض  
 وفي ذوات النفل وفي ذوات الفرض وفي ذوات النفل  
 وفي ذوات النفل وفي ذوات الفرض وفي ذوات النفل  
 وفي ذوات النفل وفي ذوات الفرض وفي ذوات النفل

سابع

وان شاء سكت مقدار ثلث تسبيحة وقبل مقدار تسبيحة و  
 القراءة افضل ثم التسبيح افضل منه الشكوت وقراءة الفاتحة  
 وحدها سنة وقبل مستحبة وروي الحسن عن الشيخين انها  
 واجبة في الاخيرين بحسب سجود التوبة بركتها سائيا ورجح  
 ابن الهمام في شرح الهندانية وعلى هذا يكره الاقتصاص على التسبيح  
 او الشكوت ثم لما بين محل الفرض من القراءة شريح في بيان  
 مقدار ركعات واحدا للتقدير اي ببيان ما فرض مقدار القراءة  
 فالفرض قراءة اية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة  
 وان لم تكن ولو كانت تلك الاربعة قصيرة نحو قوله تعالى ثم ينظر  
 وهذا عند الشيخين في اظهر الروايات عنه وفي رواية ما يطلق  
 عليه اسم القراءة ولم يشبه خطاب احد فعمل هذا الرواية لا  
 يجوز كونه منظر وعند جماعة رواية عنه ايضا ثلث ايات  
 قصار كنظم نظم عيسى وسيرته وبره وسنكبروا اية طولية  
 مقدار ثلث ايات قصار ورواية اخرى ان سارا ما قاله احتياط  
 وانما اذا قرأ اية واحدة كنظمه واحدة نحو قوله تعالى مد تيماننا ارحم  
 واحد نحو رحن وان كان كل حرف منها اية عند بعض الترافيل  
 اختلف المشايخ فيه اي في كونه مجزيا عن الفرض والاصح انه  
 لا يجوز لانه لا يستحق قاربا به وان قرأ اية طولية كنحو اية الكرسي  
 واية الحمد لله هي مؤثرات باها الذبح اسنوا اذ انتم بديع  
 الاخرين فقرأ البعض اي النصف منها في ركعة والبعض الآخر  
 في الركعة الاخرى فقد اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز  
 لانه دون اية والاصح انه يجوز على قول الشيخين وكذا على قول الجماعة



بغيره على ثلاث ايات ففعلوا والذكي لا يحسن ان يقولوا لا اية ولا  
 لا يلزمه التكرار اى تكرار تلك الايات عليه اى عند اية وعند  
 يلزمه التكرار ثلث مرات واما القادر على قراءة اية لو تكررت  
 نصفها مرتين او اكثر فلا يجوز عنده والقادر على ثلاث  
 ايات لو تكررت اية لا يجوز عندها **والرابعة** من الغرض  
 الركوع وهو اني ابلغ وضى طاعة التراسل في خفضه كونه  
 مع اخنساء النظر لا يجرى به المعلوم منه موضع اللبس والذ  
 قال وان طاعة التراسل قليلا الى قدر قليل لم يعتد  
 اى ولم يفتل الى حد الاعتدال منه الركوع ان كان الى الركوع  
 الى اصل اقرب منه الى القيام جاز ركوعه لان ما قرب من  
 الشئ اعطى حكمه والى كانه الى القيام اقرب بالى لم يجرى  
 ظهوره بل طاعة التراسل مع قليل انى ملكية لا يجوز  
 لا خلا بعد ركعها بل قائما رجل الشئ الى الامام وهو  
 ركع فليقر ذلك الرجل ووقع تكبيرة وهو الى الخلال الشئ  
 الى الركوع اقرب منه الى القيام ففعله فاسدة لعدم  
 صحة شرعه لان الشرط ووقع تكبيرة الاحرام في محض  
 القيام ولم يوجد رجل احد بلفظ حمد وثناء الى  
 الركوع بلفظ ذاسسه في الركوع بحيث لا يتقارن القيام  
 الى الركوع وتكرره فيكون الغنى اذا ذكر الرجاء الامام  
 واقفدا به في ركعة بعد ما سجد الامام لتلك الركعة  
 سجدة فرفع المقتدى وسجد سجدة واحدة بنفسه صلوة  
 لانه انما يصلوة بكعة واحدة كما مله في موضع فرض فيه عليه

الشارح  
 في الركوع  
 في الركوع  
 في الركوع

اقرب منه الى القيام  
 الظاهر من قوله  
 الى الغرض المصطف  
 منه كلمة لا قرب  
 الله اعلم

الاقتداء ولو اثاره اركب الامام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة  
 الاولى فرفع وحده وسجد سجدة واحدة مع الامام لا لنفسه صلوة  
 وانه كانت لا تجب تلك الركعة لان زيادة ما دونه الركعة  
 بغير مقسدة لا لصلوة وانما ركع المقتدى قبل ركوع الامام فرفع  
 راسه قبل ان يركع الامام لم يجر ذلك الركوع حتى لو لم يركع عنده  
 ركوع الامام ومعنى على صلوة مع الامام فسدته صلوة وان  
 اركع الامام وهو في الركوع بعد اية الى اية اركع المقتدى  
 ذلك الركوع عنده اختلفا في الزموا وانما الشئ الى الامام وهو الى  
 الامام راكع فليقر المثل ثم تكبيرة الافتتاح ووقف حتى رفع  
 الامام راسه من الركوع لا يصير المقتدى مدركا لتلك الركعة  
 بل يكون مسبوقا بها وكذا لو لم يقف بعد التكبير بل ركع كل  
 وقع ركوعه مع رفع الامام راسه الى حد هو الى القيام اقرب  
 وقال زفر يصير مدركا لتلك الركعة ثم اعلم الا مدركا  
 الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرة به خلافا لبعض ولزنا  
 بتلك التكبيرة الواحدة الركوع لا الافتتاح جاز وافتتبه  
 بشرط وقوعه في حال القيام كما تقدم وركنية الركوع متعلقة  
 بما دونه ما يطلق عليه اسم الركوع لغة عند الشيخ وسجد خلافا  
 لمعه شرط الطمانينة على ما بيناه وذكر في الشرح الاني شرح  
 الاسبغاية انه ان لم يقبل ثلث سجعات او لم يكن مقدرا  
 ولكه لا يجوز ركوعه وهذا قول شيخنا فيقول ابي مطيع  
 البجلي نحو ضمة السجعات الثلثة في الركوع والسجدة حتى لو سجد  
 واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده وانما ركبة السجدة متعلقة



فرايفن الجند

تحت

[illegible]

تخوره



انه وضع مع ذلك احد كقوله في والآ فلا فله من ان المراد  
 موضع الاصابع بتوجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها  
 والافضل وضع ظهر القدم وقد جعله غير معتبر وهذا مما  
 يجب التنبيه له واكثر الناس عنه غافلون ولو سجد بسبب  
 الزحام على فخذه جاز وكذا لو كان به عذر منعه على السجود  
 على غير الخذة يجوز سجوده على الخذة في المختار ولا يجوز  
 بل عذر على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفه على  
 الارض وسجد عليها يجوز على الصحيح ولو لم يدر الآلة  
 بكبره وهو في السجود على الخذة قول الجاهل ولم يروى  
 الا ما يوجب مخالفة وان سجد على ركبته لا يجوز سجوده  
 سواء كان عذرا او بغير عذر بل هو اجماع وفي الزيادة  
 عن الحسن الاصح انه اذا سجد على فخذه او ركبته بعد جاز  
 والآ فلا وان سجد على ظهر رجله او ذكركم الرجل  
 المسجود على ظهره في القبلة التي يصلحها التشايع  
 يجوز سجوده وان سجد على ظهر رجل اليس في القبلة  
 التي هو فيها لا يجوز سجوده لانه ضرورة انما يتحقق  
 عند الاشتراك في القبلة لا عند عدمه والمجوز مخصوص  
 بعذر الا اذا جاز فلا يجوز بدونه ولو كان موضع  
 السجود ارفع الى اعلى من موضع القدمين ان كان ارتفاعه  
 مقدار ارتفاع البنية منصوب به جاز السجود وعليه  
 والآي وان كان بكنه ارتفاعه وكذا القدر بل كان انزله  
 فلا يجوز السجود عليه واراد بالبنية في قوله مقدار البنية

في قوله ولا يجوز سجوده  
 على غير الخذة في المختار  
 لا يجوز سجوده على غير الخذة  
 في المختار

في قوله ولا يجوز سجوده  
 على غير الخذة في المختار

البنية بخاري وهي ذراع عرضة ستة اصابع مقدار  
 ارتفاع البنية المنصوب به نصف ذراع في شدة صحتها  
 وفي الزيادة لو سجد المصلي على مكانة دون صدره يجوز  
 كما يجمع والافضل ما ذكره المصنف ولو سجد على رعايته  
 وهو دورها بقال كرا لجماعته وكذا رعايته اذا اذناها  
 وهذه الجماعته عشرة الكوازي او دار او سجد على فاضل  
 ثم يهوى الذي هو لا يهوى الا في موضع كذا الجماعته او فاضل  
 الشوب على شئ ظاهر جاز سجوده عند ما خلا للشافعي واجتهد  
 فانه عند هذا لا يجوز واللائل في الشرح وبشرط صحة السجود  
 على كرا لجماعته كونه ما سجد عليه منها فصلا بالجهة فلو سجد  
 على ما اتصل بما فوق الجهة لا يجوز ولا بد ان يسجد في سجوده  
 عليها في الارض كما في السجود على العطن ويجوز مع هذا كله  
 بكبره اذا كان بلا عذر ولو سجد على ركبته على شئ حسن  
 فسجد عليه لا يجوز سجوده في الاصح وكذا في روايته يجوز  
 وصحة المصنوعين وكسب شئ وان عاود السجود في هذه القبلة  
 على مكانة ظاهر صحته بالاتفاق ولو وضع كفيه او سطرته  
 على شئ ظاهر لغير الله والشرع وسجد على ذلك جاز والكل  
 انما هو في الكراهية فمن ابلغ ان حصل في المسجد الحرام على الرقعة  
 فقال له رجل فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم  
 فقال له الامام جازي الكبير من ورائي اني سجدت على الرقعة  
 بل سجدت على البقرة في بلادكم قال نعم قال يجوز ان سجدت  
 على البقرة ولا يجوز ما على الرقعة فالحاصل انه لا يهوى في السجود

ان كان في مكانة مدونة او غير مدونة  
 او سجد على مكانة او رعايته او رعايته  
 او سجد على مكانة او رعايته او رعايته

انما في كنفه بكنه بلا عذر وما لا يجوز  
 و عند البنية من غير عذر

في قوله ولا يجوز سجوده  
 على غير الخذة في المختار



الارض على ما فرض على الارض خلافا لما كان في الجبال من جبل الارض

على بعض فلا يكون انما التسفل فيها ولو سجد على السطح او التسفل  
يجوز لان جبالها لا يتسفل بعضها على بعض خشونة وارتفاع  
في اجسامها اقل الارز وخواصه من الجيوب والحقول وغيره  
منه المنقوش اذا كان في الجبال في الجبال في الجبال في الجبال  
اذا كان في غير متخلل في الجبال في الجبال في الجبال في الجبال  
نصير به في الجبال في الجبال في الجبال في الجبال في الجبال  
ام لا قال ان وضع الجبال في الارض على ما كان في الجبال في الجبال  
من جبال الارض يجوز ان لا يكون في الجبال في الجبال في الجبال  
ايضا وجعل الجبال طولاً من الصديق الى الصديق وعرضاً  
من الصديق الى الصديق الى الصديق الى الصديق الى الصديق الى الصديق  
في التسفل على الارض يجوز تسفله هو المختار كما تقدم  
ان وضعها ليس بضرر **فصل ثامن** في التسفل في الجبال في الجبال  
الاخيرة التي تكون في اخر القعدة سواء تقدمت القعدة او لا  
وتقدر الفرص في القعدة هو القعدة مقدار اربعة ايام  
الاستعداد وهو اسرع ما يكون مع تصحيح الانفاظ لقوله عليه السلام  
اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت صلاتك على التمام  
باجد التيسير اما مقول التمام الى اخره واما بالقعدة  
قد ذكر ذلك القول والمراوم في التمام التمام الى اخره واما بالقعدة  
لا تضر نعم البعض ان القعدة انما هي في القعدة وتظهر في وقتها اي  
ثمرة في القعدة في هذه المسألة على وجهي حال الظاهر  
وكونها محسوبة بان قد انما حسبت بالتسجدة ولم يحضر على السفل  
الاربعة بل كانت فرضية اي فرضية صلاة وتكونت صلواته

الارض على ما فرض على الارض خلافا لما كان في الجبال من جبل الارض

الارض على ما فرض على الارض خلافا لما كان في الجبال من جبل الارض

الارض على ما فرض على الارض خلافا لما كان في الجبال من جبل الارض

الارض على ما فرض على الارض خلافا لما كان في الجبال من جبل الارض

الارض على ما فرض على الارض خلافا لما كان في الجبال من جبل الارض

الارض على ما فرض على الارض خلافا لما كان في الجبال من جبل الارض



وحكوت صلوة تقرأ عند المصلي واليه يوسف واما عند محنة  
 فيبطل اصل صلاته وخرجت من كونها صلاة وكذا لو لم يقعد  
 على ثلثة المصلي واثمانية النحر حتى يقدر ركعة اخرى بالشبهة  
 او ثمانية من المسائل المسئلة اذا امكنه بالمعتمد في  
 صلاة فاقبته لا يصح اقتداؤه لان القعدة الا لا فرض  
 في حق المسافر ووجه الحق فيكون اقتداؤه به التمسك  
 المقترض بالمتفضل ويؤخر جائته عند ناقبة بالغايبه  
 لانه لو اقتدا به في الوقبته يصح لانه صلاة تصبر رايها  
 باقتدائه به في الوقت لا بعد الوقت والثالثية من المسائل  
 اذا تذكر المصلي بعد تمام الصلوة والقعدة وقدر الشك  
 سجدة التلاوة فعاد اليها الى السجدة التلاوة بان  
 سجدة بها ارتفعت اي زالت القعدة حتى انه لو لم يقعد  
 قدر الشك بعد ما سجدة التلاوة فسدت صلاته لا نعلم  
 فرض منها وهي القعدة الاجرة والاربعة من المسائل  
 اذا نام المصلي في القعدة الاجرة كلها فلما انتبه ان قوته  
 اتبها به يفرض عليه ان يقعد قدر الشك وان لم يقعد  
 فسدت صلاته لان الافعال في الصلوة حاله النوم  
 لا تحسب ولا تعتبر لصدرها لا عن اختيار فكان وجوبها  
 كغيرها كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام او ركع او سجد  
 نائما وهذا في القيام والقراءة والركوع والسجود معتر  
 ارجا القعدة فيعمل تعتبر من النائم والناهي ان لا تعتبر  
 لانها من اجزاء العبادة فلا تفتاكي بلا اختيار وهذه

المسئلة وهي وقوع بعض افعال الصلوة حاله النوم كثير  
 وقوعها لا سيما في النحر وجوخصها في حال الضيق والناس  
 عن هذه المسئلة عما قبلها والتمسكة من النحر اي  
 احدي المسئلة المتخلف بينهما وهي النحر من الصلوة  
 بفعل المصلي فانه فرض عند المصلي خلافا لهما على ما ذكره ابو عبد  
 البروي حتى ان المصلي اذا حدث عنده ما قد قدر الشك  
 او تكلم او عمل على بناء في الصلوة كالاكل والشرب وغير ذلك  
 تحت صلاته بالاتفق لتمام جميع فرضها وان سجد على  
 وجه غير تيممه في هذه الحالة فذلك تحت صلاته على ما لم  
 يبق عليه بشي وجب وهو التمام وقال ابو حنيفة يخرج  
 عن الصلوة بفعله قصد الكونه فرضا يقع عليه من فرضها  
 حتى لو لم يتوضأ ولم يخرج يصنع تبطل صلوة وبشي على  
 هذا الاصل وهو كون النحر بفعل المصلي فرضا عنده لا  
 عندهما مستانل لقبة بالثني عشرية وهي المتيمة اذا راي  
 الماء وقدر على استعماله بعد ما قد قدر الشك وكذا المقتضي  
 بالتيمة اذا راي الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه فادركه ثمانية  
 او كان المصلي ماشيا على الخوف فانقضت قعدة مسحه بعد ما  
 قد قدر الشك ولو خرج خفيه واحدا لم يفتة او حكما بغير  
 بحيث ان من رآه لا يظنه خارج الصلوة فبذلك لانه لم يخلص  
 بعد كثر التبا في لوجود النحر وجب يصنع او كان المصلي  
 انما يفعل سجدة سورة بعد القعدة وقدر الشك بان تذكر بها  
 او رايها حكمة به ففهم من غير تكلف حتى لو تكلم بغيره

في الصلاة  
 في النحر  
 في السجدة  
 في التلاوة  
 في الركوع  
 في القيام



لا يأتى الخلف في ركوعه يصنع سجدة وكان المصلح عاريا فوجدها  
 قدر على لبسه بعد ما قدر الشهدا وكان المصلح عاريا فصار  
 على الركوع والسجود وقدر على الركوع والسجود بعد القعود قدر  
 الشهدا وتذكر المصلح في هذه الحالة ان عليه صلوة قبل هذه  
 الصلوة وهو صاحب عرش ادا حدث الامام الغاركي  
 في هذه الحالة فاستخفى امتنا وطلعت علينا على المصلح  
 الحسن وهو في صلوة النحر هذه الحالة او وحل وقت العصر  
 وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلح ما سئل  
 بحقيقة فسقطت عن ركوع في هذه الحالة او كان صاحب عذر  
 فأنقطع عذره في هذه الحالة واستمر الانقطاع حتى استوعب  
 وقت صلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر  
 واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر وفي هذه المسائل  
 الاثنى عشرة فسد صلوة عند انجاء ركوعه والصلوة  
 بامر آخر يصنع وقال انت صلاتك بناء على الاصل المذكور  
 تمام بحته وتحققه في الشرح هو قدر زيد على هذه المسائل ما  
 لم يصل بالنجاسة لنقد ما به لم يمت بعد ما فقد قدر الشهدا  
 على زالتها وما اذا دخل وقت صلاة الثلثة في قضاء فاقبته  
 في هذه الحالة وانما اذا اعتقت وهي تصلح بغير قناع في هذه  
 الحالة فلم تستر على الفور **والفصل** من الركوع ومن التثنية  
 من المصنف فيها تقدير لا لا كان له عند انجاء ركوعه في يوسف فصر  
 لما ذكرنا من الحديث ان حدثت اياه مسعود المتقدم  
 في احوال ذكر الركوع ومن عند ما تعدل لا كان من الواجب

في ركوعه السجدة  
 لا يقيم الرجل فيها سجدة  
 في الركوع والسجود

لا يأتى الخلف في ركوعه يصنع سجدة وكان المصلح عاريا فوجدها  
 قدر على لبسه بعد ما قدر الشهدا وكان المصلح عاريا فصار  
 على الركوع والسجود وقدر على الركوع والسجود بعد القعود قدر  
 الشهدا وتذكر المصلح في هذه الحالة ان عليه صلوة قبل هذه  
 الصلوة وهو صاحب عرش ادا حدث الامام الغاركي  
 في هذه الحالة فاستخفى امتنا وطلعت علينا على المصلح  
 الحسن وهو في صلوة النحر هذه الحالة او وحل وقت العصر  
 وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلح ما سئل  
 بحقيقة فسقطت عن ركوع في هذه الحالة او كان صاحب عذر  
 فأنقطع عذره في هذه الحالة واستمر الانقطاع حتى استوعب  
 وقت صلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر  
 واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر وفي هذه المسائل  
 الاثنى عشرة فسد صلوة عند انجاء ركوعه والصلوة  
 بامر آخر يصنع وقال انت صلاتك بناء على الاصل المذكور  
 تمام بحته وتحققه في الشرح هو قدر زيد على هذه المسائل ما  
 لم يصل بالنجاسة لنقد ما به لم يمت بعد ما فقد قدر الشهدا  
 على زالتها وما اذا دخل وقت صلاة الثلثة في قضاء فاقبته  
 في هذه الحالة وانما اذا اعتقت وهي تصلح بغير قناع في هذه  
 الحالة فلم تستر على الفور **والفصل** من الركوع ومن التثنية  
 من المصنف فيها تقدير لا لا كان له عند انجاء ركوعه في يوسف فصر  
 لما ذكرنا من الحديث ان حدثت اياه مسعود المتقدم  
 في احوال ذكر الركوع ومن عند ما تعدل لا كان من الواجب

لا يأتى الخلف في ركوعه يصنع سجدة وكان المصلح عاريا فوجدها  
 قدر على لبسه بعد ما قدر الشهدا وكان المصلح عاريا فصار  
 على الركوع والسجود وقدر على الركوع والسجود بعد القعود قدر  
 الشهدا وتذكر المصلح في هذه الحالة ان عليه صلوة قبل هذه  
 الصلوة وهو صاحب عرش ادا حدث الامام الغاركي  
 في هذه الحالة فاستخفى امتنا وطلعت علينا على المصلح  
 الحسن وهو في صلوة النحر هذه الحالة او وحل وقت العصر  
 وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصلح ما سئل  
 بحقيقة فسقطت عن ركوع في هذه الحالة او كان صاحب عذر  
 فأنقطع عذره في هذه الحالة واستمر الانقطاع حتى استوعب  
 وقت صلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة من صلوة الظهر  
 واستمر الانقطاع حتى خرج وقت العصر وفي هذه المسائل  
 الاثنى عشرة فسد صلوة عند انجاء ركوعه والصلوة  
 بامر آخر يصنع وقال انت صلاتك بناء على الاصل المذكور  
 تمام بحته وتحققه في الشرح هو قدر زيد على هذه المسائل ما  
 لم يصل بالنجاسة لنقد ما به لم يمت بعد ما فقد قدر الشهدا  
 على زالتها وما اذا دخل وقت صلاة الثلثة في قضاء فاقبته  
 في هذه الحالة وانما اذا اعتقت وهي تصلح بغير قناع في هذه  
 الحالة فلم تستر على الفور **والفصل** من الركوع ومن التثنية  
 من المصنف فيها تقدير لا لا كان له عند انجاء ركوعه في يوسف فصر  
 لما ذكرنا من الحديث ان حدثت اياه مسعود المتقدم  
 في احوال ذكر الركوع ومن عند ما تعدل لا كان من الواجب



والمتعبد بها الاول كذا انتهى وما سواه اى وما عدا تقديره الاول  
 من الواجبات جارية ايشاء منها تقديره قراءة الفاتحة فان قرأها  
 واجبة عندنا وعند الاثنى عشرية فرض ومنها تقديره القراءة  
 المفروضة في الصلوة في الركعتين الاولىين ومنها ايضا  
 جهتها اى في الركعتين الاولىين على سنة واحدة في كل واحدة  
 اى يجب ان يكون الفاتحة في كل ركعة من الاولين واجبة  
 حتى لو قرأها في ركعة كرهنا ان نأخذ او يجب سجودا تسبوا لوسمها  
 في الفاتحة المتباعدة وقيد بالاوليين لان الاقتصاد فيها على مرة  
 في الاخرين ليس بواجب حتى لا يلزم سجودا تسبوا بغير تكرار  
 الفاتحة فيهما سوا ولو تعدد لا يكره ما لم يؤدى الى التفتت  
 على الجماعة او طمان الركعة على غيرها ومن الواجبات تقديره  
 اى تقديره الفاتحة على السورة للمواظبة ومنها ضم السورة  
 او ما يقوم مقامها من الالبات التي تدل بسورة البها اى  
 الى الفاتحة في الاوليين للمواظبة ايضا وهو سنة عند  
 الاثنى عشرية ومنها الواجبات الجهرية في القراءة فيما يجزئ فيه  
 الا كما يخبر بالجمعة وخبرها ومنها الجارية بالقراءة فيما يجزئ فيه  
 فيه بها كما يظهر وخبرها ومنها قراءة الفاتحة في الوتر ومنها  
 التشهد في القعدة بين الاول والاخرة وهو ظاهر الرواية  
 وفي رواية قراءة التشهد واجبة في القعدة الاخيرة فقط و  
 في الاول سنة والاصح ظاهر الرواية انها واجبة في القعدة  
 ومن الواجبات القعدة الاولى ومنها سجدة التلاوة فانها  
 تكون واجبة في نفسها في كل ركعة واجبات الصلوة ايضا

انما ثبتت بعض الفاتحة في بعض المواضع  
 والاشياء كما في قوله من افضل الصلوات على رسول الله  
 والصلوات على النبي وآله الطيبين الطاهرين  
 من الطين الطيبين

اذ اتيك استسبلا في وجهك فاحسبها حجة اخرى ما عني محمدا سوا واجب  
 سجودا تسبوا ومنها سجدة الاستسبالا تسبوا لما وقع من خلل الصلوة  
 الكمالها وهو واجب ومنها تكبيرات صلوة العيد للمواظبة  
 من غير تكرار ايضا والحمد والتكبيرات الزائدة واما تكبير الاحرام  
 ففرض وتكبير الركوع والتسجود سنة الاركوع الركعة الثانية  
 فانه تكبيره واجب لا اتصاله بالواجب وحي الزوائد ومنها  
 الا لتفعل من الوضوء الذي هو تكبيره الى الوضوء الذي بعده فانه  
 واجب حتى لو اخل به كما اذا ركع ركعتين بغير سجودا تسبوا  
 لا لتفعل من الوضوء الى غير الوضوء الذي بعده وهو التسجود وكذا  
 اذا سجد ثلث سجودا او فعد عن الوضوء الى الثانية  
 او الرابعة ثم قام وخوف ذلك مما يخلل فيه الوضوء  
 شيء ليس بفرض وكذا رعايته الترتيب فيما شرع من الاعمال  
 في كل الصلوة وفي كل ركعة على ما بيناه في الشرح والملاحح من  
 الصلوة بلفظ السلام واجباتها ايضا ولم يذكرها المصنف  
**وبما يتصل به** الصلوة من ابتدائها الى انتهائها على الترتيب فلهذا اذا  
 اراد الرجل ان يدخل في الصلوة نوى وبشرط كما تروا اخرج  
 يده من مكانه عند التكبير وهو واجب وليس بفرض في شئ من الصلوة  
 خلا فالحمد لا عليه بالفتحة من المصنفين فيه على ما بيناه في  
 الشرح ثم اذا نوى تكبيرة الاحرام ورفع يده به سنة والا فخل  
 كون الرفع مع التكبير ابتداءه عند ابتداءه وانما قوله عند انتهائه  
 وذكره في الهداية مرفوع يده اولا ثم يكبر فانه قال والاخر انه  
 يرفع يده اولا ثم يكبر انتهى والجمعة اختيار شيخ الاسلام وصاحب

التكبير والابتداء عند ابتداء  
 التكبير وانما له عند انتهاء

الوضوء والتكبير اياها او سوا ذلك  
 في كل ركعة او في كل صلاة  
 فان اقام الوضوء استوى في كل ركعة  
 فان اقام الوضوء استوى في كل ركعة

الصلوة عند ابتداءها  
 والاشياء كما في قوله من افضل الصلوات  
 على رسول الله والصلوات على النبي وآله  
 الطيبين الطاهرين من الطين الطيبين

انما ثبتت بعض الفاتحة في بعض المواضع  
 والاشياء كما في قوله من افضل الصلوات  
 على رسول الله والصلوات على النبي وآله  
 الطيبين الطاهرين من الطين الطيبين



التخفة وقاضيه واخر به وذكر الزاهد عن النعمان قال  
يعد القوم اصحابنا جنداً قبل ان يرفعوا ولا ثم يرفعون ولو لم يرفعوا انما  
منه غيرهم فبان انهم لا يرفعون احبانا والتمس ان يرفع الرجل حتى  
يحازي اي يقابل بل ما يراه من شجرة في الارض وفي قفا وفي قاضيه  
يتن على طرف اربابيه فيجتمعي اوليه وعند الامعة الثلاثة يرفع  
يديه الى منكبهم ولا يمشي ان يديه اذا اراد منهما الكفاية فاذا  
كانا حذاء منكبهم يمشي طرف اربابيه حذاء شجرة اربعة ارجل  
اصحابهم حاله الرفع كمنه لا يرفع كل الرفع كما انه لا يمشي كل  
المشي بل يمشي على العادة ويوجه حاله الرفع بطرف كعبه  
خوف القبلة اكمل الاقبال عليها وقال بعضهم يجعل يدها  
كل كف الى كف الاخرى واتماها كالمراة فانها ترفع يديها  
عند التكبير حذاء يديها بحيث تكونان راس اصحابها حذاء  
منكبها لانه استر لها وقيل يرفع يدها في حذاء حذاء اصحابها حذاء  
وفي رواية الحسن عن ابي جعفر انه اكره ان يرفع يدها حذاء اصحابها  
وهو الاقول والمقصد ان يكثر تكبيره اقراراً بتكبير الامام عند  
الرفع وعند تكبيره بعد تكبير الامام والخلاف انما هو في  
الافضلية لا في الجواز وقد تقدم ثم يضع يمينه على يساره  
بعد التكبير ولا يرسلها عندنا خلافاً لما كان لا يروي انه عليه  
السلام كان ياجد شاة يمينه ويقبض بيده اليمنى يده اليسرى  
اي التمسك باليمين في الرفع والقبض جميعاً وكيفية  
ان يضع كف اليمين على كف اليسرى ويجعل الاربعة اوتى  
على الرفع ويثبت الاصابع الثلاثة على الزرع ويصمها

الرجل

الرجل تحت السرة وعند الشافعي على القصد وهو رواية عن  
مالك والحمد والمراة تضعها تحت ثيابها بالاتفاق لانه الشرف  
لها ثم الرفع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنونة عند ابي حنيفة  
يوسف وعند حماد سنة لكل قيام فيه قراءة فيضع في حال  
الثناء والقنوت وصلوة الجنازة عندنا لا عنده ويرسل  
في القنوت بين الركوع والسجود ويضع يمينه على اليسرى  
اتفاقاً ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك اية اي وتبارك  
اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك كذا روي عن ابي عبد الله عليه  
السلام واكابر الصحابة والائمة او بعد فذكر وتعالى جدك  
وجعل ثنا ذكر لا يرفع يدها لانه انما سكنت عنه لا يرفع يده  
لانه لم يذكر في الاحاديث المشهورة والا وروي عن ابي  
في صلوة الجنازة ويقول ايضاً بعد الشاء وقبله الى وحركت  
وحركته لذكر قطر السموات والارض حنبلاً وماء الناحل من المشركين  
اي عند ابي يوسف وتامة قبل الصلاة ونسكاً ومحمداً  
ومما في سنة ربه العالمين لا شر يك له ونكاح امرت واما اذ  
صلى المسلمون وعند الشافعي فيصعد عليه ثم في رواية عن ابي  
يوسف يقول المنيح قبل التكبير والنية وفي رواية بعد  
التكبير وعندنا يقول المنيح رداء قبل الارتفاع ولو لم يكن  
ظاهر كلامه انه يات به قبل التكبير عندنا لانه المنيح درسه اهل  
قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك بعد النية قبل التكبير بالاجابة  
هو الصحيح كمال بفضل يمينه والنية والتكبير وعلم بقوله الاجابة  
انما مراده في قوله قبل التكبير اي قبل والنية اي قبل ما به

التكبير

ع



ثم من الاستغناء يتبعه القول من فاذا قرأ القرآن الاية وقد  
 تكلمنا عليها في الشيخ ثم المختار في لفظه عند صاحب الهداية  
 استعبد بانه الى اخره وهو اختيار ابو جعفر وعند غيره ابو  
 بانه ومجمله قول القصة فلو نسب حتى قرأ الفاتحة لا يتبع  
 في حينه ينبغي ان يستأنفها حتى يتقوى تتبعه عند الله  
 يوسف فكل ما ياتي بالثناء ياتي به سواء كان يعا  
 او لا ياتي له في الوسوسة والكل محتاجون اليه حتى ان ياتي  
 به المقتدى كما ياتي به الامام والمنفرد وفي العبد بل ياتي به  
 قبل التكبيرات بعد الشاء لانه يتبع له وعند المخرج وفي القصة  
 يتبع للقاء فكل صلح ياتي به لاني شرعت لي بالالاء فلا  
 ياتي به المقتدى لاني لا ياتي به بخلاف الامام والمنفرد وروى  
 عن تكبيرات العبد بل لاني العادة بعد ما واقفا المسوق  
 فلا ياتي به عند هذا التابعد مفارقة الامام لانه محل قرادة  
 وعنده ياتي به مرتين لانه ياتي مرتين في الخصل والمسبوق  
 ياتي بالثناء اذا ادرك الامام حاله الخي فتم اذا قام  
 الى قضا مكسب به ياتي به ايضا كذا ذكره في المصنف لاني القام  
 الى قضا مكسب كتحريمه اخرى لتغير الحال وما ذكره في  
 يتبعه في مرتين اختيار الخلاصة وفي غير هذا المسبوق  
 يتبعه عند الله يوسف عند الشيخ كما ياتي به الامام الصحيح  
 عنه في صاحب الخلاصة كونه المختار هو قولهما  
 على ما اختاره قاضيان والهداية وشرهما والكا في  
 واكثر الكتب واذا ادرك الشارع في القصة عند شرو

في قوله في الخلاصة وروى من  
 انه لو تكرر قبل ان لا يتقوى

والمسبوق في ادرك آخره  
 وانه في اولها فترابه

في قوله في الخلاصة  
 في قوله في الخلاصة

الامام وهو جرح بالثناء لاني بالثناء بل يسمع ويصحب الاء  
 وقال بعضهم ياتي بالثناء عند سكتة الامام كانه او  
 كل من يجيب ما يمكنه لانه يملكه الاتيان بالثناء مع مراعاة  
 الامر وعلى القصة اليه جعفر الرضوي لانه قال اذا ادرك الامام  
 في الفاتحة ياتي بالثناء وان ادرك في السورة ياتي عند الله  
 لا عند محمد ذكره في الدرجة وهو بعيد عن القصة ظاهر الامر  
 في الجملة والعبد ينقذ بهما بناء على الغالب ان البعد من  
 الامام يقع في حاله اذا كان المقتدى حاله بعد اداء الامام  
 بحيث لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما اختلفوا  
 في وجوب الانصات على البعيد حاله الخطية قال بعضهم يجوز  
 القراءة وان ذكر البعيد والاصح ان يجب الانصات عليه  
 فكذا ينبغي ان يكون هناك ادرك الامام في الركوع فانه  
 يتحرك في الاتيان بالثناء ان كان اكثر من ادركه لاني بالثناء  
 يدرك الامام في شي من الركوع ياتي به قاطبا ثم يجر  
 الفصلين ويحل الشاء وهو القيام والاداء والاداء لم يكن  
 غالب ظنه ادرك شي من الركوع لاني بالثناء في الركوع وتمام  
 الامام ويترك الشاء لان ادركه فصلية الخاتمة في تلك  
 الركعة الاولى وكذا الحكم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى  
 ان غلب على ظنه ادركها اذا انقضى شي والاداء في الشاء و  
 يسجد لاجل فصلية السجدة ياتي بالثناء لاني لو ادركه في  
 الشاء فانه لا ياتي بشي من الشاء لانه اقله ما يقع من الركعة وال  
 ياتي بالركوع فيما اذا ادرك الامام بعد الركوع لاني بالثناء



فيكون اشتغالاً بما هو في اليد ليس منه القنطرة ولا يكون مدركا  
 لتلك الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كما في مقدار الركعة  
 منه لقوله عليه السلام اذا اجتمعتم الى الصلوة ونحن سجدوا فاجتهدوا  
 واولا نقتدي بها شيئا ومنه ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة  
 وفي الزخرفة قال وان سوي ظهره في الركوع يعني حال ركوع  
 الامام ركعا صار حركته كالركعة فقدر على التسبيح  
 او لم يقدرا لا اشتراط المشاركة فقدر التسبيح وهذا هو الوجه  
 لان الشرايط المشاركة في جزاء من الركوع وان قل ودناه ان  
 ينشئ الى الصلوة حتى الركوع قبل ان يخرج من الامام من حال الركوع  
 وان ادرك الامام وهو في القعدة الاولى والاخرى قال  
 بعضهم ليس ويقتدر من غير شئ او قال بعضهم لا يشاء ثم يفتد  
 والاولى في التحصيل زيادة المشاركة في القعدة ولا  
 يتعدوا الا بعد الانتهاء المتوارث وان كبر وتعد ووشي  
 الانتهاء لا يعدو كذا ان كبر وبدوا بالتمائة ونسب الشاء و  
 التهوؤ والتسمية لغوت محلا ولا يسجد عليه لانها سنة ولا  
 تسجد بركتها بل بركتها بل بركتها الواجب ثم بعد التهوؤ  
 يحيى الى قول البسم الله الرحمن الرحيم فيلانة بها اي بالتسمية  
 في اول كل ركعة ثم في الثانية ثم في الثالثة في شراح  
 الكفران الاصح انها واجبة وكذا في الزاهد في غيره وسببه  
 عليه وجوب سجود التسبيح بركتها سجدوا اي اية من الركعات  
 انزلت للتحصيل بغير التسبيح ليست جزء من الفاتحة  
 ومنه سورة نواها الاسورة النمل خلا في الشافعي

فانه عليه آية منه الفاتحة ومنه كل سورة ايضا في قول ثم في  
 رواية عن ابي جابر ان يات بها في اقل ركعة من الصلوة والصحيح  
 ان يات بها في كل ركعة بغيرها احتياطا لان اكثر المشايخ على  
 هذا فذكر في الكفاية عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي جابر  
 وعند احمد خلا في الشافعي فانه عنده بغيرها في كل ركعة  
 الا في الفاتحة في الشرح اما الامام او اجهر فلا يات بها في كل ركعة  
 جهر بل يات بها سيرا واذا احتاجت يات بها في كل ركعة والمنفرد  
 مثل الامام في كل ركعة واما التسمية عند ابتداء السورة بعد  
 الفاتحة فانه عند ابي جابر يات بها في كل حال بغيره ولا في الخائفة  
 وكذا عند ابن يوسف وعند محمد يات بها في كل حال في السورة او في  
 بالقرآن الا اذا جهر باللائحة بينه وبينه في كل ركعة وكذا  
 ثم بعد التسمية بغير الفاتحة واذا قال الامام في اخرها ولا الضالة  
 يقول الى الامام امين والمائة ايضا بقولها والتسمية سنة  
 لقوله عليه السلام اذا سلم الامام فامضوا فانه في ثمانية تأمين  
 الملائكة غفر لما تقدم من ذنبه ويخفف بها اي الامام والمقعد  
 يخفون امين خلا فامضوا في ثمانية عاء والاصل فيه الكفاية  
 لقوله تعالى وادعوا ربكم تضرعا وخفية ثم يقيم الفاتحة سورة او  
 ثلث ايات قصدا قدر اقص سورة وجوبا فان قرأ مع الفاتحة  
 اية قصيدة او اية بغير قصيدة لم يخرج عن حد الركعة الا ان  
 استخرج تركها الواجب واذا قرأ ثلث ايات قصدا وكانت  
 الاية او الايات تعدل ثلث ايات قصدا خرج عن حد الركعة  
 المذكورة ولم يدخل في حد الاستحباب فيكون فيه كراهة تنزيه

طرقت في مسعود بن ابي جابر في كل ركعة  
 الفاتحة والاشياء والامين في كل ركعة  
 جهر بالتسمية فقال يا امين يا امين  
 قلت يا امين يا امين يا امين يا امين  
 بالتسمية يا امين يا امين يا امين يا امين

و  
 في ثلث ايات  
 في ثلث ايات



والمدون من الاستحباب الستة كما في أكثر الكتب لأن الواجب  
هو ضم السورة والاية إليها الى الفاتحة في الالقاء و  
المستحب اى الستة على ثلثة اوجز احدا ان يقول في السطر  
عالمه الضرورة من خوف او حيل لمرة بقاحة الكتاب و  
اثنى سورة ثلثا وعدة سورة من اى محل يشتر فثابتها  
ان يكون في السطر حالة الاختيار وعدم الضرورة في بقا  
في صلوة الخرج مع الفاتحة سورة البروج وخونها بقا  
في الظاهر كذلك في العصر والعشاء وذلك نحو الطائفة  
والشئ وضحيها وفي المغرب بقا بالقصر رجدا كالعصر  
والكوثر وثالثها ان يكون في الحضر اذا خاف فوت الوقت  
يؤا قدر ما لا تقصه الصلوة كما في السطر حالة الضرورة  
وان لم يخف فوت الوقت يقول في الصلوة الخرج في الركعة  
باربعين اية وهو في الستة اية وبعدها وسط  
والله اعلم الزيادة على السبع الى المائة <sup>المستحب</sup> فقد روي ان النبي عليه  
السلام كان يصل في الخرج ثمانين اية كان يصل في الخرج  
بالصالحات وانه كان يصل فيها بالسبع الى المائة على ما  
يشاهد في الشيخ وذكر في الهداية انه يقول بالاربعين حالة  
وبالكسبية اربعة اربعين وبالاوسط ما بين خمسين الى  
سبعين وقيل ان الكسبية قصار اربعة اربعين وان طولا  
فأكثر وما بينهما وقبل نظر الى طول الاثنى وقصرها وتوسطها  
ويؤا في الظاهر مثله اى مثل ما يؤا في الخرج او غيرها فيها و  
اى دونه ما يؤا في الخرج كذا في الاصل وفي العمومات وفي

[illegible]

لا في العظم وقت شدة الا  
وقت بالبحر والشمس والظلمة  
والظلمة والظلمة والظلمة  
والظلمة والظلمة والظلمة



الى سوى الظاهر منه بقية الصلوات وفي بعض النسخ وما سواهما  
 الى وركعتا ما سوى النحر والظهر سواء في قدر التراتب المسنونة  
 لا تسبق اطالة الاولى في غير النحر عند الخرج والى يوسف بل  
 ينكره وقال محمد راجع الى انه بطول الاولى على الثانية في الصلوة  
 كلها على اوراق الركعة الاولى كما في النحر فان الوقت فيها سواها  
 ايضا وقت اشتغالها بالكتب كما انها وقت اشتغالها بالنوم  
 واحاطا حالة الركعة الثانية على الركعة الاولى فمكره بالاجماع  
 ان كانت تلك الاطالة ثلث ايات او مجامعها وان كانت  
 باية او ايتين لا تكثر لانه عليه السلام تأملوه وتبين وثانيها  
 اطول من الثانية في بعض اوقات في الاولى والعصر وفي الثانية  
 السجدة يكره لانها لا تكثر ايات والثانية تسع وثلاثة  
 الزيادة الكثيرة واتمامها رواه عليه السلام في قوله في الاولى  
 من الجملة سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية بل انما حديث  
 الغاشية فزاد الثانية على الاولى سبع كلمات التسبيح في السجدة  
 الطوال يسير وروى القضاة ان التثنية هنا ضعف الاصل  
 والتسبيح ثم اقل من نصفه انتهى فعلم منه ان الاطالة  
 المذكورة انما تكثر اذا كانت فاحشة اطول من غير نظر  
 الى عدد الالات وفي شرح الجميع انه خلاف محمد في اطالة  
 على الثانية فيما سوى الجملة والعبد بن امان في الجملة والعبد بن  
 فيسوي يلهو الركعتين انما فاقا امتاع التسبيح وفي سائر النوازل  
 فيسوي يلهو الركعتين ولا يطيل احد على الاخرى طالة  
 بنيت الظاهرية ان اذا كانت مائة فيها مائة يعني ان يصل

الله عليه وسلم او ما تكرر اعني الصلوات فاشهر بعمل كما جاز في  
 التروية والاشهر وسيد في فصل ما يكره انما شاذ الله تعالى  
 حين فرغ من التروية بخرا الكفا وهذا يفيد انه يعمل خامسة  
 التروية بالركوع من غير تراخ وعن ابن يوسف انه قال تراخ  
 صلت وربما تكرر وقوله يكره يكره ابدل على حد الكبير فافانما  
 للركوع ثم صرح به في قوله وينبغي ان يكون ابتداء تكبيرة عند قول  
 الحمد وروى يكون النزاع منه عند الاستواء راكعا وقيل يكره فانما  
 ثم خرج وبعضهم ان بعض المشايخ قالوا اذا اتم التروية حال  
 النحر وركعتا من بعد ان يكون ما بقي من التروية حرفا واحدا  
 وكلمة واحدة تكثر من ذلك ويلزم منه هذا القول وقوع  
 التكبير بعد الركوع والقول الاول هو الصحيح لانه عليه  
 السلام كان يكثر حمله مرجح ويضع يديه في الركوع على كتفيه  
 معتد بهما ويخرج اصابعه كل التسبيح ولا يندب الى التسبيح  
 الا في هذه الحالة ولا العلم ان حال السجود وفيما سواها  
 حال الرفع عند السجدة والوضوء في التشهد يترك على ما عليه  
 العادة ملة على تكلف ضم والتفريح وسبب طهره وسبب  
 راسه بجزءه ولا يرفع يديه ولا يركب راسه ولا يثني عليه  
 السلام كان اذا ركع سوي ظهره حتى لو حست عليه الحاء  
 لا تشق وان كان اذا ركع لم يثني راسه ولا يثني عليه  
 يستوي ايضا الصافي الكعبيل وروى عن الصادق عليه السلام  
 وهذا الكعبيل في حيا الرجال انما الخوازة فتشفي في الركوع قبلها و  
 لا تشق ولا تشق اصابعها بل تشقها ويضع يديه على راسها

تعليلها لا ريب

ولا يندب الى التسبيح في الركوع في الاصل

القسم المنقح للافحام

انما هذا كان  
 انما هذا كان



١١٩٦  
 من غير  
 السجدة  
 والركعة  
 والركعة  
 والركعة

وضعوا في ركبها ولا تجزأ في عصرها لانه ذلك استلزامها  
 الزيادة ويقتضي ركوعه سجدة واحدة العظمى تلكم اذناه  
 لقوله عليه السلام اذ ركع احكم فليقل ثلث مرات سبحان  
 ربي العظيم وذلك اذناه واذا سبح فليقل سبحان ربي الاعلى  
 ثلث مرات وذلك اذناه وان راى على الثلثة فهو افضل  
 الذي هو الزيادة افضل من تركه لقوله عليه السلام وذلك  
 اذناه اي اذناه المسنون ولا شك ان الزيادة على الاولى  
 افضل واذا زاد التسعة اتممت على وتر لان التسعة تسعة  
 وان اقصى التسعة تسعة واحدة او ترك التسعة بالكلية  
 جازت صلوة لعدم فرضية ذلكم بكرة ذلك الترك انما  
 على التمرة وكذا على مرتبة الاختيار التسعة وروى عن ابي  
 مطيع الطي ان تسبيح الركوع والتسبيح ركعتي لا يجوز  
 صلواته وهو قول شاذ ولا ينبغي للامام ان يبطل التسبيح  
 او غيره على وجه يعل به القوم بعد الاتيان بقدر التسعة  
 لانه اي الطويل المذكور بسبب التسبيح عن الجماعة وانه  
 اي التسبيح عن الجماعة محروكة لانه مؤدا الى ما حرم ثواب الجماعة  
 الزائدة على صلوة الفرد بسبع وعشرين درجة والاربعون  
 القوم بالزيادة لا يكره ولا ينبغي ان ينقص عن قدره  
 التسعة في القراءة والتسبيح للمسلمين لا يفرقون بين  
 فيه ولو اطلال الامام الركوع لا يركع الجاني تلكم الركعة  
 لا تقرب باي ليس لاجل التقرب بالركوع منه في قعود اي  
 فعله ذلك محروكة كراهية تحريم وتحتسب عليه الكفر منه اعظم

على كل صلاة من تسبيح ركعتي لا يجوز ان يركع الجاني تسبيح ركعتي  
 ان التسبيح في ركعتي لا يجوز ان يركع الجاني تسبيح ركعتي  
 في ركعتي لا يجوز ان يركع الجاني تسبيح ركعتي

ولكن لا يكون بسبب ذلك لانه لم يوجب عبادة الغير منه في وقت الصلاة  
 كان لا يركع الجاني فلا بأس ان يبطل قدر ما لا يشغل على القوم  
 وكذا ان اطلال القراءة لاجل ادراك الناس الركعة والاصح  
 ان تركه او لم يركع لاجل الركوع عند سجدة الجاني في ركعتي  
 على من انما يحتاج قلبه شيء سوى التسبيح فلا بأس به ان يفعل  
 الا طالة ولا شك ان مثل هذه الحالة في غايبة النذرة وهذه  
 المسئلة تلحق بمسئلة الركبا فينبغي الترخي والاحتياط فيها وقال  
 بعضهم اذا احتسب بالجاني يبطل التسبيحات بان يتأخر في التسليط  
 من غير ان يتركه في سجدة ولا يركع في سجدة ولا يركع في سجدة  
 انما الركوع بركعة واحدة حتى يتسوى قايما ويقول الامام حال  
 الرفع سمع الله لمن حمده وان كانا المصلين مقتديا بانيه بالتسبيح  
 بان يقول اللهم ربنا لك الحمد والهم ربنا لك الحمد وربنا  
 ولك الحمد وربنا لك الحمد وافضلنا على تسبيحها وكذلك الكافي  
 والناية المقتدي بالتسبيح عندنا خلافا لثالث في قوله عليه السلام  
 اذ قال الامام سمع الله لمن حمده فقلوا اللهم ربنا لك الحمد  
 وان كانا المصلين منفردا بانيه في التسبيح ذكره في الهداية  
 وقيل نائية بالتسبيح فقط عند الرفع وصح في المحيطة عنه انه  
 نائية بالتسبيح لا غير وتصح الهداية بولي الامام فيناية بعد  
 التسبيح بالتسبيح ايضا على قولهما اي قول الله يوسف ومحمد  
 وهو رواية الحسن عن ابي جعفر في رواية اخرى عنه انه لا يائنه  
 بالتسبيح واختار كثير من المتأخرين قولهما وقد بيناه في الفروع  
 وقول المصنف في رواية بقاء اللهم ربنا لك الحمد ولا يركع



على هذا يروى ان المشرك في حق الامام ذلك في روايته عنهما وروى  
غير صحيح اذ ليس في شيء من الروايات لا عنهما ولا عن ابي جعفر  
ان الامام يكتفي بالسجدة واحدة ولا يركع في السجدة الواحدة  
سجدتين وموضعه قبل قوله اما الامام الى اخره فيكون الضمير  
عائدا الى المنفرد الى ان كان المصلي منفردا بانه يركع في روايته  
وفي رواية يقول تكلم ربنا بك سجد ولا يركع ويرسل اليده  
في القومته بعد الركوع اتفاقا كما قال المقدس  
السجد حسام الدين في واقعاته وهو قول اكثر الفقهاء  
وذكر السجدة الامام في الملتقط انه يركع اليده اليسرى  
باليمين في تلك القومته وهي قول غريب وفي صلوة الجنازة  
منه اقولها الى اخرها ووقت قراءة الشهادتين في صلاة الصلوة  
ووقت قراءة القنوت في الوتر يركع اليده اليسرى على قول  
اكثر المشايخ اختيارا فاعلم بقوله ابي جعفر في رواية يركع  
انما يركع اليده اليسرى في جميع ذلك اختيارا منه لقول  
محمد وفي تكبيرات العيد يركع اليده اليمنى كما يركع اليده اليمنى  
لعدم الذكر المستنون بينهما عندنا فاذا اطمأن بعد  
رفع راسه من الركوع قاما وسكن اضطراب اعضائه  
لما صلا على الترتيب كثيرا متصلا بالركوع والباء مجيء  
مع ما يكون ابتداء مع ابتداء الركوع وروايتنا مع  
انتهائه وسجد وقوله يركع اليده اليمنى اولا ثم يركع اليده  
اليمنى كغيبه على الارض في بعض النسخ يركع اليده اليمنى  
السجدة وفي بعضها يركع بالاول وهو عطف تفسير

فا

بيان كيفية السجود على وجه السنة كما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان اذا وضع ركبته قبل بدو سجده او اذا مضى رفع يديه قبل ركبته  
ووضع وجهه بوجه القبلة ويبدأ اي يظهر جنبه اي يركع  
لعله عليه السلام اذا سجد فضع يديك وارفع يديك ويجيء  
اي يبايع بطنه على سجده يركع في حق الرجل واما المرأة فتأخر  
تختص اي تسجل في السجود وتلك في بطنها يركعها ويبدأ بغيره  
الان يركع لانه يستركها وتقول في سجوده سبحان ربك  
ثم تارك ذلك اياه وانه زاد في هذا الفعل ويكره على تركه في الركعة  
ثم يركع راسه من السجدة الاولى مكبرا ويقعد مستويا ويضع  
يديه على فخذه كما في الشهادتين فاذا اطمأن قاما وسكن اضطراب  
اعضائه كبر وسجد ثانيا ومن التكبير عند الانتقال الى سجدة  
التي بعدها ان يقول في سجده هذه القدر بل حجة على ما قالت المالكية  
ما بعد ذلك حتى يركع وانه يركع راسه على الارض من  
السجدة الاولى رفعا قبله ولم يستوقا ثم سجد الثانية  
نظرا ان كان الى حال السجود اقرب منه الى القعد ولا يجزئ  
في ذلك الرفع ولا ذلك السجود الثانية ولا يركع في الملتقط انه  
يجزئ واذكر الهداية ان الاول اصح وكذا في المحيط لانه اذا  
كان الى السجود اقرب بعد سجدتها سجد واحدة واحدة  
وقبل الارتفاع قدر متر الرجوع بقدر هو القياس وحيثما كان  
وهو الظاهر كقولنا اقتصر عليه كبره شديد كبره الى الفقه ما  
والطلب عليه النبي عليه السلام عدة حبات فماذا في حق السجدة  
الثانية من ينض قايما على صدره ولا يقعد ولا يستجدي يركع



ولا يشك السليمانية عند قوله  
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له  
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له  
والله اعلم بالصواب

لا يشير وجه شراح الهداية انه يشير الى كونه الماسطر وهو  
صفتها ان يكون صاحب هذه المني عند الشهادة الالهام والوسط  
وتعقب البصر والخلف ويضع رأسها على طرف من فصل  
الوسط الى الوسط والربيع الى جميع عند النخ وبعضها عند  
وبكره ان يشير بكنها مجتمعة ثم اذا وقع على القصة المذكورة  
يشهد اي يقرأ الذكر الذي فيه الشهادة ويقول عطف تفسير  
يشهد الحيات لله والقبول والطيبات الى قوله الى  
ان يقول عبده ورسوله وهو السلام عليك يا ابا النبي ورحمة  
الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمد عبده ورسوله  
والحمد لله على ما يجمع العبادات القولية وبالقبول  
العبادات البدنية وبالطيبات العبادات الحاله وهذه  
العبادات هي التي راجعها الله به وهو معفو وعن النبي  
عليه السلام وهي اجمع الروايات في التشهد على ما حققناه في  
الشرح ولا يرد على هذا القدر من التشهد في القعدة الا  
ما روي انه عليه السلام كان ينهض حاله فيخرج من التشهد  
في وسط القعدة قائما او على قدر التشهد قال بعض المشايخ  
ان قال التزم صل على محمد وعلى آل محمد ما يحب عليه  
سجدنا التسليم وعندنا المخرج فصار واحد والحسن عندنا انه قد روي  
واحد فعليه سجدنا التسليم وقال الحسن واكثر المشايخ على هذا  
وفي الخلاصة المختارة انه يلزم التسليم ان قال السلام صل على  
محمد وآل محمد تسليما والاول وهو زيادة وعلى آل محمد هو الا على

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

والمشتر بالمتحدة ويتعد ثلثه  
والمشتر بالمتحدة ويتعد ثلثه  
والمشتر بالمتحدة ويتعد ثلثه

3







ما جاء به من هذا من اوصاف  
الذي هو ابراهيم لابن ابي عبد الله

ابراهيم انك جمد جمد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت  
على ابراهيم انك جمد جمد وستغفر بعد القبله على النبي عليه  
السلام اي يطلب المغفرة لنفسه ولوالديه ان كانا مؤمنين  
ولجميع المؤمنين والمؤمنات فيقول ربنا اغفر له ولوالديه  
والذين آمنوا به يوم يقوم الحساب وكذا ذلك ويروى بالاحاديث  
الكثيرة اي المنقولة عن النبي عليه السلام نحو اللهم  
اغفر له ما قدمت واثرت وما أسررت وما أعلنت و  
ما أسررت وما أنت أعلم به تني انت المقدم وانت  
المؤخر لا اله الا انت وانت على كل شيء قدير اللهم اغفر  
لنبي طيبك اشرا ولا يغفر له ثوب الا انت فاعف عفو عفو  
صلح عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم ويروى  
بما يشبه الفاظ القران كما تقدم وكقول ربنا اغفر له ولوالديه  
حسنه وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا تزعج  
قلوبنا بعد اذ هديتنا وسب لنا مخرجنا من جهنم انك  
انت الوهاب وكذا ذلك فانه بعد بها الدعاء الى القران  
فهو يشبه الفاظ القران وليست بقرآن حتى جاز الوجدان  
بما هي الجنابة والحيض ولا بد بعد بما يشبه كلام الناس  
وهو حاله يستعمل طلبهم نحو قوله اللهم اكسني او اللهم ارحمني  
فلانة واعطيه ما لا يحوز ذلك حتى لو قال ذلك في وسط  
القبله تغسله صلوة اتابعه القعود الاخرة فانها لا تغسل  
كأنه نكوه ناقصه لترك السلام الذي هو واجب وخروج  
منه بدونه كما لو قال اللهم او عمل على آخر حاله فيها وعند

يحيى بن يحيى

اشياء

لشأنه فيجوز الدعاء بما هو له دينيا وبما هو له قلوبا ان لم يكن  
جعل في اليد اي بما يشبه كلام الناس ويحتمل في الكاف ولو قال  
ارزقني يحيى فليس به كلام الناس وروى عن بعض المشايخ  
انه قال لا يقول في القبله على النبي عليه السلام وارحمهم  
فانه يؤذيهم الشكر في حق عليه السلام وارحمهم المشايخ على ان يقول  
لقد ارثت فيه على ما روته الحديث انه حصل اليه عليه وسلم  
قال اذا تشبه احدكم في القبله فليقل السلام صل على محمد  
وعلى آل محمد وبارك على محمد وآل محمد وارحمهم محمد وآل محمد كما  
كاملت وباركت وترجت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم  
انك جمد جمد قال الرشتي فيكون معنى قوله وارحمهم  
وارحم آتته محمد في الشكر راجع الى الامة ويقول اذ قال ربنا  
القبله من القبله وترجت ولا يقول وترجت لا يقول  
او لا وارحم ولم يقل وترجم على محمد لانه يخالف اياه  
لحديث وامانا لو قال وترجت باسكان الزاوية خطأ  
ولو قال بعد قوله وترجت بالفتح اي يشهد به لخاله  
لان لمعنى صحيح في اللغة ولا يقول بعد قوله في العالمين ربنا  
انك جمد جمد لعدم وروده في الاحاديث ولو قال انك  
لانا من ابي لا يكره والله كانه تركه اوله ويشبه بالشباب اذا  
عاشوا في القرى والشهادتين وقال في الواضحة لا يشرع الا في  
الحنابلة على ما قد تنبأ ان اشار به في يوم الحضر والبصر  
ويجوز الوضوء بالابهام اي يجعلها حلقه وقد ذكرناه عند  
ذكر الشهادتين فانها لا يشرع بعد الشهادتين على يمينه و



ويعلم السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام اى في سلامكم  
من القنوة سواء كان عن الجملة او اليسار وبركانه كذا  
في الخط بخلاف السلام الذي في التثنية فانه يقول السلام عليكم  
ايها النبي ورحمة الله وبركاته وينوي في خطابه عليكم بالثنية  
الا وانه هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين المستأجرين  
له في صلوة دون غيرهم وبقوله السلام عن يساره مثل ذلك  
اي يقول السلام عليكم ورحمة الله وينوي من يساره من  
الملائكة فالمؤمنين والاولى للثنية والخروج من القنوة  
والثانية للصلوة بوجه القوم في التحية ثم قال ان الثانية  
سنة والاصح انها واجبة كالاولى ويجوز لفظ السلام  
يخرج ولا يتوقفه وقال بعضهم اى بعض العلماء ينوي  
من الملائكة للفظ الذي لا وكلوا بحفظه خاصة  
في الاية النبوية وقال بعضهم ينوي جميع من معه من الملائكة  
للفظ وعندهم لانه اى الشاهد قد اختلف الاخبار  
في عدد من قبل اذ مع كل موضع خمسة كذا وقع في النسخ و  
صوابه خمسة من الملائكة بالجملة والصفة واجد عن يمينه  
يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب السيئات ووجه  
امامه بلقعة الحيات وواحد وراؤه يدفع عنه الشياطين  
وواحد عندهما صيته يكتب ما يصلي على النبي وبقوله آية  
وقيل مع كل موضع ستون ملكا وقيل مائة وستون وقيل  
ملكاه وقيل غير ذلك فلهذا ينوي من معه نحو ما سن  
يكتبه عدد وينوي المقتدى امامه في التسليم الاتي

مع من نوي فيها ان كان الامام من يمينه او يساره اى اذا كان  
الامام بخلافه ينوي في التسليم الاول ايضا وينوي في التسليم  
وعنده محمد وهو رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم في التسليم  
التسليم الاخر اى الثانية ان كان عن يساره والامام ايضا  
ينوي القوم مع اللفظة في التسليم هو الصحيح وقيل لا ينويهم  
اصلا وقيل بالثنية الاولى فقط واتما المنفرد فلا ينوي سوى  
اللفظ وينوي للمصلحة من طريق الاية ان يكون من يمينه  
في حال قيامه في موضع سجوده ولا يتجأ وزنه في حال  
الركوع الى ظهره قد ورد في حال سجوده الى رقبته اى  
طرفه وفي حال قعوده الى جبهته وهو ما عليه الجمهور في حال  
ثوبه وذلك كله مقتضى الظاهر لان الشايع لا يملك بعينه  
ان يدبره فيقفه اصل اللفظة واذا تركته العبد على اصل  
ما خلقت عليه لا يتجأ وزنه نظرا في الملائكة المذكورة في  
المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بينه وبينه حال القيام  
قد راجع اصحاب مصنفه والسنة للامام في السلام ان  
يكون الثانية الثانية احفظ من التسليم الاول في القنوة  
فان المخرج لاجل الاعلام بالاشتغال به وهو محتاج اليه في  
التسليم الاول ومن الثانية لانه لا يدرك عليها الا بقية  
غالبها ومن المخرج من قال بحفظ الثانية كذا في بعض النسخ  
والعلم مراده ان يجنبها ولا يجزئها اصلا ولا بعضها بحفظ الاول  
من الثانية اى يحفظ الاول ثم الثانية وهذا غير صحيح  
ولا يقول به احد والاصح الاول ان يجزئ الثانية دون غيرها



بالا والاراة ليقته به ينتظرون فيها الاحتمال ان عليه سورا  
سجود قبلها فاما تحت صلوة الامام فهو خير من سجد اخرها  
عن سبارة وجعل القبلة عن عتبة والاراء شاذا عن عتبة  
وجعل القبلة عن سبارة وهذا اوله وكلاهما جائز لقول  
ابن مسعود لا يجعل احدكم للبطانة شيئا من صلواته  
يركع الا حقا عليه ان لا ينصرف الا عن بيت المقدس رتبة  
صلواته عليه ثم ينصرف عن سبارة والاراء شاذا  
الى حواشي لا لم يبق عليه شي وان شاذ استقبال الناس  
بوجهه لان النبي عليه السلام روي عنه ان كان اذا صلى  
اقبل على القبلة بوجهه وروي انه عليه السلام كان لا يقوم  
من مصلاه الذي يصلي فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا  
مستحيين فيها خذونه في امر الجاهلية فيضربون به ويشتبهون به  
اذ لم يكن بخلافه في حاله الامام معجل او مرارة في  
الصفوف الا واخر وان كان فانه لا يستقبل بل ينصرف عتبة  
وبسرة سواء كان ذلك المصل في الصف الاول قربا  
من الامام او في الصف الاخر بعيد اذ لم يكن بينهما حاجز  
والاستقبال الى وجه المصل محرومة مطلقا وهذا الاستقبال  
او الانحراف كما ترى مطلق لا فصل فيه بين عجل او عذر  
خلوا فاما قال بعض الجاهلة انه اذ لم يكن الجماعة عشرة  
لا ينصرف وقد ثبت في الشرح هذا الذي ذكرنا من ان النجف  
اذ لم يكن بعد الصلوة المكتوبة السجدة التي تنقطع كالنصف  
والعصر كونه المكتوبة فانه مكانه مستقبل القبلة فانه

كانه بعد اي بعد المكتوبة تنقطع بحكم الى الطلوع بل الفصل  
الاتفاق ما يقول انهم انت السلام وحكم السلام ثابت  
ما في الجمال والاكرام وبكره ما في السنة على حاله والاراء  
بما ذكره من نحو ذلك القدر ما روي انه عليه السلام كان اذا سلم  
لم يقعد الا مقعدا ما يقول انهم انت السلام وحكم السلام  
بما ذكره من نحو الجمال والاكرام فاذا قام الامام الى الطلوع في  
مكانه الذي حصل فيه العريضة بل يتقدم او يتأخر وينصرف  
يمشيا او شمالا لقوله عليه السلام لا يصلي الا امام في الموضع  
الذي يصلي فيه الا عريضة حتى يتحول او يذهب الى بيته فيطوع ثم  
اي هناك يعني في بيته لا عليه السلام انما كان يصلي السجدة في بيته  
والا فضل في النفل جميعه ان يصلي في البيت ان لم يشغل شغل  
ومن المشايخ من عذروا الانحراف بهذا وقال ان كان المصل  
امامه ينقطع عن سبارة المحراب وبسرة المحراب هو يذهب الى  
ترجى للقبلة من وقال شمس الدين الحلي هذا يعني ما ذكره  
انه اذ كان بعد الصلوة تنقطع يقوم اليه من غير تأخير في  
اذ لم يكن من قصده الاستغفار بالاعاء بان لم يكن له ورد  
معتادا وبقرانه عقيب المكتوبة والاراء كان له ورد معتادا  
يقصده اي يذهب بعد المكتوبات فانه يقوم عن محله الى  
من المكان الذي يصلي فيه فيقفس ورده فاما ان شاذ وجلس  
في ناحية من الناحي المسجد فيقفس ورده ثم يقوم الى الطلوع كما اذا  
اي كل من قرأ القرآن وقرأها وصح قرأته جالس في ناحية المسجد  
مرأى عن الصلوة رضي الله عنهم وما ذكره في هذا المسئلة



من ان يكون ما في التلوة عن اداء التلوة في البيت على كراهية ما في  
 التلوة عن المكتوبات وذكره في التلوة وويل على الجوارح في جوار  
 ما في جوارح من غير كراهية ذكره في الكلام المقيد في المحبط واذا  
 اراد بالكرهية كراهية تنزيه من كلام شمس الائمة فانه  
 المشهور عنه انه قال لا يابس بعد على الا ولا غيره وان  
 فعل لا تسقط التلوة وقالوا لو كان بعد التلوة لا تسقط  
 التلوة كمن ثوابها قبل وقبل تسقط والا اول ما روي  
 عن عائشة انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى  
 ركعة البخر فان كنت مستقبلة حذو شئ والارض حذو  
 يؤذنه بالقلوة ولو اخر التلوة بعد الفرض الا ان الوقت في  
 لا يكون سنة هذه الاحكام المذكورة كلها في حق الامام اما  
 المقتدى والمنعم فانها ان شاء في مكانها الذي صلوا فيه  
 المكتوبة جازوا ان قاما الى الطلوع في مكانها ذلك جاز ايضا  
 والاحسن ان يطوعا في مكان اخر غير مكان المكتوبة بار  
 يتقدما او يتأخرا او يتبعوا التلوة او يسيرة ويستحب الجحامة  
 كسر الصغرى في السلام بظن الارض انما هي الفرض **فصل**  
 في بيان حال الشئ الذي يكره فعله في الظلوة وبيان حاله  
 فعله فيها قال يكره للمصل ان يعطى فاه او ان يمس فاه في التلوة  
 الا عند التثاوب فانه لا يكره تغطيه اذا لم يستطع نظره في الادب  
 عند التثاوب ان يغطيه اي يمسكه ويمنعه عن الانقياد الى  
 قدر على ذلك لقوله عليه السلام اذا وثق ارب احدكم في الصلاة  
 فليكن يدهما استطاع فان الشيطان يدخل فيه وان لم يقدر

في البيت  
 كراهية ما في

فلا يابس الا بضع يده او كره عليه كذا روي عنه عليه السلام وكذا  
 يكره التلوة في البيت والفضل والكل وكره الاجتار وكره  
 يلف بعض العمامة على راسه ويجعل طرفه من التلوة  
 الذي كف بعضه عمامة اي يترك بعض العمامة شبه الحفة  
 الكائن للسيا يلف حول وجهه المجر بوزن ميسر ثوب كلف  
 المرأة على راسها واما بعضهم الا ان يمشي حوله اي دائرة  
 راسه بالمدخل ويحذو ويبدل اي يظهر بامته الى اعلى راسه  
 وهذا هو المذکور في فتاوى كفاضين وغيرهم وهو المذوق  
 لا يجاز المرأة وكرهية التلوة بها وكره العنق اي عفت  
 الشعر وهو صوفه وقيل وادب في الجاهل ان يجعل شعره على  
 بامته ويشده بعضي او ان يلف رءوسه ثنية ذواته بهم  
 القل المجترة وبعد ثنية واحدة محدودة ثم بامه واحدة قال  
 في التماس من الناصية والمروءة بامه واحدة  
 راسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات وان يجمع الشعر كل  
 على قبيل الى جهة الفقا ويمسكه اي يشده بخيط او خرقة  
 بها يجيب الارض او سجد او جميع ذلك مكره اذا فعله قبل  
 التلوة وحصل على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو  
 في الصلوة يشده لا على كثر وجهه كراهية بامه عليه السلام  
 ان يصل الرجل راسه مقصوص وكره وضع اليد على الارض  
 قبل وضع الركبة او سجود فيها اي رفع الركبة قبل ان يركع  
 البعد او اقام من السجود الى القعة التلوة الا اذا فصل ذلك من  
 عند راحة لا يكره وكره الا بغير المصلي في سجوده نقول ان يكره

في البيت كراهية ما في  
 كراهية ما في البيت كراهية ما في  
 كراهية ما في البيت كراهية ما في

في البيت كراهية ما في  
 كراهية ما في البيت كراهية ما في  
 كراهية ما في البيت كراهية ما في



التوبة في السرعة لا فيه من ترك الطمأنينة ويكره ان يقع في  
 جلوده افعاء الكلب الى اقعاء الكلب وهو ان يقع  
 التوبة على الارض او ينصب في ذرية وساقية نصبا وقيل هو  
 ان ينصب يديه امامه نصبا والارحى صحيح قال في المستصفى  
 افعاء الكلب في نصب اليدين و افعاء الاذن في نصب  
 اليدين الى صدره ويكره ان يقترن في راعيه في السجود  
 اقتران في كفايته من الثعلب وهذه الاشياء الثلاثة  
 ذكرها المحقق بل حفظ الحديث فانه عليه السلام قال في  
 كثر الذنوب افعاء الكلب واقترب من كفايته من الثعلب  
 ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع اليدين من الركوع  
 لانه فضل زائدة ولكلها لا تعتمد على الصلوة في الصحيح لانه  
 من جنتها خلافا لما رواه محمد بن علي عن ابيها نفسه يكره  
 ان يستلم به ثوبه ان يمسك به غير ان يمسك به وهو ان  
 الاستدانة ان يصعد الى الثوب على كتفه ويرسل طرفه على  
 عنقه يدا و صدره وفي القدوري شرح مختصر الكافي هو ان  
 يجعله على راسه ويسل طرفه على عنقه و في ثوبه  
 فاضحا لا وهو ان يجعل الثوب على راسه او على عنقه ويرسل  
 جانبيه امامه على صدره والكل سديد فان الشدة في التفتة  
 ارجاء والارسل وفي الشدة ان ارسال بدون التمسك  
 وكره ان يمسك يديه عليه ولو صلى في ثوبا او مطرقا  
 بضم الباء وفتح الراء ثوب من غير ثوبه اعلام او بار الى ان  
 مطرقا و زنه من غير ما ليس للمطرق ان يمسك يديه في كعب

في التوبة في السرعة لا فيه من ترك الطمأنينة ويكره ان يقع في جلوده افعاء الكلب الى اقعاء الكلب وهو ان يقع التوبة على الارض او ينصب في ذرية وساقية نصبا وقيل هو ان ينصب يديه امامه نصبا والارحى صحيح قال في المستصفى افعاء الكلب في نصب اليدين و افعاء الاذن في نصب اليدين الى صدره ويكره ان يقترن في راعيه في السجود اقتران في كفايته من الثعلب وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المحقق بل حفظ الحديث فانه عليه السلام قال في كثر الذنوب افعاء الكلب واقترب من كفايته من الثعلب ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع اليدين من الركوع لانه فضل زائدة ولكلها لا تعتمد على الصلوة في الصحيح لانه من جنتها خلافا لما رواه محمد بن علي عن ابيها نفسه يكره ان يستلم به ثوبه ان يمسك به غير ان يمسك به وهو ان الاستدانة ان يصعد الى الثوب على كتفه ويرسل طرفه على عنقه يدا و صدره وفي القدوري شرح مختصر الكافي هو ان يجعله على راسه ويسل طرفه على عنقه و في ثوبه فاضحا لا وهو ان يجعل الثوب على راسه او على عنقه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل سديد فان الشدة في التفتة ارجاء والارسل وفي الشدة ان ارسال بدون التمسك وكره ان يمسك يديه عليه ولو صلى في ثوبا او مطرقا بضم الباء وفتح الراء ثوب من غير ثوبه اعلام او بار الى ان مطرقا و زنه من غير ما ليس للمطرق ان يمسك يديه في كعب

والي يند القباء اعني بالملحظة احمر ابيض السند ولو لم يدخل  
 يديه في كعبه قبل لا يكره واختاره صاحب الخلاصة والبرهان  
 واختاره في صحيحه وغيره انه يكره وهو الصحيح لانه يصدق عليه  
 حدة السند وعن الفتية ان جعفر السند والي ان كان يقول  
 ان اصل مع البقاء وهو غير مستند والوسط هو يكره يعني ولو  
 ادخل يديه في كعبه وينبغي ان يعيد كما اذا لم يزر اذاره لانه يشبه  
 السند جنتا اما اذا اتر بها فقد صار كعبه من الثياب في  
 التمسك واتا لا في التوبة التي تجعل لا كما هو حرقا عند  
 اعلى العضد اذا اخرج المصلي يديه من الحلق وارسل اليك فانه  
 يكره ايضا الصلوة السند عليه ولا في فيه شغل القلب  
 ولانه فعل المتكبر به ان لا يمسك يديه اهل الدنيا في كعبه  
 ولو ادخل اليك تحت منطقتك زالت الكرامة لزوال اجابها  
 المذكورة ويكره ان يلف ثوبه وهو في الصلوة يعمل فليل  
 بان يرفعه من يديه ومن خلفه عند السجود او يدخل فيها  
 وهو مكبوف كما اذا دخل وهو مشتم الكعب او ابرز يدا او يرفعه  
 كسلا يتعجب ويكره للمصلي كل ما هو من افعاء في الجوارح عموما  
 كان الصلوة مقام الله وضع والتذل والخشوع في التكبر و  
 السجدة فيها ويكره ان يصلي في ازار واحد وفي السجود بل فقط  
 لقوله عليه السلام لا يصلين احدكم في الثوب الواحد ليس على  
 عاتقه منه شي الا صلى عذرا ما لا يجد غيره ويكره ان يصلي حاسرا الى  
 كما شفا راسه سلا الى الاجال السلا لانه يستغل في طيبته او  
 لها واما ان لم يبرها من ثوبه الصلوة ولا بأس عليه اذا فعل

في التوبة في السرعة لا فيه من ترك الطمأنينة ويكره ان يقع في جلوده افعاء الكلب الى اقعاء الكلب وهو ان يقع التوبة على الارض او ينصب في ذرية وساقية نصبا وقيل هو ان ينصب يديه امامه نصبا والارحى صحيح قال في المستصفى افعاء الكلب في نصب اليدين و افعاء الاذن في نصب اليدين الى صدره ويكره ان يقترن في راعيه في السجود اقتران في كفايته من الثعلب وهذه الاشياء الثلاثة ذكرها المحقق بل حفظ الحديث فانه عليه السلام قال في كثر الذنوب افعاء الكلب واقترب من كفايته من الثعلب ويكره ان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع اليدين من الركوع لانه فضل زائدة ولكلها لا تعتمد على الصلوة في الصحيح لانه من جنتها خلافا لما رواه محمد بن علي عن ابيها نفسه يكره ان يستلم به ثوبه ان يمسك به غير ان يمسك به وهو ان الاستدانة ان يصعد الى الثوب على كتفه ويرسل طرفه على عنقه يدا و صدره وفي القدوري شرح مختصر الكافي هو ان يجعله على راسه ويسل طرفه على عنقه و في ثوبه فاضحا لا وهو ان يجعل الثوب على راسه او على عنقه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل سديد فان الشدة في التفتة ارجاء والارسل وفي الشدة ان ارسال بدون التمسك وكره ان يمسك يديه عليه ولو صلى في ثوبا او مطرقا بضم الباء وفتح الراء ثوب من غير ثوبه اعلام او بار الى ان مطرقا و زنه من غير ما ليس للمطرق ان يمسك يديه في كعب



اي كشف الاراس ثم انما وحدها لانه المقصود في القبله وفي قوله  
 لا باس انما اراد الاول ان لا يفعل لانه فيه تركه احتياطية  
 المأمور بها مطلقا في النظاير وكذلك يكون ان يصل في ثياب  
 التذلل بغير البارد بالذال المجتبه وهو ما لا يصح ولا يحفظ  
 من التذلل ونحوه او ثياب الكهنه في الحلقه والجل في ذلك  
 ايضا من تركه احد الزينة والمستحب ان يصل الرجل في ثيابه  
 او ثياب الزار وقصص وجماعه ولو صل في ثوب واحد متواضعا  
 فيكون كما يفعل القصار في المقصر حاز من غير رايه لكن فيه  
 ترك الاحتياط وروى عن النبي انه كان يلبس احدا ثيابه  
 في القبلة والحرارة تصل في ثيابه ايضا فيصير ثوبه  
 ومقنعه وفي الخلاصه فيصير الزار ومقنعه وهذا لا يلا  
 الا زار فيه زيادة السمر والمقنعه تسد صدره لئلا يرى  
 الجرم ثوب يوضع على الاراس ويربط تحت الخياطة ويربط من  
 الوراء والخمار كبر من الخياطة يعطى به الاراس وترسل اطرافه  
 على الظهر او القدر ويكره ايضا المصلي ان يرفع راسه او  
 يلمسه وهو الركوع في الغمعه الممسوكة فيه ويكره ان  
 يعقب بثوبه او شئ من جسد العبد فعل فيه غرض غير  
 صحيح والتفتع ما لا غرض فيه اصله ان على الكافر ان يقول  
 العبد لعبد الله لانه فيه والتعب هو الذي فيه لانه ويكره  
 ان يرفع اصابعه بان يمدتها ويغتر بها حتى يتقوى لانه  
 عليه السلام عنه وقيل ان من عمل قوم لوط وعلى هذا فيكره  
 خارج القبلة ايضا ويترك به اصابعه لانه عليه

الا اذا رشحوا ثوبه در لوك  
 بالشدن اياها واربعه بورد  
 احتج  
 انما يشاء بانهم والكرشور  
 استلوه لوقفتش بزه ديور  
 لكونه بالكره والكره الكلا والكر  
 ما تحت ذوقه يسي وجك وطاق  
 جمع احكامه لعلور اوتين  
 والفتق اسع من الجفون  
 يعطى بالفتق للكره في ثا

يعني كذا كذا في الاراس لانه تعلم والاسلم  
 لفتق وكره  
 انما بالفتق سقن عظم كذا ان كان

على صفة تفتق الكفا  
 يعطى بورد وسط  
 الاراس ان اقتل

السلام عندنا لا يفعل في المسجد في الصلوة او في بالهين ويكره ان  
 يجعل يده على خارجة لانه عليه السلام عليه الخضر في القبلة  
 وهو مفسر بذلك على الصحيح ويكره ان يلقب المحصى بكل حال  
 الا بحال ان لا يملكه المحصى من السجود عليه بان اختلف ارتقا  
 واخفا منه شيئا فلا يشتر عليه قدر الغرض من السجود فيسوي به  
 جسد مرة او مرتين لا يكره وان يلقب في رواية يسوي مرة وفي  
 رواية مرتين وفي اظهر الروايات انه يسوي مرة لا يكره  
 لقوله عليه السلام من مسح المحصى وانت تصل فان كنت  
 لا تدا فاعلا فاحدة ويكره ان يخرج في جلوسه الا على عذر  
 في الغمعة الجلوس المسنونة ولا يكره خارج القبلة في الاصح  
 لانه عليه السلام كان جعل قعوده في غير القبلة مع اصحابه  
 والشرح وكذا عن عروان كان الجلوس على الركبتين او لا يكره  
 الى التواضع ويكره ان يجلس عليه لانه عليه السلام عنه في  
 الصلوة ويكره ان يلقب بوجهه عينا او شيئا لقوله عليه السلام  
 حينه مثل عنه هو اخلاص يخلصه الشيطان من صلوة العبد  
 ولولا التفت بصدره لنفسه والفتق يفتق بموق عينيه فلا  
 يكره ويكره ان يسجد على كور عمامته وقد تقدم في بحث السجود  
 او ان يفتق قصدا بعينه بقوله قصدا اختيارا على غير ضرورة  
 وهذه اذا كان التحنيص صونا فليقل لا حرج له ان لا يلمس  
 وكذا لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان  
 في كثر فانه يكون مفسدا على ما يترجى شيئا انه تعالى اتا  
 التحال لانه فوج الى المصطر اليه فلا يكره وكذا السجود اذا

الاحتياط في السجود  
 لعلوب جوب يفتق



كانا عن ضرورة كما اذا منعنا البلوغ عن التزادة او عن الجهر وهو امام  
فانه لا يكره قالوا حسن ان يدعى سعالا ان قد رعل ونفثه من غير  
جزر بل ينفثه رعاية للادب اما اذا كان يحصل من جزر او تشغل  
قلب بدفعة فلا ولا عذمة ويكره ايضا ان يرد المصلي الكلام  
بالاشارة بيده او راسه لا يجوز ان يرفع ولو حصل حقيقة  
يفسد كما اذا رتبه بلسانه فله ان اذا كان معني فخطا ولو كان  
بشيء السلام فسد ويكره ايضا ان يجمل العبي او غيره  
مما يشغل به وهو في صلوة لقوله عليه السلام ان في الصلوة  
اشتغالا ويكره ايضا ان ينمى الى خارج النجاسة من حلقه  
بالنفس الشديدة فسد الى غير عذر حكمه كالتمني في فصيله  
ويكره ان يصفى في قبته وراجم او دابة او غيرهما من الموانع ويكره  
بذلك ان لا يجتنب لا يمنع عن التزادة لانه من جهة الاشتغال  
بلا فائدة والاشارة كذلك عن اداء المروي ولم يتوار  
مقدار ما يجوز به الصلوة بان سكت او تلفظ بما ليس  
بقرآن فسد بالترك الغرض ويكره ان ينفث وهو في الصلوة  
يعني بالنفث المذكور في الاستسج صوته المبيته له حرمانه  
او اكثر فان سمع له صوت مشتمل على حر فيه او اكثر فسد  
والا فلا يكره ايضا ولا يبيح المصلي ما يلهي استثناء  
اي يكره له ذلك الا كان قليلا ودورا قدر الحصة وان  
كان كثيرا ازاله على قدر الحصة فان صلوة نفسه و  
كذا الا كان قدر الحصة في الصحيح ويكره المصلي ايضا  
ان يجهر بالتسمية والتلاوة وكذا بالاشارة والتعوذ والخطبة

السنة ويكره ان يتم التزادة في الركوع ولا يسكن خلالها ويكره ان يعد  
الا يكره التزادة اسم جنس واحد اية التي يكره ان يعد الايات و  
الاستسج والاشارة بعد التزادة او التزادة في الصلوة يعني بالعد  
المكره العد بالاصابع وهذا عند الطبع وقال ابو يوسف  
ومحمد لا يابى الى بالعد لانه لا يحتاج اليه في مراعات سنة التزادة  
في بعض المواضع ولما انه ليس من اعمال الصلوة وفيه عرك  
الوضع المسنونة ثم مشايخنا من فقهاء الاطلاق في التطوع  
انه لا يكره العد فيه ومنهم من قال بالكراهة انما هو في التطوع  
والا خلافه في المكتوبة بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الفقهاء  
ابو جعفر السمرقاني في الخلاف فيها ان في المكتوبة والتطوع وفي  
فتاوى القضاة ان غير بروس الا اصابع يعني وهي موصوفة  
كما هي على هيئة المسنونة لا يكره وذكر في موضع آخر من الفتاوى  
انه لو احتاج اليها الى عد ما يعني التبعات كما في صلوة الاستسج  
عند ما اشار الى من حيث الاشارة او بالقبض اي بضمها  
وبعضها بقلبه من غير اشارة بالاصابع ويكره ايضا ان يمسك  
الا يكتفى وهو في الصلوة على حائط او على عصا او على الامن عذر  
اي كانهما من غير عذر اما لو كان من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث  
القيام ويكره ايضا ان يخطو خطوات بغير عذر اما اذا كان  
بعذر فلا يكره كما اذا سبقه الحث فثبتي للوضوء وكما لو شق  
لقتل الحية والعقرب على قلوب التمسح من هذا الى الكراهة المذكرة  
اذا وقف بعد كل خطوة وبعد كل خطوتين وان لم يقف  
بل خطا ثلث خطوات متواليات فسد صلوة لانه كثر اذا



كانت ذلك بغير عمد ما اذا كان بعد فلا تقصد في حال ان  
المشي اذا كان بعد لا يفسد ولا يكره وان كان بغير عمد فلا  
كان ثلث خطوات متواليات يفسد ولا يكره ولا يفسد  
ويكره ايضا التمايل في الصلوة على عمد مرة وعلى سبارة  
اخرى لانه من العيب المتمايل في المشي ويكره اخذ الخلة او  
البراقع في الصلوة وقتل او دفنه وفي الخلاصة قال  
ابن ابي نعيم في الثالثة في الصلوة ويدونها تحت الحية وقال  
محمد بن قيس انما يجب اليمن واليسار وكلاهما لا بأس به وقال ابن سينا  
يكره كلاهما انتهى والاشد يقول محمد بن ابي بكر حنبل  
الثالثة يجب خشوعها بالها وحمل ما عليه من يوسف على الخلة  
من غير عمد الرقص والانساق بقتل الحية والعقرب في  
الصلوة لقوله عليه السلام وقتلوا الاسود بينا في الصلوة  
الحية والعقرب قالوا الى الشياطين هذا اذا لم ينج الي المشي الكبر  
كثرت خطوات متواليات ولا الاصل في الكثرة كثرت  
حركات متواليات فاما اذا احتاج الى ذلك فحسب وعالج  
تعد كما لو كان في صلوة لا يعمل كثر ذكره الشخص في الميسرة  
ثم قال ولا ظهر لا تفصل فيه لانه رخصة كالمشي في سبق  
الحديث والاصح هو الفساد والانه يباح له فسادها  
لقوله كما يباح الاغاثة من هو في التخلص احد من سبب  
هلاكه استسقط من سبب او طرق او حرق وخوفه كذا اذا احتاج  
ضيقا ما في حجة ودرهم له او غيره وتقام هذا البحث في المشي  
ويكره تركه التماسا في الركوع والسجدة لانه ترك واجب

انما في المشي كذا في المشي  
في المشي كذا في المشي

للركب في المشي كذا في المشي  
في المشي كذا في المشي

وكذا في العمدة والجلسة لانه ترك واجب او سنة مؤكدة والحال  
مكروه ويكره تكرار قراءة السورة في الركعة الواحدة في ركعة  
او اكاله في اقل على قراءة سورة اخرى اما اذا لم يقرأ على قراءة  
غيرها فلا يكره تكرارها في الركعة الثانية للضرورة وهذا اذا كان  
عن قصد اتمان وقع عن غير قصد كما اذا قرأ في الاول قبل الحذر  
رجع الى السجدة لانه لا يكره ان يكره في الثانية ولا يكره تكرار السجدة  
في ركعة او ركعتين في التطوع ويكره تطويل الركعة الاولى  
على الركعة الثانية من كل شغل في التطوع الا اذا كان التطويل  
مروبا عن البني عليه السلام قولوا ما نؤذي ابي منقول عنه  
عليه السلام فعلا كما روي من قراءة سبع اسم ربك الا على في  
الاول من الركعة وقل ما يتاها الكافرون في الثانية وفيه فتاوى  
فاختاروا لطول الاول على الثانية في التراخي لا بأس به  
بل المختار ذلك عند محمد وعند الحنابلة يوسف التوبة  
بين الركعتين كما في الطلوع والعصر عندهما فاعلم ان ما قاله بنما في  
خلا في محمد تطويل الركعة الثانية على الركعة الاولى في جميع  
الصلوات النضر والنفل مكروه وقيل انه غير مكروه في النفل  
والاشد واتمان طاعة الثالثة منه على ما قبلها فلا يكره لانه شغل  
اخر ويكره ايضا في الصلوة رفع الحصى وخوضه والقبض  
بشيء القاف والاقلام وضيم السجدة وهي ما ليس في التراخي  
وكذا يكره لبسها اذا كان في الشغل واللبس بجل سبروان كان  
بجل كثر تقصد الصلوة ويكره ان يلبس شيء الشغل به البصيص  
اي ينشأ طيبا بلبس الطلاء اي ذراعا حية طيبة هذا اذا قصد

في المشي كذا في المشي  
في المشي كذا في المشي



اما اذا دخلت الرابحة انعم بغير قصد فلما لا يرمى بغيره الربح  
 بوزن غير عادى الوهم اذا خرج منه واحد ام فيه فهدر بغيره او يترك  
 تخاضع بغير النوبة وهو البلفم الذي ينفذ الى الخلق بالمتقن  
 العيشي اتما من يخطبهم او القصد وانما يكره ذلك اذا لم يخطب  
 اليه اما اذا اضطر باه خرج بسعال او تخرج ضروري فلا  
 يكره ان يرمى تحت قدمه اليسرى اذا لم يكن في المسجد ولا في  
 انما يخرجه بطرف ثوبه ويكره ان يزوج اليه يجلب الترويح ويخرج  
 الزاء وهو يتم الترويح او الراحة يتوبه او يهرج به بكسر الميم  
 ويخرج الواو وهذا اذا رجع مرة او مرتين فان رجع ثلث  
 مرات متواليات نفس صلوته لانه على كثير ويكره ايضا ان يرفع  
 كفه الى شتمه الى المذنبين وكذا الى عادو له المذنبين عند ظهور  
 الكفيل وهذا اذا شتمه خارج القبلة وشرع فيها وهو  
 كذلك احوال شتمه في القبلة نفس لانه على كثير ويكره ايضا  
 ان لا يصح بده حال القيام او الركوع او السجود والشهد  
 في موضعها المسنونه المذكور في صفة القبلة الا ان لم يخطب  
 من غير عذر يمنع من الوضوء ويكره ايضا المصلي ان يقرأ القرآن  
 في غير حال القيام من ركوع او سجود او قعود وان يترك  
 السجدة في الركوع والسجود وان ينقل من ثلث سجدة  
 في الركوع والسجود في السنة في ذلك كله وان ياتى بالانكار  
 المشروعة في الانتقالات متعلقا بالمشروعة بعد تمام الانتقال  
 متعلقا بيا بان يكمل للركوع بعد الانتهاء الى احد الركوع و  
 يقول سمعنا واطعنا بعد تمام القيام ونحو ذلك

كذا في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

لان السنة ابتداء الزكرك عند ابتداء الانتقال وانتهاه عند انتهائه  
 وفيه اي في الانتباه المذكور كذا في نسخة اخرى  
 في موضعها الى موضع الزكرك والاضحى في فصل الزكرك  
 في غير موضعها الى غير موضعها المذكور ويكره ايضا المصلي ان يخطب  
 عرفة او يخطب الشراب من اجابته في انشاء القبلة او في قعود  
 الشهد فيل السلام لانه على الفائدة فيه حتى لو كان فيه فائدة  
 بان كان العرق يدخل عينيه فهو لها وكذا ذلك لا يكره  
 الفائدة وهي دفع شغل القلب واتما بعد السلام فلا يكره  
 لما روي انه عليه السلام كان اذا قضى صلوته مسح وجهه  
 بيده اليمنى ثم قال شهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم  
 اذهب عني الهم والحزن ولا باس لي لا تنقطع المغفرة وان  
 يتقود بآيته من النار عند ذكرها والواجب ان يسأل الله الرحمة  
 عند ذكر آية الرحمة من الجنة وانواع النعيم او ان يستغفر  
 اي يطلب المغفرة عند ذكر العقوبة والمغفرة وما اشبه ذلك  
 وان كان المصلي المنفرد في الغرض يكره ذلك خلافا للشافعي  
 واما الاحكام والمقتضى فلا يفعل ذلك المذكور ومن التواضع  
 ونحوه لانه الغرض والافى النقل المشروعة بالجماعة كالسجود  
 والقبول بان يصلح متوجها الى ظهر رجل اخر وقائم بحيث  
 اذا لم يحصل في حديثه لفظ يخاف منه الغلط ويكره ان يصلح  
 الى وجه انسان الا اذا كان بينه ثالثا لئلا يوجب المصلي  
 الانتباه بسبب الكراهية وهذه الشبهة بعدادة الصورة او  
 يصلح الى ولا باس بان يصلح ويكره بده اي في امره صحيح



معلق او سبب معلق لانها لم يجد بها احد او على سباط  
 فيه تمسك ويرى صور و الخاف ان لا يجد على النصارى ويرى  
 بكرة وان لم يجد عليها وهذا اذا كانت صورة ذى روح  
 اما ان كانت غير ذى الروح كالشجر ونحوه فلما اتفقا لا يكره  
 وان سجد عليها او يكره ان يسجد عليها على النصارى والروح  
 المشبهة بعبادها و يكره ايضا ان يكون فوق راسه اى راس  
 المصلح في الشكف او يكره ان يدبره اى قد امره من يدا منه او  
 بجذائعه اى في عقابته وان لم يكره في راسها و بر سره  
 في جدار اعمه او صورة موضوعة او معلقة الا فيه  
 تنظيرها بخلاف ما اذا كانت خلفه لانه امانتها لها وهذا اذا  
 كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة اثر راس اما ان كانت  
 مقطوعة اثر راس يعنى بها اذا لم يكن لى الشخص المصنوع  
 اثر راس اصلا او كان له راس مخفى بخط شيخ عليه حتى  
 طمست بيته او كانت الصورة صغيرة جدا بحيث لا يراها  
 اى لا تظهر للناس طر اذا كان قايما و هو على الارض اى لا يتبين  
 تغافل اعضانها فلا يكره حيث انه يكون باية يد المصلي  
 او فوق راسه ونحو ذلك لانها لا تعبد فان شئت المشبه بعباد  
 القصور فهو **وع** لم يحا وجه القصور فهو كقطع راسها  
 بخلاف قطع يديها ورجليها وخط على عنقها بحيث لا يخطا  
 المحتار الى الصورة اذا كانت على وسادة او سباط  
 لا يابى استعمالها وان كان يكره ان يحا وجهها وان كانت  
 على الارض او التربة فمكره ونكره النصارى ويرى القرب صلي فيه

ان الشجر على الارض مطلقا لا يحا وجهه  
 ان كان

اولم تعلل انما اذا كانت في يده وهو مصلح فلا بأس به لانه مشهور  
 بشبهه وكذا لو كان على خاتمه ولو اى صورة في بيت غيره يجوز  
 محوها وتغييرها بالتمثيل ولعل المراد بعبودية الكائنات في يده  
 كونها معلقة في يده لا ان يمسكها بيده وفي قوله وان كان يكره  
 ان يحا وجهها نظر ذكرنا وجهه في الشجر ولا بأس بالقصور على  
 السطوح فليس يفتح السطوح وكسر النواحي جميع طين و يابى بساط  
 ذو الخيل وكذا لا بأس بالقصور على البيوت وسائر المصانع  
 بضمير من يفتحها وليس وهو سم لما يفتح من عودا او كاهن الاشياء  
 المخرقة مثل رقبته بحيث يجد الشجر عليه وجه الارض ولكن  
 القصور على الارض بلا حائل وعلى ما تشبه الارض كالخشب  
 والبقير بافضل لانه اقرب الى القواضي وفيه خروج عن خلاف  
 الامام مالك فانه عنده بكرة السجود على ما ليس من جنس  
 الارض ولا بأس بان يكون مقام الامام اى موضع قبلة  
 او محل قدميه في المسجد اى خارج المحراب وبكرة السجود  
 في السطوح اى في المحراب وبكرة ان يقوم في السطوح بان يكون  
 قد صانف المحراب لان فيه التشبه باهل الكتاب في اقتياف الامام  
 بكاهن مخصوص وفيه جئت مذكوره في الشرح وبكرة ان  
 ينحرف الامام عن القوم في مكان لا على منى مكان القوم اذا  
 يابى بعض القوم معه كما فيه من التشبه المذكور وان انقرو  
 الامام عن القوم بالمكاهن لا سفل اختلاف المشايخ فيه  
 قال الطحاوي لا يكره عدم التشبه باهل الكتاب فانهم انما  
 يحقون امامهم بالمكان المرفوع وظاهر الرواية انكره لانه



فيه ان يور بالامام ومقدار الارض التي يحصل بها كراهية  
 الاثر او قبل مقدرة قامة وقيل ما يقع به الاستعداد وقيل مقدار  
 بزرع وعليه الاعتناء ويكره للمعتدي ان يقوم خلف الصف  
 وحده الا اذا لم يجد فيه الصف فخرجته بمكانه القيام فيها و  
 المختار انه اذا لم يجد فيه الصف ان ينظر الى الركوع فان جاء رجل  
 والا فالقيام وحده او الى من جازب رجل من الصف  
 في زمانا للقبلة ليرى فيها بقية الجليل الى تمام صلوة  
 ويجزئ وبكذا يكره للمعتدي ان يقوم المقترض والمنفصل  
 ان يقوم في خلال الصف بين المقتدي به فيحصل صلوة  
 التي هي فيها فتح الهم في القيام والتقدم والركوع والتجويد  
 وتكره الصلوة في طريق العامة لانه عليه السلام كان يخاف  
 ان يصلي في سبعة مواضع في المربعة والمربعة والمربعة  
 وقارعة الطريق وفي الحمام وفي معادن الابل وفي سوق  
 ظهر الكعبة وتكره الصلوة في الصحراء ما غير مسرة  
 اذا خاف المصلح المرد الى مسرة ان يتم احد بابه بديه وتكره  
 ايضا في معادن الابل الى تبارك كراهية في المربعة وهي مكية  
 التبريل الى السرة قبله وفي المربعة الى موضع الحرارة الى فوج  
 الحيوانات من الغنم وغيرها وفي المنفصل الى موضع الرضا  
 وفي الحمام وفي المقبرة لما ترمى من الحذرت ولان هذه المواضع  
 مواضع النجاسة وتكره ايضا على سطح الكعبة للحدوث  
 المنفرد وتكره فاضحيا في الفتاوى ان اذا غسل موضعا  
 في الحمام ليس فيه تمثال اي صورة وصلى فيه لا بأس به

والاولى ان لا يصلح فيه ان يجزئ كونه الفتوى ونحوه لا يصلح  
 للحدوث واتما الصلوة في موضع جلوس الخادم ففان كان  
 لا بأس به بالان لا نجاسة وكذا الحال في الفتاوى لا بأس بالصلوة  
 في المقبرة او كان فيها موضع اعتد للصلوة وليس فيه غير  
 النبي كلام الفتاوى ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة  
 ثم يترك تلك السورة بغير عذر ويبدأ بالقراءة سورة  
 اخرى وكذا الواسع الى اية اخرى من تلك السورة وشرك  
 بينهما شيئا واتما يخرجها بعد تلك الاية قبل ان يتم سبعة ركعات  
 فلا يكره الا في تلك الاية اخرى من تلك السورة او من  
 سورة اخرى للغير وهذا ان انقل قصد فان انقل من غير  
 قصد ثم تذكر شيئا ان بعد ذكره في القنية وان لم بعد فلا  
 كراهية ايضا لعدم القصد ويكره للامام ان يؤم قوما و  
 هم لها كراهية بحصوله اي بسبب حصوله فوجب كراهية او  
 لان فيه من هو اوله بالامانة امانا ان كانت كراهية بسبب  
 يقتضيها فلا تكره امامته لانها كراهية غير مشروعة فلا تعتبر ويكره  
 ايضا للامام ان ينقل عليهم اي على القوم بالخطوب الى ابد  
 على سبعة السنين في القراءة وسائر الاذكار ويكره ان يجلس  
 على الكمال السنين في سجات الركوع والتجويد وقراءة الشهادتين  
 ويكره ان يجلس في سجدة او يجلس على السجدة في القراءة يعني اذا  
 اخرج عليه في القراءة ينبغي ان لا يركع الا كان قد قرأ المقدم  
 المسنونة او ينقل الى اية اخرى ان لم يكن قراءة ولا يجوز  
 القوم ان يفتخروا عليه ويجب عليه اي على الامام ان يقرأها

لا يخرج من ذلك الخطب كمن قال في  
 يجوز ان يخطب الامام في المسجد



يشترط فيه كونه من الزمان وانه ما عسر عليه لم يكن حلقه وان عرض  
 له شئ من المحصر انتقل الى غيره اذ كان قد قرر ما عليه  
 وانه قد رتبته وقبل قدر ما يجوز به الصلوة وقبل قدر  
 الواجب ويكره المصلي ان يركب في مكانه الذي اصاب فيه وفيه  
 اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ وروى فاما وجوب الصلوة  
 في ناحية المسجد لا يكره كما هو قوله لخلو المكان بعد ما سئل في صلوة  
 بعد ما سئل كالظن والجمعة والمغرب والعشاء الا قد روي  
 اي قول الله تعالى استسلموا على الله وسلموا على رسوله حين ينادي  
 والارام الى ان يركب في مكانه الذي اصاب فيه وفيه  
 السلام على ما تقدم ذكره بتقديم العبد للامام لان الغالب  
 عليه بطلان حجة لو علم انه عالم لا يكره وتقدم الاعراب لما قلنا في  
 العبد وهو مستحب الاعراب وهم يسكنون البادية من  
 العرب ويحكي بهم سكانها من غيرهم كما ذكره في الاماكن  
 ويخبرهم وتقدم الاعراب لانهم الاحقر من النخاسة  
 ولا تخفى استيفان القبيلة كما سبق وتقدم الفاسق  
 لانه يات في الامور الدينية وتقدم ولد الزنا بناء على ان  
 الغالب فيه بل هو ليس له من اجله على التعليم حتى لو تحقق  
 منه عدم البطلان لا يكره تقديمه كالعبد والاعراب وان  
 تقدموا بخلافه جازت الصلوة وراهم مع الكراهية  
 ولا تغني خلافا لما كتب في الفاسق اذ وجد يقول  
 يكره تقديم الاعراب بالاحراز الى ان يات في دولة العالم على ما  
 قررناه ويكره الفعل قبل صلوة العبد مطلقا وكذا يكره فعله

ويكره ان يركب في مكانه الذي اصاب فيه وفيه

استسلموا على الله وسلموا على رسوله حين ينادي

ولا تغني خلافا لما كتب في الفاسق اذ وجد يقول

اي قول الله تعالى استسلموا على الله وسلموا على رسوله حين ينادي

في النجاسة اي النجاسة التي اصاب بها فانه المحصر للمصلية العبد  
 والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين النجاسة والنجاسة في  
 غير النجاسة اذ في مسجد الى مسجد محله او في بيته ويكره ان  
 يدخل في الصلوة وقد اخذ غائطا وبرز ليقول عليه السلام  
 لا صلوة بخمرة طعام ولا و هو يدفعه الا تخيان وان كان  
 الا يتكلم بالبول والغائط يشغل اي يشغل قلبه عن الصلوة  
 ويذهب خشوعه بقطرها اي بقطع الصلوة ليؤثر بها على وجه  
 الكمال هذا المصلي كان في الوقت سعة وان فلا يقطع لانه  
 التقرب من الوقت حرام وان مضى عليها اي على الصلوة  
 فيما اذا كان لا يتكلم بشيء اجزاء اي كفاه فكلما وقد اساء  
 وكان انما لا يركبها ما مع الكراهية التحريم وكذا الحكم اذا اخذ  
 البول والغائط بعد الاقتران ولم يكن موجودا عند  
 الاقتران فانه يكره وان لم يقطع اجزاء مع الاساءة و  
 يكره ان تكون قبله المسجد الى الخرج اي الخلا والالحام اولى  
 للحام اذ لا يبرق في الخلاصة هذا اذا لم يكن بين المصلي وبينه  
 الموضع حائل كما في الطر وان كان حائطا لا يكره وان حصل في  
 بيته الى الحمام فلا بأس لان الكراهية في المسجد لا حصر له لا يكون  
 الصلوة عند النجاسة لانه جدار الحمام حائل يلاقي ما  
 لو كانت النجاسة بينه وبينه فانه يكره وقوله بيته ويكره الممرور  
 بينه وبين المصلي لقوله عليه السلام لو يعلم المار بينه وبين المصلي  
 ما ذاع عليه من الوتر لكان ان يفت اربعين خيرا له وان يتر  
 بينه وبينه روي انه يركب خريفا وهذا اذا لم يكن حائطا







اجتناب من سطج وكحوه او غرقه او سرقه مما فيه ربح  
 له او غيره **فصل** في السنن المرددة في هذا الموضع  
 ما يستحق في القبله من قول او عمل او اجابا من غير ان يراه  
 او يسمعه او يقرأه السنن الا اذا كان هو نفسه مؤكدا للصلوات  
 الخمس وبلغه وروى الواجبات كصلوة العبد وروى السنن  
 كصلوة الكسوف اذا صليت جماعة سواء كانت في وقتها  
 او فائتة خارج صلواتها كانت معتدة في جماعة اذ لا يلازم  
 منها اوقيتهم وفي البواقي ان شاء الله واقام دون شأه وانقر  
 على الاقامة اذا صليت متوالية ويستحب الا اذا والاقامة  
 لمن صلى وحده والمسافر الا انه يكره الترك للمسافر فقط  
 كما يكره الترك للجماعة الا جماعة النساء وحدهن وجماعة  
 المعذورين في المصير بهم للجمعة فان الاذالة والاقامة مكره  
 لهم كراهية صلواتهم جماعة وصحة الاذان مشهورة ولا ريب  
 فيه عندنا خلافا لما في رواية يوافق في صوت الاذان بالشراب  
 ثم يخرج فيتم بها صوته ويريد في اذان الجهر بعد الفلاح القبول  
 في صلاته النوم من قبله والاقامة مثل الاذالة عندنا خلافا للسنن  
 فانما عندنا من قول او اللفظ الاقامة عند الشافعي واحده  
 ويستحب كونه المأذون عالما بالسنن تقيا فكم اذا لم يسمع  
 وانما سبق القول صلواته عليه ولم يثبوت له كماله فكم ويكره اذا  
 التقى واذ كان عاقلا في رواية وفي ظاهر الرواية لا يكره  
 اذانه ان كان عاقلا ويكره التسليم في الاذالة لا يكره من  
 افعال الاجنباء وكذا في التزاة وحسب بلح القنوت مطلوب

الاذان في القبله  
 المعلوم وفي السنن المرددة  
 في اوقات مخصوصة

في اوقات مخصوصة  
 في اوقات مخصوصة  
 في اوقات مخصوصة

في اوقات مخصوصة  
 في اوقات مخصوصة  
 في اوقات مخصوصة

والتسليم ان يخرج للمصلي في اذانه ويستقبل القبلة بالاذان  
 والاقامة لانه المتوارث فكم تركه ويجوز وجهه بينا عند حتى يتلى  
 القنوتة وشما لا عند حتى يتلى الفلاح في الاذالة والاقامة ويستدبر  
 في المظاهرة اذ لم يحصل تمام الفاعلة فيقول الوجه مع ثبات السنن  
 ويجعل صبيحة في اذنيه لانه عليه السلام بلا اية وقال له ان  
 ارفع لصوتك وان لم يفعل فلا كرامة ويكره له التكلم وروى في  
 اوقيتهم ويستأنف لوتكلم في ثلثه لانه ذكر واحد ولا يكره التكلم  
 لو سلم عليه فيه ولا شئت العاطس ويكره ان يؤذنه فاعدا  
 الا اذاله اذنه لنفسه ويكره ان يقرأ في ظاهر الرواية الا لا بأس  
 او يترك الاقامة ويجوز للمسافر ان يؤذنه من غير حاجت توجب  
 روايته ويكره ان يؤذنه جنب في رواية واحدة وفي رواية لا يكره  
 في استحالة التزاة في الاقامة بسبب الجنابة رواية واحدة  
 ان بعد الاذالة الاقامة لا تكراره مشروعا كما في بقوم للجمعة  
 دون تكرارها كذا في الهداية ويكره الاقامة بلا وضوء في المشرقة  
 وقبل لا يستحب اعادته اذ ان المأذون واجب اعادته اذ ان  
 التكرار والمجدولة والصبي غير العاقل وان مات في ثلث الاذالة  
 او الاقامة يجب الاستيناف وكذا ان جنى واعى عليه او سبقه  
 الحديث فذهبوا وتصادوا وحصر ولم يلقه استحدا او حبل فانه  
 يجب ان يستقبل الاذان والاقامة هو المصلي ولو قدم فيه فخر  
 يعود الى الترتيب ولا يشترط ولا يكره اذانه العبد والاعرج  
 والاعرج وول الزلزلة وكل من غريم او لا يكره التسليم عند الاذالة  
 والاقامة الا من عذرته فيحصل القنوت او يحبس منه ولا يحبس

في اوقات مخصوصة  
 في اوقات مخصوصة  
 في اوقات مخصوصة



في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة والاذان والاقامة فان يحتمل ان كان في الصلاة عند قامة  
الصلاة فلا بأس بان كان هو الامام وقيل مطلقا وبشرط في  
الاذان بان يفصل بينه وبين الصلاة بالسكوت ويجوز في الاقامة  
بان يتابع كلامها ويكره مخالفتها ذلك حتى لو طرأ في الاقامة او انما  
فترسل فيها ثم علم فانه يستقبلها صياحا او كرها في الاصح قاله القاضي  
وبني في المندوحة ان ينظر الناس وان علم بضعف من فعل  
اقام له ولا ينتظر ان ينظر المحلة الا في رياء او ابداء وكبر  
ان يؤذنه في مسجد به شخص واحد واستحق المأذنة  
الشعوب وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام بحسب  
ما تعارفه كل قوم وخص به الله يوسف صلى الله عليه وآله  
اشغال باحوار العامة كالاجرة والتقاضى والمغنى وبني  
ان يفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلها والفصل  
في غير المغرب مقدار ركعتين او اربع في كل ركعة فراه  
اشي عشرة اية وكفى بها واتفاق المغرب فعند المصنف  
يسكت قدر ثلث ايات قصار او اية طويلة وقيل قدر  
خطوات خطوات وعند جملة من يكتفي بضعف ولا يكره  
عنده ما قاله ولا عند جملة ما قاله مما الخلاف في الفضيلة  
ولا يجوز الاذان للصلاة قبل دخول وقتها وجوز  
ان يوسف والثلاثة في الخبر ويجب الاعادة للاذان  
قبله لان لم يحصل به الفائدة المقصودة منه وبني العلماء  
بدخول الوقت والسمع للاذان ينبغي ان يجيب  
اي يقول مثل ما يقول المؤذن وعند حتى على الصلوة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

اي السامع ولو كان جنباً بخلاف ما نص ونفسا  
وسمع تطيب وتطهير في الصلاة وجميع اهل  
ادامته وان استرخ في الصلاة واهل ومعلم  
طاعة الله

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

وحتى على المصالح يقول لاصول الاقامة والاقامة وعند الصلوة  
خير من النوم يقول صدقت وبررت فالاجابة على هذا الوجه  
قيل واجبة وقيل الواجب الاجابة بالقدم واما بالنسبة فيجوز  
وهو الاظهار في الاقامة مستحبة اجتماعا وفي التجسس لا يكره  
الكلام عند الاذان بالاجماع وان سمع الاذان غير مرة يجب  
الاول سواء كان المؤذن مسجدا او غيره وفي العيون قارن  
يسمع النداء فلا يفضل ان يمسك ويستمع وقال الرضا  
يعني في قراءة الاذان في المسجد وكذا ان كان في بيته لم يكن  
اذان مسجده وبني ان يقول عقيب الاذان ما ورد عنه  
على كلامه انه قال من قال جليل يسمع النداء اللهم رب  
نفه الدعوة الثانية والصلوة القائمة آت محمد الوسيطة  
والفضيلة وابعثه مقام محمود الذي وعدته انك لا تخلف  
الميعاد حلت له شفاعتي وثاني التشهد رفع اليد عن  
كسيرة الانتفاع مع التكبير وتقدم الكلام عليه في حصة القول  
وثالثها نشر الاصابع عند التكبير بدو التكليف ضم والانفراج  
ورابعها اجراء الامام بالتكبير وكذا بالسمع واللام وخامسها  
الثناء اي قراءة سبحانك اللهم اية وسادسها التعوذ و  
سابعها التسمية وتاخرها التاخير وتاسعها الاختار بها  
اي بالابحج المذكورة من الشناء وما بعده اما ما كان المصل  
او مقفيا او مفردا وعاشرها وضع اليدين على اليدين على  
الاشمال فهما وحدي عشر يكون ذلك الوضع في كل صلاة  
للرجال وكونه على الصدر للمرأة وثاني عشرها التكبيرات

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة

في الصلاة  
في الصلاة  
في الصلاة



التي روي بها في خلال القلوة عند الركوع والسجود والرفع منه  
والهوض من السجود والقعود الى القيام وكذا السجود وكونه  
والثلاث عشرة ما يتبع الركوع واربعة عشر ما يتبع السجود وخمس  
عشر ما اخذ الركبتين باليد في الركوع حال كونه متوجها لصاحبه  
وبسبب ما واربعة عشر ما واربعة عشر ما اقتراش الرجل اليسرى  
والقعود عليها ونصب الرجل اليمنى مواجهة صاحبها نحو القبلة  
في القعدة بعد الرجل والنورك فيها عشرة ما واربعة عشر ما  
القلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد في القعدة  
الاجرة واربعة عشر ما الدعاء في اخر القلوة بما يشبه الفاظ  
القرآن والادعية المأثورة وتمام العشرة الاشارة باليمين  
عند ذكرها وديك في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة القلوة  
وقد قيل قراءة الفاظ في الاخرين في الغرض ايضا  
سنة وهو ظاهر الرواية وقيل واجب وقيل مستحب وقيل  
لما روي من القلوة بلفظ السلام سنة ايضا والصحح  
انه واجب وقيل السلام عن يمينه ويساره سنة والاصح  
ان كلهما واجب وقيل بعض هذه الافعال التي ذكرناها  
سنة انما هو ادب والاصح ان جميعها سنة سوى ما بيننا  
ارجح وجوبه وما ذكرنا في صفة القلوة مما سوى  
فذلك المذكور بنام السنة فهو ادب ومراعاة حاله  
ينص على انه فرض او واجب ولم يذكره بنام ما هو المذكور  
في صفة القلوة فهو ادب لا يخرج الكفيل من الكمالين  
عند التكبير وكونه وفيه نظر فانه من جملة ذلك وضع

اليد

اليد بين الركبتين في السجود وهو سنة وكذا ابداء جميعه وحيا  
البطن عن الخديج وتوجيه الاصابع نحو القبلة فانها سنة ايضا  
**فصل** في النوافل جمع ما فله وهي في اللغة الزيادة وفي  
الشرع العبادة التي ليست بواجب ولا واجب في السنة المجب  
والاطلاع الغير الموقت اعلم انه السنة قبل الجهرى صلوة الغر  
ركعتان وهي اقل السنة المؤكدة حتى روي عن ابي جابر  
بجوز من القعود لغيره لقله عليه السلام صلواتها ولو طرقتكم  
الحيل ثم الاكده بعد ما قبل ركعتان بعد المغرب ثم بعد الظهر  
ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ولا يحج ان التي قبل الظهر  
اكد بعد السنة الفجر ثم الباقي على التسوية واربعة قبل الظهر و  
ركعتان بعد ما روي عنه عليه السلام من كان يصلي كذلك  
واربع قبل العصر وان شاء ركعتين وسنة العصر مستحبة لا  
مؤكدة وركعتان بعد المغرب لقوله عليه السلام من صلى  
في يوم ثلثي سنة ركعة سوي المكتوبة بنى له بيت في الجنة ايضا  
قبل الظهر وركعتين بعد ما وركعتين بعد المغرب وركعتين  
بعد العشاء وركعتين قبل الفجر واربعة قبل العشاء وهي سنة  
واربع بعد ما ذكرنا وان شاء ركعتين وبها المؤكدة لا يست  
المستقدم انما وما ذكرنا من السنة قبل العصر والعشاء فذلك  
مستحب كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء ويستحب الاربع  
ايضا بعد الظهر لقوله عليه السلام فظ على اربع ركعات  
قبل الظهر واربعة بعد ما حرمه الله على النار ويجوز في  
بعد الظهر كونها تسليمة واحدة او تسليمة لكل تسليمة

سنة قبل الفجر

ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها

الظاهر بالغة وسكون الزيادة والظاهر  
بالتسوية التي اشتملها وسكونها  
باب الفجر

واذا كان الوقت شقيا ترك  
السنة افضل سواء كانت  
في السنة او في غير السنة  
فلا يجوز تركها لان الوقت لا يترك  
السنة بالانفاق حيا



واحدة افضل انما قاي في التي بعد العشاء كونهما تسليمة واحدة  
 افضل عند الحاج وعندهما تسليمة ويستحب التست بعد المغرب  
 لقوله عليه السلام صل بعد المغرب ست ركعات كتب صل  
 الا قبله **و** تظاهرا كانه للاقابيل غفورا واختلف هذا الاربع  
 بعد الظهر والعشاء والتست بعد المغرب سوى المؤكدة او  
 معها والظاهر انما لانه بعد قاي عليه انه صل بعد الظهر  
 والعشاء اربعين وبعد المغرب ستا والركعتان في صحن ذلك  
 وذكر في المحيط ان تطوع قبل العصر بارج وقبل العشاء بارج  
 حسن لانه التسليمة عليه السلام لم يوافق عليهما فلا يكونان  
 مؤكدة قبله والتست قبل الجمعة اربع لانه عليه السلام وطلب  
 على الاربع بعد الزوال في جميع الايام وبعد ما في الجمعة  
 اربع لقوله عليه السلام اذا صل احدكم الجمعة فليصل بعد ما  
 اربعه وعند انه يوسف التست بعد الجمعة ستة وهو في  
 من على رضى الله عنه والافضل ان يصل اربعين ركعتين  
 في كل يوم من الخلف في **فروع** لو ترك تسعة الخوا وغيرهما من  
 المؤكدة قبل ما في الاربع لانه لا ياتي كمال تقوية البركات  
 والثواب ويستحب المداومة بهذا الزا بها حتى لم يستحب  
 الا والاكمل واجتنبه الصل في صلوة الضحى فقد ورد  
 الاحاديث فيها في قدرها من الركعتين التي هي عشرة  
 ركعة وهي مستحبة روي عن ابن عمر انه قال وصني بارسو  
 قال اذا صليت الضحى ركعتين لم يكتب منهن شيئا فلابن  
 واذا صليتها اربعين كتب من العبادين واذا صليتها ستا

وتختلف في التسليمة في الاصل والركعتين من صلاة واحدة  
 فيكون تسليمة واحدة او تسليمة واحدة في كل ركعة  
 فيكون تسليمة واحدة او تسليمة واحدة في كل ركعة

انما التسليمة في صلاة واحدة  
 فيكون تسليمة واحدة او تسليمة واحدة في كل ركعة  
 فيكون تسليمة واحدة او تسليمة واحدة في كل ركعة

لم يترك ذلك اليوم اربع واذا صليتها ثمانين من القانتين  
 عشر اربع تسليمة ببيتا في الجنة وروي انه عليه السلام قال في صلاة  
 من صل العشي ثلثي عشرة ركعة ببيتا تسليمة في الجنة في  
 الجنة وقت الضحى من ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال  
 ووقتها المختار اذا مضى ربيع النهار ثم لا فضل في صلوة الليل  
 والنهار من التطوع المطلق اربع ركعات بخبره واحدا  
 وسلام واحد عند اي عند الحج وقال لا ابي يوسف  
 ويختار افضل في صلوة الليل ركعتان بخبره وعند الشافعي  
 الافضل في الليل والنهار الركعتان بخبره والركعتان مستوفى  
 في الشرح والزيادة على ثمان ركعات تسليمة واحدة ليل او نهار  
 اربع ركعات تسليمة واحدة نهارا او ليلا بالاجماع من الثمان  
 لعدم ورودها به ومن شرع في صلوة التطوع او في صوم  
 التطوع ثم افسده فعليه قضاءها ونها عن ذلك وهو  
 قول ابي بكر الصديق وابي ذر عباد بن كثير من الصحابة والنسابة  
 خلافا للشافعي واحمد وخليفة في الشرح وانما شرع في التطوع  
 ببيتا الاربع اي ببيتا ان يصل اربع ركعات ثم يقطع اي افسد  
 ما شرع فيه قبل ان تمام شفع لا يلزم الا شفع اي الاغتناء بشفع  
 عند الحج ويحذر خلافا لابي يوسف قاله عنده يلزم قضاء  
 اربع في رواية ولو افسد بعد اتمام شفع قال كان قبل القيا  
 الى التست يلزم شفع واحد عنده وعندهما لا يلزمه شيء  
 وانه كان بعد القيام اليها يلزمه قضاء شفع استاقا قالوا  
 بهذا الحكم المذكور وهو لزوم الشفع فقط بالافساد بعد الشروع

ولو صلى







كما يحصر في المصنف الى الكائن وان صلى في غير محله وسقط  
 عنه فيما سأل عدم الفداء في الكافة انما يصح ان لا يلزم  
 القيام الا بالتبصيص عليه وطول القيام افضل منه كثره  
 عدد الركعات يعني اذا اشتغل مقدار من الزمان بصلوة  
 فاحاله القيام مع تقبيل عدد الركعات افضل من عكسه فصوله  
 ركعتيه في ذلك المقدار مثل الفضل من الصلوة اربع فيه  
 لانه طول القيام مشتمل على كثره القراءة وكثره الركوع  
 والتسبيح وتشتمل على كثره الذكر والتسبيح والقراءة افضل  
 منه سائر الذكر والتسبيح **سنة المذابة** التي يكره خلافها  
 في سنة الفجر وكذا في سائر السجدة هو ان لا ياتي بها على الصلوة  
 بعد شروعه في القيام في الفريضة ولا خلف الصف من غير  
 حائل وان ياتي بها في سنة ربه او في الفصول او عند باب المسجد  
 او امكنه بان كانه هناك موضع لا يقع له صلوة وان لم  
 يملكه ذلك ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الدخول  
 وبالعكس ان كانا هناك مسجدان صنفين وشعوب وان كانا  
 مسجد واحد خلف سطوة وكذا ذلك كالصوم  
 والشجرة وما اشبهها في كونه حائلا والتميز بها خلف الصف  
 من غير حائل كونه في الصف خلف الصف **سنة كراهية هذا الحكم**  
 المذكور اذا كانه يتبادر بها بعد الشروع في شروعه في الصلاة  
 في الفريضة في الفقه تباينهم واما قبل شروعه في الفريضة  
 فسيان بها في آي موضع شانه لا تتفاد البعثة المذكورة وانما  
 في هذا المصنف سنة الفجر ان لا يركع الا بركعة بعد شروعه في الصلاة

سنة الفجر

في الفريضة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز اداؤها انما بدرك  
 الامام في الشهادتين لم يعلم انه بدركه فبغير بدركها وبغير بدركها  
 بعضها وانما كانت وحدها اصلان قبل طلوع الشمس كراهية الفضل  
 فيه ولا بعده لاختصاصه في الخارج الوقت بالواجبات  
 الاساور وبه الشيخ وهو انما ورد في فقهنا ركعتيه الفجر عند  
 فواتها مع الفضل قبل الزوال ولم يرد في فقهنا انما كانت وحدها  
 ولا انما كانت مع الركعتين بعد الزوال وكان محمد بن الحسن الى ان  
 بعضها انما كانت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال ولا  
 خلافا في سنة الفجر انما لا تقضي بعد الوقت ان كانت وحدها  
 وكذا انما كانت مع الركعتين في الصحيح ونقصه اليه قبل الظهور في الوقت  
 في الصحيح وتقدم على الركعتيه وقبل توترعهما وانما هذا في  
 الشيخ وسبب في سنة الفجر التخفيف والاعتراف في كلهما مع  
 الفاحشة قبل ما بها الكثرة وفي رتبة الاختلاف لا يرد  
 عن النبي عليه السلام واختلف في الفضل تأخيرهما الى قريب  
 الغرض او تقدمهما قبل الوقت والاحاديث في شرح الثنائي  
 واما التسليح اليه بعد الفريضة فانه لا تطوع بها في المسجد  
 وتطوع بها في البيت افضل وهذا غير محقق بما بعد الفريضة  
 بل جميع النوافل ماعدا التراويح وتحتية المسجد افضل فيهما  
 المشرك لما روي عن النبي عليه السلام انه كان يصلي جميع السجدة  
 والوتر في البيت وكان عليه السلام صلوة المنيعة افضل  
 منه صلوة في مسجد في هذا الا للكتابة وكراهة بعض المشايخ  
 سنة المغرب في المسجد قال البيهقي التطوع في المسجد وفي

في المسجد دون ما سواه ما صح



صحة سنة التراب والارض والارض والارض والارض  
سنة التراب والارض والارض والارض والارض

البيت احسن كما قال الحسن وبه افق الحقيقة بوجوه قال ان  
يخشى ان يشتغل عنها اذ ارجع وان لم يخش فالا فضل البيت ومن  
السنة المذكورة في التراب والارض والارض والارض  
ركعات منها لما سئل عنه بعد ما ولى سنة مؤلفة في الصحيح  
واطلب عليها الخلفاء الراشدون والشيعة عليه السلام كبره  
والعذر في تركه المواقفة وقال عليه السلام عليه السلام  
والخلفاء الراشدون لم يتركوه من صلاة بعد ما ولى سنة  
ان اتته فرض عليكم صيام رمضان وسئل عن قاضيه  
بالجماعة سنة ايضا سنة وعن ابن يوسف ان امكنه او  
في بيته مع مراعات شئنا فهو افضل لو عليه لم يتركها سنة  
على سبيل الكفاية حتى لو ترك اهل محلة كلهم الجماعة وصلوا  
في بيوتهم فقد تركوا السنة وقد سئل في ذلك فان اجبت  
التراب والارض في المسجد بالجماعة وتختلف عن اجز من افراد الناس  
وصل في بيته فقد ترك الفضيلة لا السنة فلم يأنم وفي قوله  
افراد الناس اشارة الى ما تقدم اية ان كان عليه يقتدى  
لا ينبغي ان يخاف وان حصل في بيته بالجماعة حصل لهم ثوابها  
وفضلها وكلهم لم ينالوا فضل الجماعة التي تكون في المسجد  
الزيادة فضيلة المسجد وانما سئل عن صلاة الاسلام وهل في  
الكنائس اى الفريضة لو حصل جماعة في البيت على بيته  
بالجماعة في المسجد بنا لو افضله الجماعة وبه المصنف  
سبع وعشرين درجة كل من لم ينالوا فضيلة الجماعة الواقعة  
في المسجد فالحاصل الاكل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد والفضل

البيت احسن كما قال الحسن وبه افق الحقيقة بوجوه قال ان  
يخشى ان يشتغل عنها اذ ارجع وان لم يخش فالا فضل البيت ومن

ان يكون في بيته سنة والارض  
ان يكون في بيته سنة والارض

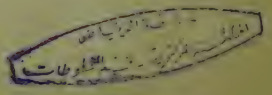
والاحتياط في البيوت فيها ان يبنى التراب والارض والارض  
ينبغي ان يبنى في بيوتهم والارض والارض والارض  
او اذ السنة بيته مطلق النفل ومطلق النفل في بعض  
المسجد به لا يجوز ذلك وهو قول الشيخ في بعض المتأخرين  
بل عامتهم يجوزون صلي ركعتين بيته صلوة الليل ثم يركع اى  
طهرانه كما كان اى الشاة قد طلع الخبر قال بعضهم وهذا كثر المتأخرين  
ينوب في كذا الذي حصله على سنة في يومه وهو قولهم اى قول  
يوسف ومحمد بن طاهر الرواية عن ابن ابي عمير في تلك الرواية  
عن ابي حنيفة عن طاهر الرواية عن ابن ابي عمير في تلك الرواية  
صلوة الليل في طلوع الخبر لا يركع ما حصله على سنة في تلك الرواية  
لان الليل لا يسقط بالشك وان نوى التراب والارض وصلوة مطلقه  
حسب اى من غير ان يعمله صيغة من القضاة المذكورة قالوا  
اى بعض المتأخرين الاصح انه لا يجوز به احتياط في صلاة  
ما احتاره صاحب الهداية وقد تقدم في بحث السنة ووقته  
اى وقت التراب والارض والارض والارض والارض  
لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوضوء وقبله وهو المختار لانها  
نافلة شرعت بعد الف صلاة فباعتبارها في وقتها  
القبل كونه قبل العشاء وقبل ما بين العشاء والوتر فلا يجوز  
بعد الوتر والصحيح ما تقدم وبنيته على ما ذكره صاحب العلم باعام  
وصل التراب والارض بما دام اخرتم علم ان الامام لا ولا كان قد صل  
العشاء على غير وضوء وعلم قدما بها بوجه من الوجوه بعينه  
والتراب والارض بها كما يعيد بينها ولا يضر عادة الوتر في مثل

البيت احسن كما قال الحسن وبه افق الحقيقة بوجوه قال ان  
يخشى ان يشتغل عنها اذ ارجع وان لم يخش فالا فضل البيت ومن



هذه الصورة عند ربه ان كان صلواته على النبي صلى الله عليه وسلم  
 لعشائه وعنده انما يلزم تقديم العشاء للترتيب وعندنا يلزم  
 اعادة الصلاة تتبع لها عندنا ويقتضي على انها يجوز بعد الوتر  
 ام لا ان انا فاشته مع الامام ترويه او تروى بخلافه او اكثر  
 يعطى قبل الوتر او بعده ثم يقضيها ذكر في الذخيرة قال يختلف  
 مشايخنا في ما لا قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي ما فات  
 من التراويح وقال بعضهم يصلي التراويح المعتبرة ثم يوتر  
 ولا يشك ان ياتر الوتر اوله وكذا في التراويح وادقها  
 الاستصحاب في انشاء التراويح فيجلس بين كل ركعة ويجوز  
 مقدر التراويح اي بعد كل اربع ركعات فدر اربع ركعات  
 وكذا بين الاخرة والوتر والحداد الانتظار وهو مجزئ فيه  
 انشاء مجلس سجدتها وانشاء مجلس او سجدة او قرا او صل  
 نافله منفردة او هذا الانتظار من حيث العادة اهل الحرمين  
 فان عاده اهل مكة لا يعلون بعد كل اربع اسبوعا يصلي  
 ركعتي الطواف وعادة اهل المدينة ان يصليوا اربع ركعات  
 والاسبوع على خمس تسليمات عقب عشر ركعات  
 قال بعضهم لا بأس به ان لا يركع وقال اكثر المشايخ لا  
 يستحب ذلك اي يركع فانه لا خلاف ما ليس بعبادة في العادة  
 مكروه ومن المكروه ما يفعل بعض الجهال صلاة صلوة  
 ركعتين منفردة بعد كل ركعتين لانه يترتب مع مخالفة الامام  
 والضعف والافضل للامام تعدل التراويح التي يوترها ما  
 يتراد في الركعتين على سبيل المساءات والحداد التراويح

وان شاء الله تعالى  
 حتى تقوله على كل صلاة  
 في الصلاة والركعة  
 وبقوله لا يركع  
 اربع ركعات مجزئ



ان يطوف في صلاة

في العادة

احدهما طول من الاخرى ولولم يفعل لا بأس به وانما كان افضل  
 كونه التعديل يعني التسليمات لئلا يشغل قلبه بالفكر في ذلك وهو  
 في الصلوة ولو صلح التراويح كلها تسليمة واحدة وقدر على ان  
 كل ركعتين قدر التسليمات فان ذلك من التراويح وهو الصريح  
 منسوب الى ج. وعند البعض يجوز لكل تسليمة واحدة وفي ظاهر  
 الترواية يجوز تربع تسليمات وقوله ولا يركع لانه انما كان مخالف  
 لما ذكره في الصلاة وغيره بالانكسار وانما لا يحصل بغيره تسليمة  
 ما لم تكن فيها اتباع سنة وهو لم يقدر ان كل ركعتين قدر  
 التسليمات بغير التتابع تسليمة واحدة عندنا ج. واليه يوسف و  
 اتا عند محمد فلا يجوز من تسليمة اربعا بل تسليمة واحدة  
 اي الامام والعقود في انهم كل صلوا تسليمة ثمانية عشرة  
 ركعة او عشرة تسليمات فغلبه اي في حكم هذه التسليمات اختلاف في  
 المشايخ قال بعضهم يصلي تسليمة اخرى جماعة وقال  
 بعضهم يوتر دون ولا يصلي تسليمة اخرى احتراز عن الزيادة  
 على التراويح بجماعة والصحيح انهم يصليون تسليمة اخرى انما يكون  
 بها فرائد لا احتياط طوافه انما التراويح بغيره والاحتراز  
 عن التسليم التراويح عليها بجماعة وذكر في الملقط ان يقرأ في  
 التراويح مقعدا مما لا يؤول الى التغير لعدم عنافتها بعضهم  
 يقرأ كما يقرأ في المغرب لانه اخف التراويح وقال بعضهم  
 يقرأ كما يقرأ في العشاء لانه يتبع لها وقال في القفا في الغل  
 عن بعضهم يقرأ في كل ركعة تسليمة اربعة حتى يتبع به تسليمة ثلث  
 مرات وقال بعضهم وهو رواية الحسن من اربع تسليمة كل



وینو بالو بیته من یقرا  
بجود والتریل

60

صلى مكتوبة اما ثانياً فيكون فيهما متغفلا وهذا لان صلوة الغفل  
غير الشرايع بالجماعة انما يكره اذا كانت الامام والمقدمان معاً متغفلين  
وكان على سبيل التامخ بما ينبغي جميع كثير فرق الثلاثة حتى لو اذنت  
واحد او ثلثان لا يكره وفي الثلاثة اختلاف وفي الاربعة يكره  
اتفاقاً ذكره في الكافي وغيره ولو اتم في الشرايع في مسجد واحد  
منها او صلوا بها معاً في مسجد واحد من غير ان يكره وان كانا  
في مسجد واحد اختلف فيه واذا بلغ الصبي عشر سنين فقام  
بالصلوة في الشرايع يجوز في قوله لغيره يحيى وذكره بعض  
كتب الفتاوى ان لا يجوز وهو المختار وقال شيخنا الامام  
الحرشي وهو الصحيح لا يكره فيه بناء القوي على الضعيف لان  
نقل البايع اقوى لان شره وعلوه لم يجز خلاف الصبي وان صلى مع  
اربعة بنسبة واحدة ولم يبعد على ذلك الركنين منها فقد  
استشهد بجواز الاربعة عن نسبه واحدة الى عن ركنين عند  
الحج والابوسف وهو المختار والصحيح وقيل تنوب عن  
تسليمه وان قعد على ذلك الركنين جاز عن تسليمين  
بالاتفاق واذا فرغ الامام من قراءة التشهد بنظره انما علم انه  
انزا وعلبه ينقل على القدم لا يزبد الدعوات المأثورة  
وفيه اشارة الى انه يزبد القصد على ما قد علمناه ان لا يقرأه  
فيما يلي قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد لانه المرفوض عند  
الشافعي وبه توافى السنة عندنا ولو تذكروا شيعة كانوا  
قد سبهوا انما تذكرها بعد ما صلوا صلوة التوثر اختلف  
المشايخ في اهم هل يصلون تلك التسليمة بجماعة او منفردين







وقتی شتر ما قنبت فلانک تقضي ولا يقضي عليك انه لا بد من اداء  
 ولا يقضي عليه عادت تباركت وتعاليت ويريد انشاء وصلة  
 على النبي وانه وصيته وسلم ومن لم يحسن القنوت بقوله انما  
 الله بما حسنة وفيه اشارة حسنة وقنات عذاب النار ويقول  
 اللهم اغفر لي بركتي يا ثلثا وقيل يارب وكره ثلثا **ثالث** لا يقنوت  
 في صلوة غير الوتر عندنا وقال مالك والشافعي يقنوت في الوتر  
 ويجوز عندنا ان وقت قنوت اوله ان يقنوت في الوتر قاله  
 الطحاوي ولا يقنوت في الوتر بخلافه الا في شهر رمضان والمروان  
 بركته بالجماعة خارج رمضان لا يكره في رمضان قبل  
 الا فضل الا انما هو الصحيح انه الجماعية فيفضل لان تينها  
 ليست كسنة جماعة الزواجر والمشيوق في الوتر يقنوت مع  
 الامام بناء على ان المقتدي يقنوت وهو الصحيح واذا قنوت  
 مع الامام لا يقنوت احد بها الى بعد الركعة التي قنوت فيها مع  
 الامام لا يقنوت في موضع القنوت بغيره وان يتركه ان في  
 الركعة الثالثة صلى الوتر ام في الركعة الثانية منه ولم يرد  
 احد الاخر به يعني على الاقل فيصل على الركعة التي هو فيها و  
 يقعد ثم يقبل اخرى ويقنوت مرتبة الى يقنوت في كل صلاة  
 الركعة المدة كورتيه الا في كل ركعة القنوت في موضع ركعة  
 كما في المسئلة الاولى وفي المسئلة الثانية لم يبع احد هاتين  
 موضعيه كذا في بعض النسخ وفي بعضها لم يبع الا احدهما  
 في موضعه وهو المناسب والمقصود وكذا الحكم لو شك  
 ان في الاولى والثانية يقنوت في كل ركعة يحتمل انها ثالثة

لو انما كان في الوتر  
 في كل ركعة من الوتر  
 في كل ركعة من الوتر  
 في كل ركعة من الوتر

في كل ركعة من الوتر  
 في كل ركعة من الوتر  
 في كل ركعة من الوتر

وذكر في الزجوة انه ان قنوت في الاولى او في الثانية ساجدا لم  
 يقنوت في الثالثة وهو بخلاف المسئلة الشك وكذا في غيرها في  
 وهو ان الشك في قنوت على ما هو صحيح القنوت فلا يكره بخلاف  
 الشك وهو في الخلاصة عن القدر الشهيد ان الشك في يقنوت  
 يقنوت ثانيا وهو الاوجه وقد صدقناه في الشرح وهو يصلح  
 في اخر القنوت على النبي عليه السلام لا قال الغيبة هو اليك  
 يصلح لانما صلح سئله ان عاد وقد تقدم الرواية بها في حديث  
 قنوت الحسن وذكر في بعض الفتاوى ان لا بأس بان يصلح  
 فقط هو هذا ان الاول في ركعها وكلامه ابو الليث يدل على الاول  
 الاتيان بها وقيل ان يصلح في القنوت لا يصلح بعد التشهد وكذا  
 ان يصلح في التشهد الاول سيد الا يصلح في الاخرة هو قول  
 لا دليل عليه فلا يعيبروا خالفوا ايضا بل يجوز الامام بالقنوت  
 ام يخاف به قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل يخاف  
 كذا جرت العادة اي بالخاففة في مسجد الامام ان يفضي اليه  
 بخاري والظاهر ان مخناره وهو الاصح وقيل جهر عند محمد  
 لا عند ابى يوسف وقيل بالنكس وقال صاحب الزجوة بها  
 انه جهر استشهدوا اي المشايخ والحمد لبعض جهر في بلادهم  
 كقولهم وقال في الشرح يعني شرح الاسجاني يكون ذلك الجهر  
 اي جهر القنوت وهو جهر القراءة فقرأ بقرعة الركعة ويخبر في  
 البضعة ويخبر بها صاحب الهداية وكذا العلماء هو الميقات  
 لا دعاء وشاء والافضل فيها الاخذ كما في الظن والاشارة  
 وسائر الادعية والاذا كان قد قرأوا بقرعة بقرعة قلنا التسلية

في كل ركعة من الوتر  
 في كل ركعة من الوتر  
 في كل ركعة من الوتر  
 في كل ركعة من الوتر







یمنی فضل و کرمه  
ایضا لای سزا

1906

و کما فی ذلک

مستحقه و احوال

يا شيخنا بركاتك  
 في كل وقت  
 و قدوة  
 يا شيخنا بركاتك

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

1



في هذه التقدمة طاعة من ان الجاهل في العلم افرغ الى كنه كبره حتى لا يتصور حقه كوكبا يابها من ان  
 العلم افرغ الى كنه كبره حتى لا يتصور حقه كوكبا يابها من ان العلم افرغ الى كنه كبره حتى لا يتصور حقه كوكبا يابها من ان

فغير الحاجة تكون نار على السم  
فالحاجة قد يكون مرضية وقد  
تكون غير مرضية زينة العرب

الصفحة ١٠٠٠  
مائل جيب

انقره بفتح بن محمد  
عبدن قدر تله مشا  
او کت مولی انقدر خلاص  
او کت قیام و تبه التبع  
عنه نقه جاوره تبه  
باب نقه انقره

در این حکایت از این حکیم است که در آن کلمات یافتند حال آنکه  
 هم چنین در قوس است و ای و تو و آن است که این  
 این حکیم در هر یک  
 این حکیم

بغيره **نه** انه اذ في قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
كانت له حاجت الي الله اذ اوحى له اني قد افلتطت واد  
بجسني الوضوء ثم لبس ركعتين ليتمه عبادته وليل على النبي  
لبس لاله الله اليكم لكرم حيا الله رب العرش العظيم محمد  
الله رب العالمين اسئلكم رجاءات ورجاءات وارجو منكم  
والغنية من كل امر والسلاوة من كل امر الى الله تعالى  
ولا حاجة الا رجوتها واجابة كل فيها رجاءا افضيتها بدار رحم الرحمة  
**وهي** صلوة النبي وقد تقدمت **وهي** قيام الليل والاضارفة  
كبيرة جدا والصلوة مجزوءة من اركانها كبرية واعلم  
ان النقل بناء على سبل النقل كونه على ما تقدم من اركانها  
وصلوة الكسوف والاستسقاء اعلم ان كل صلاة صلوة الزمان  
وصلوة البرات وصلوة القدر بالجماعة فكل واحد من هذه  
البرازي وغيره والاحاديت فيها موضوعة صرح بها النبي  
وغيره به على ما بيناه بهام في الشرح **فائدة** قال في مختصر البحر  
لو اراد ان يصل في غير ما ثم يصلها وقبل يصلها كما هي  
قال شرف الائمة المكي اذا النقل بعد النذر به افضل من اذا  
وون النذر **فصل** فيما يقصد القسوة وادراكها المصلحة  
القسوة الكلام الناس ناسيا وعاذ القسوة صلواتهم والحد  
من الكلام القسوة بغيره وان كان الكلام النجوى وعند الشافعي  
الكلام ناسيا لا يقصد وعند مالك واجه الكلام ناسيا واد  
لا صلاح القسوة لا يقصد فليسا قوله عليه السلام ان هذه  
القسوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو السبح والتكبير

وقد اذاعوا في القرون وتام في الشرح وانما نقصد القصد بالكلام بشرط  
ان يكون سموعا لنفسه ان النفس المتكلمة واللام الى ولولم يصح  
المتكلم حرفه اي حرفي الكلام وبشرط ان يكون المتكلم صحيح الحروف  
وان لم يصح الكلام يعني بشرط وجود احد الاربع اقسام الصحيح  
او الشائع حتى نولم يحصل تصحح ولا شائع لا نقصد وان وجد  
احدهما دون الآخر نقصد وفيه نظر فقد ذكر في اللغات ان  
صحيح الحروف ولم يكن سموعا لا نقصد انما قالوا في الصحيح ان المقصد  
حصول كلامه لا بشرط تصحح الحروف والشائع لا يحصل انما يحصل  
في الشرح وان نام المصلي في صلوة فحكم او صحى وهو نام  
نقصد صلوة كذا في عامة الفتاوى واختار في الاسلام عدم  
الفساد ونقدم في نوافل الصلوة وان آت المصلي في صلوة  
بان قال اة بقصر المزمعة مفتوحة وصاوة بان قال اوه بفتح  
المهملة وتشديد الهمزة مفتوحة وبعض المزمرة او اسكان الواو  
قال اة بمدة المزمرة او بكي فيها فارفع كما واه او حصل منه صوت  
سموع ان كان ذلك الانبعاث والتأدية او البكاء من غير الحنة  
اي بسبب تذكرة الحنة والانسار او نحو ذلك مما هو من الامور  
اللاحقة ولم يقطع الى المقصد صلوة لانه بمنزلة الاعادة  
بالحثة والعفو وان كان ذلك من وجع حصل له في بدنه او  
اصابته في يده او حاله يقطعه ولا بد من تنزيه الشكايه فكانه قال  
لم وجع او اصابني مصيبة وهو صحيح كلام الفاضل فيفسد بها  
وعنه تنزيه الشكايه انما يشهد بالوجع بحيث لا يملك نفسه لا نقصد  
ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله اوه او اى كما واه وبين قوله اة



بالقول ان الالهة عند الحق محمد وهو قول ابو يوسف الاول  
 اظهر الرواية عنه وقال ابو يوسف في رواية اخرى لا تقصد صلوة  
 في حكاية واف وقف مما هو مشتمل على حرفين فقط احد هما و  
 كلاهما من حروف الابداء العشرة يجتمعان قولك **سبح**  
 السبح والسمحة واللام والثاء واليم والواو والنون  
 والباء والهاء فتقول اذ حرفان كلاهما من الابداء فتقول  
 اف وقف منهما حرفان اجتماعهما اما لو كانت ثلثة  
 ا حرف من الزوائد او غيرهما ا حرفين من غيرهما فتقف  
 بالاعتقاف وذكر في المصنف ان المصنف اذا سقته الخيتة  
 فقال اسم الله الرحمن الرحيم تقصد صلوة عند محمد وفي  
 الخلاصة عندهما خلافا لابي يوسف لانه بمنزلة البكاء  
 بالحقوت بسبب الوجع وروى عن محمد انه قال ان كان  
 المريض لا يمكنه نفسه من شدة الوجع وقال اسم الله الرحمن  
 الرحيم او اوه او تاه لا تقصد صلوة وكذا عند ابو يوسف لان  
 ما لا يمكنه الامتناع عنه يكون عفو كما لو تجشع او عطس  
 فان رفع صوته وحصل به حروف حيث لم تقصد صلوة  
 بذلك اجماعا لعدم إمكان الامتناع منه وذكره في الفتاوى  
 للحقانية المنسوبة الى القاضي الفاضل وذكر في الذخيرة انه اذا  
 قال المرحى يا رب وقال اسم الله كما يلحقه من المستنة  
 لا اله الا الله لا تقصد صلوة ولم يذكر خلافا والاصح انه قال  
 ابو يوسف وعندهما تقصد كما تقدم ولو اجاب المصنف  
 لمع قال في صحيحه انه لا اله الا الله واجزه المصنف

السعة العقب وثلثة من باب  
 قطع صانع بالان كاصف بيلان  
 حروف الخزي

بما ستره او بما يسره او بما يجبه فقال جوابا بالخبر بما يجبه  
 انه او قال جوابا بالخبر بما ستره او بما يجبه فقال جوابا بالخبر  
 بما يسره لا حول ولا قوة الا بالله تقصد صلوة عند  
 خلافا لابي يوسف لانه ذكر في المصنف التقطو ولهما انه  
 تقصد به الجواب فصلا لكلام الناس وذكر القاضي الامام في  
 انه من قاضيا لا مع جامع الصبر قوله اي قول محمد اجاب بغير  
 قيل له بل الالهة تقبل لا اله الا الله ولو اراد ان يلهي  
 في الصلوة لا تقصد ولو اجترع موقع مصيبه فقال جوابا بان  
 الله وانما ليس اجمعون قبل تقصد اتفاقا والاصح انه على ان  
 المذكور ولو عطس المصنف فقال لم يقصد لا تقصد صلوة  
 لم يتغير بقصد من كونه ثناء ولا خطاب فيه وعن ابن حنيفة  
 ان هذا اذا اجتمع في نفسه من غير ان يحرك شفعية فان حرك  
 فسدت والاوّل هو الظاهر ثم الذي يشيخ للعاطس هو ان  
 يسكت وقيل محمد في نفسه ولو عطس رجل آخر فقال المصنف  
 لم يقصد به اي مراد استغفاره اي طلب الغفران للعاطس  
 اي يبريد ان يقصد به بذكره آتاه تقصد صلوة الحام لعصده  
 التقييم وهذا مخالف لما في الهداية وغيرهما من انها لا تقصد  
 لكن ذكر في القبة عن الشيخ رواية انها تقصد والاصح انها لا  
 لم يعارض جوابا واسالوا فقال للعاطس يرحمك الله فانها تقصد  
 الا في رواية شاذة عن ابو يوسف ولو عطس رجل في  
 الصلوة فقال لم يرحمك الله فقال المصنف للعاطس  
 امين تقصد صلوة لانه اجابة ولو كانا يجيب المصنف

لا



مصداق آخر فقال رجل ليس في الصلوة يركع الله فقال المصلين  
 امين ففسدت صلوة العاطس لانه اجابة لصلوة الاخر لان  
 ثابته ليس بجواب كذا في فتاوى قاض خالاه وان فتح المصل على  
 من ليس معه في الصلوة سواء كان في صلوة او خارج  
 الصلوة والاحسن ان يقال على غير ما صرحه نفسه صلوة  
 لا يتعلم وهو من كلام الامام بن ابي عمير ان قصد الفتح اتم الو  
 قصد القراءة ووجه الفتح في فصل الفتح للقارن لا لنفسه بشرط  
 في الاصل للفساد التكرار بان يفتح مرة بعد اخرى ولم يشرط  
 في الجميع التغير وهو الصحيح وان فتح على ما صرحه فقد قبل ان  
 فتح بعد ما قرأ الامام مقدارا ما يجوز به الصلوة تعد  
 صلوة الفتح وان اخذ الامام بقوله نفسه صلوة الكل  
 وهو التماس والصحيح انه لا تفسد صلوة الفتح والصلوة  
 الامام ان اخذ بقوله هو الاحتسان لانه لا صلاح صلوة  
 لاحتمال ان يركع على لسالة الامام ما يفسد بالولم يفتح عليه  
 والصحيح انه ينوي الفتح وان القراءة لا يمتنع عنها لا يمتنع  
 وان استقل الامام الى اية اخرى ففتح عليه المؤمن بعد ان  
 فقد قبل نفسه صلوة الفتح وان اخذ الامام بقوله نفسه  
 صلوة الكل لا تتفاد الخ جبر وعامة المشايخ على عدم الفساد  
 مطلقا وهو الصحيح قاله في الخلاف الا ان قالوا لا لا يحل  
 بالفتح والامام ان لا يفتنهم ليعلمون كراهة اجزاء وانما او  
 ينقل الى اية اخرى ذكره في الهداية والكراد با وانه بعد قراءة  
 ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد قراءة المستحب هو

تعليمه

الظاهر

والاولى

انما هو قاله بنو الهمام في شرح الهداية ان يرا بعد قراءة قدر الا  
 وان فتح غير المصل على المصل فاختار في نفسه صلوة لانه تعلم  
 وهو على غير وان اكل المصل في صلوة او شرب عامدا او ناسيا  
 انه في الصلوة نفسه صلوة لانه على غير ولا يعذر بالنسيان  
 لانه يثبت حذرة بخلاف الصوم ولا فرق بين الكثرة  
 القليل اذ لم يكن بينه اسفاته حتى لو اتبع بسمته من الخار  
 نفسه وكذا يفسد بالاكل الكثير مما ليس من اعمالها ولم يكن  
 لاصلاحها وكل لا يثبتك بسببه الناظر الى المصل ان ليس  
 في الصلوة فهو على غير وما دونه ذلك بان يثبتك انه في  
 الصلوة ام لا فهو قليل وفي بعضهم كل كل لا يثبتك عرفا  
 وعادة فهو كثير ولو قدر انه على بيد واحدة وما كان على  
 في العادة بيد واحدة فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع انه  
 على ما يثبت ولا يخفى ان هذا مخصوص بما هو من الاعمال  
 اليد والاول اتم وذكر في الملتقط انه لا يعتبر في فساد  
 الصلوة حمل اليد اي حقيقة ولكن تعتبر القلة والكثرة  
 اما باعتبار غلبة ظن الناظر او بكونه مما يعمل في العادة  
 باليد بين او بيد واحدة وقيل ان استكره المصل كثيرا ولا  
 فقليل وعامة المشايخ على القول الاول وهو المختار  
 ولو ادعى المصل يد بين اخذ من اناذ او كان في يده  
 فاختاره بيد الاخرى فدين به راسه او جيبته او غيرهما  
 من جسده او مسح شعره سواء شعر راسه او جيبته  
 نفسه صلوة وكذا لو اكل او اخذ ماء الور وجعل

2



انما هي من اعطائه ولو كان الله تعالى او كونه في يده فليس عليه  
 او بعطوه آخر من غير ان يخلقه بالعبادة الاخرى لا تفسد صلوة  
 لانه عمل قليل وان حلت المرأة في القبلة حبسها فاصحها  
 تفسد صلوة لانه عمل كثير وان مضى حبسها في امرأة فصل  
 ينظر الى خرج بعينه منها قبل تفسد صلواتها لانه ارضها  
 وهو عمل كثير ولا يفسد ما تفسد القبلة الاختيار فان  
 من وقع ففسد صلوات بسبب الترفع من غير ان يملك نفسه  
 صلوة وكذا لو جعل رجل المصلي فوضعه على الدابة او اخرج  
 من مكان القبلة والامر والامر لم يفسد منها قبل فلو ان  
 لا تفسد صلواتها بهذا الا من مضى حصة او محتسب فان مضى  
 حصته تفسد صلواتها والامر لم يفسد ذكره فاضحاه وغيره  
 وان صلي في المصلي احد ابده يربدها السلام تفسد صلوة  
 ولو رفع العمامة او الغنصية من راسه ووضع على الارض  
 او رفع من الارض ووضع على راسه او رفع القبض او  
 وفعل كل واحد من المذكورات بعد واحدة من غير تكرار  
 متوال لا تفسد صلوة كمن يكره ذلك اذا كان في غير ذراعا  
 في رفع العمامة ووضعها ففعلها او اقامت القبض هكذا  
 ذكره وهو ممكن جدا او اقامت القبض في القفاوي انه  
 مفسد وهو الصحيح وكذا المرأة اذا انحدرت وان انقضت  
 كورعامة فتسوء مرة او مرتين لا تفسد لانه يحصل بعد  
 واحدة فينبغي ان يحل ما ذكره هنا على هذا ولو وضع العمامة  
 على راسه خوفي من البر ولا يفسد لانه لا يكره لانه بعد

انما هو من اعطائه ولو كان الله تعالى او كونه في يده فليس عليه

انما هو من اعطائه ولو كان الله تعالى او كونه في يده فليس عليه

وكذا

وكذا لو اصاب ثوب او عمامته نجاسة ففسخ لا يجزى ذكره في فسخ  
 النجاسة ان رفع الغنصية او العمامة بعمل قليل اذا سقطت افضل  
 من القبلة مع كشف الرأس من خلاف ما لو انحلت او احتاج  
 في رفعها الى عمل كثير ولو ضرب انسانا بيد واحدة من غير ان يفسد  
 به بسوط وخوفه تفسد صلوة كذا في المحيط وغيره لانه خاصة  
 او ثوبه يرب او ملابسه ويؤكل كثير وذكر في الذخيرة ان المصلي  
 على الدابة اذا ضربها لاستراح العتري الى طلب سرعة سيرها  
 تفسد صلوة وهو يتناول الصلوة الواحدة كما في ضرب الدابة  
 وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او مرتين لا تفسد وان  
 ضربها ثلاث مرات متواليات في ركعة واحدة فهذا اقله في  
 الخلاصة تفسد وهو الصحيح لانه عمل قليل فلو انه ضربه في ركعة  
 لم يفسد كثيرا بخلاف ضرب الانسان فانه المصلي في ركعة يفسد  
 التعليم والاعلام وهو مفسد وبعض مشايخنا قالوا اذا كان  
 معه سوط ففشيها في شطرها وحركها به السير وفي نسخة من نسخ  
 الذخيرة بذلك ففشيها ففشيها بها اي احلها للسير لا يفسد لانه  
 تفسد صلوة بذلك اذا لم يتكلم فيها متواليات وهو موقوف للقبول  
 قبله ولو هدي بها بالستوطا اي ارشدها بالاياء الى الطريق  
 اي حرلاجل ذلك ومنه سميت العصا بالها لانه وحركها مع  
 ذلك تفسد صلوة لانه فيه تعييا وضربا ففشا على غير اواز  
 حرلاصل الكسب رجلا واحدة لا جمل الشوق لا على الدوام  
 بل مرة او مرتين في ركعة الواحدة لا تفسد صلوة وان حررك  
 كذا رجليه معا تفسد اعتبارا بها باليد به وقال بعضهم ان

انما هو من اعطائه ولو كان الله تعالى او كونه في يده فليس عليه



حركة رجليه معا قديلا اي ضعيفا بحيث لا يدركه الغير الا قاعلا  
 لا تقصد اذ لم يوال الفكر او روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 من قال لا اله الا الله صلى الله عليه وسلم فاشهد ان لا اله الا الله  
 با صبيح من ايامهم صلوات الله عليهم اجمعين او في وقتهم صلواتهم  
 وخو ذلك لا تقصد صلوة لا في كل قليل ومثل من روي عن عائشة  
 وان كنت المصلي ما يستبجى اي تظن حروضا ان كان اقل  
 منه ثلث كلمات لا تقصد صلوة لا في كل قليل وكذا ان كنت  
 ما لا تستبجى حروضا ما كان ثلث على هوا او ماء او با صبيح  
 جافته على خروجا او جرح لا تقصد صلوة بل يكره لانه عبث  
 ويشتبه ان يقصد بما اذا لم يكثر بحيث يظنه الناظر ان ليس  
 في الصلوة وان زاد في كتابه ما يستبجى حروضا على اقل من  
 الثلث بان كان ثلثا او اكثر تقصد لا في كثير وفي الملتقط  
 ولو قال المصلي مثل ما قال المؤذن تقصد صلوة اي اذا  
 قصد اجابة المؤذن خلافا لابي يوسف وقال في الفتاوى  
 لابي ابي اذ اتى في الصلوة يريد به اي بالتأويل لا اذ اتى  
 اي الاعلام بدخول الوقت تقصد صلوة عند ابي حنيفة  
 وقال ابو يوسف لا تقصد ما لم يقل حتى على الصلوة حتى  
 على الفلاح لانه اعلام وعند ابو يوسف هذا ذكر لكل المقتل  
 خطا ب ولو سمع المصلي اسم الله تعالى فقال حي الله او  
 نحو ذلك من الفاظ التعظيم او سمع اسم النبي عليه السلام  
 فقال صل الله عليه وسلم ان اراد ان يقصد بذلك اجابته  
 اي اجابة ذكر الاسم تقصد صلوة لا اجل ذلك القصد

وان لم يريد به الجواب بل قصد ثلثا وصلوة على سبيل الاستيفاء  
 لا تقصد لانه لا ينافي الصلوة ولو استأجر اي رغب وعظم شغرا  
 او خطبة كنه بفكره ولو لم يتكلم بكلمة لا تقصد صلوة لانها  
 لا تقصد بغير وانما في القلب وكلمة قد اساءت الاساءة  
 لانه لا يتطوع واستغفرك قلبه بغير الصلوة خصوصا ما ليس  
 من جنس العبادة ولو لم يوال المصلي السلام بيده او براسه او  
 طائفة شبرا او ما براسه او عبدة او حاجبه اي قال شيئا او  
 تقصد بذلك وكذا لو اراد ان يقرأ او قال او يجهد يوقى وما  
 ينعم ولا لعدم العمل بالكثرة في جميع ذلك وفي الزخيرة ولا بان ان يتكلم  
 الرجل في المصلي قال في ثلث فائدة الملازمة وهو قائم بصلواته  
 وفي احكام التزاور لا يجوز ولا بان المصلي لا يجيبه براسه او  
 لو قيل للمصلي تقدم فتقدم فترجى الصف احد بجانب المصلي  
 فوشحه لم تقصد صلوة لانه مثل خروجه ورجوعه ان يكنت  
 ساعة ثم يتقدم بزاوية ولو قال في الصلوة اللهم ارزني او قال  
 اللهم انعم علي وقال اللهم احصل امرى او قال اللهم ارزني العافية  
 او قال اللهم غفر لي ولو اراد ان لا يؤمن به او المؤمنين لا تقصد  
 الصلوة في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم غفر لي او اللهم اغفر  
 للمؤمنين والمؤمنات والاصل ان كل ما يستعمل طلبية من الخلق  
 فالذي لا لا تقصد وجعل في الهداية اللهم ارزني صلواتك  
 يستعمل طلبية منهم وحكم بانه مقصد ولا يظهر انه لا يقصد اذ  
 اطلبه وان يقبده بالمال ونحوه وتفسد واقفا قوله اللهم ارزني  
 او انعم علي فهو على اختيار صاحب المصطلح لا يقصد لا وجهه

فان صلوة لا يصح  
 في الزخيرة



موجود في القرآن والمختار انه موجود في القرآن في الحديث  
 لا يفسد وما ليس في احد هما غير فيه الاصل المتقدم واما  
 التكميل غير لا يفسد فغيره اختلاف المتأخرين والاصل المتقدم التكميل  
 واما قال التكميل غير لفظي او محالي وكذا ذلك ففسد اتفاقا  
 لعدم وجوده في القرآن في التأخر وعدم استحالة طلبه  
 من الخلق ولو قال التكميل انزاعي او بديهي او حتمي او  
 بديهي لا يفسد لانه لا يطلب من الخلق وقال التكميل انزاعي  
 واما انزاعي او بديهي او حتمي وكذا ذلك او قال التكميل  
 انزاعي ففسد لعدم استحالة طلبه من الخلق ولو نظر المصنف  
 في كتابه او مكتبه وفيه ما فيه ان لا يفسد غير مستقيم اي غير  
 قاصد لفهم ما فيه لا يفسد صلوة بالاجماع واما نظر اليه  
 مستقيما اي قاصدا لفهم فقد ذكر في المتن انما يفسد  
 ويومر وما كان من حيث ذكر في الاجناس انما لا يفسد عند  
 ابي يوسف وبه اختلف المشايخ والصحيح انما لا يفسد بالاجماع  
 ذكره في الرهبانية والكافة واما قراءة المصنف في القرآن على  
 او صرح بالحرب ففسد صلوة عند ابي حنيفة لانهما فان عند  
 لا يفسد كغيره كما فيه من التبيين بالكتاب وانما يفسد  
 عند ابي حنيفة لان فيه تعقيب الاوراق وهو غير متتابع وان كان فيه  
 تعلما وهو غير متتابع ولا فرق على قول ابي حنيفة والكثير وقيل  
 لا يفسد ما لم يتوعد في الناحية وقيل ما لم يتوعد آية وهو ان  
 هو بهذا واما يفسد حاشا فلما قرأه فان كان حافظا لا يفسد  
 بالاجماع لعدم التعليم ولو احدث المصنف اجزا فمضى به طائرا وكذا

تفسد

تفسد صلوة لانه غير متتابع ولو كان لا معه بغير قسري به الطائفة وكذا  
 لا يفسد لانه غير متتابع وقد استدلوا بالاستحالة بغير الصلوة ولو لم يفسد  
 بالاجماع لانه لا يفسد لانه لا يفسد كما لو كان لا معه بغير قسري به الطائفة  
 كما فيه من التبيين بالكتاب وقال في الاجناس ان ارمي بالجراف اصطفا  
 واحدا الى جوار واحد ان تفسد وكذا لو لم يفسد لانه غير متتابع وان  
 ارمي به من تفسد لانه غير متتابع ولو لم يفسد لانه غير متتابع  
 متواليين لا تفسد لقلته وكذا لا تفسد او افعلى لكي مرارا بغير  
 متواليين بالان لم يكن في ركعة واحد ولو فعل ذلك مرارا متواترا  
 تفسد لانه غير متتابع اذا فرغ منه في كل مرة او اذا لم يفرغ في كل مرة فاما  
 تفسد لانه غير متتابع لانه لا يفسد في الخلاصة وذكر في الاجناس ان افعلى  
 القائل مرارا اي بقتلات متتالية او قتل قتل متتالية او  
 قتل قتل متتالية او كانا لم يكن به بغير قتل متتالية وقد ذكر في تفسد  
 صلوة فان كان به بغير القتل ففسد اي بغير قتل متتالية او كانا لم يكن به بغير قتل متتالية  
 ولكن الكنت عند افعلى وكذا لا تفسد الصلوة لو رجع المصنف  
 بغير حجة او بغير حجة او مرتهج ولو رجع مرات متتالية تفسد على  
 نسق ما تقدم ولو نسخ المصنف بغيره اعلانه الى اعلام الطالب  
 له انه في الصلوة وسبح حروفه اي حروف الشفع وكذا لا يفسد  
 منه حروفه حروفه بالفتح او ضم او تنوين تحسب الصلوة متتالية  
 بالان لم يكن مفسدا لانه تفسد صلوة عند ابي حنيفة والابن يوسف  
 وذكر في الاجناس وصوابه عند ابي حنيفة وكذا لا يفسد جميع الكتب  
 والنسابة وقول سماعيل الزاهد واليه ميل صاحب المبدأ  
 وقال غيره لا تفسد قال ابن الهمام وهو الصحيح في مبدئ

لا يفسد ما لم يتوعد في الناحية  
 ولا يفسد ما لم يتوعد آية  
 ولا يفسد ما لم يتوعد في الناحية  
 ولا يفسد ما لم يتوعد آية



ان سلام ان ما يوجب هذه القسوة لا تقصد اما لو كان بعد ربان كان  
 مفسدا اليه فلا يفسد اتفاقا لعدم إمكان الترخيذ وكذا ان كان  
 الاجتماع الزماني في حلقه ولو استأذن رجل المصلح في طلب عنه  
 الاذن في الوصول وكذا لو ناداه بغير المصلح بالقاء ليعلم  
 انه في القسوة او قال الحمد لله لاجل ذلك او قال الله العبد المذنب  
 صلواته وكذا لو توجع لاجل الاعلام لقوله عليه السلام من ناب  
 شيئا في صلوة فليتب وانه قبلت المصلح مرأته ولم يقبلها فهو  
 ولم يحصل الشهادة فصلواته تامة ولو قبل بواي المصلح مرأته  
 بشهوة او بغير شهوة فسدت لان من رآه ظنه في غير القسوة  
 ولو قبل المصلية زهبا بشهوة او بغير شهوة فسدت بالحق والحق  
 ذكرناه في الشرح ولو نظر الى فرج المطلقة الرجعية بشهوة بغير  
 مراجعتها ولا تقصد صلواته في المختار المصلح الى وسوسة شيطان  
 فقال لا حوا ولا قوة الا بالله ان كان في ذلك الذي وسوس  
 في امره الامور الاخيرة لا تقصد صلواته وان كان من امره  
 امور الدنيا تقصد كذا ذكره في الذخيرة لان الوسوسة  
 المكنية في حاله حوقل بسبب امر آخر في الاول وسبب آخر في الثاني  
 في الثاني المصلح اذا اراد ان يسلم على غيره سائيا فقال  
 اسلام فقد كسرته في القسوة فسكت ولم يقبل عليكم تقصد  
 صلواته لانه تلفظ على قصد الخطاب وذكره في الذخيرة المشي  
 في القسوة اذا كان اي الماشي حال المشي متقبلا القبلة  
 غير منحرف عنها لا تقصد القسوة اذا لم يكن متلاحقا اي  
 بعضه لاحقا لبعضه غير مصلية ولم يخرج من المسجد اذا كان

ان كان في المشي

المصلح فيه وان كان في القسوة اي القسوة لا تقصد بل انفسه غير المصلح  
 ما لم يخرج المصلح عن القسوة يعني اذا مشى في صلواته الى  
 جهة القبلة مشيا غير متدارك بان مشى في صلواته قد صرف  
 ثم وقف قد ركب ثم مشى قد صرف اخر بكذا الا ان مشى  
 قد رصف في كثره لا تقصد صلواته الا ان خرج من المسجد  
 ان كان فيه او تجا وزا القسوة في ان كان في القسوة انما مشى  
 مشيا متلاحقا بان كان قد رصف وفتة واحدة او خرج  
 من المسجد او تجا وزا القسوة في القسوة فسدت صلواته  
 وان لم يكن قد رصفه صفو في القسوة انما لم يقصد بها وزنه موضع  
 يسجد به والبيت للعادة كالمسجد عند ابي علي السفي و  
 كالقصر عند غيره وبعض المشايخ قالوا في رجل راى  
 فرجة في الصف الثالث اي بالنسبة الى الصف الذي هو  
 فيه وبه الذي قد اصر ليس بينه وبينه صف فمشى اليها اي  
 الى تلك الفرجة فسدت بها لا تقصد صلواته ولو مشى الى الصف  
 الثالث والى الذي بينه وبينه صف تقصد صلواته وهذا  
 القول لا محل له على اطلاقه في سواه اذ كان مشيا الى الثالث  
 متلاحقا او غير متلاحق كانه في حاله لا قبله والى قد يكون متلاحقا  
 فلا هذا التفصيل كله او لم يكنه الكاشي في القسوة مسند القبلية  
 بان مشى قد اصر او بينا او يسارا او قفعا او اما اذا استدير  
 القبلة فقد فسدت صلواته سواء مشى قبله او كثر او لم يكن  
 كما اذا استدير القبلة على طرفة اية رصف او سجدت اية  
 ثم تباعد ان لم يكن رصف ولا سجدت لانه صلواته قد فسدت



بالاستعداد وان لم يخرج من الموضع لانه استعداد به  
 لغير ضرورة اصلاح القبلة فكل ما يفسد ولو وضع العلم  
 او مضع السليج في القبلة يفسد وان لم يتلعه وهذا اذا لم  
 بان ثوابه ثلث مضافات ولو لم يفسد السليج لكان  
 خلقه منه شي بغيره لا يفسد ولو كان في غير مكانه فاني  
 قد ربه يفسد وان لم يفسد لانه كذا كذا يكون ولو اطلع  
 عما في يده استانه من الماكول ان كان ذلك رائحة على  
 الحقة يفسد صلوة وكذا ان كان قدرها وان كان اقل  
 من قدر الحصة لا يفسد صلوة ولا يفسد صوم وقدر  
 في فصل ما يكره ولو اكل حلوا او رقيق في غير طعم الحلاوة وهو  
 في الصلوة وان لم يكره لانه لا يفسد لانه يفسد لانه  
 ولو نفع في القبلة ان كان غير مسدود لا يفسد للمكان  
 وان كان مسدودا كان له حروفها منجات كافي وقت  
 فقد وان عطف في فصل به حروفه كاصوب وكحوة  
 لا يفسد لانه اضطراري وكذا لو جشي في فصل به حروفه كذا  
 اطلعت فاضحاه وقيرة في الكافي بما اذا كان مدفوعا  
 اليه فانه لم يكن مدفوعا اليه يفسد ولو تفاوب في فصل  
 به حروفه لا يفسد ولو وقع الباب فقال وفتح دخله  
 اعتنا بريد الا انه يفسد وكذا لو قيل له من اجل جئت  
 فقال وبشر معطل وقصير شهيد او قيل له ما ماله فقال  
 قيل والبغاك والخير بريد الجواب يفسد وان جرى على  
 لسانه نعم فان كان عادة له جري على لسانه كثير في غير

السليج من ثوابه كذا

تفسد

تفسد لانه من كلامه وان قال لا لا قرآن ولو قال بالغ رتبة  
 اري فمعه على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرأ من الكتاب  
 او التوراة يفسد ان لم يكن ذكر ولو اشد شدة يفسد وان  
 كان فيه ذكر ولو ابلغ ما خرج منه استانه لا يفسد ما لم يكن  
 اليه وكذا الوقوف اقل من هذا اليه فكل ما يفسد وهو لا يفسد  
 استانه ولو وقع الغلبة من التبراج لا يفسد وكذا العترة في  
 برودة او حمل شاة خفيفا يحمل بيد واحدة او حمل حبنا او ثوبا  
 على عاتقه لا يفسد ولو ركب الدابة يفسد وان لم يكن عليها ولو  
 اعلم الباب لا يفسد ولو نسي الخلق الى القبيل يفسد ولو نسي  
 القيص يفسد وفي فصل او خلق عليه لا ولو ليس الخلف يفسد  
 الا ان يكون له واستا بلس بيد واحدة وكذا ان تركه ولو لم  
 الدابة او تركها او نزع الشرج يفسد وان امسكها او قطع  
 القيام لا وان شدة الازار والسرور بل يفسد وان حملها  
**تدبير** في ثلث في القبلة من سبعة حدث سماوي من بريد  
 موجب للصلوة في القبلة انصرف من فوره وتوضا وصلا  
 بغير ان يشغل بشي غير ضروري في وضوئه وبني على صلوة  
 عند ما ان لم يرض له ما ينهاها خلافا للامة الثلاثة لعله  
 عليه السلام من اصحابه قتي او عاف او قلن او عذرا فله يفسد  
 فبشرضا ثم يله على صلوة وهو ذلك لا يفسد وفي رواية  
 ثم يله على صلوة ما لم يكن له الاستيناف افضل للغير من شدة  
 الخلاف وقيل البناء في حق الامام والمقتدى افضل من غيرهما  
 الفصيلة الجماعة الا ان يكون لها استيناف الجماعة اخرى ثم المفسر

والذي يفسد ما خرج من ثلث من ثوابه كذا

ارثه



انما في مكانه وحسنه اليه امكنه او اقرب الموضح اليه ان لم  
 يمكنه وان شارب الى المصلاة والمقتدى بعد ذلك مكانه  
 البينة ان لم يقع امامه فلو انتم في غيره لا يصح اذا كان بينه  
 وبينه امامه ما يمنع حصة الاقتداء وان كان امامه قد فرغ  
 من شئ كالمنفرد والامام حكمه حكم المقتدى لانه يجر مقتداه  
 بمن يتخلله ثم استخلاف الامام غيره اذا سبقه الحدث  
 جائز اجماعا لما روي عن عمر رضي الله عنه انه دخل في الصلاة  
 ثم اخذ بيد رجل وانصرف ثم قال ما دخلت في الصلاة  
 وكبرته رايتني شئ فاستبدي فوجدت يدي ثم جاوز اليها  
 معتد بالانصراف في غير فانه مكث بعد ذلك في مكانه  
 قدر ركعة فسدت الا اذا حدث بالنوم فمكث زاعجا ثم  
 رتبته وان قراء في ذهابها او اياها فسدت في الصحيح وقيل  
 القراءة في الباب لا تقصد وقيل في الذهاب لا تقصد والذكر  
 لا يشر في الصحيح والحدث راكعا فرفع مستقيما فسدت وكذا  
 ان احدث ساجدا فرفع مكبرا بنية التمام او بدو بنية  
 وانه نوى به الانصراف لا تقصد ولو قهرته او سأل دمه  
 مشقة او عطشه ولو منه نفسه استأنف لانه ليس بساكن  
 وكذا الواحدا به بجماعة مانعة من غير سبق حدث خلافه  
 لانه يوسف فان كانت الجماعة مع حدثه شئ اتفاقا  
 ولو مع حدثه وبغيره لا يبيح ولو احدى محله وكذا لا يبيح  
 سبلا وتسل غيرهما في سائر السقط طشني من غير مسقط  
 فقبل يبيح لعدم منع القنبا وقيل على الخلاف واشتد فيها

لو سبته لعطاه سبه والاظهار ان يبيح الكوفة سيما وان لم يبيح  
 فالظاهر انه لا يبيح ولو سقط كثر سبها بغير منع مبدؤا بنية  
 بالانصراف وان يبيح كما فعل الخلاف واليه لم يكن ملكت من يبيح  
 كالانصراف ولا يجوز ان يبيح وكذا ان كان موجبا للفعل كالانصراف  
 وان اشتغل بفعل غير الصلوة في بان جازما بقدره على الصلوة  
 منه الى بعد منه لا يبيح ولا ان يتوضأ ثانيا ثلثا في الاصح وانما  
 يسأله التسلية ولو صلو ولو وجد في الخوض موصفا للصلاة  
 فبيح وزايع وضع اخر ان لم يكن يبيح مكان الاكل يبيح والآن  
 فلا ولو قصد الخوض في غير مكانه ما اقرب منه ان كان البعد  
 قدر نصفه لا تقصد وان اكثر فسدت وان كان عارضا للصلاة  
 موه الخوض في ذهاب اليه ونسي ما في بيته يبيح لو كان يبيح  
 ويبره بمرحله بترك البئر لانه السج بجمع البناء على الخلاء وقيل  
 لا يبيح ان عدم غيره وان عرض له ما ينافي القلوة من كلام  
 وكحده او كشف عورة لا يبيح حتى لو كشف راسه كالصحيح  
 او زرعيا للفعل لا يبيح في الصحيح وكذا لو كشف هوام  
 لا يستجاء في ظاهر المذهب وقيل ان لم يكن منه بنية يبيح والتسنة  
 ان يشر في جرد ولباسه بانه يدهم ان يرفعوا والاستخلاف  
 للامام ان يأخذ بثوب رجل الى الحرب او يشر اليه وله ان  
 يتخلف ما لم يخرج من المسجد او تجاوز القنطرة في الصحراء  
 فان لم يتخلف صح جازما وخرج بطلت صلوة القنوم  
 ان لم يتخلفهم قبل خروجه وفي بطلان صلوة روي ثمانية  
 والاظهار عدم بطلانها لانه في جميع نفسه كالمنفرد ويشره

ان قدرت وقلت في



الحديث صلى الله عليه وسلم في ركعتي السجدة الواحدة  
تقبله للاستحباب من غير تعبدية ان كان صلى الله عليه وسلم وال  
بالا لان صلبا او امرأة فقبلت سجدة ففسدت صلوته وصلى  
الاعام والاصح انه لا يتقبله ففسدت صلوته فحسب ولو حصل  
سبق الحديث في ركوع او سجود واجب اعادتهما في البناء  
لانا الانتقال من ركعة الى ركعة مع الطهارة شرط ولم يوجب  
تقديم ما حدث فيه ولو لم يعد لا يجزى به بخلاف ما لو تركها  
سجدة فسجد بها حيث لا يجب اعادتهما بل شجب وعنى  
ان يوسف لم يعاد الركوع لانه القومته فرض عند  
وانته سجدته اعلم **فصل في سجود التسليم**  
التسليم واجبة القبول ان يقال سجود التسليم واجب  
فلما ذكرنا وبالسجدة معنى التسليم والركعة الواحدة فانما الواجب  
سجدتان وهما السجدة الاولى وسجدة لا يجب سجود  
التسليم الا بشرط الواجب من واجبات الصلوة لا يجب  
بشرط التسليم والواجبات كالنقطة والاشارة والاشارة  
والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة والاشارة  
مفسدة اذ لم يتدارك فيها دارو بها جرة الى بها جرة الواجب  
عن محله او بها جرة ركعة عن محله ما شرک الواجب فلهذا  
اذا سجد في ركعة وقت سجدته فركعة القنوت في الوتر او  
الشهد في السجدة قبل الاولى والاخرة فانه واجب فيها  
في ظاهر الروايات وهو الصحيح وقبل هو سنة في الاولى وكما  
اذا سجد في ركعة قبل السجدة وكذا اذا سجد في ركعة قبل السجدة

او خافت فيما يجزى واحدا المندوب فلا يجب عليه بالحيث في الركعة  
لانه يجزى ركعة الواحدة في موضع الحيثية في ظاهر الروايات وفي  
رواية السوادين يجب عليه التسليم واليه مال ابن السكيت  
لانه الحيثية واجب عليه وقبل ان يجزى ركعة الاعام يجب  
وان يجزى بقدر ما يسجد نفسه فلا ذكر في الركعة ان يجزى  
التسليم واجب بسنة اشياء لا يجب بتقديم ركعة نحو الاية قبل  
الاية او يسجد قبل الاية قبل التسليم منه صاحب الزخوة  
يعزوا في محله لانه الركوع قبل الاية والتسليم قبل الركوع  
غير معتد به حتى يفترض اعادة الركعة بعد الاية واعادة  
التسليم بعد الركوع واذا لم يقع معتد به لا يكون فيه تقديم  
الركعة ثم اذا فعل ذلك يجب سجود التسليم في ركعة  
بسبب الزيادة التي زادها فلما مثل ويجب بها جرة ركعة  
هذا لان التسليم كونه بشرط سجدة صليبة بعين الصلوة  
منسوبة الى القلب لا تحصى صحتها بصلب الصلوة بخلاف  
سجدة التلاوة وسجدة التسليم فاذا ترك سجدة منها ركعة  
سجد في ركعة بها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة او فيها  
بعد ما تسجد بها فقد اخرجنا عن محله او يوتر القيام الى  
الركعة الثانية بان يجلس بعد التسليم الثانية من الركعة  
الاولى ثم يقوم ويجب بترك الركعة هذا ثالث السجدة  
كحالة السجدة من ركعة او يسجد ثلاث مرات ويجب بتقديم الركعة  
منه صفة الى صفة وهو راجع الستة كحالة السجدة بالقاء  
فيما يخاف فيه بها او خافه فيما يجزى فيه ويجب بترك الركعة



وهو خامس الشبهة بخلافه يترك القعدة الاولى في الزاوية  
او القنوت، ويجوز ان يعيد به او غير ذلك من الواجبات و  
يجب بترك التسعة المضافة الى جميع الصلوة وهو الثاني  
نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة الاولى فانه يقال  
تشهد الصلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلافه فيجب الركوع  
وكونه فانه يضاف الى الركوع وهذا على رواية يكون التشهد  
الاو تسعة وقال بعض المشايخ تشهد في القعدة  
الاو ليس يجب وهو ظاهر الرواية وعليه المتفقون وفي  
وجوبه شيء واحد بخلاف ما قاله صاحب الترخية و  
يضاف ما قيل فيه لانه الوجهه كلها يخرج عليه لانه لا يقال  
بالركعة في محله واجب في تقديمه او تأخيره تركه ونكر  
الركعة يلزم منه تأخير ما بعده والباقي ظاهر ولو جهر  
الامام فيما يخافت او خافه فيما يجهر قدر ما يجوز به  
الصلوة يجب عليه سجود السهو وهو ان التقدير بما  
يجوز به الصلوة الاصح والآي وان لم يكن ذلك مقدار  
ما يجوز به الصلوة فلا يجب عليه سجود السهو ولا يفي  
في ظاهر الرواية بين الجهر والخفية وذكر في رواية  
النواذر انه اجهر فيما يخافه فليس بسجود السهو في  
ذلك او كثر والى خافت فيما يجهر الى خافت الفاتحة  
او اشترى او خافت من السجدة ثلث ايات قصار  
او ايات طويلة فليس السهو وان خافت اية قصيرة  
يجب عنده اي عند المخرج خلافا لهما ففي في النواذر

بين الجهر والخفية لان الخفية في موضع الجهر ارفع منه كونه  
او الخفية مشروطة في بعض الجهر بانه كما لم يرب والعشاء  
ولم يشرع الجهر في صلوات الخفية وتامة في الشرح ثم ادرك  
الجهر انما يسمع غيره والى الخفية ان يسمع نفسه وهذا  
هو المختار وكره في القنية وقد تعلم في بحث القراءة و  
لوقام في الصلوة الرابعة الى الركعة الخامسة او تعد بعد  
رفع رأسه من السجود في الركعة الثالثة او قام الى الرابعة  
في المغرب او الثالثة في غيرهما او تعد بعد رفعه من الركعة  
الاولة في جميع الصلوات يجب عليه سجود السهو بخلاف  
القيام في صورة سجود القعدة وفي صورة التأخير الواجب  
وهو التشهد والسلام في صور القيام وتأخير الركعة وهو  
القيام في صور السجود وان ينزل الى الركعة الثالثة ما بين  
ان كان الى القعدة اقرب بقدر لانه يتركه القاعدا في وجوب  
سجود السهو عليه حيثما احتل في بابه المشايخ والاصح عدم  
الوجوب لانه فعله لم يعد قريبا فكان قعدة او لا فرق في هذا  
الحكم بينه قعدة او لا في الاخير بخلاف ما اذا كان الى القيام  
اقرب وانما يكون الى القعدة اقرب او لم يرتفع ركبته كما ذكره  
صاحب المحیط والاصح ما ذكره بدر الدين الكردى انه الى  
التصنيف نصف الاسفل كونه الى القيام اقرب والا فهد الى  
القعدة اقرب فان كان الى القيام اقرب لم يعد بل يضي على صلوة  
كما لو لم يذكر الا بعد تمام القيام وسجود السهو تركه واجبا وهو  
القعدة الاولة ثم هذا التصريح رواية على ان يتركه المختار



لا يصح عليه باج اتفاقا وإن كان مسلما ولا على غيره  
طريقا أو قتل كل منهم حالة الحاربه ولا يغسل لأن خلقا  
رضي الله عنهم يغسلون واما إذا قتلوا بعد ثبوت الامام  
عليهم السلام فاما يغسلون ويصل عليهم ولا يصل على قاتل بالتحقيق  
ولا على مكانه في المظرب بل بالاشارة إذا قتل في تلك المكانة ولا  
مقتول خصته ايمانه لهم وجها فيخرجوا إذا غسلوا كما يغسلون  
على احد من النواصب لا يصل عليهم وإن غسلوا أو قتلوا بغير  
جدة الاشددة وجب يغسل ويصل عليه عند الجرح ٢ ويحرم هو الاصح  
لأنه مؤمن مذنب وقيل لا يغسل الا يغسله لا يصل عليه قاتل واحد  
ابويه عند الظل ايمانه ثم والله احكم منه في شريح نور الايضاح  
وكان المقتول مسلما بالاشارة عن صبي ونفاس وجبة ولم يرث  
بعد انقطاع الحرب فيمكن بدمه ويغسل الشهيد عند الامام ان قتل  
جنبيا لان منقطعة بن المصائب اشتبه يوم احد وقال عليه السلام  
ان رأت كملانك تغسل منقطعة بن المصائب بين السماء والارض  
بما المرن في صحاح الفقيه قال ابو سعيد فذهب ونظرنا اليه اذا لم يسه  
يقطع ما افارسه بن علي السلام الى امرائه فاقترعوا قتره ويوجبه او  
صبا او جفونا لان السيف على النفس في يمين يمينه ولا  
ذنب لهم لم يوجبه في معنى سنده احد او قتل جانيا او نكصا  
سواء كان بعد انقطاع الدم او قبل استمراره في الحقيق ثلاث ايام  
في القبر ٢ في حقها كالجانب وارث بالبنات الجيول كالمكر  
من شجرة ريشاى جريح كذا في الفتاوى الكل في شريح  
نور الايضاح



مشايخ بخاري احياء ظاهر الرواية قالوا يتوقفا عما بعده وان استولى  
 قائما قاله الشيخ كمال الدين ابن الهمام وهو الصحيح ونحوه  
 قوله عليه السلام اذا قام الامام في الركعتين ان ذكر قبل ان  
 يستوي قائما فيجلس وان استوى قائما فلا يجلس وسجد  
 سجدة ثم لم يركع ثم عاد بعد ما صار الى القيام اقرب  
 قيل نفسد صلوة والصحيح انها لا تنفس وان عاد بعد ما  
 استوى قائما فسدت في الاصح انكامل الصلاة بر فضل الموضع  
 بعد ما شرع فيه لاجل ما ليس بفرض وفي الغنية لو عاد  
 الامام يعني بعد ما قام منه القعدة الاولى لا يعود معه  
 القيام حقيقة لانها لغة وذكر بعضهم انهم يعودون معه  
 انتهى وهو بعيد عن عدم الفساد بالعود وقيل المتيقن في شي  
 التشهد في القعدة الاولى فذكر بعض بعد ما قام عليه ان  
 يعود ويشهد بخلاف الامام والمفسر ولازم المتابعة  
 كرجح ادرك الامام في القعدة الاولى فعد معه فقام الامام  
 قبل شروحه المسبوق في التشهد فانه يشهد ثم تشهد امامه  
 فلهذا هذا ولو تكررت الفاتحة في الركعة من الاوائل لم يمتنع اليها  
 او قرأ القرآن في ركوعه او سجوده او في موضع التشهد  
 يجب عليه سجود التسليم للزم تأخير الركوع وهو التسليم  
 في القعدة الاولى والقرآن في غير ما شرعت فيه في الصلاة  
 والخبر عن ذلك واجب في قراءة الفاتحة ثم السورة  
 ثم الفاتحة لا يلزم التسليم وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة  
 الاخر في غير عادتها لا يسجد عليه كذا في الخلاصة وان قرأ

كذا في الرواية  
 كذا في الرواية  
 كذا في الرواية  
 كذا في الرواية

الفاتحة في احدى الاخرين عليه او ضمها اليها سورة او  
 قرأ السورة ووجه الفاتحة او قرأ التسليم في القعدة  
 الاخرة او تشهد قائما او ركعا او سجدا لا يسجد عليه في الخطا  
 لعدم ترك واجب في ذلك كذا في الفاتحة لم يتقبل وجها  
 في الاخرين على سبيل الوجوب والقيام والركوع والسجود  
 محذور الثناء والتشهد ثناء وقيل ان تشهد في القيام بعد قراءة  
 الفاتحة فلهذا تشهد وصححه السراج وقيل لو تشهد في ركعة  
 او في سجدة بلزمه التسليم ولو زاد في التشهد في القعدة  
 الاولى ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد يجب عليه  
 سجود التسليم بالاتفاق في تأخير الفرض ورواه عن الجرح  
 انه ان زاد حرفا واحدا يجب عليه سجود التسليم وروى  
 عنه انه ان قال اللهم صل على محمد لا يجب عليه قبل وعلى آل  
 محمد وقد تقدم في بحث التشهد وان سكت في الركعتين  
 الاخرين لم يمتنع ان يقرأ ان سكت ساجدا يجب التسليم  
 بعد ان بنا على وجوب الفاتحة في الاخرين وقال ابن سبويه  
 لا يسجد عليه بناء على عدم الوجوب وقد تقدم الكلام عليه  
 في القراءة وان قرأ القرآن بعد قراءة التشهد في القعدة  
 الاخرة لا يسجد عليه لانه محذور الدعاء والثناء والقراءة  
 مشتمل عليها وان قرأه مكان التشهد يجب لانه محذور الدعاء والثناء  
 وان ذكر القنوت بعد الركوع لم يعد الى القيام لقراءة وان تأخر  
 بعد ان شغل الركوع لغوات محله وان تذكره وهو بعد في  
 الركوع فلهذا في العود وواجب قبل يعود ويثبت







يعني بالسجود عن السلام انه اذا طالت السجدة الاخيرة سكتا قدر  
 ركعة او اكثر على طاعة الله خرج من الصلوة ثم علم انه لم يخرج  
 ولم يسلم فسلم بسجدة السجدة الثانية الواجب وان سلم من عليه  
 السجود لم يرد اي لم يرد بسلامه قطع الصلوة يعني انه لا يرد  
 عند سلامه سجدة السجدة الاولى بسجدة السجود بل نوى ان  
 لا يسجد له ثم يرد له بعد ذلك ان يسجد للسجدة الاولى بسجدة  
 عالم يتكلم ولا يستدبر القبلة اي وما لم يستدبر القبلة فالحال  
 ان ينسبته عند السلام الى ان يسجد لا يخرج وجوب السجود ولا  
 شق طه عالم يخرج ما ينال في الصلوة ومنه يتكلم في حال  
 القيام انه يكره للافتتاح ام لا فتكره في ذلك وطال فتكره  
 قدر اداء ركعة وعلم بعد ذلك انه قد كان ركعة او طلة اي  
 غلب على ظنه في الصورة المذكورة انه لم يكن فاعاد التكليم  
 ثم تكرر ان كان قد تكلم فعليه السجود للزوم تأخير الواجب و  
 هو القراءة من فتكره وكذا ان شك هل هو في الظاهر ام في  
 العصر مثلا او انه صلا فلتأخر او اربعاً او فرغ من الفاتحة  
 وتكلم اي سورة بقراءة نحو ذلك يجب عليه السجود ان طال  
 فتكره ثم الاصل في حكم التكليم ان منعه عن اداء ركعة  
 كقراءة آية او ثلث او ركعة او سجود او عن اداء واجب  
 كالاعتقاد بغيره السجود لا يستلزم ذلك ترك الواجب وهو  
 الاتيان بالركعة او الواجب في محله وان لم يمنع عن شيء  
 من ذلك بان كان يؤذي الاركان او يتكلم لا يرد منه السجود  
 وقال بعض المشايخ ان منعه التكليم عن القراءة او عن السجود

يجب

يجب عليه سجود السجود والا فلا فعل هذا القدر لو شغل عن السجود  
 الركعة وهو ركعة مثلاً بغيره السجود وعلى القول بالركعة  
 وهو الصحيح وان سلم المسبوق سجدتين معاً معاً اي تأخير السجدة  
 الاولى والسجدة المقيدة الثانية لا يسجد عليه لانه مقتد به وسجد  
 المقيد لا يوجب السجود وان سلم بعده اي بعد سلام احاميه  
 يجب سجود السجود لو فوته منه بعد ما صار منفرداً او في الجماعة  
 وان سلم في الاول لم يقار بالسلامة فلا يسجد عليه لانه مقتد به  
 يلزم لانه منفرد انتهى فليقرأ بغيره او بالجمعة حتى يقرأ  
 الوقوع وذكر في الملتقط انه المسبوق اذا سلم مع احاميه وكبر  
 امامه التشرع بكبره التشرع مع احاميه سجدوا فعليه السجود  
 لما قلنا انه صدر عنه بعد انقضاء المسبوق بتأجيل احاميه  
 في سجود السجود وان كان وقوع السجود منه قبل ان يركع  
 متابعته ولو طعن الامام ان عليه سجدتين فليسجد وتابعه المسبوق  
 ثم علم ان لا يسجد عليه في رواية تفيد وهو لا يشبه الاخذ  
 به في موضع الانفراد وان قام المسبوق قبل سلام الامام  
 وقرا ركعة وكلم لم يسجد حتى يسجد الامام للسجود بتابعه  
 المسبوق فيه وان لم يتابعه لا تقصد صلواته ولكنه يسجد  
 عند فراغه ويرتضي قيامه وقراءته وركوعه اذا تابعه الامام  
 انقارده لم يستحكم بعد فتنه متابعته ويلزمه إعادة ما  
 فعله قبله حتى لو اعتبه وبني عليه ولم يفته فسدت صلواته  
 وان كان قد قتل الركعة التي قام اليها بالسجود لا يتابع الامام  
 في سجود السجود وسجد اخره وان تابعه فسدت صلواته

كونه اليه مثلاً مقتداً لا مؤثراً

لا فائدة

لا تقصد صلوة المسبوق وبها أخذ  
 الصدر الشهيد وفي رواية



واول ما ياتي المسبوق الامام في سجود التسبيح سجدة الاجل فذلك  
 التسبيح او اخرج من الصلاة استخفافا لانه اخر الصلاة  
 وان سها في ما يقضي بعد فراغ الامام سجدة التسبيح ايضا لانه  
 مشغور والمنفرد بسجدة الاجل سهوه وان كان لم يسجد مع الامام  
 سهوه ثم سها هو ايضا فغفرت له سجدة ثالثة عن التسبيح  
 لانه التبحر ولا يتكرركبار التسبيح ولا يفتي للمسبوق الى الصلاة  
 له بل يكبره عزما ان يقوم الى قضاها فليكن به قبل سلام الامام  
 الا انه يكون القيام لضرورة صوته صلوة عن الفساد  
 كلما اذا خشي انه ينقطع ان تطلع الشمس قبل تمام صلوة  
 في الحجر ويدخل وقت العصر في الجملة او تحف مدة مسحة  
 او يخرج الوقت وهو صاحب عذر او يذره لحدث او  
 يخاف من مرور الناس ببله يديه ويخو ذلك فلا يكبره حينئذ  
 انه يقوم قبل سلامه بعد فقوده قدر التشهد ولا يقوم قبل  
 فقوده قدر التشهد اصلا فان قام قبل ان يفرغ الامام  
 من التشهد اي قبل ان يقعد قدر التشهد فالمسئلة حينئذ  
 على وجوه منها ياعلم ان ما يؤديه من قيام وقراءة وكبر  
 وسجود قبل فقوده الامام قدر التشهد لا يعتد به وان  
 ما يقضيه اقول صلوة في حق القراءة اذا علم هذا فليحذر  
 اما ان كان مسبوقا بركعة او بركعتين او ثلث ركعات  
 او بارج ركعات فان كان مسبوقا بركعة بنظره ان وثق من  
 قرأته بعد فراغ الامام من التشهد فقد رما بجوز الصلاة  
 على حسب اختلاف فرم جازت صلوة والا اي وان لم يفرغ

انما يتجوز  
 اذا خشي

قرأته

قرأته بعد فراغ الامام من التشهد فقد رما بجوز الصلاة  
 فسدت صلوة ولا اعتد الا بها قرأته قبل ذلك لانه قيامه وقراءة  
 قبل فراغ الامام من التشهد لا تقبل على ما قرأه والقراءة فرض عليه  
 في الركعة التي يقضيها اذ لم يسجد من صلوة ما يكمل تذكره  
 القراءة فيه فتفسد لشركه الغرض وكذا الحكم ان يسجد فليقبل  
 لا فترض القراءة عليه فيها وعدم ما يكمل تذكره فيها فليقبل  
 بخلاف ما اذا كان مسبوقا بركعتين حيث لا تقصد  
 صلوة بعدم وقوع ما يجوز به الصلاة من قرأته بعد ذلك  
 فراغ الامام من التشهد تمكنه من تذكرها فيها بعد سجدة اولي  
 بقاها فيها بعد الركعة الاولى مما يقضيه فقد رما بجوز الصلاة  
 واعتمد بآقرته قبل فراغ الامام من التشهد ومضى عليه نفسه  
 صلوة ايضا وانما علم ان المسبوق يقوم مع وقوع شروعه مع  
 الامام بعد ما فاتته الركعة الاولى معه واللا حتى من فاتته  
 شئ من ما معه بعد اقتدائه به وانما ذكره من لم يقصد مع الامام شيئا  
 من الركعات ثم صلح احكام المسبوق ايضا انه فيما يقضي كالمفرد الا  
 في اربع مسائل اشترطها لا يجوز الاقتداء به احوالونسي احدها  
 المسبوق قبل المشاويذ قد رما عليه فلا حظ صاحبه في القضا  
 من غير اقتداء صحيح ثانيا انه لو كبرنا وبالا استبنا في بصيرتنا فلما  
 قاطعنا للاول بخلاف المفرد فانه لو كبرنا وبالا استبنا في  
 لا بصير مستانفا ما لم ينو صلوة اخرا غير التي هو فيها  
 ثالثا ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل التقيد  
 بالسجدة والمنفرد لا يلزم من التسجود لسهوه غيره رابعها انه يات



بتكبير الشريعة اتفاقا والمغفر لا يجب عليه عند الحج ولو قام  
 المسبوق حيث يسجد للقيام وفرغ قبل سلام الامام وما به  
 في السلام قبل فسد صلوته والقوى ان لا تفسد ولو كان  
 امامه سجدة تلاوة فسجد ما بعد قيام المسبوق قبل ان  
 يقعد ما قام اليه بالسجدة فانه يرفعه ويتابع الامام في  
 سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلوته وان كان قد  
 ما قام اليه بالسجدة لا يتابع ولو تابعه فسدت صلوته  
 وان لم يتابعه قبل فسد ايضا والاصح عدم الفساد ولو  
 تذكر الامام بسجدة صليته يتابعه المسبوق وان لم يتابعه  
 فسدت وان كان قد ما قام اليه بالسجدة فسد في الروايات  
 كلها ما بعده اول يتابعه وان ادرك مع الامام ركعة من  
 المغفرة ثم ادرك ركعة من التوبة سبق بها التوبة مع  
 الفاتحة ويقعد في اولها لانه يقضي اول صلوته في حق  
 التوبة واخرها في حق القعدة وذلك لو لم يقعد فيها لم  
 لا يلزم سجدة لكونها اول صلاة وجهه ولو ادرك ركعة من  
 التوبة يتبعه ويقعد ركعة بفاتحة وسورة ويقعد في  
 ركعة كذلك ولا يقعد في الثالثة الفاتحة فقط ان شأنا  
 ولو كان احل لم يترك التوبة وقضاها في الاخير بل يترك  
 المسبوق الاخير بل يترك التوبة فليقضي فرض عليه ايضا  
 لانه ترك التوبة التامة تحت محملها من الشفع الاول في  
 الشفع الثاني منها واذا فرغ المسبوق من التوبة قبل سلام  
 الامام يكره من اوله وقبل يترك ركعة التوبة وقيل يست

وقيل

وقيل بانه بالصلوة والركعة والصحيح انه يتبعه في التوبة  
 عند سلام الامام والصحيح انه لا يتبعه في الصلوة بل يترك  
 حتى يقوم الى القضاء واتا المقيد اذا فرغ من التوبة الاولى  
 قبل فراغ ما بعده فانه يسكت قولاً واحداً وان قام الامام  
 الى خاصته فتابعه المسبوق فانه كان الامام قد فرغ من التوبة  
 فسدت صلوته المسبوق بترك القيام وان لم يكن قد فرغ من التوبة  
 ما لم يقعد معه في مسجدة بالسجدة واتا بالاجرة فقد تكون  
 سببه ما فاته النوم او سبق الحث والاستغفار بالوضوء  
 او رخصة بحيث علم يتركها وحكمه انه يقضي ما فاته  
 اولا ثم يتابع الامام انه لم يكن فرغ من المسبوق ولا  
 يترك ولو بعد فراغ الامام لا يترك خلف الامام حكماً ولذا  
 لو سجد لا يسجد للمسبوق وان سجد الامام للمسبوق وهو  
 لم يتم صلوته لا يسجد معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان  
 مسافراً او امامه مثل فتوى الاقامة لا تغير صلوته رابعاً  
 بخلاف المسبوق في جميع ذلك وذكر في الفتاوى الحاشية  
 فقال رجل صلى ولم يدرك التمام اربعاً قال ان كان  
 اول ما سجد استقبل بقلبعه اقول ما سجد في حقه وعليه  
 اكثر المشايخ وان لم يكن ذلك التمام الى صلاته ووضوئه  
 له غير مرة ينبغي ان يطلب ما هو الاخرى بالعلل فان وقع تحريم  
 عليه صلاته ركعة من صلوته ذات ركعتين يضيف اليها  
 ركعة اخرى ويسجد للمسبوق وان وقع تحريمه على من صلى ركعتين  
 في القصة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للمسبوق

قيل اول ما سجد في هذه الصلوة وقيل في الثانية  
 وقيل بعد بوطه وقيل مع



والله لم يقع حره على شيء الا حقه بالاقل لانه المتيقن ومعنى الاخذ  
 بالاقل انه ان كان في صلوة الجهر مثلا وسلكه صلى ركعة  
 او ركعتين يجعل كما صلى ركعة فيقع مع ذلك احتياطاً  
 لاحتمال انه صلى ركعتين والقعدة عليه فرض وقال في  
 الركعة ولو شك في ذوات الأربع انها اى الركعة التي عرض  
 فيها الشك هل هي الركعة الاولى او الثانية بقعد على راس  
 ركعة اى اذا لم يقع حره على شيء فجعل تلك كانه الاولى  
 فيصليها وبقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلي اخرى وبقعد  
 لانها الثانية باعتبار ما اخذ به ثم انها اخرى وبقعد لاحتمال  
 انها الرابعة ثم يصلي اخرى وبقعد لانها اخر صلوة فيعلم  
 بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الفضل اذا دار بين  
 تركه والمصلي بالوجه الثانية ورثا لثمة الى شك في قيامه  
 ان الركعة التي قام منها هل هي الثانية او الثالثة لا بقعد  
 وهو الصحيح لانها كانت ثالثة فظاهر وان كانت  
 ثمانية فبقعد ثم اذا قام عن القعدة الاولى لا يجوز  
 الا في المغرب والوتر لاحتمال انها ثالثة والقعود فيها  
 فرض فيها فيشهد ويقوم فيصلي ركعة اخرى لاحتمال  
 ان تلك كانت ثالثة ولو شك في الجهر في قيامه ان التي  
 قام اليها ثالثة او ثالثة او في المغرب والوتر انها ثالثة  
 ام رابعة او في الترابعية انها رابعة او خامسة فانه  
 بقعد ويشهد ثم يقوم فيأتي بركعة اخرى لاحتمال وكذا  
 لو شك كذلك في ركعة او بعد وقبل تقديدها بالسجدة

صحيح

اتقا لو شك في السجدة الاولى مكنته اصلاح صلوة على قول محمد  
 لانه تلك الركعة التي لم تكن زائدة فعليه ان يحكمها وان كان  
 زائدة لا يفسد عنده لانه لما عرض الشك في السجدة الاولى  
 ارتفعت كما لو سجد على شيء فيها وبغيرها فيقع ويشهد  
 ثم يصلي ركعة اخرى وان كان الشك بعد ما رفع من السجدة  
 الاولى بطلت صلوة اتفاقاً لاحتمال انها زائدة وقد  
 ترك القعدة الاخيرة وان بدا المصلي بالسجدة قبل الثانية  
 ساجداً في الركعة الاولى او الثانية فعليه التسليم وان قرأ  
 قرأ حرفاً واحداً في الحاقاً ثنية لانه اخر واجباً ولم  
 يقع القليل لان التسليم فيه غير خالب بخلاف الجهر و  
 صوته وبعده وفيقرأ الفاتحة ثم السجدة وكذا لو شك  
 بعد النزول من السجدة وكذا لو شك في الركوع وسجدة  
 التسليم او سجود التسليم سجداً ثانياً سجد بها بعد السلام  
 وعند الشك فيه واحداً قبله وعند ما كان كانه التسليم  
 بزيادة فبعده وانه كان بقصداً فقبله وهو رواية  
 عن احمد والخلاف في الافضية حتى لو سجد قبل السلام  
 اجزأه عندنا على ظاهر الرواية ثم قبل سجدة بعد تسليمه  
 واحداً وهو قول الجمهور منهم شيخ الاسلام وغيره السلام  
 وقبل بعد التسليم وهو اختيار شيخنا الاثني عشر  
 الاسلام اثنى عشر الاسلام وقال صاحب الهداية هو الصحيح  
 وكذا في الظهيرة والمغرب والبنابيع ويشهد به  
 السجدة ويسلم كما روينا انه عليه السلام فعل كذلك

قيل المختار لتمام قول محمد لان الجماعة  
 اذا سلمت شيعتين رتباً شغل بعضهم  
 بآيات في السجدة والمغرب فلهذا رتباً



وبناية بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والادعاء في كلتا القعتين  
 فقرة الصلوة وفترة السجود وهذا يحتاج الى الطحاوي  
 وقال الكرخي بآية بالصلوة والادعية في فقرة السجود  
 قال في الهداية هو الصحيح وقبل عند الحنفية والشافعية  
 وفترة الصلوة وعند محمد في الفقرة السجود والوجه  
 ما صح صاحب الهداية واعلم انه الاختلاف في الايمان  
 بالصلوة والادعية سواء والمحقق فرق بينهما في الخلاف  
 بقوله بآية بالصلوة في كلتا القعتين في الادعية في فقرة  
 السجود وقال بعضهم بآية بالادعية فيها ولم يخش على ذلك  
 هذا الفرق لغوه والله سبحانه اعلم **فصل في ركعتين**  
 تطوعا فيها فيهما وسجدة السجود ليس له ان يني على تلك  
 التحريم اخريه فلا يكون سجوده في وسط الصلوة بدونه  
 ضرورة ولو فعل فلا فساد ويعيد السجود في الصحيح  
 اتماما لمسا فركعتين وسجدة وسجدة السجود  
 ثم نوى الاقامة فانه يتم صلوة وان بطل به سجود السجود  
 لانه مضطرا الى تصحيح صلوة شئ تشهد ثم سلم وقبل تمامه  
 وسلم ثم تذكر فاشغل بقراءة التشهد ثم سلم وقبل تمامه  
 فسدت صلوة عند ابن يوسف خلافا لمحمد والفتوى  
 على قول محمد وعلى هذا النسخ الفاتحة او السورة فقد  
 في ركوعه فعاذوا بها قبل او سجدة قبل تفسد صلوة  
 والاولى ان لا تفسد جهرا فيما خافت او خافت فيما  
 جهرا فذكر في بعض الفاتحة بعد الفاتحة جهرا والوجه

السلام بآية الى الجميع بآية الجميع والحق في ركعة واحدة اراد  
 ان يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها فقرأ سورة قبلها  
 لا يلزم السجود وسلام منه عليه السجود يخرج منه الصلوة  
 خروجا موقوفا عند الحنفية والشافعية وابن يوسف فاني سجد للسجود  
 عاد اليها والافلا وعند محمد لا يخرجها اصلا ويشتق على هذا  
 انه لو اتمه كسماحة بعد السلام يصح اقتداءه مطلقا  
 عند محمد وعندهما ان يسجد للسجود صحيح وان افلا ولو كان  
 مسافرا فنوى الاقامة بعد السلام يصح صلوة اربعة عند  
 محمد مطلقا وعندهما ان يسجد ولو لم يفته بعد السلام ينقص  
 وضوؤه عند محمد لا عندهما **فصل في بيان احكام التراتب**  
 التراتب هو الواقعة في الصلوة الاصل فيه اي في الدليل والخطا  
 انه ان لم يكن مثله في مثل ذلك اللفظ في التراتب والمعنى اي و  
 الحال ان معنى ذلك اللفظ بعيد من معنى لفظ التراتب  
 متغيره معنى لفظ التراتب تغيرا جوازا بحيث لا مناسبة  
 بينه المعنيين اصلا لنفسه صلوة كما اذا قرأ هذا الفبا وكالات  
 قوله هذا التراتب وكذا ان لم يكن مثله في التراتب ولا معنى له  
 حتى يحكى عليه بالبعد او بعده كما اذا قرأ يوم يلهي السرايل والام  
 في اخره مكانه الزاد في السرايل وان كان مثله في التراتب والمعنى  
 الى معنى اللفظ الذي قرأه بعيد من اللفظ المراد ولم يكن معنى  
 اتلفظ المراد متغيرا باللفظ المراد وتغيرا جوازا لنفسه ايضا  
 عند الخوارج ومحمد وهو الاصح وقال بعض المشايخ ان  
 تفسد لعموم البلوى وهو قول ابن يوسف والله اعلم



في التواتر ولكن لم يتغير به المعنى بخلاف ما عليه مكانه في التواتر  
 فالحال في العكس فلو كان يفسد عند اليوسف لا عند باقي المعجم  
 في عدم الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا وجوه والمثل في التواتر  
 عنده والموافق في المعنى عند هاتين فواعده الائمة  
 المتقدمة به في هذا الفصل واتما المتأخر ولا يحيد به  
 مقاتل ومحمد بن سلام واستعمل الزاهد واليه كبره  
 سعيد البطي والرهيد واليه واهل الفضل والخلو لا يفتقروا  
 على انه الخطا انه كان في الاعراب لا تفسد مطلقا وان  
 كان مما اعتقده كونه لانه اكثر الناس لا يتغيرون به  
 وجوه الاعراب فاقا خطاها وما قاله المتأخرون في  
 وما قاله المتقدمون احوط لانه لو عده يكون كغيره  
 وما يكون كغيره الا يكون من التواتر قال ابو الهيثم  
 فيكون متكلما بكلام الناس الكثرة وهو من المتأخرين  
 بكلام الناس ما يهاهم ليس كغيره فكيف وهو كغيره  
 واختلوا فيما اذا كان الخطا بالابدال حرفا في على  
 ما يتبادر في الشرح وبان بعضه ولا تقاس مساهل الزه  
 القاري بعضها مما ليس من ذكره اذ الائمة المتقدمة به  
 والمتأخرون على بعض مما هو من ذكره لا يعلم كل في اللغة  
 والعربية والمعاني وكذا ما يحتاج اليه التفسير يعلم  
 ما اعتقده كغيره وما هو بعيد فاشا او غير فاشا وما ليس  
 كذلك على قول المتقدمين ولينعلم من خارج الحروف فيميز  
 ما هو قريب في الخرج من غيره على قول بعض المتأخرين

والابدال القاري حرفا مكانه حرفا الاصل فيه الى في ذلك  
 البديل الى الا كان بينهما اي بابه الحرف في قرب الخرج كان  
 مكانه الكاف لو كانا من مخرج واحد كالسليم مع القاصد  
 لا تفسد صلوة وذا في المحيط فبدا بالابدال منه وهو ان  
 يجوز ابدال احد هاتين الاخر فانه الجيم والباء وان  
 من مخرج واحد ولا يجوز ابدال احد هاتين الاخر كما اذا  
 قرأ قاعا البسم فلا يغير بالالف مكانه القاف في غير ذلك  
 على القواعد المذكورة وكذا على قول الشيخ فاما الكسر  
 في اللغة بمعنى التهم وكذا لو قرأ بالالف مكانه قريش  
 اما اذا قرأ مكانه الذال البعثة فلا يغير كما اذا قرأ  
 الاعدية مكانه مثله او مما خطا مكانه ذرا او قرأ الخطا البعثة  
 مكانه الضاد او على القلب كما لم يخطو مكانه المقصوب  
 وضفر مكانه طفر فسد صلوة وعليه اي على القول بالفساد  
 اكثر الائمة للتغير الفاحش في بعضهما وعدم المعنى في البعض  
 مع عدم جواز ابدال الخطا من الذال وان كانا من مخرج  
 واحد وهو يتبدل بغيره صاحب المحيط وروى عن محمد بن  
 سلمة انها لا تفسد لانه الجيم لا يغير به هذه الا حرفي  
 وكانا القاصد الامام الشهيد المحمد بن عبد الله الاصل فيه  
 اي في الجواب في ابدال المذكور وان يفتقر الى المخرج الاخر  
 ذلك على سلمته ولم يغير بغيره بعض هذه الحروف وبعض  
 وكان في رعيته اذ في الكلمة على وجهها لا تفسد صلوة وكذا  
 اي مثل ما ذكره المحمد بن روي عن محمد بن مقاتل ومثل الشيخ

ان لا يفسد ولا يفسد ما لا يفسد  
 حق بعضه اليك كشيء واحد  
 حاله في حال الله وان كان  
 كذا كذا في كلام الله



الامام اسعد الزاهد و هذا معنى ما ذكر في نقاشنا في الجحيم انه ينبغي  
 في حق القضاة باعادة القلوب وفي حق العوام بالجواز  
 كونه ما ذكر في الرحمة انما اذ لم يكمل به من كماله في الخلق  
 ولا قرب الى الله في ابدال احد من الامم بل هو  
 عامة خوارجه بانه بالذات المبعية مكان القضاء بالجمعة كما نرى  
 في تدليل مكان تضليل او نحو ان بانه بالارادة المحض الى الخلق  
 مكانه الذال المبعية او الظاهر ان بانه بالقضاء المبعية مكانه  
 القضاء المبعية لا نفسه عند البعض المتأخر وهذا فصل و هو  
 ابدال احد هذه الاجزاء الثلاثة مرة غير منها ولم اعثر  
 على مثله ابدال فيها الزاد بالذال وتصور ما ذكره في نقاشنا  
 من الفصل فراء والعداديات طحا بالقضاء مكانه القضاء نفسه  
 يفيض بهم الكفار بالقضاء او ليفيد بالذال مكانه القضاء  
 لا نفسه حصر بالعدل المبعية او المبعية مكانه القضاء نفسه  
 غير المفظوف بالقضاء او الذال نفسه ولا الظاهر بالقضاء  
 المبعية والعدل المبعية لا نفسه ولو بالذال المبعية نفسه نظيم  
 بالذال المبعية او بالقضاء المبعية مكانه قضاء نفسه بلام  
 العيب بالذال المبعية مكانه القضاء نفسه موتوا بفيضكم  
 بالقضاء المبعية مكانه القضاء لا نفسه فضا غلبت القلب بالقضاء  
 المبعية مكانه القضاء لا نفسه فضا غلبت القلب بالقضاء المبعية  
 مكانه القضاء في كل منهما نفسه وجاءكم الشغل المبعية مكانه الذال  
 لا نفسه وهو مكلف بالقضاء او بالذال المبعية نفسه  
 ناظرة الى رتبنا ناظرة الاولى بالقضاء المبعية مكانه القضاء والقضاء

اسم الله

بالقضاء

بالنفس

بالعكس لا نفسه فترط بالقضاء المبعية مكانه القضاء نفسه ولت  
 قتلوهما تدليل بالقضاء المبعية مكانه الذال نفسه ولو  
 بالقضاء المبعية لا نفسه فصلت اعنا منهم بالقضاء المبعية مكانه القضاء  
 او بالذال المبعية لا نفسه فصلت اعنا منهم بالقضاء المبعية مكانه القضاء  
 الذال نفسه ولو بالقضاء المبعية لا نفسه في تدليل بالذال  
 المبعية مكانه القضاء لا نفسه والقضاء المبعية نفسه ان يتصور  
 الا الظاهر وان الظاهر بالقضاء المبعية مكانه القضاء نفسه  
 او اعدوا به بالقضاء المبعية مكانه الذال لا نفسه بل بطل  
 استه بالقضاء المبعية مكانه القضاء لا نفسه فرض عليك القراء  
 بالقضاء المبعية مكانه القضاء نفسه بل في قوله بالقضاء  
 المبعية مكانه الذال نفسه انذارا صليها بالقضاء المبعية  
 مكانه القضاء لا نفسه فرض في هذه الج بالظواهر المبعية مكانه القضاء  
 او بالذال المبعية نفسه و دور وانما هو الاثم بالقضاء المبعية  
 مكانه الذال او بالقضاء المبعية نفسه وتلك الاعية بالقضاء  
 المبعية مكانه الذال او بالقضاء المبعية نفسه وما ابدال الى  
 بالذال المبعية فينفي ان يكونه التفصيل فيه الا ان شاع كما بانه  
 ان شاع رتبته الله تعالى واما الحكم في قطع بعض الكلمة عن بعض  
 بانه اراد ان يقول المبعية فقال ان فانقطع نفسه او شي  
 الباق ثم تذكر فقال حمدته او لم تذكر فترك الباق و  
 استقل الى كلمة اخرى ففهم كانه الشيخ الامام شمس الائمة  
 الخلو اني يعني بالقضاء في مثل ذلك وعامة المتأخر قالوا  
 لا نفسه لعموم بل هو في انقطاع النفس والسيال وعلى هذا



لو فعل قصد ايتي الى ان تقصد وبعضهم قال ينظر الى الكلمة ان كان  
 ذكر كذا مقصد افكر بعضه كذا كذا والافلا تاراضنا به و  
 الصحيح وذكر انه لو قرأ مطلع البحر فلما قال البحر انقطع نفسه  
 فكم لم تقصد صلوة وقرأ بعضهم بهذه الاسم والعقل فصار في  
 الاسم لا تقصد وفي الفعل كانه اراد ان يقول ان ينظر وان يقا  
 ينظر وترك الباقي تقصد لانه التام في الكلام زائدة كقول  
 بهذا النور كما انما يستقيم على هذا اذا كان باللام وحده انما  
 لو ضم اليها شيئا آخر كما في البحر والبر فلا يستقيم وقال بعضهم  
 انما كان لبعض المذكور معنى صحيح لا يتغير به المعنى فاحتسب  
 لا تقصد ولا تقصد والاول والاخر يقول لعمري في  
 انقطاع النفس والسيالة وبما صحه القاموس وهذا  
 التفصيل الاخر في العهد اما الوقف في غير موضعه والاول  
 صح غير موضعه فلا يوجب ذلك قضا والقصد ايضا  
 لعمري المملوك بانقطاع النفس والسيالة وعدم معرفة  
 المعنى في حيز العدم واليحيى وهذا عند عامة علماءنا وعند  
 بعض العلماء تقصد ان تغير المعنى تغيرا جسيما كقولنا  
 لا اله الا الله ووقف وابتداء بقوله لا اله الا الله هذا مثال الوقف  
 او قرأ ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم  
 ووقف وابتداء بقوله وانا انما نؤمن الله او قرأ  
 بخروج الرسول ووقف وابتداء وانا انما نؤمن الله  
 بانتهى ركبكم الى غير ذلك من الامثلة كانه يقف على  
 قالت اليهود وابتداء عن غير اهل الله او يدا الله مخلولة

او وقف على تقديره الذي قالوا وابتداء ان الله هو المسيح  
 بل مريم او الله ثلث ثلثه ونحو ذلك من الصحيح عدم  
 الفسا في ذلك كله لما تقدم ولو وصل حرفا من  
 الكلمة اخرى بانه قرأ انما يقصد او ياكستور  
 اياك بنون نعيد ونستعمل او قرأ انما اعطيتنا  
 كاف انما اعطيتناك بلام انما قرأ اذا جاء من غير  
 حمزة جاء بنون نعيدت وما يشبهه ذلك فان صلواته  
 لا تقصد على قول العامة من العلماء قالوا حتى ان وان تعد  
 ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لانه من ضرورة وصل  
 الكلمة بالكلمة اتصال اخر الاول باقول الثانية قال في  
 فتاوى اللجنة المصلي او يبلغ في الفاتحة اياك نعيد وياك  
 نستعين لا ينبغي ان يقف اياك ثم يقول نعيد بالاول  
 والاصح ان يصل اياك نعيد وياك نستعين وعلى قول  
 بعض المشايخ تقصد صلوة والمظاهر ان مراد هذا القائل  
 انما هو عند الشك على ما ونحوها والاول فلا ينبغي لعاقل ان  
 يتوهم فيه الفسا وفضلا عن العالم وبعض المشايخ  
 فصلوا وقالوا انما علم القاري ان القراء كيف هو اي علم  
 ان الكافي من الكلمة الاولى لاصل انشاء الا انه جرى على  
 كسائه هذا الوصل لا تقصد صلوة وان كان اعتقاده  
 ان القرآن كذا كذا اي ان الكافي مثل من الكلمة الثانية  
 تقصد صلوة لان ما قرأه ليس بقرآن نظر الى ما اراده  
 والصحيح قول العامة لان هذه كلها كلمات باردة واذا



النظم فلا عبرة بالارادة والذكر في المنقطع انه لو قرأ في الضلوة  
 السميته بالهاء مكان الخاء او قرأ كل هو انة احد بالحاء  
 مكان الخاء في الخاء انة لا يغير على غيره كما في الا ترك  
 وكذا هم يجوز صلوة ولا تنفس وكذا الوقف السند بالخاء  
 المعجمة والذي ينبغي ان يكون في حكمه في الاشغ  
 على ما ثابته في بيان ان شأنا انة قد لا يقرأ قبل اعود بالالف  
 المعجمة مكان المعجمة او قرأ نساء صبا ح المندرج بكسر  
 الفاء لا تنفس صلوة الا ان اعود بعد ارجع والباء بعين  
 الى فكما قال ارجع الى رب الفلق ولان صبا ح المندرج  
 الى الترسيل بمعنى تصحيح قومهم المندرج وكذا الوقف  
 بعد دون ابرجال بالهمزة او قرأ فا نظركيف كان  
 عاقبة المندرج بكسر الفاء الى في نصرتهم على قومهم  
 الكاف في وكذا الوقف الا الاشغ بالثاء المشددة كب باللام  
 مكانه ربت بالراء لا تنفس الا الاشغ بالثاء المشددة بعد  
 اللام من الاشغ بالتحريك وهو الاشغ بضم اللام وكذا  
 التناد وهو يحول التماس من التسهيل الى التناد او الى  
 الراء الى الغيل او الى اللام او الى الياء او الى حرف  
 الى حرف فذكره في القاموس والاختار في حكمه انه يجب  
 عليه بذلك بل بعد دائما في تصحيح لسانه ولا يغير في  
 تركه فان كان لا ينطق لسانه فانه لم يجد ان يلسن في  
 ذلك الحرف الذي لا يجسه يجوز صلوة به ولا يؤمر غيره  
 فهو بمنزلة الامتناع في حق من يحسن ما يحسنه واذ

اكنة

اكنة اكنة او بهاء بحسبه لا يجوز صلوة منفردا وان وجد  
 قد مر ما يجوز به الضلوة مما ليس فيه ذلك الحرف الذي يحسنه  
 لا يجوز صلوة مع قراءة ذلك الحرف لان جواز صلوة مع  
 التلظظ بذلك الحرف ضروري فيعلم بانهم لا يفسدون في  
 هذا هو الصحيح في حكم الاشغ ومنه بمنه ممن يتقدمه  
 وعلى الجمع رتبة انة فيمنه قراءة او اذا ابتلى ابراهيم رتبة بضم  
 الميم وفتح الباء او قرأ الخاء الباء المصنوعة في الواو  
 او قرأ وهو يقطع ولا يقطع بفتح الباء وكسر ياء الثاني  
 انة لا تنفس صلوة على ان المندرج بالياء وعاد بالضم في وهو  
 غير رتبة وعلى ان المصنوعة مفعول الباء في هذا اذا لم يرفع  
 المصنوعة فان رفع نفسه وتام تحقيق في الاشغ وان زاد  
 التمام في الضلوة حرفا نظرا ان لم يغير المعنى بان قرأ او امر  
 بالمر وفي وانهم عن المنكر بزيادة الالف في اللفظ او قرأ  
 ومنه بعض رتبة ورسوله ويتعد حدوده بدخول نارا  
 بزيادة ميم الجمع لا تنفس صلوة اتفاقا وان غير المعنى  
 نحو ان يقرأ والواو الحكيمة وانك لمح المرسلين بزيادة  
 الواو وكذا الوقف والاسم فيك لشيء ونحو ذلك فقد قالوا  
 تنفس صلوة لانه جعل جواب الف ثم شيئا وينبغي ان لا  
 تنفس لانه ليس بتغير فاحتل ولو نقص حرفا فان كان  
 من اصول الكلمة وتو المعنى نفسه في قول الجح و  
 محمد كما لو قرأ وما رزقناهم بجد في الراء والراء او قرأ  
 وليقوا لواء درست بغير دال او خلقنا بغير خاء او جعلنا



لا تاتى بحصى العين فليسا سبب  
التي هي الذرة بعد انقضى

مكانه القضا ولا نقصد بهتم بحض مكانه بحض لا نقصد صرنا  
مكانه صرنا نقصد نصيبا مكانه نصيبا نقصد السخرة مكانه السخرة  
نقصد بخسفا مكانه بخسفا لا نقصد صورة مكانه صورة  
لا نقصد صوط عذاب مكانه صوط نقصد له قصورة  
مكانه قصورة نقصد انشع مني لسانا مكانه انشع لا نقصد  
ليشبال القضا وقيل عن سيد قديم مكانه صدقهم لا نقصد  
وفيه نظر وكانوا يسترون على الخلف مكانه بصرة لا نقصد  
وقولوا قولا صديدا مكانه سديدا نقصد في الخفاء بجنا  
مكانه صحتا نقصد وتواسوا بالتبلي مكانه تواسوا بالتبلي  
نقصد رحمة الشفاء والتبلي مكانه القبيح نقصد  
حاصدا اذا حصص مكانه حاصدا اذا حصص لا نقصد عوا  
وسموا مكانه سموا نقصد السقم بالاسية ناسية بالتبلي  
فيهما مكانه القضا ولا نقصد وكذا النصف مكانه النصف  
حصصا مكانه حصصا نقصد لينا خال لينا مكانه خال الصفا  
لا نقصد وكذا صائغا مكانه صائغا وفيهما نظر كل كل مثل  
فقر سوا بالتبلي فيهما مكانه القضا نقصد صفا مكانه  
صفا منتشرة نقصد وانه اعلم ولو قرأ بعينه مكانه حتى  
بالعين الامهية لا نقصد لينا لغة فينا ولو قال سمع رتبة  
عمل حمده باللام مكانه النون يرجى ان لا نقصد لقب  
المخرج والظواهر ان حكمه الاشغ ولو قرأ بعينه بعينه مكانه  
القدان او بعينه الدال وشرك الشد بد في العين لا نقصد  
لعموم البهوي فيه نظر ولذا حكم عليه قاضيا بالفساد في

مسألة زيادة في الأصول

في جميع العلوم والدرجات  
فهيها أو غيرها  
مكرر  
تقريباً، والتدريج

وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ وَمَا دُرِىَ كَيْدَانِيَّةِ  
تَجَسَّسَ الْإِنْفِ وَتَقَدَّرَ صَلَواتُهُ جَمِيعِ  
أَبُو الْعَوْدِ

لا تتركه لغيره

لأن الصلوة  
تجمع الحظ

مکانی

مکات



تسكين الدال بخلاف ذلك التشديد فإنه لا تغير المعنى ولو قرأ  
أن الذبح أمنا وعلموا الصالحات ووقف وقرأ بعد الوقف  
اشام أو تلك أصحاب الجحيم واولئك هم شر البرية أو قرأ  
والذبح كثر واو كذا بواو تاء أو تلك أصحاب الجنة فيها  
خالدون وما أشبه ذلك مما يغير حكمه على أحد التراكيب  
بعنده ولا تقسده لغير ضرورة الكلام الثاني منه انه غير  
متصل بالاول فلم يغير الحكم بالتشديد ولم يبق وصل  
قال عامة المشايخ تقسده لأنه اخبر بخلاف ما اخبرته  
به ولو اعتقده بكونه كذا أو على عبداً من بني المكارم ولب  
حفظ الكبر البخاري ومحمد بن معاذ وجماعة من المروزي  
جمع مروزي نسبة المروزي على غير قياس إلا أنه أي الشان لا  
تفسد صلوة لأنه فيه ضرورة سبع المسألة وكذا إذا قرأ  
أبو نصر المازندراني قال قاضينا والصحيح هو الأول  
ولو قرأ أن الله برئ من المشركين ورسوله بكسر اللام  
لا تقسده عند المتأخرين واتحاداً عند المتقدمين وذكر  
قاضي خاتمه الفساده لانه اعتقاده كقولك ذكر في الكسبة  
أنها قرأ والجزم في رسول الله الجوار ولو قرأ أنا كذا  
مضمر بلام بفتح الدال تقسده على قول المتقدمين وكذا  
لو قرأ وانت خير مني بفتح الراء وقرأ نحن خلقنا  
بفتح القاف وقدرنا بفتح الراء وجعلنا ونزلنا بفتح اللام  
فهما أو قرأ وصل بفتح الراء فوب الله الله أو ما يعلم تأويله  
الله الله بفتح الراء فهما أو لا يغير حكمه بفتح الراء

كل ذلك بنفسه عند المتقدمين لا المتأخرين وذكر في فتاوى  
قاضي خاتمه لو قرأ بفتح الهمزة بفتح الدال تقسده صلوة لأنه  
عكس المراد وكذا ذكر في لو قرأ بفتح الدال تقسده صلوة لأنه  
في بدخلوة بنفسه ولو قرأ نحن خلقنا في أعقابهم غللاً  
مكاناً أي جعلنا أو قرأ إياك بشرك الشئد بدلا بنفسه صلوة  
عند المتأخرين يبدلان فصلان الأول ذكر كونه مكاناً كجائز  
والأصل أنه أن تقارب الكلمتين معي أو مثل في القرآن لا تقسده  
وإن تقاربتا ولم تكونا المبدئية في القرآن فليدرك عند جماع  
سنة في يوسف رويته وإن لم تقاربا والمبدئية في القرآن  
تفسد على قياس قولهما لا قول أبي يوسف وإن لم يكونا  
مثل في القرآن وليس مما اعتقده كقول تقسده اتفاقاً إن لم يكون  
فكرراً وإن كانا في القرآن ككلمة مما اعتقده كقول وصل تقسده  
عند عامة المشايخ وقال بعضهم على قياس قول أبي يوسف  
لا تقسده والصحيح أنها تقسده اتفاقاً مثال الأول العلم مكاناً  
الحكيم والخير مكاناً البصر وخوه ومثال الثاني إياه مكاناً آواه  
والثالث بفتح الهمزة ومثال الثالث سلطت مكاناً  
نصبت وبالعكس وخلقت مكاناً رفعت وبالعكس ومثال  
الرابع أغير مكاناً الغراب وخوه ومثال الخامس غافلين  
مكاناً فاعلمين **الفصل الثاني** تخفيف المشدود وشده تخفيف  
والأصل فيه أنه أن كان لا يغير المعنى كان قرأ وقيلوا تخفيفاً  
وسئلوا عن التثنية بالتخفيف في قولها والتثنية وكذا  
بدر كرم الموت وراودوه البك وكوه لا تقسده وإن غير



المعنى بان ترك التشديد في رتبة العلقا وخوضه او في ضلالتنا  
عليهم الغم او في القارة بالتمسك باختيار عامته لمستخرج  
انها لنفسه وقال ابو علي السنجي لا تقسّد بترك التشديد  
الا في رتبة العلقا بل في اياك بعد فعله ان التفصيل  
المذكور على قول المتقدمين وهو الاصول وحكم التشديد  
المخفف حكم نفسه في الخلاف والتفصيل فلو قرأنا اقيمتا  
بالتشديد لا تقسّد وهذا الصراط المستقيم باظهار الام  
لا تقسّد وكذا ما شبهه فلو عدك بالتخفيف لا تقسّد  
**تنبيه** وذكر كلمة مكان التفتيش فلو قرأنا عيسى بن محمد  
تقسّد ولو قرأنا موسى بن مريم لا تقسّد ولو قرأنا موسى  
بن عيسى لا تقسّد على قول ابو سفيان وعليه عامة المتأخرين  
وكذا لو قرأنا موسى بن محمد ولو قرأنا عيسى بن سارة  
تقسّد وكذا لو قرأنا مريم بنت عيسى لا يجمع هذا يخرج  
على ما تقدم من الاصل ولو قرأنا الاما اضطربتم بالاراء  
او بالظواهر بالذال مكان الضاد تقسّد ولو قرأنا  
اضطربتم بالباء مكان الطاء فيها تقسّد لعدم المعنى  
وهذا فصل آخر وابدا بالهذه الاحرف الثلاثة التاء  
والذال والطاء بعضها اصل فلو ورد ما ذكره فاضح  
من ذلك فقرأ السطح اذ اتد حيا مكان التحتات قال  
ابو علي السنجي لا تقسّد في آيات شتى من القنوت كما تقدم  
من القنوت او بالعكس تقسّد في آيات الوجوه مكان  
عنيت الوجوه نفسه لا تقسّد في آيات بطلان الطاء مكان  
الوجوه

لا تشعروا له قرا الا انما حرطت الى نعمة بالثنا ومكاننا الطاهر ١١

باب و اعطاء ان له ابائكم

وقد علمت ان المسفة مدين  
عسبر و المعنى لا اتحاد  
المنزج ولا قربة خلافا  
للمعنا في كبر

الحمد لله

سبحه  
الحمد لله رب العالمين  
والمؤمنين  
والإمامين  
الطيبين  
الطاهرين

۱۹۰ وکسیر اصله لیل ول ۱۹۰ بین با

التاء لا تغند <sup>بشئ</sup> لا تغند <sup>بشئ</sup> الكبري بالياء مكافاة الطاء <sup>فهياء</sup>  
 تغند <sup>تغند</sup> اظلم واتى مكان وا طغى لا تغند القرات مكان <sup>الضراء</sup>  
 تغند <sup>تغند</sup> بئر مكافاة بطر لا تغند تلها بظلم مكافاة طلعها لا  
 تغند <sup>تغند</sup> مقترنا عليهم مكافاة اعطرا مقترنا مكافاة مطرقة  
 والكوت مكافاة والظير تغند <sup>تغند</sup> ستور مكافاة مسطور تغند  
 لولا ان ربنا مكان ربنا تغند <sup>تغند</sup> لوت مكان لوط لا تغند  
 وما ينطق مكافاة ينطق لا تغند كصاحب الحوط مكافاة  
 الحوت لا تغند لم ينجك مكافاة ينجك تغند <sup>تغند</sup> ولا تنطق  
 مكان يستنون لا تغند جمالة الخشب مكان الخطب تغند  
 رحلة الشطاء مكافاة الشتاء تغند <sup>تغند</sup> حائط مكافاة  
 اصنت لا تغند ولو قرأنا ثمة مكافاة طائفة تغند <sup>تغند</sup> كاذبة  
 خائبة مكافاة خاطئة لا تغند <sup>تغند</sup> بل طري مكافاة بل تري  
 من فؤور مكافاة فطور لا تغند <sup>تغند</sup> الطبل مكافاة والليل  
 لعل ناع مكافاة اطلع لا تغند ففان عليها ثائف مكافاة  
 طائف تغند <sup>تغند</sup> يتخلو مكافاة يدخلون تغند ولو قرأ  
 فهل عصيت بالصاد لا تغند <sup>تغند</sup> وقد تقدم ولو قرأ <sup>تغند</sup> الشاة  
 بالياء مكافاة الطاء لا تغند <sup>تغند</sup> وقد تقدم ايضا ولو قرأ <sup>تغند</sup>  
 هو انت رحت بالياء مكافاة الدال تغند <sup>تغند</sup> لغد المغة وكذا  
 لو قرأ لم يلت ولم يولت بالياء مكافاة الدال ولو قرأ  
 اللهم سل على محمد بالسين مكافاة الصاد لا تغند <sup>تغند</sup> لحة  
 لونه من السلوات <sup>تغند</sup> على جمعة البناء <sup>تغند</sup> اي سلنا <sup>تغند</sup> بحتي عنده  
 غيره من امور الدنيا ولو قرأ ما و اعك بئر لا تغند <sup>تغند</sup>

و بعد از آنکه در این کتاب  
از بعضی از کتب مستخرج  
و از بعضی از کتب مستخرج  
و از بعضی از کتب مستخرج

و بعد المصطفیٰ صلوات الله علیه و آله  
و علی بن ابی طالب و علی بن الحنفیہ  
و علی بن ابراہیم و علی بن محمد  
و علی بن اسماعیل و علی بن جعفر  
و علی بن یونس و علی بن یحییٰ  
و علی بن یزید و علی بن زکریا  
و علی بن زینب و علی بن زینب



لانه بمعنى الترك ولو ترك التثنية في الرب نفسه وقد تقدم  
 ولو قرأ لم يجعل كيد بهم في تعطيل الظاهر مكانه الضاهر  
 نفسه ولو قرأ بالذات المبيحة مكانها لا تقسده لا بعد  
 الغاضض في الاول وصحة المعنى في الثاني ولو قرأ بجاء  
 الحبب بالقاء مكان الظاهر نفسه وقد تقدم ولو قرأ  
 ملكه هو الملكة والنازل بنصب الجيم الى يفتحها لا تقسده  
 لانه خاص لا اشتقاق واخذوا الله اعلم **فواب** لقوم  
 بعض حروف الكمية على بعض كعطف مكانه عطف اوسر  
 مكانه خسر بنفسه لان غير المعنى وانه ترك كلمة من آية  
 فانما تغير المعنى كما لو قرأ وها تدرى نفسن ما ذا اكتسب  
 فترك ذا او قرأ والنبل اتبعته اهل انهم من بعد  
 ما جازك منه العلم وترك منه وقرأ وجزءه تسعة  
 تسعة مثلاً وترك تسعة الثانية لا تقسده وانه تغير المعنى  
 بان قرأ المعنى بان قرأ في الهم لا يؤمنون وترك لا يؤمنون  
 واذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون وترك لا فانه تقسده  
 صلواته عند العائنة وقبل لا تقسده والاول هو الصحيح  
 وانه زاد كلمة في آية فان كانت الزيادة في القرآن والا  
 يتغير المعنى بان قرأ لا تعبدون الا الله وبالنوازل  
 احسننا واذى القرية او قرأ ان الله كان غفورا  
 رحيماً علماً لا تقسده وان تغير المعنى يكتفى في القرآن بان  
 قرأ من آية ما لله واليوم الآخر وحمل الصلوات  
 وكيف ظلم ابراهيم اقراره واقامه بخلاف واستغنى واصبح

لا فانه لا يفسد الا على ارباب اهل المكي  
 اعتقادوه فغير لا تقسده الا على ارباب  
 مع ان ما أخذ الاشتقاق واحد  
 شمس كبير

وكذا

وكذا بالحي وبخودك مما يكتم معتقده نفسه صلواته  
 وكذا لم يكلم في القرآن وتغير المعنى اما لم يكلم في  
 القرآن ولا يتغير المعنى بان قرأ من ثمرة واستحصد او قرأ  
 فيها فاكهة وتخل وتغاج ورمات فلا تقسده صلواته  
 الكل من فناءى فاضحاه **تمت** فيما يكتم من الله  
 في الصلوة وما لا يكتم وفي التوراة خارج الصلوة ويكتم  
 التلاوة ولاننا من سورة القرآن في الصلوة على التاكيد  
 عزق ذلك بفعل الصحابة وفيه التحيز على بعض البعض  
 والعجب قراءة المنفصل والافضل ان يقرأ في كل ركعة سورة  
 تامة ولو قرأ بعض السورة في ركعة وباقيها في ركعة  
 قبل بكرة والصحيح انه لا يكره واذا اراد ان يقرأ اخر سورة  
 في الركعة الاولى وسورة تامة فاكتمها افضلها وان اراد  
 ان يقرأ في طوليلة وثلاث ايات فالصحيح ان الثالث اذا  
 بلغت مقدار اقصر سورة افضل وانه قرأ اخر سورة  
 في ركعة قبل بكرة ان يقرأ اخر سورة اخرى في الركعة الثانية  
 والصحيح انه لا يكره قاله قاضيان وكذا لو قرأ في الاول  
 من وسط سورة او من آياتها ثم قرأ في الثانية من وسط  
 سورة اخرى او من آياتها او سورة قصيرة الصبح انه لا يكره  
 لكنه الاول لا يفعل من غير ضرورة وعلى هذا الانتقال  
 من آية الى آية اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان  
 بينهما آيات او اكثر لكن الاول لا يفعل بلا ضرورة  
 ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بكرة السورة

ان لا يفسد المعنى على ارباب  
 ان لا يفسد المعنى على ارباب  
 ان لا يفسد المعنى على ارباب  
 ان لا يفسد المعنى على ارباب



يكون الا انه يكون السورة اطول من التي قرأها بحيث  
 يلزم اعادة الركعة الثانية الى الاول اطالة كثيرة ولو  
 شرب بينهما ثلث سور لا يكون ولو شرب سورتين فكل  
 لا يكون هو الصحيح ولو جمع بين سورتين في ركعة  
 واحدة الاول ان لا يفعل في الغرض ولو فعل لا يكون  
 الا ان يشرب بينهما سورة او اكثر ولو انتقل في الركعة  
 الواحدة من آية الى آية يكون وان كان بينهما آيات  
 بلا ضرورة فانه سهي ثم تذكر بعد درجات لترتيب  
 الآيات وان كثر ترتب واحدة مراراً ان كان في  
 قطع يصلبه واحدة لا يكون وفي الغرض يكون حاله  
 الاحتياط لا حاله العذر والسياسة كذا في المحيط ولو  
 قرأ في الثانية سورة فوق التي قرأها في الاولى لا يكون  
 الا ان يكون بغير قصد وقيل في النفل لا يكون ومثل على  
 به احمد عمته قرأ في الاول من الطلح سورة الفلق  
 وفي الثانية قل هو الله احد فلما بلغ الله الصمد  
 تذكر ان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال  
 يتم سورة الاخلاص وفي الاصله افنيخ سورة  
 وقصده سورة اخرى فليقرأ آية او آيتين اراد  
 ان يشرب تلك السورة وينتج التي ارادها يكون  
 ان قرأ في الاول قل اعوذ برب الناس لينتج ان يقرأها  
 في الثانية ايضا قال النيرانى لان التكرار هو  
 من التوراة منكون في الاول والجمعة من ختم القرآن

اذ في الثاني

في الصلوة اذ اخرج من الموقوفة في الركعة الاولى من كل شيء  
 يقوم في الركعة الثانية ويقرأ بفاتحة الكتاب وسورة  
 البقرة وفي فتوى اللجنة القادة على ثلثة اوجه في الغرض  
 على التوفيق والسرسل والتدبير فاحرفا وفي الشرايح يقرأ  
 بتوراة بين التوراة والسرعة وفي النوافل بالليل الى  
 يسرع بعد ان يقرأ الكاينهم والتمادة بالروايات السبع كلها جائزة  
 لكن الى ان لا يقرأ بالآية العجبة والروايات الغريبة  
 لان بعض المتأخرين يدرجها بقوله في الآية فلا يقرأ عند العزم  
 مثل قراءة ابن جعفر وابنه عامر ووجهة والكسائي صيانة  
 له منهم فربما يستخفون او يفتنوا وانه كان كل ما يحسن  
 فيصحة طيبة ومثابرة واختاروا قراءة ابن عمر وحقق  
 عن عاصم كذا في فتاوى اللجنة **اعاد التوراة** في خارج الصلوة  
 فاعلم ان حفظ ما يجوز به الصلوة فرض على كل مكلف وحفظ  
 فاتحة الكتاب وسورة واجب وحفظ سائر التوراة فرض  
 كفاية وسنة عليه افضل من صلوة النفل وقراءة التوراة  
 من المصنف افضل لانه جميع به عبادة القراءة والنظر  
 في المصنف ويستحب ان يقرأ طهارة مستقبل القبلة لا سيما  
 احسن ثيابه ويستحب ان يقرأ في البيت والصلوة ويستحب مرة واحدة  
 عالم بفصل بل ونبوي حتى لو تردد السلام او اجاب المؤذنة  
 او سبغ او هتف ليس عليه اعادة التوفيق ذكره في فتاوى  
 اللجنة ولا يسمى في اول صلاة وقيل ان ابتداءها يسمى و  
 ان وصلها بالاشغال لا يسمى ذكره في النوافل ثم قبل الاولى







كان لا يغير طروفاً تماماً لكنه المقتصر فقام بلا خلاف وبما نصيغ  
المصحف وكتابه بقوله فيقول وكتابه القرآن على ما ينقش و  
كتابه على الجدران والمحارب غير محتنة والامان بخاتمة  
المصحف وكذا النقطة وتفسيره واذا صار المصحف بحيث  
لا يقرأ فيه جمل في خرفة ظاهرة وبذلة في ارض ظاهرة  
ولا يجوز ان يجل به القرآن ويقال انما كان هذا الاختيار يكون  
استعماله في تجليد المصحف وكتب النسخة وانه كتب  
النحو وبكره توسد المصحف بقر الحفظ ويجوز الحفظ  
كما يجوز ان يكتب على الجوانب هو منه للضرورة **واما**  
**التيلاوة** فاذا قرأ الآية السجدة وهي في اربعة عشر حرفاً  
آخر الاعراف وفي الركعة والنخل والاسماء ومريم والرح  
وفي الزمان والنخل والم تنزيل وصل وفصلت والنجح و  
الاشفاق والعلم فانما يجب عليه ان يسجد بغير انطق  
القصوة الا ان تجزئة سجدة بين اثنين من مستحسنين و  
عند الشافعي ثابته في الحج منها وثلث منها وعندما كان الثلث  
الاخيرة ليست منها وعندما لائمة الثلث هي ليست وليس فيها  
رفع يد ولا تشهد ولا سلام ويجب على التال على السماع  
سواء قصد السماع او لم يقصد ويجب على المؤتم بتلاوة  
امامه وان لم يسمعه فانه لم يسجد بها الا امام لا يسجد المؤتم  
وان سمعها لا تتبع ولو تلاها بال المؤتم لا يجب عليه ولا على  
من سمعها منه حلق هو معه في تلك القصوة وعند محمد  
يسجدونها بعد الفراغ من القصوة ويجب على من سمعها

۱۰

منه متحلي ليس في صلواته اجماعا ولو سمعها المصلح متحلي ليس في  
صلواته يسجد بها بعد الصلوة ولا يسجد بها في الصلوة ولو سجد  
فيها لا تسقط عنه ولا تقصد الصلوة ويجب عليه سجدتها  
من حائض او نفساء او كافرا وصحي او مجنون وكذا من  
انكح في الصحيح ولو سمعها من الطائفة والفتنة لا يجب  
ولو تبتغي بها لا يجب عليه ولا عليه سجدتها وكذا لا يجب  
بالكتابة او النظر من غير تلفظ واذا تلاها او سمعها راكب  
جازا او راها بالاكاء وان تلاها او سمعها بغير راكب لا يجوز  
الاباء بها راكبا الا عذر يسجد في الافتراض ولو تلاها  
وهو قائم على السجود فلم يسجد بها حتى يخرج عنه مرض وكثرة  
جاءز الا بأكاء ولا بغيره عاذا بها او اصح كافي فضاء الصلوة  
ويستحب ان يقوم يسجد بها من القيام وكذا القيام بعد  
الرفع منها ويستحب ان يقفم التأييل ويصف التمتع  
خلفه ولا يرفعوا قبله ولا يركع خلفه فركب باليسجد  
حيث كانوا ولو قد اتموا يسجدوا او يرفعوا قبله ولو ظم  
فسا وسجدة التأييل تقصد سجدة ثم يستحب التأييل خلفا  
او الم يكن السماع متينا للسجود وان كان متناهي يستحب  
جهرهما ولا يجب على الغوري حتى لو سجد بها بعد التمسك والكثرة  
تقع اداء لا قضاء الا انه يكره تأخيرها عن غير ضرورة ويشترط  
نية السجود والتلاوة لا التعليل حتى لو كان عليه سجرات  
مستعدة فاعلم عليه ان يسجد عدد ما عليه ان يعقل  
ان السجدة لا تتركه وهذه لا تتركه وبطلان ما يبطل الصلوة



[illegible]

في عمل آخر بان اكل ثلث لقمات او شرب ثلث جرعات او تكلم  
ثلث كلمات من غير ان يقدم صلح مكانه والا تخاف الحقيقى  
ظاها والحكى هو الكثرة بين اجزاء ما يطلق عليه مكانه  
واحد عرفنا كالمسجد والبست والبانوت وكذا مشى اقل  
صلح ثلث خطوات في نحو الصلح او ذراعى بين اذان وجد  
الا تخاف حقيقته او حكما عنه كما امرنا بكفته سجدة واحدة  
والافلا فتن مشى خطوة او خطوتين او اكل لقمه او شرب  
او شرب جرعة او جرعتين صلح زواية البست او المسجد الى  
زواية اخرى او رزق سلما او شمت عا طسا ثم كرر بكافته  
سجدة واحدة بخلاف سجدية الثوب والذباست والكر  
والانتقال صلح غصن الرصن وكذا الوكلم كلمات او شدة  
جرعنا او عقد كالحا وبها او نحو ذلك فانه لا كفته سجدة  
واحدة ولو اطال الجالس صلح عزرا لا يشتغل بشغل ما  
تقدم ثم كرر لا يجب عليه تكرار السجود ولو كرر بها راكبنا  
سائرا يكرار الوجوب الا لم يكن في القعدة فانه كتر ما في  
القعدة لا يكرار سواء كان في الركعة او كثر وهو قول الجمهور  
وهو الصحيح وعند محمد ان كتر ما في ركعة اخرى يكرار والتفنية  
كالبيت لو تبدل مجلس وروى التالى يكرار الوجوب على التسامع  
اجماعا ولو تبدل مجلس التالى وروى التسامع ثم راعى التسامع  
ايضا عند البعض وعند البعض لا يكرار وصح في الكاف التاكيد  
وفي الهداية وفتاوى قاضى خان التالى وعليه الفتوى وانكلم  
ان حكم القعدة على السجدة عليه السلام عند ذكر اسمها على القبول

المجموعة الاولى صورة صورة  
والمجموعة الثانية صورة صورة  
وجميع الاماكن المذكورة في  
الكتاب واما ما في  
الكتاب



بوجودها حكم السجدة في عدم تكرارها لوجوب عند النجاسة والمجلس  
 لكل يندب تكرار الصلوة في دور تكرار السجود والفرق  
 ان الصلوة على السلام تنقبز بالامثلة وان لم يندب  
 بخلاف السجدة فانها لا تنقبز بمثلها من غير تلاوة و  
 لو قرأ اية سجدة خارج الصلوة ولم يسجد بها ثم شرع  
 في الصلوة من غير ان يسجد للمجلس وقرأ بها كقصة هذه  
 السجدة من التلاوة بين الواحدة والاولى لم ينفذ تلك  
 السجدة عند التلاوة بل وان لم يسجد للاولى والثانية  
 حتى خرج من الصلوة سقطت في النواذر الاولى والا  
 سقطت والا قبل الاصح ولو تلاها في الصلوة الاولى وسجد  
 لها ثم قرأ بها بعد ما سلم قبل سجدة ثانيا ولا تكفيه الاولة قبل  
 تكفيها وقيل ان لم يسجد بعد السلام قبل قرأتها تكفيها الاولة  
 وان تكلم لا ولو قرأ في الصلوة ولم يسجد لها حتى سلم  
 فقرأ بآخرة اخرى كقصة سجدة واحدة وسقطت عنه  
 الاولة ولو قرأ سجدة ثم سجد في ذلك المكاله من آخر  
 ثم من آخر ولا يلزم جرائقة سجدة واحدة سواء كان يروي  
 الصلوة او لا على ظاهر الرواية والمسبوق اذا سجد بها  
 مع رماحه ثم قرأ بها فيما يقضي لا يسجد على مفتحة قول النبي  
 خلافا لغيره ولو لم يسجد بها مع الامام يسجد اتفاقا واذا  
 تلا السجدة في الصلوة ولم يقرأ بعد ما فوق ثلث ايات  
 فان شاء نوى في الركوع او السجود وان شاء سجد في الركوع  
 وان قرأ بعد ما فوق ثلث ايات فلا بد من السجدة لها

في السجدة  
 لها

استقلال

استقلالاً ثم اذا سجد لها على سبيل الاستقلال بكرة ان يقوم  
 ويركع من غير ان يقرأ بعد ما يشاء بل يقرأ شيئاً ثم يركع فان كان  
 حتم السجدة يقرأ بالآية من سورة اخرى وان يركع منها شيئاً  
 او ثلث سجدة يقرأ بالآية من سورة اخرى وان يركع منها شيئاً  
 بها سورة اخرى وان لم يوصل لا بكرة وانه تعالى اعلم  
 وبكرة للمعاملة لا يقرأ السجدة في صلوة بخلاف غيرها وكذا  
 في نحو طه والعباد لان التلاوة في آخر السجدة بحيث  
 تؤدي الركوع والصلوة او يسجد بها ويشتغل اية ثلثها  
 في الركوع تؤدي بالسجود ومن الجميع وبكرة ان يقرأ سورة  
 ويشرك اية السجدة لانه يشبهه الغار من السجود ولا بكرة  
 ان يقرأ اية السجدة وحدها ويشرك سائر السورة كقصة  
 المسحج التي يقرأها ايات او اية دفعا لتوهم التفضيل  
 وانه سبحانه وتعالى اعلم **الحققات** منها مباحث الامانة  
 الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة وقيل واجبة وفي البدائع  
 يجب على العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الجماعة  
 من غير عجز او عجز او اذلة تسامع على ما ذكرناه في الشرح  
 والا عذر او عجز او عجز او اذلة تسامع على ما ذكرناه في الشرح  
 ومثل كونه مقطوع اليد والرجل من خلاف او مغفل جانا  
 والمطر والطهر والبرد والشد يد والظلمة الشديدة في  
 الضيق وكذا الاستحفا صلح سلطان او عجزهم وهو معسر  
 او لا يستطيع المشي او اعشى او ابل الناس بالامانة اعلمهم  
 بالسنن فان تسامعوا في العلم فاقروا فلهم فان تسامعوا فلهم



فان رعبهم اى اكثرهم حذر من اعداء الحرام فان شئنا ووافى الاوصاف  
 الثلاثة فاكثرتهم شئنا فان شئنا ووافى الاربعه فاحسنهم خلقا  
 والمراو حذر الخلق العلم والرفق والحياء ثم ان شئنا ووافى  
 الخمسة فقبيل اصحهم وجيها وقيل سبهم فان شئنا ووافى  
 سبهم وبكره تقدمهم القى سقا كراهته حريمه وعند مالك  
 لا يجوز تقديمه وبكره من العبد وكذا المتقدم وبكره  
 تقدم العبد والاعوانه وولد الزنا والاعوانه والكراهية فبهم  
 دون تلك الكراهية وفي المحيط لابن سنان بان يؤتم الايعى  
 والبصر اوله ولو علم ان العبد والاعوانه وولد الزنا  
 عالم فلما كراهته وابتدع منه يعتقد شيئا على خلاف معتقده  
 اهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهية  
 اذا لم يؤد ما اعتقده الى الكفر فانه اقوى الى الكفر فلا يجوز  
 الاقتداء به كقالات الروافض ومنه يعتقد القصدية  
 او ينكر خلافة النبي بها او صحتها او يثبت الشيعية  
 وكما لم يثبت القدرية والمشيئة القائلين بانه تعالى جسم  
 كالا جسام ومنه ينكر الشفاعة او الرواية او عذاب القبر  
 او الكرام الكائنة اما من يفضل عليها ولا يثبت غيره  
 فهو ممن يجوز الاقتداء بهم مع الكراهية وكذا من يقول  
 انه تعالى جسم لا كالا جسام او يقول ولا يرى جلاله  
 وعظمته وعن ابن يوسف انه قال لا يجوز الاقتداء  
 بالمتكلمين وانما يتكلم بحق قيل المراد به من ينظر في دقائق  
 علم الكلام وقيل من يرد رتبة خصمه عند المناظرة

الى الشريعة

بكره

في الكلام

في الكلام فانه كثر من خصمه ويجوز الاقتداء بالتسليم ويحرم  
 قيل مع الكراهية وقيل مع كراهية اذ لم يتحقق منه ما يفسد  
 الصلوة على زنا المقتدى ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة  
 ولا بالخصي في الصبح ولا اقتداء العاقل بالمعتوه ولا  
 اقتداء القاري بالامى ولا الامى بالآخرى ولا المستور  
 بمكشوفها ولا غير المسمى بالمسمى فاقعدا بالمسمى من قبلها وعلى  
 جنبه ولا ان يطاير بصاحب العذر ولا صاحب عذر  
 بصاحب عذر اخر فانه اتحد في العذر جهرا ولا يقتدى  
 المفسر من بالمستغل ولا من به على فراضين بصاحب فراضا اخر  
 ويجوز اقتداء المستغل بالمفسر ولا يصح اقتداء النازر  
 بالنائر الا اذا قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك المنذر  
 التي نذر بها فلا يجوز اقتداء الخائف بالخائف بالخائف  
 بالنائر وروى العكس ومصلح كفى الطواف كالناظر  
 لا يجوز اقتداء احد بها بالآخر في الصبح ولو اشتركا في  
 نافله فافسد اهما صح اقتداء احد بها بالآخر في القضاء  
 بخلاف حاله ففسد اهما بعد الشروع غير مشرك به حيث لا  
 يصح اقتداء احد بها بالآخرى ولا بالنائر ولو صلبا الظهر  
 ونوى كل واحد منهما رامة الاخر صحت صلواتهما ولو نوى  
 كل واحد الا اقتداء بالآخر فسد ويجوز اقتداء امرء بمسلم  
 السنة بعد الظهر من به يصل السنة قبلها وكذا سنة الضم  
 بالنسبة وروى وكذا اقتداء من به نوى الواجب بغيره سنة  
 على محمد بن الفضل والاولى عدم الجواز ويجوز اقتداء

نالا الشك في الصلوات بالآخر

في نذر رجل ان يصل ركعتين وآتين كنيت  
 في نذر رجل ان يصل ركعتين وآتين كنيت  
 كمن نذر رجل ان يصل ركعتين وآتين كنيت  
 كمن نذر رجل ان يصل ركعتين وآتين كنيت  
 كمن نذر رجل ان يصل ركعتين وآتين كنيت  
 كمن نذر رجل ان يصل ركعتين وآتين كنيت



الفاسل بالماضي وكذا القدر المتصلي باليتيم واليتيم خلافا  
 لحد ثنها وكذا القدر القائم بالاحد الذي بلغت حد  
 حد الركوع ولو لم تصل الى حد الركوع فالماضي للجواز اتفاقا  
 ويجوز اعادة الخشعة للمشكك للنساء وكذا اعادة المرأة  
 لركعتي ركعة بكرة ان يصلح به وحدها جماعة وان فعلت  
 بكرة ان يتقدم الامام عليها بل تنفط وطولها كما اذا  
 اتم العاركي العزات ويجوز اقتداء الاخرين بالاولى كالإمام  
 مع القاري وفي المحيط القاري اذا كان على باب المسجد  
 او بجوار المسجد والامام في المسجد يصل وحده ان صلوة  
 جازية اتفاقا وكذا اذا كان القاري في صلوة غير صلوة  
 الامام جاز للامام ان يصل وحده ولا ينظر في ان القاري  
 بالاتفاق وما اذا صلى القاري في ناحية للامام في ناحية  
 وصلواتها متوافقة فقد ذكر ابو حازم عدم الجواز على  
 قول الشيخ وفي رواية الجواز والاولى ما لو اقتدا  
 قاري واتي بركعتي نفسه صلوة الكل عند الخلع وعند  
 صلوة القاري فقط ولا يجوز تقدم الموقوف على امامه  
 خلافا لما لك والمعتبر موضع القدم حتى لو كان المتقدم  
 اطول من امامه يقع سجوده قد اما الامام كركعتي قد تم  
 غير مقدم عليه يجوز الاعتناء في التقدم عقب حتى لو  
 كان عقب المتقدم في غير مقدم على عقب الامام كركعتي  
 قد صرح اطول تقع اصابا بعد سجود صلوة مع واحد  
 يقم على يمينه ومن صلى مع اثنين تقدم عليهما وعلى

ما لا يخلو من القدر

دون العكس والاخر مع الاتي

على تقدم الامام بالماضي

ان عدم التقيد بحمل الامام مثلاً  
 اصبحت الدنيا جلاء فجاء الامام فانه  
 حمله الى نفسه فانه لم يشترط  
 فيه الا انه لا يصبى الا في الامام فلا يصبى  
 في الامام فيسار في صلوة المقتد

محمد ان الواحد يجعل اصابا بعد عقب الامام ومن اتى  
 ان يبتدئ سطر به الا ان يبتدئ فلو قام الواحد خلفه او عن يمينه  
 بكرة او قبل لا ولو توسل الا ان يبتدئ لا بكرة وتوسل الا بكرة  
 ويصحب الرجال ثم النساء ثم النساء في المشكك بقوم  
 قد اتم النساء والشرتيب بين الرجال والقبيل لا يسنه  
 لا فرضي هو الصحيح اما بينهم وبين النساء فرض عليه حاجته  
 امرأة وصبيته شتراته رجلا او ثمنه عليه قدر ركعتي  
 وصلواتها معلقة مشتركة بركعة او اذا اتخذ المكاله والهيئة  
 بلا حائل ونوى اما من افسدت صلوة الرجل فشرط  
 المحاذات المفسدة عشرة على ما قاله الاول كونه بالخشعة  
 او بعبية مشبهة وهي بنت سبع مطلقا وسبع او ثمان اذا  
 كانت عبية وسبعة فلو لم تكن كذلك لا تفسد ولا فرق بين  
 الحرم وغيره وان كان كونهما تفعل الصلوة فان كانت لا تفعلها  
 لا تفسد والثالث ان يكون المحاذات قدر ركعتي عند محمد واداء  
 الركعة معها شرط عند ابو يوسف وان ارجح ان يكون الصلوة  
 مطلقا اي ذات ركوع وسجود فلا تفسد المحاذات صلوة  
 الجنازة وسجدة التلاوة والخاص في ركعة الصلوة مشتركة  
 مع حيث التحريم بان يتي المرأة تحركها على تحريك الرجل او يتي  
 تحركها على تحريكه ثالث فلا تفسد المحاذات فيما اذا صلبا  
 صلوة واحدة من ركعتي او سجد باحدهما بامام لم يقف  
 الاخر من النساء من كون الصلوة مشتركة مع حيث الاداء  
 بان يكون الرجل اماما لها او كان لها اماما يتي بركعة حقيقة

امرأة عبية ان تامة فليكن مع سبعة  
 السبعين سبعة ويقتل بالبحر كركعتي  
 سمان كلور ان تترك



كالمقنن او تقديره كالمقنن بعد ذهاب الامام فلا تقيد بالحاز  
 اذا كانا موقوفين فاما انما يقيد بالساج والحقا والمكان  
 حتى لو كان احدهما على دكانه قد رقت والآخر على الارض لنفس  
 انك من اتى دليته فلو اختلفت بالان كانا بصلبان في جوف  
 الكعبة كل منهما اربعة الاخر لا تقيد بالحازات الساج عدم  
 الحائز بينهما حتى لو كانا بينهما سلطانة وكوفا لا تقيد و  
 الميزة التي شجع انسانا لا الحائز العاشر ان يكون الامام امام  
 النساء فانه لا لم ينوبها لا ينجي وقتها وبها فلا تقيد بحازا  
 وقيل حازات الامر ومفسدة كالمروءة وهو غير الصحيح فيمنع  
 لصحة الاقتداء بالامام والمقتدى حكما فلو كانا بينهما  
 حائط فانه كانه قصيرا وروى القامه دليله فيمنع غير ذلك  
 على ما بينه القفيل لا ينجي والافان كانه في باب او كوة  
 يكون الوصول الى الامام منه وهو مفتوح فلو كان لا ينجي و  
 ان كان الباب مسدودا وكوة صغيرة لا يمكن النفوذ  
 منها او مسكنة فان كانه لا يشبه عليه حال الامام برؤية  
 او سماع لا ينجي على اختيار الحلو الى قال في المحيط وهو الصحيح  
 وان كان الحائط على خلاف ما ذكرناه كان غير مطلقا  
 وليس فيه ثقب منع وانه لم يكن بينهما حائط وكذا  
 بينهما او بينه المقتدى وبينه الصف الذي قد امر  
 بعده فانه كان اقل مما يمكن فيه صف وتمر فيه الجملة  
 لا ينجي مطلقا وانه كان قد رما يقوم فيه صف  
 فانه كان في المسجد لا ينجي وان كان خارج المسجد ينجي

او يقوم فيه ثلثة فانهم صحت يحصل به اتصال مع ورثتهم  
 بمن قد ارمهم بالاتفاق بخلاف الواحد فانه لا يحصل به اتصال  
 بالاتفاق وكذا الاثنان عندهما خلافا لا يوجب فانه  
 الاثنان عنده كالثلثة في ذلك وفي حكم انعقاد جمعة الامام  
 معهما وفي حكم محاذات النساء وقد قالوا ان المسجد او  
 كان كبير اجدا المسجد بيت المقدس المشتمل على المساجد  
 الثلثة وقام المقتدى في اقصاه مع غير اتصال الصفوف  
 لا يجوز ولوا مقتدى من سطح المسجد في الكلام فيه كما  
 لو اقتدى مع ورثته او ولد المقتدى ولو اقتدى  
 على جده اربعة متصل بالمسجد ولا ينجي عليه حال الامام  
 جاز بخلاف ما لو قام على سطح حيث لا يجوز وان كان  
 لا ينجي عليه حال الامام ولو صلى على دكانه خارج المسجد  
 ان اتصلت الصفوف جاز والافلا ولو كان بينه الامام  
 والمقتدى في الجامع او غيره من زمان كان صغيرا لا ينجي  
 وان كان كبير ينجي والصحيح ان الصغير لا يمكن فيه  
 سير الزورق والامكن فهو كبير ومصل العيد كالمسجد  
 في الحكم **فصل** فيما يتابع المقتدى فيه الامام وما  
 لا يتابعه لا خلاف في لزوم المتابعة في الراكبة الفعلية  
 واتما ركبتها الركبة القول وهو الفداء فلا يتابعه فيه  
 عندنا بل يسمع وينصت سواء كان الامام جري بالركبة  
 او لا وعندنا الشافعي يلزم المتابعة في الفاتحة مطلقا لا  
 او اخاف فوت الركعة وعند مالك واجهده في الفاتحة



دون الجهر اما جواز القراءة خلف الامام فقال به محمد في  
 التبرئة وعندنا غيره فيها ايضا كراية تحريم في صلاة القراءة  
 من الاركان يتابعه اي ثابته به المقتدي كما ثابته به الامام  
 وينتظر على حاله في المراجعة في الاركان ان المقتدي  
 لو رفع راسه من الركوع والتجود قبل الامام ينبغي  
 ان يعود ولا يصير ذلك ركوعا ولا سجودا ولا يرفع  
 الامام راسه من الركوع او التجود قبل المقتدي  
 قلنا فالصحيح انه يتابع الامام ما لو قام الثالث قبل  
 ان يتم المقتدي التشهد فانه يتم ثم يقوم فانه لم يتم  
 وقام جاز وكذا الوصل في القعدة الاخيرة قبل ان يتم  
 المقتدي التشهد فانه يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم جاز  
 ولو سلم قبل الصلاة المقتدي بالصلوة على النبي عليه  
 السلام والاركان يتابعه لانها سنة والتشهد واجب وكذا  
 لو تكلم الامام بعد تمام القعدة قبل اتمام المقتدي التشهد  
 يتم ويسلم بخلاف ما لو احدث الامام غداة في هذه الحالة  
 فانه لا يتم بل ان كان قد قدر ما يمكنه فيه قراءة التشهد  
 صحت صلاته والا فلا ولو ركع في الوتر قبل ان يتم المقتدي  
 القنوت يتابعه ان كان قرا شيئا منه وان لم يكن قرا  
 شيئا قرا قدر ما لا يفتوته الركوع معه وفي نظم الزندوقي  
 خمسة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها المقيم القنوت  
 وتكبيرات العبد والقعدة الاولى وسجدة التلاوة  
 وسجود التبرئة وربعة اشياء اذا فعلها الامام لا

في كل ركعة من كل صلاة  
 في كل ركعة من كل صلاة

يتابعه

يتابعه المقيم لو زاد سجدة او زاد على اقوال الصحابة في تكبير  
 العبد وكما ان المقتدي يسمع التكبير منه او زاد على اربع في تكبير  
 الجنازة او قام الى الخامسة مما بها قاله كان قد فعله الاربعة  
 ينتظره قاعة افاقه عما وسلم من غير اعادة التشهد وسلم  
 المقتدي معه وان قبل الخامسة بالتسجدة سلم المقتدي  
 وحده وان كان لم يقعد على التبرئة قاله عاذا بتابعه وان  
 قبل الخامسة بالتسجدة فسدت صلاته جميعا ولا يعيد  
 المقتدي تشهدا وسلامه وسبعة اشياء اذا لم يفعلها الامام  
 لا يتركها المقيم رفع اليد في التحريم والثنا دعا وام الامام  
 في الفاتحة فانه يشرع في السورة لا يفعل المقتدي ايضا عند  
 محمد خلافا لانه يوسف وتكبير الركوع والتجود والتسبيح  
 فيهما والسمع وقراءة التشهد والسلام وتكبير التبرئة  
**فصل** في قضاء الفوات من ترك صلوة ركعة  
 قضاؤها بها سواء تركها بعد ركعة مسقط او بغيره ولو تركها  
 على صلوة الوقت لانه القريب بطل الفاتحة والوقتية  
 وبطلت الفوات لشروط عندنا خلافا للشافعية لانه يسقط  
 بالنية وبطلت الوقت وتكبير الفوات فلو صل ركعة  
 فذكر ان عليه فاتحة قبله فسدت فرضه فسادا موقفا  
 عنه الى جرح وباتا عندهما ومعنى الوقت عنده انه ان لم  
 يتصل الفاتحة حتى يصل سنا وهو تركها بعد الطلح  
 مثاله فاتة صلوة الفجر فصل الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
 والفجر من اليوم الثاني وهو ترك الفاتحة في كل واحدة



منها فلهذا ينسحب فاسدة فسادا وموقوف فاعنده فانه صلى الله عليه وسلم  
 من اليوم الثاني قبل ان يقضى الغائبة صحت الظهور و  
 ينسحب قبلها وان قضى الغائبة قبل ظهر اليوم الثاني تقرر  
 فساد ينسحب وهذا معنى قولهم صلوة يصح جهتها وصلوة  
 تقسدها جهتها فالتصحيح هي ظهر اليوم الثاني اذا قربت  
 قبل الغائبة والتي قد هي الغائبة اذا وصلت قبل  
 ظهر اليوم الثاني والثالثة في خلال الصلوة كالتذكير في  
 اولها في الحكم المذكور وان استمر النهار الى ان سلمت  
 لسقوط الترتيب بالنسبة وضياع الوقت بان يكون  
 ما يقع منه لا يسع الغائبة والوقتية فيسقط الترتيب  
 فيقدم الوقتية ولو كان الفوائت متعددة والوقت  
 يسع بعضها مع الوقتية ووجه كل ما فلا بد من تقديم ذلك  
 حتى لو فاتت العشاء والوتر وقد يقع منه وقت الغنم  
 ما لا يسع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند ان  
 ح ثم يصل الغنم ثم المعتمر حقيقة استباح الوقت لا غلبة الظن  
 حتى لو طلع عليه العشاء ضيق وقت الغنم فصليها و  
 في الوقت سعة بركتها الى ان تطلع الشمس وقرضه جليل  
 الطلوع وما قبل طلوعه وقبل شروق العشاء فان طلعت  
 قبل الغنم صحت بغيره والا فلا كذا في شرح الزايدى ولو  
 قدم الغائبة عند ضيق الوقت صح كونه نائما ثم المراءى  
 اصل الوقت لا الوقت المنسحب حتى لو تذكرك في وقت العصر  
 ان عليه قضاء المظهر وعلم انه لو اشتغل بغيرها منع العصر

ثم قال كان يجب ان لو طلع الوقت الثاني فغاب  
 قبل تمام الوقتية

ثم يفيض العشاء بعد ارتفاع الشمس

في الوقت المكونة بسقط الترتيب عند الحس به زيادة  
 لا عندنا ومحمد بن افضة في رواية ولو بقي منه المنسحب ما لا  
 يسع الظهور بتمامه بسقط الترتيب بالاتفاق فيصلي العصر  
 ويؤخر الظهور الى بعد الغروب ولو شرع في العصر والنسب  
 حمرا وذكر الظهور ثم عزبت ويوفيا ثم قال ابن ابي ان  
 يقطعها ثم يرتب ثم العبرة بوقت الافتتاح حتى لو فتح  
 الوقتية اول الوقت وهو ذكر للغائبة واطال حتى  
 تصلي او خرج لا تصح قال الزايدى ويراجع الترتيب  
 وان لم يقدر على اداء الوقتية الا بالتخفيف في قصر القراءة  
 الاعمال ويقصر على اقل ما يجوز به الصلوة والكثرة  
 المسقط للترتيب صبرورة الفوائت ستا بجزء وقت  
 السجدة ستة وعن محمد بن ابي بكر دخول وقت السجدة ستة  
 والاول هو الصحيح ثم الفوائت نوعان قديمة وحديثة  
 فللمدنية تسقط الترتيب عند الكثرة اتفاقا واختلف في  
 القديمة بكون ترك صلوة اشهر ثم عدم وشرح بصله ولم يقضى  
 تلك الصلوة حتى لو ترك صلوة ثم صلى اخرى ذكر للغائبة  
 الحديثة لم يجز البعض وجعل المأخضة من الفوائت كما لا  
 لم يكن وجوزها الا كثره وعليه الفتوى ولو قضى بعض  
 الفوائت حتى زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض  
 بان ترك صلوة ثم قضى ما حقه بغيره اقل من ست ثم  
 صلى الوقتية وذكر المأخضة لم يجز عنه هؤلاء والاصح الجواز  
 لان الساقط لا يعود فلا يجر صاحب ترتيبه في مثل هذه الصلوة



ما لم يقض جميع الفرائض ترك صلوة من صلوات يوم وليلة  
 ونسها ولم يقع تحريم على شيء بعيد صلوة يوم وليلة يخرج  
 عما عليه بغيره وان ترك صلواته من يومه ونسها ما بعد  
 صلوة يومه وكذا لو نسي ثلث صلوات من ثلثة ايام  
 او اربع من اربع قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه نسيته  
 نسي سجدة صلواته ولم يدرك من اتي صلوة هي قال  
 بعيد الخس ثلث قال نسي خمس صلوات من خمسة ايام  
 قال بعيد صلوة خمسة ايام حتى صلى العشاء ثم بلغ قبل  
 طلوع الفجر لم يضره اعادتها وهي واحدة سجدة واحدة  
 شالها باحثة فاجابه بذلك فقضاها من فاتة صلوة  
 في الصلوة فضاها في الموضع بحسب حاله من يوم وقبور  
 او ايام فان حج بعد ذلك لا يلزمه اعادتها والا فلا قضاء  
 الفائتة في البيت ستر الذنب تنكس في صلوة اية صلوة  
 ام لا ان كان في الوقت يصليها وان خرج الوقت ثم  
 شك فلا شيء عليه ومن مات وعليه صلوات فادعى  
 عمال معينه يعطى كفارة صلواته بزم ويعطى لكل صلوة  
 كالقطرة والوتر كذلك وكذا الصوم كل يوم وانما يلزم  
 تنفيذها من الثلث وانما لم يوجب فخرج به بعض الوتر  
 جاز وان كانت الصلوات كثيرة والحظ فليقله يعطى  
 ثلثه اصح على صلوة يوم وليلة مع الوتر مثلا الفقير  
 ثم يدفع الفقير الى الوارث ثم يدفعها الوارث اليه هكذا  
 بفعله من ارجح يتسوع الصلوات ويجوز اعطاؤها

الفقر

الفقير واحد دفعه بخلاف كفارة الصبي وانظرها رواه انظرها ولو  
 قد كان على صلواته في مرضه لا يصح كفارة الصغار حتى ومن اراد  
 ان يقضى الصلوات التي صلاها فان كان له اجل نقصان دخلها  
 في حق والا فليقل بكمه وقيل لا يكره الا بعد الفجر والعصر لا تغل  
**صل في صلوة المسافر** اقل مدة التمسك فندنا مسافة ثلثة  
 ايام من قصر ايام السنة بالتمسك بالوسط وهو مشى الاقدام  
 وان بل في البصر واعتدال الرجح في البحر ومن ابل بوسعة يوم  
 واكثر الثلثة وصح صاحب الهداية انه لا يعتبر التقدير  
 بالتمسك لكن قال ابن علقمة وعامة المشايخ قدرها بالتمسك  
 فقبل احد وعشرون فرسخا وقبل ثمانية عشر فرسخا قال ابو حنيفة  
 وعليه الفتوى وقال القناني في جوابي الفقه وهو المختار  
 ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا مسافة  
 ثلثة ايام وانما يصير مسافرا اذا افاق في بيوت قصره او قرية  
 ناءوا بالذباب الى موضع بيته وبهله المسافة المذكورة  
 فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج منه الى الجبل  
 الذي خرج منه حتى لو كان يملك محلة منفصلة عن  
 المسرة وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها  
 وانما جاوز عمران من جهة خروجه وكان بجوار محلة  
 من الجانب الاخر يصير مسافرا ما فناء المسرة فان كان بيته  
 وبهجه اقل من ثلثة ايام لم يكن بينهما منزلة يعتبر بها  
 ايضا والا فلا ثم المسافر احكام بخلاف فيها المقيم كإباحته  
 الفطر في رمضان وامتناد مدة الحج ثلثة ايام وسقط

سج



وجوب جمعة والعبدية والاصحية ومنع ذلك فمردودا  
 الرابع منع القتل وانما كان فرض في كل من اراد قتاله وقهر  
 عندنا لازم حتى ان يكون الاقامه وانما كان فقد في الثانية  
 قد زالت شره اجرائه والاخر اننا قلنا له ويبيع سببا لما في  
 السلام ولكن بنى النقل على غير ما في النص وان لم يقعد  
 في الثانية بطل فرضه تركه فرضا كما في البحر والجمعة وكذا البوتر  
 كالقراءة في احادي الاولين ثم لا يزال المسافر على حكم  
 المستقر حتى يدخل وطنه او ينوي اقامته خمسة عشر يوما  
 واحدا مصر او قرية غير وطنه ولا يشرط بنية الاقامة في غير  
 وطنه فلو نوى في غير وطنه اقل من خمسة عشر يوما لا يزال  
 حكم المستقر وكذا ان نوى خمسة عشر يوما بموضعين كقوله في  
 الايام تكون بيوتهم في احد يما وان كان يقول عند  
 اخراج او بعد عند اخراجه واستمر على ذلك لا يبيع مقبلا عندنا  
 وتوابعه سبعة ايام وفي القبايل المسافرا اذا دخل حرم  
 على عزم اية من حصل عنده خرج لا يبيع مقبلا الا اذا كان  
 مقصودا يعلم انه لا يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه  
 يبيع مقبلا وان لم ينوي الاقامة ولا يحصل بنية الاقامة  
 من العسكر في دار الحرب بخلافه ومن دخل اقليم ما ما ان جث  
 يبيع منه ولا يبيع بنية الاقامة في البحر او في اهل اية  
 فانهم لو نزلوا في موضع ونووا بها وعندهم من الماء والكلأ  
 ما يبيعهم مدتها صاروا يبيعون ولو ارادوا عتبه ونووا  
 الى باب الى موضع بنية وبينه مسافة المستقر صاروا مسافرا

فرض

در تفسیر خود

والاول الكافر في دار الحرب اذا اسلم فهو على اقامته ولو خاف  
 ففر منهم بريد سبعة ايام بغير بنية ويبيع مسافرا في البحر  
 والمغرب في السفر والاقامة بنية الاصل وهو البيع كالخليفة  
 والا مبر مع الجند والاف مع زوجته والمولى مع عبده  
 والمستاجر مع اجرة والاستاذ مع تلميذه والا فري في الجند  
 مع الامير بل ان يكون مرسقا مع الامير ومنع بيع  
 المال وقد امره السلطان بالتوجه معه هو الصحيح بخلاف  
 المتطوع بالخيار ومنه حل رجل ظالم ولا بدركي الجند  
 يبيع به فان سأل لم يبيع به حتى يبيع ثلثا ثم يقهر وكذا  
 الاسير في يد العدو وكذا يبيع ان يكون حكم كل تابع اذا لم  
 يعلم قصد مقبولة وسأله فلم يجره فانه يعمل بالاصل الذي  
 كان عليه من اقامته او سفره حتى يتحقق خلافه ويقدر  
 السؤال بسبب من السباب بمنزلة السؤال مع عدم الاجابة  
 وآكد بكونه ان جسمه غريمه ان كان معه يبيع ان لم يبق الاية  
 وكذا ان كان موصرا وعزم ان يقبضه او لم يعزم شيئا فانه  
 عزم ان لا يقبضه يتم لانه بمنزلة بنية الاقامة كذا في المحيط  
 وعلى انه يوسعه اذا كان مع نفسه يتم وكذا ان كان موصرا  
 الا ان يوطئه نفسه على اداءه والعبد يبيع بغير بيعه مقبلا  
 ومسافرا ثانيا خذ منه يتم نوبة البيع احتياطا وعلى هذا  
 فلا يجوز زوال اقامته بالبيع صلحا في الوقت ولا خارجه  
 والخليفة يبيع في اية بطلاني في ولايته بلائيه سفره وان  
 قصد مسافة السفر فلا يقهر هو الصحيح خلافا لما ذكره

مسافر في غير  
 يبيع العبد مسافة يتم  
 ولا يقصد نوبة المسافر وان لم يقبض  
 يرض عليه ان يقعد على رأس الركبتين



الخلاصة لاه النبي عليه السلام والخلفاء الراشدين كانوا يفترون  
 اذا ذبحوا صلح المدينة الى الملكة كما خرج قاصدا مدة السفر  
 فاسلم في الطريق وقد بقى المقصود اقل من ثلثه بام لا يقرب  
 وكذا الصبي اذا خرج مع ابيه فبلغ في الطريق وقد بقى الى  
 مقصوده اقل من ثلث والمختار في الكافرا انه يقصر كلاني  
 القبي وقيل يقصر في الخاض اذا ظهرت وقد بقى المقصود  
 اقل من ثلث تتم في الصحيح ثم اعلم ان الصلوة ما دام  
 وقتها باقيا فهي تأبى للمغتفر صفة الى صفة بتغير  
 حال الجسد ما لم تدنا اذا خرجت فترت في الزمة على ما  
 كانت عليه من الصلوة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك  
 آخر الوقت عندنا بحيث لا يبق منه قدر ما يسع قوله  
 الله اكبر و صلوة المسافر بتغير وجه الركعة الى الاربع  
 بنيتها الاقامة ما دام في الوقت وكذلك بالاقعة بالمقيم  
 انما انما الاقعة اقلوا اقتداء بالمسافر بالمقيم في الوقت  
 صحيح والزمه الاقامة وانما اقتدى به خارج الوقت لا يخرج  
 لتغير الصلوة في زعمه ركعتيه فلا يتغير بالاقعة كما  
 لا يتغير بنيتها الاقامة فيلزم اقتداء المقتصر بالمتفصل  
 حتى القعدة ولو اقتدى به في الوقت ثم فسدت  
 صلوة فانه يصلي ركعتيه لزوال الاقعة او لو اقتدى  
 المقيم بالمسافر حتى في الوقت وخارجته فاذا صلا المسافر  
 ركعتيه وسلم ويقوم المقيم في صلوة بغير قراءة في الاربع  
 وقيل بقرائة ويحجب للمسافر اذا سلم ان يقول آمين

صلواتكم

صلواتكم كما تقوم سفر اتي مسافرا ومع فانه صلوة وهو مقيم  
 فصار قضاها بالاربعاء ومع فانه صلوة وهو مسافر فقام قضاها  
 ركعتيه لما تقدم والوطء اما اصل او حلقه اقامته ووطنه  
 فالاصل هو مولود والاسماء او موضع تاييده ومنه قضاها  
 به الا ان حاله عند ما لو كان له بولان ببلد غير مولوده وهو بالغ  
 ولم يأت بل ببلد ذلك وطنه وفي الميسوط هو الذي نشأ فيه  
 او توطئ فيه او تاييده فقول ما توطئ فيه يتناول ما عزم  
 التراب فيه وعدم الارحال وان لم يأت بل ولو تفرق المسافر  
 ببلد ولم ينو الاقامته به فقبل لا يصير مقيما وقيل يصير هو الا  
 ولو كان له اهل ببلد تولى فاتبها دخل صار مقيما فان مات  
 زوجته في احداهما وبقى له فيهما دور وعقار فقبل في وطنه  
 له وقيل بقى ووطنه الاقامة ما ينوي فيه الاقامة خمسة  
 عشر يوما فصاعدا ولم يكن مولود ولا له اهل ووطن  
 السفر ما ينوي فيه اقامة اقل من خمسة عشر يوما من ذلك  
 وسبب وطن السكنى والمحقق على عدم اعتباره وطنه  
 ثم الاصل ينتقض بمثل حتى لو كان له وطنه الاصل فانتقل  
 عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه له حتى لو دخل بعد  
 ذلك لا يلزمه الاقامة ما لم ينو الاقامة ولا ينتقض بوطنه  
 الاقامته ولا بالسفر اما وطن الاقامة فينتقض وطنه  
 اقامة آخر وان لم يكن بينهما سفر وكذا ينتقض بالسفر وان  
 لم يطر عليه وطن اقامته ثم ان السفر ليس بغير طيبوت الاصل  
 الاصل بالاجماع وكذا الثبوت وطن الاقامة في ظاهر الرواية

وجه



Handwritten text in Tamil script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

الشيخ محمد بن سنان بن بابويه



العهد في غير كبرياء على الغالب ان الامير والمعاينة شانه  
 القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحق ولا يكون الا في  
 بلد له سبيل وسواك وسلك والعبيد في كل بلد  
 فيكون في قضاة الجبل وهو ما اتصل به معه المصالح من بعض  
 الجبل وجمع العساكر والمناخية وفضل المولى وصدقة  
 الخزانة ونحو ذلك ويجوز ان يامر بالحق في الموسم اذا كان  
 هناك الخليفة او امير الجبل اخلافا لغيره خلاف حاله لم  
 يكون امير الموسم اي امير الجبل فانما لا يتجاوز ولا يصل  
 بها العبد اتفاقا ايضا لا يتفادى في امور الجبل وانما يجوز  
 اقامته للبيعة في المهر في موضع واحد لا اكثر في ظاهر الرواية  
 عن ابي جعفر وعنه كقول محمد انما يجوز في موضع متعددة  
 قبل وهو الاصح وعن ابي يوسف يجوز بموضعين الا ان  
 يوعنه لا يجوز بموضعين الا ان يكون بينهما فاصل  
 ثم على القول بعدم جواز التعدد ولو تعددت فالبيعة  
 واحدة يسبق قبل بالفتح والفتح بالفتح فان صلوا معا  
 او وقع الاشتباه فيسدت صلوة الكل وعن هذا وعن  
 الاختلاف في المهر فالقوة في كل موضع وقع التمسك في جواز  
 البيعة في غير اربعة يصل اربع ركعات بيعة اخر يظهر او كانت  
 وقتها ولم يسقط عنه بعد ان صححت البيعة وكان عليه  
 ظهر يسقط عنه ولا تغفل والاول ان يصل بعد البيعة  
 شيئا ثم الاربع بهذه البيعة ثم ركعتين سنة الوضوء  
 فانما صححت البيعة يكون قد اتممتها على وجهها وانما تعدد

الظهر

الظاهر من سنة وبيعتي الانبياء السيرة مع الفاضل في الاربع  
 التي بيته اخر الظاهر ان لم يكن عليه قضاة فان وقع فضاة  
 لا تقرب فان وقع فضاة فزادة السيرة واجبة ومنه هو في  
 احواف المهر ليس بيته وبه المهر فزادة لا لا بيته متصل  
 فعليه البيعة وان كانا بيته وبه المهر فزادة من المهر اربع  
 والمهر اي فضاة عليه وان كانا بيته وبه المهر فزادة من المهر  
 انما يسبق النداء فعليه البيعة وان دخل المهر في المهر يوم  
 البيعة فان نوى المكث الى وقتها لم يمتد وان نوى الخروج  
 قبل دخوله لم يمتد وان نوى الخروج بعد دخول وقتها لم يمتد  
 وقال القبط ابو العباس لا يمتد به وهو مختار فاضلا  
**الشرط الثاني** كون الامام فيها السلطان او من اذن له  
 السلطان ولو قلد العبد على ناحية فصل بهم البيعة جاز  
 والمقلب الذي لا يمتد به اذا كانت سيرة في الرحمة  
 سيرة الامير يجوز له اقامتها وليس للقاضي ان يصل بهم  
 او لم يؤمر به جرحا او ولاية وكذا صاحب الشرطة  
 وعن ابي يوسف يجوز له اقامة الشرطة ان يصل دونه  
 القضاة فان مات والى المهر فصل بهم خليفة قبل اتيان وال  
 اخر صح وكذا الوصل القضاة وصاحب الشرطة فان لم  
 يكون احدهما من قبل فاضلا يسبق اليه على واحد فصل بهم  
 جاز ومع وجود احدهما لا يجوز الا بالضرورة هناك  
 لا هنا ولو مات الخليفة ولم امره ولا ياتي على شيئا من امور  
 العامة كانا لهم اقامة البيعة لانهم لا يتفرقوا بموت واحد

الشرط الثالث ان يكون  
 في وقتها من قبل  
 في وقتها من قبل







الذي على الممارسة بعد دخول الوقت وقيل الذي يطلع يدرك  
المبشر والاقول اصح واذا اصبحت الامام المنيبر يجب على  
الناس ترك الصلوة المفارقة وترك الكلام عند ذلك  
وقال لا يباح الكلام حتى يشرع في الخطبة ويكره في الخطيب  
يخطب قراءة القرآن ورواية السلام وتثبيت العاطس  
وكذا الاكل والشرب وكل عمل واذا قرأ الخطيب ان الله  
وعلم ان الله يصلوه على النبي الاله فعند ذلك وحجته ان يثبت  
وعلى ان يوسف انه يصل سراً وبه اخذ بعض المشايخ  
والاكثر على انه ينصت وفي الحقيقة لو سكت فهذا افضل  
ان لا يخطب بجمعة رتبة في نفسه ولا يحجر وهو الحج  
وكذا لو شئت اورا السلام في نفسه جاز وكذا لو شئت  
بشراسه او عينه او يده عند رواية المنكر ولم يكلم بلسانه  
الصحيح انه لا يكره وقال بعضهم يجب الانصات الا ان يشرع  
في مدح الخطبة فلا يجب حينئذ وانما اذ يرب بعضهم الا ان  
البعد في زماننا افضل لئلا يسمع مدح الخطبة لكن الصحيح  
الى القرب افضل والبعيد يجب عليه الانصات في الصحيح  
وقيل يجوز له القراءة ويحويها وعلى ان يوسف انه كان ينظر  
في كتابه ويصلح ما يلقى واذا جلس الامام على المنبر اذن المودون  
بيلج يد به الا اذ ان التلاني وتجب المقيم ان يستقبلوا  
الامام عند الخطبة ككلمة الرستم الا ان الامام يستقبلوا القبلة  
الحج في تسوية الصفوف لكثرة الترحام كذا في شرح الهداية  
للمسرحي واذا فرغ من الخطبة اقاموا وصلوا بهم كقبيل

ما هو الموعود فيها قد مر ما يقرأ في الخطبة **مسألة متروكة**  
ومن ادرك الامام فيها صلى معه ما اراد من بني عليه الجمعة  
وتكون ادركه في التشديد او في السجود السهو وقال محمد ان ادركه  
معهم ركوع التلانيته بني عليها الجمعة وان ادركه فيما بعد ذلك  
بني عليها الظهر واذا اصبحت الخطيب على المنبر لا يسلم على القوم  
عندنا خلافا للشافعي واجتهد وكل يلو فيج بالسوق فيخطب  
فيها بالسوق ككلمة وآية السلام بها طوعاً كالمدينة فيخطب  
فيها بالسوق وفي السابح المجرى في الخطبة الثانية وكون المجرى  
في الاداء ويكره اشدها كراهية وصفت السلاطين بما ليس  
فيهم لان فيه خلط العبادة بالمعصية وبهي الكذب ومن صلى  
الظهر يوم الجمعة قبل صلوة الامام الجمعة ولا عذر له تحت  
ظلمه خلافا لغيره والثالثة لكنه يكون عاصياً بترك الجمعة  
ثم ان يداله ان يصل الجمعة بعد ذلك فيوجه اليها قبل الفرائض  
الامام منها بطلت ظهره بغيره والتسبيح سواء ادركها او لا  
حتى انه يجب عليه اعادة الظهر اذا لم يدرك الجمعة او  
بداله الا يرجع فرجه وقال ان يوسف ومحمد لا تبطل ظهره  
ما لم يشرع في الجمعة وفي رواية ما لم يتم الجمعة ولو كان من صلى  
الظهر بعد ذلك المسافر وكونه فسخي اليها وقيل لا تبطل ظهره  
بالتسبيح اتفاقاً والصحيح من المذهب عدم التوقي بين  
المعدود وغيره ولو كان في الجامع فسمع للخطبة ثم قام صلى  
الظهر جاز ظهره ولا ينقض والذي ينبغي انه ان يشرع  
في الجمعة ينقض ويكره المعدود بينه وبين السجود بين او الظهر



قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان في الجمعة ساعة  
والعلمه السلام  
ان في الجمعة ساعة لا يوافقها  
عبد مسلم يسأل الله فيها  
شيئا الا اعطاه اياه

بجاءة في العصر يوم الجمعة سواء كان قبل الزوال في الجمعة او بعده  
ويجب للمريض ان يصل الظهر قبل فرائض الامام من الجمعة  
لرجاء البر في كل ساعة والاولى ان لا يصل الا خطب ووصل  
غيره جاز وان ذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب  
يقطعها ويصل الخبر ان كان في الوقت سعة فانما فاتته  
الجمعة صلى الظهر وقال محمد بن حبان في وقت الجمعة لا يقطعها  
ومن حضر وتأتمى من ان لا يخطئ بوزن الناس لا يخطئ  
وان كان لا يوزن احد بان لا يخطئ ثوبا ولا جسدا لا بأس  
بان يخطئ ويدنو من الامام وذكر الفقهاء ابو جعفر عن  
اصحابنا لا بأس بان يخطئ ما لم يأت في الامام في الخطبة وكان  
اذا اخذ فعلى هذا جواز الخطبة من غير طين احدتها  
ان لا يوزن احد ولا يخطئ ان لا يكون الامام في الخطبة  
كله ينبغي ان يعقده هذا بما اذا وجد مكانا اذا لم يجد  
وفي العدم مكان خال فلا لا يخطئ اليه للضرورة وبكره  
تطويل الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طول  
الفصل لا سيما في ايام الشتاء وبكره السفر بعد الزوال يوم  
الجمعة قبل ان يصلها ولا يكره قبل الزوال هو الصحيح هـ  
**فصل في صلاة العيد** صلاة العيد واجبة على كل  
مفروض عليه الجمعة هو الصحيح المذهب ويشترط لها جميع ما  
يشترط للجمعة وجوبا واداء الخطبة فانها ليست بشرط لها  
بل هي سنة بعد ما ويستحب يوم الغطر ان ياكل شيئا قبل  
الصلاة والاولى ان يكون ثمر ان يثمر والا فثينا حلوا

في غاير الصفحة  
الخطوة

ويوم

ويوم الاضحية يذبح الاكل اليه بعد الصلاة وقبل هذا في حق من  
يعطي لاف حق غيره والاضحية لا يكره الاكل قبل الصلاة بها ولا  
تركها هناك ويستحب اداء الفطر قبل الصلاة في الفطر ويستحب  
التوجه الى المصلح ما شئت ان تكثر ولا يكره الركوب وكذا في الجمعة  
ويستحب التكبير جهرا في طريق المصلح يوم الاضحية اتفاقا يوم  
الفطر لا يجهر به عند الخرج وعند هاتين جهرا وهو رواية عنه  
والخلاف في الافضلية اما الكراهية في غيبة عن الطريق في قبل  
يتطوع التكبير بوصول الى المصلح وقبل لا يقطعه ما لم يفتح الصلاة  
ويكره النفل قبل صلاة العيد وقد تقدم فاذا دخل وقت  
الصلاة بارفع الشمس وخرج وقت الكراهية يصل الامام  
بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة يكبر تكبيرة الاحرام ثم  
يضع يده تحت سترته ويثنى ثم يكبر ثلث تكبيرات بفصل بين  
كل تكبيرتين بسكتة قدر ثلث تنبجات ويرفع يده عند كل  
تكبيرة منه ويرهسلها في الثمانين ثم يصومها بعد الثلثة  
ويتقود ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر ويركع فاذا قام  
الى ركعة الثانية يتدأ بالقرأة ثم يكبر بعد ثلث تكبيرات  
على هيئة تكبيرة في الاول ثم يكبر ويركع فالزوايد في كل ركعة  
ثلث عندنا والقرأة في الاول بعد التكبير وفي الثانية قبله  
وهو رواية على احمد وفي ظاهر قوله وهو قوله ان يكبر  
في الاول ستا وفي الثانية خمسا ويقرأ فيها بعد التكبير ثم  
يخطب بعد الصلاة خطبتين جهرا فيهما بالتكبير يعلم في  
الفطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية

قال الشافعي في الاصلين  
وفي الثانية ثلثا قبلها بعد  
التكبير



وتكبير الشريين وهي سنة ويستحب فيها ما يستحب في خطبة الجمعة  
 ويكره فيها ما يكره فيها ويستحب الرجوع في طريق غير طريق  
 الذهاب تكبيرا للشهود ومن لم يذكر صلوة العيد مع  
 الامام لا يقضيها وان حدث عذر منع عن الصلوة يوم  
 الفطر قبل الزوال صلواتها مع الفطر قبل الزوال وان  
 منع عذر من الصلوة في اليوم الثاني لم تحصل بعده بخلاف  
 الا حكي فانها تحصل في اليوم الثالث ايضا وان منع عذر في  
 اليوم الاول والثاني وكذا الاخر بها بلا عذر اليوم الثالث  
 او الثالث جاز وكل مع الاستساعة ولا تعطلها بعد  
 الزوال على كل حال **فروع** في المصلي وهو الجبانة  
 سنة الجبانة المصلي العام في الصحراء وان كان يصليهم  
 الجماع عليه عامة المشايخ ويجوز اقامتها في المصروف فانه  
 في موضعين واكثر ويجوز الخطبة قبل الصلوة ويكره ادراك  
 الامام ركعا تكبيرا للاحرار ثم للعبدة ان يركع  
 في الركوع ويكبر بركعة لنفسه لا لغيره نفس الامام وان  
 خاف فوت الركوع مع الامام ركع وكبر للعبدة ركوعه  
 وعن ابن يوسف يترك التكبير ويستحب تسبيح الركوع ولا  
 يسجد به اذ اكبر في ركوعه واذا رفع الامام ركعته  
 سقط عنه ما بقى من التكبيرات فلا يتباعد في الركوع والاف  
 القنوت ويستحب احاسه في التكبير وان خالف رائد الان جاز  
 اقوال الصحابة وجميع تكبيرة فانه لا يتبعه وان جاوز  
 اقوال الصحابة لكل ينوي بكل تكبيرة الا في الصلوة

ثم ان لم يسمع تكبيرة بل انما سمع  
 المبلغ يتبعه مع

وكذا

وكذا الا لاحق تكبيرا برأي الامام بخلاف المستوفى التكبير فان  
 حتى قرأ بعض الفاتحة او كلها ثم تكبرا التكبير وبعد الفاتحة  
 وان تذكر بعد الفاتحة والسورة يكبر ولا يعيد التواذ سبعا  
 بركعة يقرأ في قضائها ما سبق او لا ثم يكبر وقبل ما لكس و  
 الاولي هو ظاهر الرواية النساء فان اردت يصلين صلوة  
 الفجر يصلين بعد ما صل الامام كذا في الخلاصة ويستحب  
 تجل الصلوة في الاصح وتأخيرها في الفطر وفي القنية  
 تقدم صلوة العيد على الجنازة و صلوة الجنازة على الخطبة  
 ويندب لمن اراد ان يفتي بتأخير تعليم الاطغار وحلها الزمان  
 ولا يجب وان استسلم تأخير التكبير لا يؤخر وما زاد على  
 الاربعين قال في القنية الا فضل ان يعلم اظفاره و  
 يقص شاربه ويحلق عاتقه وينتظف يده بالانكسار  
 في كل اسبوع وان لم يفعل ففي خمسة عشر يوما ولا عذر في  
 تركه وراى الاربعين قال اسبوع الا فضل والجمعة عشر  
 يوما والوسط والاربعون الا بعد ولا ياكل من يقول التحليل  
 لغيره يوم العيد قبل ان يتناول منك والشعير يفعل بعض  
 الناس من الاجتماع غيبة التوبة للجوامع او مكان خارج  
 الكس فيدعونه ويشبهونه بالصلوات يفتي مندوب  
 ولا مكره وقبل يكره وهو الظاهر وتكبير الشريين عقيب  
 القنوت ان قبل سنة عندنا والاكثر على انه واجب بشرط  
 الاقامة وطهارة والذكورة وكولة الصلوة فربما  
 بجماعة مستحبة في المصنف الكس عند الحرام فلا يجب على من







الذي يعقل الصلوة اما الذي لا يعقلها فلا يتوضأ على ما قالوا  
ثم يغسل رأسه ولحيته بالخطمي التواني من غير شرج ثم يغسل  
عليه ماء عظمي بسدر او خطمي او شنان قبل طمسه واما  
العرض او بالصا بون او غيره شئ من ذلك والا فبشيء  
مقروح ويغسل ثلثا بوضغ كل مرة على شقفة الاسبير فيغسل  
شقفة الاسبير حتى يصل الماء الى كتفه ثم على شقفة الاسبير  
فيغسل الاسبير كذلك ولا يكب على وجهه ليعمل طهره ثم  
يقعد بعد المرة الاولى وبعد اخر تيمم ويسند الى صدره  
او يده او ركبتيه ويحس بطمسه مسحاً رقيقاً فان خرج  
منه شئ ازاله ولا يعيد غسله ولا وضوءه وفي البدائع  
يغسل في المرة الاولى بالماء القراح فيبش يده وبخايسة  
التيمم عليه وفي الثانية بماء التيسر او ما جرى مجراه وفي  
الثالثة بالفرج وشئ من الكافور ولا يؤخذ شئ من  
شعر الميت ولا ملح ظفوه ولا يخلطه وقيل ان المسح  
ظفوه فلا بأس باخذه وليس في غسله استعمال القطن  
وقيل يجشي مخارقه كأنه وثمه وجوز به بعضهم في دبره  
واستغتمه شئ يخافه قاصداً واذا تم غسله نشف  
بنوب وجعل الخنث على رأسه ولحيته ويكره الزعفران  
والورس في حق الرجال ويجعلوا الكافور على مواضع  
سجوده وفي جهته وانفه ويدا وركبته وقدماه ثم  
غسل الميت وكفنيه والصلوة عليه ودفعه فروض  
كفاية ولو مات امرأة بلبه الرجال يحجم ولا تغسل فيهما

انما بالفتح سنة قمرية  
ماء خالص لا يغير

بتمها

وإذا فرغ من طمسه  
او صاب بالماء  
فليس عليه غسل

بتمها بيده والاجنبى يحرقه وكذا الرجل يلبس النساء يتم ولا يجزئ  
الفرق عن الغسل والاول في الغسل ان يكون اقرب الناس  
الى الميت فان لم يوجد فان لبس اللعانة والورع وبينهما  
ولم يجد حرقا في اراي ما يجب الميت ستره ان يستره ولا يستره  
برمح العيوب الكائنات قبل الموت والحادثه بعده كسواد وجهه  
وكفه اذا كان كالحية مشهورا ببدنه فلا بأس بذكر ذلك  
تحرير الناس من بدنه وان راى حسنا من امارات الجن  
كصنوات الوجه واليتم وكذا ذلك بحسب لظهوره واليسنة  
ان يكفن الرجل في ثلثة اثنوب فيقص وازار ولفافته والمرة  
في خمسة وربع وخمار وازار ولفافته وخرقة تربط على راسه  
والكفافية في حفة انه يقتصر على ازار ولفافته وفي حقه على ازار  
وخمار ولفافته والفرض في حثها ثوب بستر البدن واللفافته على  
القدم الى القدم وكذا الازار والقبض من الخشب الى القدم  
والدرع هو القميص الذي يثبته على الصدر وون الكنف وعرض  
الخرقة من اصل الثوب الى السرة وقيل الى الركبة وهو  
استر وصفه الكنف ان تبسط اللفافة على بساط او حصير  
او نحوه ثم يذرعها الطيب ثم تبسط الازار عليها ويذرع عليه  
الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالثوب الذي  
نشف فيه فيقص ويحيط ثم يغطف الازار من جهة اليسار  
ثم من جهة اليمين ثم اللفافة كذلك ويربط الالف خفيفا  
وامرأة تقص ثم يجعل شعرها صغيرا على صدرها فوق  
القدح ثم يوضع الخمار على راسها كالملقعة مشدودا فوق



ذلك تحت الارض ثم يعطف الارض والنفقة كما تترتب  
 لخرقة فوق الكفاية وقيل بغير الارض والنفقة والآية كما عرفت  
 والمأهولة كالباقي والنفقة وان لم يرها حق كلفه في الارض  
 والنفقة وان كلفه في ثوب واحد جزء وقيل الصبي ثوب و  
 الصبيته ثوبين وقيل فاضحان الاصل ان يكلف فيما يكلف  
 فيه البالغ وان كلفه في ثوب واحد جاز والسقط والمكود  
 ميتا يكلف في خرقة والخشيش المشكل كالاشي ولا يغسل بل  
 يتم ويجده في الكفوف والغسيل ولو خلقا سويا ويستحب  
 فيه البياض ويجوز من القطع والكتان والبرودة وان  
 كان لها اعلام تامه كمن ثيابا شيل ويكره للرجال المزعج والمضعف  
 والمزير ولا يكره للنساء فان لم يجد لرجل الا لغيره يجوز  
 الكفوف به كلف لا يزداد على ثوب الضرورة وينبغي ان يكون  
 الكفوف في النفقة مثل جلبوسه في الجمعة والعيد والمأهولة  
 ما تبس في زياره اهلها وقيل يعتبر اوسطا ما يلبسه في الحيوة  
 وفي الممغنات ان في المال كثيرة وفي الورثة قلته فكيف السنة  
 اولى والا فالكفاية اولى مع جواز السنة وتجر الكفاية قبل  
 الا بدريج المبيت فيها وعرصة او ثلثا او نصفها ولا يكره  
 عندنا وقال الشافعي واحمد لا يغطي راسه ولا يغطي  
 والكفوف من جميع المال مقدم على الدية والوصية والبر  
 الآتية يكون الزكاة بعد اجابها او شيئا من هو نافعان حق ولي  
 الجناية وموته مقدم على الكفوفه واذا لم يكن للميت  
 مال كلفته على من يجب عليه نفقة في حيوته وكفوف

الا وجب على الزوج عند اليه يوسف ان كان مسرة وقيل وان  
 كانت مسرة ايضا عنده وقال محمد والشافعي على من يجب  
 عليه نفقتها الا لم تترك مالا وهو الا وجه على ما عرفت في  
 الشرح ولو كلفه من يهرته يهرجه به في تركته وان كلفه من  
 لا يهرجه من اقارب يهرجه من اقارب الا يهرجه سواه شهد بالزوجه  
 او لم يشهد ثم **الفصل في** كفوفه كففاية كما قرأه شرط صحته  
 بشرائط الفسوة المطلقة وسلام المبيت وطهارته  
 ووضع اكله المصلح وهذا القيد علم انما لا يجوز على ما  
 ولا حاضر محمول على دابة او غير ذلك لا اختلاف المكان ولا  
 موضع تقديم عليه المصلح وكرهنا القيام فلا يجوز قاعدا  
 بلا عذر وكذا راينا في التفسيرات سوى الاولى فانها شرطه  
 قاله عاده الا انه يحتل الا امام عن المسوق او خشى ان تفرق  
 فانه يكتفي بالتكبيرات وتترك الدعاء والا ولي بالامانة فيها  
 الاستطالة ثم القاضيه ثم امام الجمعة ثم امام الحي ثم امام الولي  
 على ترتيب الارض والكره ان ياذن لغيره اذا انتهى الحق اليه ولا  
 لغيره كذا يكره ان يقدم بلا اذنه فان تقدم فله ان يعيد  
 ان شاء وان حله هو فليس لغيره ان يصل بعده من التسليم  
 فقل ودونه عند اليه يوسف يذول من الجميع وهو قول  
 الشافعي ورواه عن ابي حنيفة وفي فضاوي قاضيه قال  
 الفقهاء ابو جعفر او احضر السلطان يقدمه الاولياء وان  
 حضر والى المهر والقاضيه فالوالي او وليه يقدم وان لم يحضر  
 الوالي ولا القاضيه وحضر على امام الحي وصاحب الشرطة



الشريعة الاولى بقدوم وانه حشر خلقه والى حشر خلقه بالحق  
 من الخلق من ومنه صاحب الشريعة وان لم يحضر احد من  
 المذكورين وحضر الاولياء وامام الحلي بنعلي الاول بالان قد  
 امام الحلي وان لم يحضر امام الحلي وحضر ابو ذر فليس على  
 الاولياء تقديم وانه حشر الاولياء وحليفته والتمس  
 وصاحب الشريعة وامام الحلي والاولياء فاما الاولياء ان  
 يقدموا من غير صلوة ولا زكاة ان يقدموا فليس ذلك  
 ان يقدموا من غير صلوة ولا زكاة لا يقدم احد من هؤلاء الا  
 باذنهم وهذا مما قيل قول الحلي والى يوسف وزفره به اخذ  
 الحسن بن علي ثم عدم جواز صلوة غير الولي بعده من قبلها  
 وبه قال مالك وقال الشافعي لم يملكه لا يصل ولا  
 في إعادة من صلوة قولنا لا يصح ما استحب عندها حتى  
 اربع تكبيرات ثم دعا دعا ان يستفتح عقيب الاول ويصل  
 على النبي عليه السلام كما بعد الشريعة عقيب الثانية ويدعو  
 لنفسه والى عقيب الثانية عقيب الثالثة ويسلم  
 عقيب الرابعة من غير ان يقول شيئا في ظاهر الرواية وقيل  
 يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقفنا  
 عذاب النار وقيل يقول سبحان ربك رب العزة الاله ويقول  
 بالتمجيد الميت مع القوم وقيل لا يوكى الميت وقيل ينوي  
 في التسليمه الا في فقط وصفة الدعاء بعد الثالثة ان يقول  
 اللهم اغفر لنا وميتنا وشاهديننا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا  
 وذكرنا وانثانا اللهم من احببتنا فاحببنا على السلام ومن

توفية

حشرنا من غير صلوة ولا زكاة وحقق هذا الحديث بالروح والارواح  
 والرحمة والمخبرة والرضوان اللهم ان كان محسنا فزود في  
 احسانه وان كان حسينا فتجاوز عن سيئاته ولقاه لا محذور  
 والبشرى والكرامة والكرامات من غير صلوة ولا زكاة ولا محذور  
 غيره من الادعية اذ ليس فيه دعاء موصوف وان كان الميت  
 غير مكلف يقول بعد قوله ومن توفيت منا فتوفه على الايمان  
 اللهم اجعله لنا قرينا اللهم اجعله لنا اميرا وذخرا اللهم اجعله  
 لنا شافعا مشققا ثم يتم الدعاء له ولا يؤمّن به وفي الحديث  
 ويدعو الولي للطفل وقيل يقول اللهم تعال به مواريثها  
 واعظم به اجورها اللهم اجعله في كفالة ابراهيم والحقة  
 بصالح المؤمنين ولا يخلو كالمخلوق ولا يخلو كالمخلوق  
 بالجنون الا صلي دون العارض بعد البسوق ومن لم يحضر  
 عند قول التكبير اذ حضر لا يشترط ما لم يكبر الامام بكبيرة حال  
 حضوره بخلاف من كان حاضرا عند بكبيرة سبعا الامام  
 بها فانه لا ينظر وقال ابو يوسف بكبيرة المسوق ايضا كما حشر  
 بكبيرة الافتتاح وقوله لا تخذله جاء بعد ما كبر الامام  
 الرابعة بكبيرة فاذ اسم الامام قضا ثلث تكبيرات عنده و  
 عليه الفسوق ومند بها فانه الصلوة وذكر في المحظرات ان  
 محمدا مع ابو يوسف في هذه الصورة ويقضي المسوق  
 وما فاته من التكبيرات متواليات من غير دعاء للتلايم وقيل  
 فرائع في كل صلوة ينفذ اذ رقت على الاكتاف قبل واغنى  
 بقطع التكبير لا يطلعت وقيل وضوا على الاكتاف لا يطلعت



وإن رقت على الأرض ولا يرفع يديه في صلاة الجنازة  
 إلا في التكبيرة الأولى في ظاهر الرواية وكثير من جملتها  
 اختاروا الرخصة على كل تكبيرة وهو قول الأئمة الثلاثة ويقوم  
 الإمام بخبره صدر الميت ذكر الكاهن أو انتهى في ظاهر  
 الرواية وعلى الجاهل أنه يقوم بخبره وسطاً لمرة وكذا  
 الرجل في رواية واختار هو ظاهر الرواية ويسجد  
 يصنعوا ثلثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم  
 أحد بهم الإمامة ويقف وراء ثلثة ورأىهم اثنا  
 واحدوا أفضل صفوف الجنازة آخرها بخلاف سائر  
 القلوات ولو أخطأ ووقع الوضع فوضعهما راسه  
 مما يلي يسار الإمام جازت القبلة وإن تعده وقد  
 أسأوا وجازت ويكره القبلة عليه في مسجد جماعة  
 عندنا وقال الشافعي وأحمد لأبأس بها ولو وضعت  
 خارج المسجد والإمام وبعض القوم معها والباقي  
 في المسجد والشافعي متصل لا يكره ولو وضعت على  
 باب المسجد والإمام والقوم في المسجد تختلف المشايخ  
 فيه ومنه وفقيه ولم يصل عليه صلى الله عليه وسلم ما لم يلق  
 على الظاهر أنه تنفخ ولا يصل على عضواته إذا كان في  
 حكم الخلق بأن وجد أكثر الميت أو النصف ومعه كرس  
 بخلاف ما لو وجد نصفه مشقوقاً بالطول ولا يصل  
 على باطنه ولا قاطع طريقه إذا قتل حال الحرب ولا يصل  
 وإذا قتل بعد وضع الحرب أو زادها يصل عليها وحكم

المقبول

المقبول عليه بالصيغة والمكان بوجه في المصطفى لم يقطع  
 النظر في ومنه قبل أحد روي لا يصل عليه ومنه قبل نفسه  
 يصل عليه خلافاً لما في يوسف ومنه على جثته عند ولا  
 بأس من المال أو حرمة غسل وصل عليه وكذا لو خرج أكثر  
 جثته أو غسل ولا يصل عليه وإنه يبني صبي ومات فالت  
 بأسب معه أحد روي يصل عليه وإنه يبني معه أحدهما  
 لا يصل عليه إلا أن أسلم أحدهما أو أسلم الصبي بنفسه  
 وكما به قبل الإسلام والسنن في حمل الجنازة عقدنا أن  
 يحل ما شئ كل جانب عنه خطوات لقوله عليه السلام صلح  
 حمل جنازة أو يعمل خطوة كفت عنه أربعون كبيرة و  
 ينبغي أن يتقدم بمقدارها فيضعه على عينية ثم مؤخرها  
 ثم بمقدارها على يساره ثم مؤخرها كذلك وحمل الصبي على  
 الأيدي أو على صلح حمل على القربة ولا بأس أن يحمله  
 رجل واحد على يديه أو يحمله على يديه وهو ركب ولا بأس  
 أن يحمله في سقاط أو طبع ويكره حمل الميت على ظهر أو الدابة  
 ويسرعونه في المشي بأدون الجنب وهو ضرب من العدو  
 دون العناق وهو الخطو السريع والمراعاة لا بأس من غير  
 تضطرب ولا يكره المشي وقد مر أن الميت طيناً أفضل  
 عندنا وأركب به خلفها ولا يتقدمها إلا أن يبعد كلاً من  
 بانارة القبار أو المشي أفضل ولا يقوم أحد للجنازة إذا  
 مدت به إلا إذا أراد أن يتبعها وما ورد في الأحاديث  
 من القيام لها تسويح ولا ينبغي أن يخرج من يصل عليها وبعد

أربعة فتم من جواربها الأربعة خلافاً  
 لثانفي ويستحب أن يحملها مع

الميت من الأيدي والرجلين والقدمين  
 تسويح في القبر وعلى رأسه  
 لا يضره الميت



ما صلى قالوا لا يخرج الا باذن من في الخط قبل من في البيت  
 الرجوع بغير اذنهم وهو الاول وجهه والاول وينبغي لميتهم ان يكون  
 من شفا متكر في حاله متعلبا بالموت وبما يصير اليه الموت  
 ولا يجتهد باحاديث الدنيا ولا يصحك وسمع ابن مسعود  
 رجلا يصيح في جنازة فقال له ان تصيح كنت في جنازة  
 لا اكلمك ابدا وينبغي ان يبطل الصمت ويكره رفع الصوت  
 فيها بالذكر وقراءة القرآن كراهية تحريم وقيل ترك الاول و  
 يذكر في نفسه وتروا في نفسه ولا ينبغي للنساء ان يخرجن  
 منها بل كراهية تحريم في زماننا ويحرم الفوج وشفا الحيوة  
 وضيق الخدود ولطمها وكثرها بالقول صلى الله عليه وسلم  
 ليس منا من شق الحنوت وضيق الخدود وروى عن  
 الجاهلية ولا تأمن بالبحا وبأرسل المدح في الجنازة  
 وفي المنفل لقوله عليه السلام ان الله لا يعذب بدخ  
 العياض ولا بخرق القليب ولكن يعذب بهذا وأشار  
 الى لسانه او يرحم وان كان مع الجنازة صباحة او باجته  
 تخرج فان لم تخرج لم يشرك اتباع الجنازة بذلك ويكره قبله  
 واذا انتهت الجنازة الى القبر كره الحامل قبل ان يوضع  
 عن الاعناق واذا وضعت يجلسون ويكره القيام  
 ذكره قاضنا وهو عقيد بعدم الحاجة والمفردة والافضل  
 في القبر الخدان اسكن والافالشق وذلك بان يكون  
 الارض رخصة والسكينة ان يحفر في جانب القبلة من  
 القبر حفرة فيوضع فيها الميت وينصب عليها التاب

او غيره

او غيره والشياطين في حفرة كالتنوير في جانيها بالابن او غيره  
 ووضع الميت بينهما ويستغنى عليه بالدليل والكتاب والاسس  
 السقف الميت قال في المنافع اختاروا الشفعة في ريد الخا  
 الاراضى حتى اجازوا الاجر والكتاب والتخاذا لكتابهم في حق  
 حديد ومثل في المسحوقا ويكره ان يكون من راس المال  
 اذا كانت الارض رخصة او ندب مع كون الشاكة في غيرهما  
 مكره في قول العلماء كما طبع في حقه بل في المذاهب  
 فيه التراب وتطيل الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل  
 تحتها طبقة الخفيف من يبيع الميت ويساره ليعبر بقوله  
 الخيط وفي المحيط وحسن مشايخنا في التابوت  
 الدنيا يعني ولو لم يكن الارض رخصة وصعد رضى القبر  
 قبل قدر نصف قامة وفي النجدة الى صدر الرجل وكس  
 القامة فان زادوا فهو افضل وان عموه عموه قامة فهو  
 احسن فعلم ان الاول نصف القامة والاخر تمامها و  
 بوضع الميت في قبره وضعه من جهة القبلة مستقبل القبلة  
 عند وضعه ولا يسئل سلا بان يوضع عند رجل القبر ثم من  
 قبل اسمه من غير اخلافا للشافعي والحمد ويقول واضعه  
 باسم الله وعلى صلواته ولا يقبل في عمود الوضوء  
 من ويراوشع بدل المعبر حصو الكفاية وروى عن الحرم  
 اول بوضع المرأة فان لم يكن لها طهر البصالح من اجانب  
 ولا يدخل القبر امرأة ولا كافرا وان كانا قريبين ذكرهما كان  
 الميت او انتمى ويحب شيعة قبل المرأة بنوب حال الوضع

ولون

باسم الله وسنتك وطاعتك  
 رسول الله سلمات ابائه  
 بسم الله متعلق بوضفك وطع  
 في طاعة متعلق بسلمات



الاصحاح الثامن



او يحويها ويوصيها او يوصي عليه ومثل كل هؤلاء  
 ويوصي شي من امور الدنيا وهو انشاها وان اوصي  
 من امور الاخرة فذلك عند الله يوسف خلافا لغيره وقيل  
 للخلاف فيما اذا اوصى بامور الدنيا بامور الاخرة فلا يكون  
 من ثبات انفاق وقيل لا خلاف بينهما في جواب الله يوسف فيما اذا  
 اوصى بامور الدنيا وجواب محمد فيما اذا اوصى بامور الاخرة  
 ومن الاثبات ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام غير وعي  
 محمد انه يبيع ما كان يبيع وما يملكه من ثباته وان لا يكون  
 بعقل هذا كله بعد انقضاء الحرب اما انقضاءها فلا يغير ثباتها  
 بشئ مما تقدم ثم حكوا في هذه المسئلة كذا في بعض النسخ بل يدفع  
 يدعيه ويثبته اليه فكل هذا مما ليس من جنس الكفر في كل ما ذكره  
 والحشو والخلف والتمساح وكذا السر ويل فانه كان ما عليه  
 ناقضا على كفره السنة يراعيه بان لم يكن فيه ازار  
 والفاقة وان كان ازيد منه ذلك ينقص منه ويصل على  
 الشهادة عندنا خلافا لما لك والشافعي والدلائل في الشرح  
**مسائل متفرقة** في الجنائز لا بأس بالاداء الى الاعلام  
 بان يعلم بعضهم بعضا ليقضوا حقهم كذا في الهمدية وان  
 مات المسلم قريب كما فريس له وآية من الكفار بفلسه غسل  
 الثوب الجسد وبلغه في خرقته ويغفر له جفوة يلقه فيها من  
 غير مائة السنة في ذلك وان دفعه الى اهل دينه جاز وان  
 كان له وآية من الكفار لا ينبغي له ان يتولى امره بل يغسله  
 بيده وبشبهه ويبيع جنازه من صلبه ان شاء الله اكله اذا

لم يصب

لم يصب كونه من الكفرة والاشراك واليه كماله كماله كماله كماله  
 من غسل ولا كفالة ولا يدفعه الى اهل الدين الذي انتقل  
 اليه ومن مات وليس له مال ولا وصي يجب كفنه عليه وجب  
 كفنه على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت المال فان لم  
 يكن او منع ظلمنا لما لو امكن الناس فان فضل ما سألوا شي  
 صرف الى كفنه آخره لم يفر في صاحبه بعينه والاعرف في رد  
 اليه وان لم يجد ميت اخر تصدق بغيره في الميت وهو  
 طرقت كفنه ثانيا بصل جميع المال فانه كان قد قسم ماله فعلى  
 الورثة لا على الترمذيين من الرجل ميتا ثم وجد الكفنه في يد  
 رجل او اقرب من الميت سبعا فالكفنه له لانه الميت لا  
 يملكه خرج من الميت شي بعد ما ادرج في كفنه لا يغسل منه  
 شي عندنا ويجوز ان تغسل المرأة زوجها بالاجماع ما دلت  
 في العدة ولا يجوز غسل الزوج زوجته عندنا خلافا للثانية  
 ولا تغسل لولا انقضت عدتها بالولادة خلافا  
 لما لك والشافعي وكذا الوفاة من قبل موته او  
 ارادت قبل او بعده او قبلت ابنته او اباه او وطئت  
 شبهة والمطلقة الرجعية تغسل خلافا للشافعي وآدم الولد  
 لا تغسل ستيتها وان كانت في العدة هو الصحيح وفي رواية  
 عن ابي حنيفة وهو قول زفر واجد وما لك ولو غسل  
 الميت وكفنه ونسجوا عضو لم يغسله الماء ينقض الكفنه  
 ويغسل العضو وبعد التعلوه ان كانوا عليه وكذا الوكيل  
 بذلك بعد وضعه في القبر قبل ان يمال السراب ولو اقبل لا



ولا يجوز وسقط غسل دما منه المقتضى عليه في الحيض وفي  
المسوط سقط غسله ويصل عليه فيه وهو الاظهر وكذا لو لم  
يصل اصلا ولم يكن فانه لا ينشئ بعد ما يصل الشراب  
ولو لم يلبث اصبح او نحوها لا ينقض الكف في خلاف الحيض  
ولو علم ذلك قبل التكليف غسل الشفا وكذا لو دخل في شربة  
او درهم للغير او في ارض مقصودة او اخذت بشقعة  
يخرج وانه وقع في القبر حثاع تعلم به بعد ما يصل الشراب  
واخرج ولا يجوز ينشئ قبله ما مات فلم يخرج واما جنة اة  
وصلوا عليه ثم وجدوا ما غسلوا وصلوا عليه ثانيا  
وقبل ان تقاد القلوة وكفى اولى بالشوب المشتركة بينه  
وبه الامتياز او الموت وانه كان مضطرا لم يردوا  
سبب يخشى منه التلف والافالميت اولى وكذا  
الماء ان اضطر اليه للمعشقة فقدم على غسل الميت  
به والا فلا ولا يجوز للحيض ان ينشئ في  
كف واحد غدا وجوزة الشافعية والمناطقة  
عنده الضرورة ولا يجوز دفن الميت او اكثر في قبر  
واحد الا عند الضرورة وجع يجعل بينهما حاجز من  
الشراب او حتى ان يصل عليه فلا فاقوصية باطله  
وليس له ان يتقدم الا برضى الاول وليا وكذا الوصية  
بفسله وادخاله القبر وفي رواية ابره رستم لها جازة  
ولو وصل النساء وحدهن على الجنازة جازت وسقط  
بها الفرض ويحب ان يصلين من وراءها معا ويجوز

جاءه

جاءه من جهة القبلة فيكون على وجه القبلة ولو كان  
في حائط من حوائط القبلة فاجزأه ويجعل الرجا على  
الاجام ويستوي فيه الحجر والعد في ظاهر الرواية ثم القبان  
ثم الخناثة ثم النساء وان شاموا جعلوا بهم صفوا واحدا  
وجاز ان يصل على كل واحدة على حدة وهو الافضل  
لو كبر على جنازة حتى ياتوا بكل الا و يستقبل الاخرى  
واذا اختلف موت المسلمين وموت الكفار فانه  
وجدت علامة على ما قبل علامة المسلمين الخناثة والخنا  
وقص الشارب وسيل السواد كونه الخناثة انما يكون  
علامة اذ لم يكن فيهم يهودي واما سبل السواد فكيف  
من الكفار من اخرج وغيرهم فلا يكون علامة وكذا نقص  
الشارب ينبغي ان لا يكون علامة لانه يندب للمقاضي  
توقر الشارب في دار الحرب وانه لم توجد علامة وكذا  
المسلمون الشارب لكل وصل عليهم وينبغي المسلمون  
ان كان الكفار كثر غسلوا ولم يصل عليهم وان كانوا اسوأ  
فصل يصل وقيل لا واما الدفن فيقبلي في مقابر المشركين و  
فصل في مقابر على حدة وتساوي قبورهم ولا تسم وصل  
الا خلافا في كتابته تحت مسلم ما تبت حيلة لا يصل عليها  
بالاجماع واختلف المجاورة في دفنها فان بعضهم دفن  
في مقابر المسلمين وقيل مقابر المشركين وقال عتبة بن  
عامر ووافقه ابنه استمع يخطب لها قبر على حدة وهو الافضل  
وفي بعض كتب المالكية يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه

في مقابر المسلمين وكيفية







الحمد لله الذي  
أخذني

انفیس بالفتح مت کتور کلا  
عبر کلا و زنده مت اول  
جنازه و عا سله ۱۲

۷۷۸

او كونه قد اقام برحمتي ان يفرق بينه سبحانه وبين بعض المخلوقات  
 او اوصى له ان يفرق بينه وبين بعض المخلوقات  
 والرحيم ففعل ثم افاض في الخلق ما وسئل عن حاله لما وصفت في القبر  
 جاني ملائكة الغدات فلما راوا ملكه باعلا جاني باسم الله الرحمن  
 الرحيم قالوا انت من الهاديين اكره في الاماكن خارجة والله سبحانه  
 اعلم **فصل في احكام المسجد النبوي** يحجب صيانة المسجد عن  
 ادخال الكفرة بغير اذنه لقوله عليه السلام من ادخل الحرم وبطل  
 والكرامة فلا يقر به مسي فانما ان الملكة تتناوب تماثيل ابي  
 منه بنو ادم وعلى حديث الدنيا وعلى البيع والشراء والشاهد  
 الاشهار والاعمال والادوية الصالحة والمهرور فيها غير  
 ضرورة ورفع القدوس والقدوسية وادخال الجن النجاسة والقبيل  
 غير الصلوة وكيفية جميع ذلك وراى الله عليه السلام  
 وبيع البيع والشراء بقدر الحاجة لتلطف لالتجارة و  
 المكسب والكرم او بائنا درهم مائس فيه نوح وذكر عبادة  
 ويكره التوضاء فيه الا اذا كان فيه الموضوء احد ذلك وكذا  
 الخياطة فيه يكره الا اذا كان له ضرورة في حفظه عن التعقيب وكذا  
 اتعا الكعبة وعمل التعقيب اذا كانا جاريه والى كانا حسيبة  
 ففعل لا يكره والوجه كراهية التعليم ان لم يكن ضرورة وتحرر  
 التواضع فيه ويكره الاعطاء وقيل ان لم يخط الرقاب ويكره  
 يدي مصل لا يكره الاعطاء والاول احوط ولا يهين في حاجته  
 المسجد ولا على ارض ولا على البوارى وكذا الخياط كلف ماخذ  
 بطرف ثوبه وبذلك بعضه ببعض والا اضطرر منه تحت

وَشَدَّادٌ



الخس ونحوها في المسجد فاستلوا لها البست من اجزاء الارض وكونوا  
 مسجد الرجل ونحوها من الطلوع بجانب المسجد او من غير  
 وانما مسجد بتراب جميع فيه او خضبة موضوعة فيه فلا يكره  
 وانما مسجد بطلعة حجر متلفات فيه لا يصلح عليه فلا يكره  
 ايضا والا ولا لا يصلح وان كانت الترابية ثم وشا  
 فيه كره المسجد به ولا يجوز في المسجد منما وانما كان قدما  
 يترك ويكره من الشجر فيه الا اذا كانت ارضه نيرة  
 لاستقر فيها الاشجار طيلة ولا يكره بان يجر فيه بيت الوضوء  
 الحبر ومناعه وان يطبق في المسجد بلا عذر ثم ندب مخرج  
 اعدا ما لا يجزي ويكره ان يطول بطول جحش او يصح  
 فيه بدو جحش والكلام الجاح فيه مكره وكذا النوا  
 فيه لغير مكلف وجعل الاثام للغير ان ينام فيه والا  
 فيه ان يكون الا غشقا فيخرج من كل الخلفي ويجوز فيه  
 من خروج شئ من ريج اخوه ولا ينام بالجلوس فيه  
 لغير الصلوة الا المصيبة فانه يكره وكل ما يكره في المسجد  
 يكره فوجه ايضا وافضل المساجد المسجد الحرام ثم المسجد  
 المدينته ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبة الصفاة  
 قالوا قد تم الا اعظم قال اعظم وذكره قاضيان وغيره  
 ان الاقدم افضل فان استويا في القدم فالاقرب فانه  
 استويا وقدم احد هما اكثر فانه كانه فقيرا يقدر به  
 يذهب الى الله في جماعة اقل وغير القنية بخير والا فضل  
 ان يخلو الذي احاطه اصل وافتق وسجد حبه وان

او قبة  
 الكعبة

قل

قل هذا افضل من كل ما سجد به من غير ان يمسح بالارض  
 مسجد قبة الصفاة مسجد خربة كرها فيه فهو افضل الا في  
 المسجد الحرام ومسجد النبي عليه السلام وبينهما انما يكره  
 الا في حرمه ايضا والاعلم بذلك الجماعة في مسجد اخر في حرمه ولا  
 فحضا لجمعة وليس له ان يجر فيه جماعة يصلح الموضوعة فيه وحده  
 ولا يذهب الى مسجد فيه جماعة وكذا الجماعة لو غاب الموضوعة  
 لا يذهبوا الى غيره بل يتقدم احداهم وكذا لو غاب احداهم  
 فكيفه الا فتشج او ركعة او ركعتان ولا يكره ان يركع في غيره  
 لا يذهب اليه وان كان له امامه يصلح العشاء قبل ان يذهب اليه  
 قالوا فضل ان يصلحها وحده بعد البياض وفي الظلم ومسجد  
 استاؤه كدرسه او لمسجد الاخبار افضل مما لا يتفق في ذكره  
 قاضيان اذا كان له امام الحلي وانياء او كل من يكره ان يتحول  
 الى مسجد آخر وكذا ينبغي اذا كان فيه خصلته يكره بها امامته  
 وان دخل مسجد او قس في مسجد اخر لا يخرج من الاول  
 حتى يصل ويكره الخروج من مسجد اذ فيه في عالم يصل الصلوة  
 التي اذن لها الا اذا كان لا ينظم به امر جماعة اخرى بانه كان  
 اماما او مشوذا في مسجد اخر وكذا الا يكره ان يخرج بعد ما حصل  
 تلك الصلوة الا اذا خرج في الجماعة في الظهور والعشاء والاشاء  
 بينهم بالترفع من ان الاقدم او مشغلا بجماعة في هذه الوقيتة  
 ويصل العبد والجماعة الى المسجد عند الفجوة الى البيت  
 والاصح عدمه عند التمسك في واقعه فيما سجد فان لم يحكم  
 عند اداء الصلوة حتى يصح الا فتقار والى لم يكن الصلوة



منه فلو كان في كل موضع من هذه الموضعين  
وفيهما المسيحي لم يكن في لواءه فلو ان  
الامتلاء المسيحي وبنيته ان يختص بهذا الحكم دون غيره  
لجنب وكثرة وفائده هو المكان المنفصل ليس بينه وبين  
طريق المساجد التي على فوارج الطريق ليس لها جماعة رابطة  
في حكم المسيحية لا يختلف فيها لادارتها مسجدا ان كانت  
لو اعلنت كانا المسيحي جماعة مع غيرها جماعة ولا يختلف  
احد من المصلوة فيه فهو مسيحي جماعة ثبتت فيه جميع  
الاحكام المستعملة ويصح فيه الاعتكاف وان كانت لو  
اعلنت لم يكن له جماعة ولو ثبتت كانا له جماعة فليس مسجدا  
جماعة وانما كانا لا يختلفونه المصلوة فيه يعني يكون  
بمنزلة مسجدا الطريق ثبتت فيه الاحكام سواء جوار  
الاعتكاف ولو اتخذت فيه موصفا للمصلوة فليس له حكم  
المسيحي اصلا وانما من ينزل في كل مسجدا المثلث اللب  
ولا ينزل اكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف او كان مقتدا  
في ذلك الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بصورة قبل المصلوة  
وبعد ما دام الناس يصلون فيه واذ لم يكن للمسيحي  
احام ومثوون رتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه فاذا واقف  
بل هو افضل اما لو كان له احام ومثوون فيكره تكرار الجماعة  
فيه فاذا واقف واقامة عندها وعندا لو كانت الجماعة الثانية  
اكثروا منه يكره التكرار والا فلا وعلى انه يوسع اذا  
لم يكن على بيته الا ولا يكره ولا يكره وهو المسيحي وبالعدد

عن الحرس مختلف السيرة رجل من مسجدا في ارض نصب الاناس  
بالصلوة فيه والاحكام في ذكره في الواقعات رجل من مسجدا  
على سور المندقة لا ينبغي ان يصل فيه لانه حرم العامة فلم يخص  
منه بقا كما ينبغي في ارض مخصصة بضيقات المسيحي على الناس و  
بجنبه ارض لرجل تؤخذ ارضه بالقيمة جوار في الحظ رجل  
من مسجدا وجعله من مرقع فهو حرم بغير حرمه وبغير الحظر  
وكونها واقفا ديل والادارة والاقامة والامانة فيه ان كان  
او لا وان لم يكن فالحكم في ذلك اليه وكذا اولد الباني وعشرته  
من بعده او لم يورثه وان تنازع الباني في نصب الاحام  
والمثوون مع أهل المحلة فانه كان من اختياره او لم يورثه  
اختاره الباني فاختارهم او لم يورثه استولى فاختار الباني  
او استل ابو القاسم عنه اشترى الدين او الحبر للمسيحي انهما  
افضل قالهما سواء قال ابو البهاء ان كانا للمسيحي محتاجا  
الراحم هما فهو افضل وان كانا سواء في الحاجة كانا سواء في  
الكتاب ويكره غلق باب المسيحي والاصح عدم الكراهة في زماننا  
صيانة لمناعه عن السرق ولا ناس تغفل المسجدا بالخص  
والساج وما الى ذلك وكثرة كمال الناس بتجانية المصنف  
لكل شركة او لانه منهم من كرهه ومن كرهه الكراهة الشكف  
بداقيل النعمان وكثرة خصوصنا في جدار القبلة هذا اذا  
فعل من حارس نفسه اتما المثل فلا يجوز ان يفعل من مال الرقيق  
الا ما يرجع الى الاحكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد  
للقاد صفة كراهة الغاية البياض **فصل** في مسائل شتى



من كتاب القصة و هي الخاتمة المستقلة عن القصة  
 فرضنا ونفلا خلافا لما كان في الفرض فان صلوا اجماعا فعمل  
 بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز وكذا الوكالة وجهه وظهره  
 الى جنب الامام اي وجهه جاز الا انه شكره المواجهة بلا حائل  
 وان كان ظهره الى وجه الامام لا يجوز وكذا الوكالة متوجهها الى  
 جهة توجه الامام وهو الاقرب الى الجدار منه واذا صلوا الامام  
 خارج الكعبة في المسجد الحرام وتخلوا المكنتون وصولها جاز  
 لانه في غير جهته ان يكون اقرب اليها منه لا لانه في جهته  
 والقصة فوقها يجوز عندنا مع الكراهة وقال مالك لا يجوز  
 اصلا وعندنا في وجهه لا يجوز ما لم يكن بينه وبينه ستر  
 ذكر الذوات في شرح القصة والى السجرات من صليته  
 و هي فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة و هما واجبتان  
 وسجدة نذر وهي واجبة بان قال الله على سجدة تلاوة  
 وان لم يعيدها بالتلاوة لا تجب عندنا في خلافا لابي يوسف  
 وسجدة شكر ذكر المطحون عندنا في ان قال لا اراه شيئا  
 قال ابو بكر الرازي معناه ليس بواجب ولا منو به بل هو  
 مباح لا بدعة وعن حماد انه كرها قال وكذا سجدتها اذا اتاه  
 ما ستره من حصول نعمة او دفع نقمة وبه الشافعي فليقبل  
 القبلة وسجد فليجد الله تعالى ويشكره ويستجيم بغير ذكر  
 احتياجا بغير سبب فليس بقرينة ولا شكره وما يفعل عقب القصة  
 فله لا لانه لم يزل يصعد ونهاسته او واجبة وكل مباح في  
 الية فله ان ياتي والقصة على السجدة الشكر جائزة بكل جهة

لا واجبة ولا منو به في المصنوعات ان النبي عليه السلام  
 قال الخاطبة ما من مؤمن ولا مؤمنة بسجدة سجدة لله الى  
 آخر ما ذكره في موضع ما طلل اصله على ما حقه في  
 الشرح وذكره في كتابنا لا بأس ان يصل على البسط ولا في  
 والبيوت والقصة على الارض او ما شئت الارض افضل  
 اراد ان يصل في بيت غيره فلا يفضل ان يستأذنه وان لم  
 يستأذنه فلا بأس ولو صلى في بيت رجل يوم باؤه صلى له  
 السكينة جاز في راسه من الركوع او السجود قبل الامام عاد  
 الرسول الخاتمة بالمناقشة معه ثوب ودينار طاهر وثوب ركان  
 فيه من النجاسة قد رافع وليس له ما يلزمه صلى في الدنيا  
 شرح مفرد في صلوة جهرية فيم اذا الخاتمة مخافة ثم  
 اقتداء به بغير السجدة ان قصد الامام والا فلا يلزم  
 جهر المفرد في موضع الخاتمة يكون جهر ولا يلزم التسوية  
 لو سوي ويكره له بل هو في نوافل النهار بجماعة في كفاية الشفيع  
 بخافت الامام عذرو هو ان يكون هناك من يخشى ان يظلمه  
 النوم ويكره ذنب الذباب والبعض ان لا يعب الخاتمة بعمل  
 قليل وفي الجنة القصة في النعلين تفضل على صلوة الخاتمة  
 اضعا في الخاتمة لليهود سها الامام في فث بالخاتمة  
 ثم تذكر بغير بالسجدة ولا يعبد ولو خافت بآية او اثرتها  
 جهر او لا يعبد خافي الا هم السجدة ان يخرج الوقت جاز  
 ان يقتصر على ادنى الفرض وخص في الاسلام هذا ما يفر  
 وقيل روي عنه القراء وفي غير ذلك وان خرج الوقت واذا كان



انه يرضى قدر الواجب في غيرها امام قرائها تنقل الى موضع اخر  
 قدر كل كلمة او كل بيت كان غيره نحو ان قرا من كتابنا لعلمك شتر او  
 قليلا ما شتر ولا يعود الى الترتيب الاول وكذا ان  
 كان آية او اكثر ان تنقل الى ما فوقه والافضل وقبل يعود  
 ترتيب قرائته على كل حال كذا في القنية اصحابه ورجع  
 لا يطعمه الا بامسك شئ في فيه وضائق الوقت يقتدر  
 بغيره فان لم يجد يصل بغير قراءة وبعد شريكه انه قراءة  
 الفاتحة ام لا ان قبل السورة بقرا ثم السورة وان  
 بعد السورة لا بقرا بالاله الظاهر انه قرا بها وان كان له  
 راي على به تلا سجدة وسجد فطرح المومنة انه ركع وقروا  
 وسجدوا لم تغسل صلواتهم وان سجدوا اخرى فصدت الشك  
 بالجماعة لتلا بقوه ركعة افضل من ابلان الوضوء  
 ثلثا والوضوء ثلثا او اربع ادرار التكبير الاول في شرب  
 في فائتة ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب  
 الترتيب امامه لا ياتي بالطمأنينة لا بعد رة الا قبل  
 به ويقدر على بل في جهاشي القنوت فرج ولم يتابعه  
 القدم فرج راسه وقنت وركع وتابعوه فسدت صلواتهم  
 او ركع الامام ركعا ان قام في القنوت الا بغير يدرك الركعة  
 وان مشى الى الاول لا يدركها لا يشتر وان كان بحيث يكون  
 الى القنوت فائتة الركعة وان قام وحده لا تقوت يمشي  
 ولا يتقدم وحده وفي القنية امام ينكر له الامانة الزيادة  
 اقارب في الاستفاضة جوعا وكهنا والخصية واستركه

لا يبين

الامام به ومثل غيره في السجدة والشرع انتهى والظاهر ان المراد  
 به الوقوف ذلك في السنة مرة بين الامام انه يصل بغير وضوء  
 يجب عليه الاخبار بقدر ما يمكن وقيل لا يجب خاف ان  
 صلى سنة الجهر على وجهها فوات الجماعة وانه افتر على الفاتحة  
 وصل على سجدة في الركوع والتسجود ويدر بها فله ان يقتصر  
 وكذا تركه الشاء والتسجود ومثلها سنة الطرح اقام الا ذلك  
 ولم يصل الامام سنة الجهر يصلها ولا يعود ان حاله شرب  
 في النقل على ظن سعة الوقت ثم ظهر انه ان لم شعاع بقية  
 الغرض لا يقطع كما لو شرب في النقل ثم خرج الخطيب افترج  
 القطوع فاما ثم فسد ثم فاقضها بما فاعه اجاز ولو  
 افسد قبل القعود لم يجز قيام للقطوع الى الثالثة ثم ذكر  
 انه لم يقعد يعود وان كان سنة الطرح وعن البردوي انه  
 لا يعود وقيل هذا قول الشيخ والا قول قول محمد وسجد  
 للسجد على كل حال وان لم يكن نوى اربعاء يعود وتعاقا وان  
 لم يعد نفسه كذا في القنية اذا لم يتم الركوع والتسجود بوتر  
 بالقضاء في الوقت لا بعده وقيل معلوما وهو الاصح صلى  
 خلف امام بلحج ينفي ان يعيد الا لم يجد الاجلدة ميتة  
 غير مدبوع لا يشر به للنجاسة الا صليت بخلاف التوب  
 والنفس يجوز حمل فعله في القنوة ان خاف ضياعه  
 ما لم يكن فيه نجاسة والا فضل ان ينفي قدامة تلا ينقل  
 قبله به شرع في القنوة بالاختلاص ثم خالطه ارباها فاعبر بالسنة  
 احسنه النظر في العلم نارا والقنوة في البطلان والا فان كان له

ولا يعاد الاقامة







تجیر معروف اولی و کمال  
بیکه اکبر التبت الی سند راه جاز الاغلبه  
غرض از اخذ اولو شود و این

تجیر معروف اولی و کمال  
اکبر التبت الی





كتاب النبي عليه السلام  
لا خيه نقد وضع فيه



بیک ایلی هوز قرق ایلی لندده

مجامدی الاولینک غرق لندده برسنه قدر  
الحج ایلیک افندیه بزم بکنه مصطفی نیک

دین غروشی ۱۱۵  
۱۱۵

بیک ایلی هوز قرق ایلی لندده  
مجامدی الاخریک غرق لندده برسنه قدر  
الحج هازم افندیه بزم بکنه احمدیک

دین غروشی ۱۱۵  
۵۷۷

ایلی هوز قرق ایلی لندده  
مجامدی الاخریک تصفیه القام  
وعدله الحج هازم افندیه دین

دین غروشی ۱۱۵  
۴۸۷  
بزم عشر اوغلو نیک دین ۱۱۵  
۱۵۵

ایلی هوز قرق ایلی لندده  
صفر اخیریک بکر معنی کوننده  
الحج هازم افندیه برسنه قدر  
دین غروشی

۱۷۲۷

۱۰۰۱۰۰

ایلی هوز قرق ایلی لندده  
مجامدی الاخریک غرق لندده برسنه قدر  
دین غروشی ۱۱۵

۱۵۵

۲۴

ایلی هوز قرق ایلی لندده  
مجامدی الاخریک غرق لندده  
الحج هازم افندیه دین



بزم قیصر اوغلو علی  
مجامدی الاولاده غروشی

۶۰  
۱۲

۱۱۰



ورخص للمساكين ان يشربوا من ماء الشرب قالوا في غير  
ما تقدم ذكره الاكل على اتم ثابت قالت دخل على رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قربة معلقة قائما  
فتمت اليها ففعلت به رواه الترمذي وقال حديث  
صحيح واما قطعت ثم القى به ليلولة عند باب  
وعن علي رضي الله عنه انه قال في باب الرحمة فشرب قائما وقال  
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كما رايت  
فعلت رواه البخاري وعنه ابن عمر رضي الله عنهما قال كنا ناكل  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نعيش  
ونشرب ونحن قائم رواه الترمذي وقال حديث صحيح  
ومنه الادب الا يصل الى بيتك الوضوء ينبغي  
بعض التسليم الى نافذة اي يصل عقيب نافذة والوركتين  
لعله عليه السلام ما لم يمسح يده ففعل في وضوءه  
ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلا عليهما بقلبه وجهه الا  
وجبت له الجنة الا ان يكون الوضوء في وقت محرم  
فانه لا يصلح الا ان ترك المحرمه او في فعل المحرم  
ومنه الادب ان يتوضأ على الوضوء لقوله عليه السلام  
الوضوء على الوضوء نور على نور وقوله عليه السلام من  
جحد الوضوء جحد دابة تقى نوره يوم القيامة لمواظبة  
عليه السلام على الوضوء لكل صلوة ومعلوم منه حاله  
انه لم يكن يحدث في كل وقت ومنه الادب ايضا

اي في كل وقت  
قيام صح

قوله وجهه لعل المراد بالوجه  
هو وجهه الذي هو الوجه  
اي بالوجه القابل

الغسل والتطهير من غير ماء  
فان كان الماء قد جف

في كل وقت

استحبنا البنية الى اخر الوضوء وتعاهد ما في العبد  
وفي الخلاصة يجب اتصال الماء باليد وتجاوز حده والوجه  
واليد بلان والرجلين ليستيقظ عليهما ويظهر الغرة وحفظا  
شيئا به من التقاطر واما **باب المني** مما يحرم او يكره  
وقوله من رجع الى البنية اذا لم يدره تقديره ليقضي  
قوله ان لا يستقبل القبلة وما عطف عليه وقوله وقت  
الاستنجاء وقع سهوا او القنوط وقت قضاء الحاجة لا  
قد تقدم ان ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء  
ادب واما المني استقبال القبلة وقت البول او الخلل  
فانه مكروه كراهية تحريم سواء كان في القعدة او في البناء  
لا طلاق المني في قوله صلى الله عليه وسلم اذا نيت الفنا بط  
فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ويكره ايضا ان يسكن  
الوضوء لقضاء الحاجة كخوفها وقالوا يكره ان يجلس عليه  
في النوم او غيره الى القبلة او المصحف او كتاب الفقه  
او القرآن يكون عليه مكان مرتفع عن الميازيب وكذا يكره ان  
يستقبل بالبول والقابض الى الشمس او ان يكون في القبلة  
عظيم من من اياه الله تعالى وان لا يستقبل الرجاء بالبول  
لئلا يرجع عليه الشيطان ولا يكتفى عورته عند احد  
فان كشفها حرام والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه الاستنجاء  
به من غير كشف عند احد فانه لم يكن ذلك كفي الاستنجاء  
بالاجار اي يجب عليه ان يكتفى بالاجار ولا يركب المحرم

الغسل والتطهير من غير ماء  
فان كان الماء قد جف  
فان كان الماء قد جف  
فان كان الماء قد جف

اي في كل وقت  
قيام صح  
قوله وجهه لعل المراد بالوجه  
هو وجهه الذي هو الوجه  
اي بالوجه القابل

بكشف